



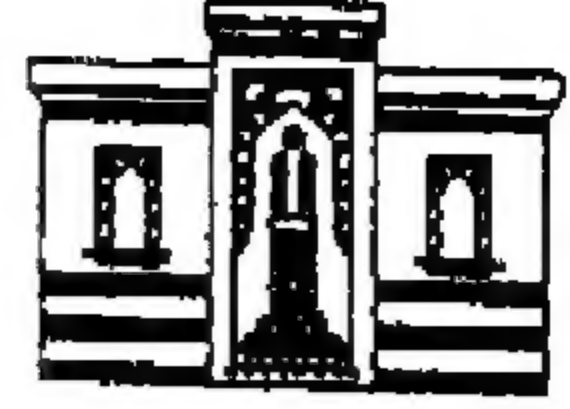
دار الكتب والوثائق القومية

الثورة .. والحرية

مستقبل الثقافة فى مصر

تأليف: طه حسين

مستقبل الثقافة في مصر



دار الكتب والوثائق القومية

الثورة .. والحرية (١١)

مستقبل الثقافة في مصر

تأليف

د. طه حسين

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

طه حسين ، طه حسين بن على بن سلامة، ١٨٨٩ - ١٩٧٣ .
مستقبل الثقافة في مصر/ تأليف طه حسين .
القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، 2011 -
٢٠٦ ص؛ 20 سم . - (الثورة والحرية)
تدمك 8 - 0813 - 18 - 977 - 978
١ - مصر - الثقافة .
أ - العنوان .

٢٠١، ٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٨٩٧٣

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0813 - 8



مركز المكتبة والأرشيف بالسلطة الفلسطينية

الثورة .. والحرية سلسلة غير دورية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

إشراف
أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتارية التحرير
ميادة مدحت عاشور

الإشراف الفني
محمد علي الشريف

تصميم الغلاف
محمد عماد

مقدمة

أُغرائى بإملاء هذا الكتاب أمران : أحدهما ما كان من إمضاء المعاهدة بيننا وبين الإنجليز فى لندرة . ومن إمضاء الاتفاق بيننا وبين أوروبا فى مترو ، ومن فوز مصر بجزء عظيم من أملها فى تحقيق استقلالها الخارجى وسيادتها الداخلية .

وقد شعرت كما شعر غيرى من المصريين ، وكما شعر الشباب من المصريين خاصة وإن باعدت السن بينهم وبينى بأن مصر تبدأ عهداً جديداً من حياتها إن كسبت فيه بعض الحقوق ، فإن عليها أن تنهض فيه بواجبات خطيرة وتبعات ثقال .

وما كان أشد تأثرى بهذه الحركة البسيرة الساذجة التى دفعت فريقاً من الشباب الجامعيين فى العام الماضى ، إلى أن يسألوا المفكرين وقادة الرأى عما يرون فى واجب مصر بعد إمضاء المعاهدة مع الانجليز . فقد أقبل هؤلاء الشباب الجامعيون يسألوننا أن نبصرهم بأمورهم ، ونهديهم إلى واجباتهم ، وجعل كل منا يتحدث إليهم فى ذلك حديثاً سريعاً مرتجلاً بمقدار ما كان يسمح له وقته وعمله وتفكيره السريع فى حياة سريعة تمر بنا أو نمر بها مر البرق .

وقد تحدثت إلى هؤلاء الشباب فممن تحدث ، ولكنى لم أقتنع بكفاية ما تحدثت إليهم به ، ولم أر أنى قد دللتهم على ما كان يجب أن ألدلم عليه ، وهديتهم إلى ما كان يجب أن أهديهم إليه ، واستقر فى نفسى أن واجبنا فى ذات الثقافة والتعليم بعد الاستقلال أعظم خطراً وأشد تعقيداً مما تحدثت به إليهم فى ساعة من نهار ، أو فى ساعة من ليل لا أدرى وفى قاعة من قاعات الجامعة الأمريكية ، وأنه يحتاج إلى جهد أشق وتفكير أعمق وبحث أكثر تفصيلاً ، ووعدت نفسى بأن أبذل هذا الجهد ، وأفرغ لهذا البحث ، وأنهض بهذا العياء ولكن لم أنبئ هؤلاء الشباب بشيء مما قدرت ، لأنى أشفقت أن تحول ظروف الحياة بينى وبين إنجاز هذا الوعد . وليس أشق على من وعد أبذله للشباب ، ثم لا أستطيع له إنجازاً .

والأمر الثانى أن وزارة المعارف نلتبئى لتمثيلها فى مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكرى ، الذى عقد فى باريس فى صيف السنة الماضية ، وأن الجامعة نلتبئى لتمثيلها

فى مؤتمر التعليم العالى الذى عقد فى باريس فى صيف ذلك العام أيضاً . وقد شهدت هذين المؤتمرين ، واشتركت فيما كان فىهما من حوار ، وشهدت مؤتمرات أخرى عقدت فى باريس أثناء ذلك الصيف ، حتى قضيت شهراً أو نحو شهر أشبه شىء بالطالب الذى يختلف إلى الدروس والمحاضرات فى مواظبة ونظام .

وكانت كل هذه المؤتمرات على اختلافها تدرس الثقافة من بعض أركانها . وقد سمعت فيها آراء وشهدت فيها أشياء ، وأثار ما سمعت وما شهدت فى نفسى خواطر وعواطف وآمالاً ، لم أربدا من تسجيلها ، فمنيت . نفسى بأن أنتهز فرصة هذه الخواطر والعواطف ، لأنجز ما وعدت به الشباب الجامعيين فيما بينى وبين نفسى .

وكان الحق على أن أرفع بعد عودتى إلى مصر تقريراً إلى وزارة المعارف وتقريراً إلى الجامعة ، وأن أعرض على هذه ما رأيت فى مؤتمر التعليم العالى ، وعلى تلك ما رأيت فى مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكرى . وأى شىء أيسر على من شهد مؤتمراً من أن يرفع تقريراً عن هذا المؤتمر إلى الذين أرسلوه إليه . ذلك شىء جرت به العادة ، وقضى به النظام وليس المهم أن يقرأ التقرير وإنما المهم أن يكتب ، وليس المهم أن يدرس ما فى التقرير من رأى ، ويؤخذ بما فيه من صواب ، وإنما المهم أن يحفظ التقرير فى عطف من أعطاف الوزارة ، وفى غرفة من غرفاتها ، ليرجع إليه ذات يوم ، أو لينام إلى آخر الدهر !

ومهما يكن من شىء فإننى لم أرفع تقريراً إلى وزارة المعارف ولا إلى الجامعة ، لأن ظروف الحياة السياسية فى مصر قد صرفت وزارة المعارف والجامعة عن قراءة التقارير وحفظها ، وصرفتنى أنا عن تنقيفها وتليجها ، ولكنى كنت أسرف فيما بين نفسى أن هناك شيئاً خيراً من كتابة تقرير يقرأ ويؤخذ به ، أو لا يلتفت إليه ، وهو إنجاز ذلك الوعد الذى قدمته إلى الشباب الجامعيين ولم أظهرهم عليه .

وكنيت أقول لنفسى ، إن إنجاز هذا الوعد سيكلفنى من الوقت والجهد أكثر مما تكلفنى كتابة تقرير أو تقريرين ، ولكنه سيكون أكثر فائدة وأعم نفعاً . سينتج كتاباً ضخماً ، وسأقدم من هذا الكتاب الضخم نسخة إلى وزارة المعارف مكان التقرير ، وستصنع وزارة المعارف بهذا الكتاب ما كانت ستصنعه بالتقرير لو قدم إليها . وسأسلك هذه الطريقة نفسها مع الجامعة ، وستصنع الجامعة بهذا الكتاب صنيعة بعشرات التقارير التى ترفع إليها فى كل عام ، توزع نسخاً منه على أعضاء مجلس الجامعة ليقرأوها أو ليحملوها .

ولكن الكتاب سيذاع فى الناس وسيقرؤه المثقفون ، سواء منهم من إليه أمر من أمور السلطان ، ومن لا ناقة له فى السلطان ولا جمل ، كما يقول الشاعر القديم . وسيقرؤه الجامعيون وغير الجامعيين ، وسيجدون فيه صورة للواجب المصرى فى ذات الثقافة بعد الاستقلال كما نراه مصرى مهما يقل فيه ومهما يظن به ، فلن يتهم فى حبه لمصر وإخلاصه للشباب المصريين .

ومن يدري ! لعل هذا الكتاب كله أو بعضه سبق موقعا حسنا من بعض الذين إليهم أمور التعليم ، ولعلهم أن يأخذوا ببعض ما فيه من رأى .

ومن يدري ! لعل هذا الكتاب كله أو بعضه أن يقع موقعا سيئا من بعض الناس ، ولعلهم أن ينقدوه ، وأن يثيروا حوله هذا الجدل الخصب ، الذى يجلى وجه الحق فى كثير من الاحيان . وهو على كل حال سنبئ الشباب بأن أساتذتهم وآباءهم الذين يقسون عليهم أحيانا ، وبكلفونهم كثيرا من الجهد والعناء أحيانا أخرى ، ويظهرون لهم الغلظة والجفوة فى كثير من الظروف ، إنما يقدمون على ذلك لأنهم يحبونهم كما يحبون أنفسهم ، وأكثر مما يحبون أنفسهم . ولأنهم يؤثرونهم بالخير ، ويختصونهم بالبر ، ويحرصون أشد الحرص على أن تكون أجيال الشباب خيرا من أجيال الشيوخ ، وعلى أن يحقق الشباب لمصر من المجد والعزة ومن النعمة والرخاء ما عجز الشيوخ عن تحقيقه .

وإذا فليس غريبا أن أقدم هذا الكتاب هدية إلى الشباب الجامعيين ، تصور ما يملأ قلبى لهم من حب ونصح ، ومن إثارة وإخلاص .

الثقافة والعلم أساس الحضارة والاستقلال

١

الموضوع الذى أريد أن أدير فيه هذا الحديث هو مستقبل الثقافة فى مصر التى ردت إليها الحرية بإحياء الدستور ، وأعيدت إليها الكرامة بتحقيق الاستقلال . فنحن نعيش فى عصر من أخص ما يوصف به أن الحرية والاستقلال فيه ليسا غاية تقصد إليهما الشعوب وتسمى إليهما الأمم ، وإنما هما وسيلة إلى أغراض أرقى منهما ولبقى ، وأشمل فائدة وأعم نفعاً .

وقد كانت شعوب كثيرة من الناس فى أقطار كثيرة من الأرض تعيش حرة مستقلة ، فلم تغن عنها الحرية شيئاً ، ولم يجد عليها الاستقلال نفعاً ، ولم تعصمها الحرية والاستقلال من أن تعتدى عليها شعوب أخرى تستمتع بالحرية والاستقلال ، ولكنها لا تكفى بهما ولا تراهما غايتها القصوى ، وإنما تضيف إليهما شيئاً آخر أو أشياء أخرى .

تضيف إليهما الحضارة التى تقوم على الثقافة والعلم ، والقوة التى تنشأ عن الثقافة والعلم ، والثروة التى تنتجها الثقافة والعلم . ولولا أن مصر قصرت طائفة أو كارهة فى ذات الثقافة والعلم لما فقدت حريتها ، ولما أضاعت استقلالها ، ولما احتاجت إلى هذا الجهاد العنيف الشريف لنسرد الحرية وتستعيد الاستقلال .

وليس من النافع أن نندم على ما فات ، ولا من الممكن أن نستدرك ما كان ، بل من الخير الذى يشحذ العزم ويقوى الأمل ، أن نفكر فيما أتبع لنا من الفوز ، ونبتهج بما كتب لنا من الظفر ، فى هذا الجهاد الطويل الشاق الذى انتهى بنا إلى أن نسرد الاستقلال ، ونحمل العالم المتحضر على أن يعرفه لنا ، ويؤمن لنا به ، ويتلقانا فى عتبة الأمم كما يتلقى الأمم الحرة الكريمة .

من الخير أن نغبط بهذا ونبتهج له ، ولكن على ألا نكتفى بالاغتباط والابتهاج ، وعلى ألا نشغل بالفرح عن النشاط ، وألا بصرفنا الأمل عن العمل ، وألا نقف أمام الاستقلال والحرية موقف المعجيين بهما المطمئنين إليهما . إنما نأخذهما كما تأخذهما الأمم

الراقية على أنهما وسيلة إلى الكمال وسبب من أسباب الرقى ، لا يكفان عن العمل وإنما يدفعان إليه ، ولا يحدان الأمل ، وإنما يمدانه ويزيدانه قوة وسعة وانبساطاً .

وما أعرف أتى أشقت من شيء كما أشقت من الاستقلال بعد أن كسبناه ، ومن الحرية بعد أن ظفرنا بها ! أشقت منهما لأنى أخشى أن يفرانا عن أنفسنا ، ويخيلنا إلينا أننا قد وصلنا إلى آخر الطريق حين وصلنا إليهما ، مع أننا لم نزد على أن ابتدأنا بهما الطريق .

وأشقت منهما لأنهما يحملاننا تبعات جساماً حقاً ، أمام أنفسنا أولاً ، وأمام العالم المتحضر ثانياً .

وأننا أخاف أشد الخوف ألا تقدر هذه التبعات ، أو ألا تقدرها حتى قدرها . أخاف أن نقصر في ذات أنفسنا ، فنهمل مراقبتنا ، أو نأخذها في غير حزم ولا جد ، فتأخر ونحن خليقون أن نتقدم ، وتنحط ونحن خليقون أن نرقى ، ويعود الاستقلال والحرية علينا بالشر ، وهما خليقان ألا يعودا علينا إلا بالخير كل الخير .

وأخاف أن نقصر في ذات أنفسنا ، وعلينا من الأوربيين عامة ومن أصدقائنا الانجليز خاصة ، رقباء يحصون علينا الكبيرة والصغيرة ويحاسبوننا على اليسير والعظيم . ولعلهم أن يكبروا من أغلاطنا ما نراه صغيراً ، وأن يعظموا من تقصيرنا ما نراه هيناً ، وأن يقولوا : طالبوا بالاستقلال وأتعبوا أنفسهم وأتعبوا الناس في المطالبة به حتى إذا انتهوا إليه لم يذوقوه ولم يسيغوه ولم يعرفوا كيف ينتفعون به .

أخشى هذا كله ، وأريد كما يريد كل مصري مثقف ، يحب وطنه ، ويحرص على كرامته ، وحسن رأى الناس فيه ، أن تكون حياتنا الحديثة ملائمة لمجدنا القديم ، وأن يكون نشاطنا الحديث محققاً لرأينا في أنفسنا حين كنا نطالب بالاستقلال ، ومحققاً لرأى الأم المتحضرة فيما حين رضيت لنا عن هذا الاستقلال ، وحين أظهرت لنا ما أظهرت من الترحيب وحسن اللقاء في جنيف .

نعم وأريد كما يريد كل مصري مثقف ، يحب لوطنه ، حريص على كرامته ، ألا نلقى الأوربي فنشعر بأن بيننا وبينه من الفروق ما يبيح له الاستعلاء علينا والاستخفاف بنا ، وما يضطرنا إلى أن نزدري أنفسنا ، ونعترف بأنه لا يظلمنا فيما يظهر من الاستطالة والاستعلاء .

إن أُنفض شيء إلى الرجل الكريم الذى يشعر بالعزة والكرامة ويحرص عليهما أن يرى نفسه مضطرا إلى أن يعترف بأنه لم يصبح بعد لهما أهلا .

فليحرص كل مصرى على أن يجنب نفسه وأمتة هذا الخزي . وسيل ذلك أن تأخذ أمورا بالحزم والجِد من اليوم ، وأن نعرض عن الألفاظ التى لا تنفى ، إلى الأعمال التى تنفى ، وأن نبدأ فى إقامة حياتنا الجديدة من العمل الصادق النافع على أساس متين .

مُسْتَقْبَلُ الثَّقَافَةِ بِمَصْرَ مُرْتَبِطٌ بِمَاضِيهَا الْبَعِيدِ

٢

وأنا من أشد الناس زهدًا في الوهم ، وانصرافًا عن الصور الكاذبة التي لا تصور شيئًا . وأنا مقتنع بأن الله وحده هو القادر على أن يخلق شيئًا من لا شيء .

فأما الناس فإنهم لا يستطيعون ذلك ولا يقدرّون عليه . وأنا من أجل هذا مؤمن بأن مصر الجديدة لن تبتكر ابتكارًا ، ولن تبتكر اختراعًا ، ولن تقوم إلا على مصر القديمة الخالدة ، وبأن مستقبل الثقافة في مصر لن يكون إلا امتدادًا صالحًا راقيًا ممتازًا لحاضرها المتواضع المتهالك الضعيف .

ومن أجل هذا لا أحب أن تفكر في مستقبل الثقافة في مصر إلا على ضوء ماضيها البعيد ، وحاضرها القريب . لأننا لا نريد ولا نستطيع أن نقطع ما بيننا وبين ماضيها وحاضرتها من صلة . وبمقدار ما نقيم حياتنا المستقبلية على حياتنا الماضية والحاضرة نجنب أنفسنا كثيرًا من الأخطار التي تنشأ عن الشطط وسوء التقدير والاستسلام للأوهام ، والاسترسال مع الأحلام .

ولكن المسألة الخطيرة حقًا ، والتي لا بد من أن نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك ، وتعصمها من كل لبس ، وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف : أمصر من الشرق أم من الغرب ! وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي ، وإنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي . فقد يظهر أن في الأرض نوعين من الثقافة يختلفان أشد الاختلاف ، ويتصل بينهما صراع بغيض ، ولا يلقي كل منهما صاحبه إلا محاربًا أو متهينًا للحرب . أحد هذين النوعين هذا الذي نجد في أوروبا منذ العصور القديمة ، والآخر هذا الذي نجد في أقصى الشرق منذ العصور القديمة أيضًا .

وقد نستطيع أن نضع هذه المسألة وضعًا واضحًا قريبًا يذنيها إلى الأذهان ويسرها على الألباب . فهل العقل المصري شرقي التصور والادراك والفهم والحكم على الأشياء ، أم هل هو غربي التصور والادراك والفهم والحكم على الأشياء ! وبعبارة موجزة جلية :

أيهما أيسر على العقل المصري : أن يفهم الرجل الصينى أو اليابانى ، أو أن يفهم الرجل الفرنسى أو الانجليزى !

هذه هى المسألة التى لا بد من توضيحها وتجليتها ، قبل أن نفكر فى الأسس التى ينبغى أن نقيم عليها ما ينبغى لنا من الثقافة والتعليم .

ويخيل إلى أن أيسر الوسائل إلى توضيح هذه المسألة وتجليتها إنما هو الرجوع إلى تاريخ العقل المصرى منذ أقدم عصوره ، ثم مسامرة هذا العقل فى تاريخه الطويل الشاق المتلوى إلى الآن . وأول ما نلاحظه فى تاريخ الحياة المصرية أننا لا نعرف أن قد كان بينها وبين الشرق البعيد صلات مستمرة منظمة من شأنها أن تؤثر فى تفكيرها ، أو فى سياستها ، أو فى نظمها الاقتصادية .

وما أظن أن علماء التاريخ المصرى القديم يستطيعون أن يدلونا على آثار أو نصوص تشهد بوجود هذه الصلات المستمرة للمنظمة بين مصر فى عصورها الأولى وبين الشرق الأقصى . ولعل أقصى ما يستطيعون أن يتحدثوا به إلينا فى ذلك إنما هى محاولات يكاد ينم عنها التاريخ فى آخر العصر الفرعونى ، تظهر ميل المصريين إلى أن يستكشفوا سواحل البحر الأحمر مبشرين فى ذلك بعض الشيء ، ولكن فى شىء من الحذر والاحتياط والاستحياء . وما أظن أنهم تجاوزوا بذلك بعض المطامع الاقتصادية التى كانت تثيرها فى نفوسهم بعض غلات الخد وبلاد العرب الجنوبية . فهم من هذه الناحية قد حاولوا شيئاً ، ولكنهم لم يمضوا ولم يعدوا ، ولم ينظموا أى نوع من أنواع المواصلات التى يمكن أن تؤثر تأثيراً عميقاً فى التفكير والسياسة والاقتصاد .

وما أظن أن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا الشرق القريب الذى نسميه فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

وليس من شك فى أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد ، وكانت بالغة الأثر فى الحياة العقلية والسياسية والاقتصادية لهذه البلاد كلها . فأساطير المصريين تبثنا بأن آلهتهم قد تجاوزوا الحدود المصرية ، وذهبوا يحضرون الناس فى أقطار الشرق هذه . وتاريخ المصريين يثبتنا بأن ملوك مصر قد بسطوا سلطانهم على هذه الأقطار أحياناً ، كما يحدثنا بأن مصر قد تعرضت لبعض الخطر السياسى فى هذه البلاد .

والتاريخ المصرى القديم يحدثنا أيضًا ، بأن مصر كانت فى تلك العصور قوة أساسية من قوى التوازن السياسى الاقتصادى ، لا بالقياس إلى هذه البلاد وحدها بل بالقياس إلى بلاد أخرى كانت مهذا لهذه الحضارة الأوربية التى نريد أن نعرف ما يمكن أن يكون بينها وبيننا من صلة .

ومن إضاعة الوقت ، وإنفاق الجهد فى غير طائل ، أن تفصل ما كان من العلاقات بين مصر وبين الحضارة الايجية القديمة ، وما كان من العلاقات بين مصر وبين الحضارة اليونانية فى عصورها الأولى ، ثم ما كان من العلاقات بين مصر وبين الحضارة اليونانية فى عصور ازدهانها وازدهارها ، منذ القرن السادس قبل المسيح إلى أيام الاسكندر . والتلاميذ يتعلمون فى المدارس أن مصر عرفت اليونان منذ عهد بعيد جدا ، وأن المستعمرات اليونانية قد أقرها الفراعنة فى مصر قبل الألف الأول قبل المسيح .

والتلاميذ يتعلمون فى المدارس أيضًا أن أمة شرقية بعيدة عن مصر بعض الشيء قد أغارت عليها وأزالت سلطانتها فى آخر القرن السادس قبل المسيح ، وهى الأمة الفارسية . فلم تدعن مصر لهذا السلطان الشرقى الأجنبى إلا كارهة ، وظلت تقاومه أشد المقاومة وأعنفها مستعينة على ذلك بمتطوعة اليونان حينًا ، وبمحالفة المدن اليونانية حينًا آخر ، حتى كان عصر الاسكندر .

ومعنى هذا كله واضح جدًا : وهو أن العقل المصرى لم يتصل بعقل الشرق الاقصى اتصالا ذا خطر ، ولم يعيش عيشة سلم وتعاون مع العقل الفارصى ، وإنما عاش معه عيشة حرب وخصام .

معنى ذلك أيضًا أن العقل المصرى قد اتصل ، من جهة بأقطار الشرق القريب اتصالا منظمًا مؤثرًا فى حياته ومثأثرًا بها ، واتصل ، من جهة أخرى ، بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى ، اتصال تعاون وتوافق ، وتبادل مستمر منظم للمنافع ، فى الفن والسياسة والاقتصاد .

ومعنى هذا كله آخر الأمر بديهى ، يتسم الأوربى حين نبيه به لأنه عنده من الأوليات ، ولكن للمصرى والشرقى العربى يلقى به بشيء من الانكار والازورار ، يختلف باختلاف حظهما من الثقافة والعلم وهو : أن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشيء فإتما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط .

العقلُ المصريّ والعقلُ اليونانيّ وتأثرُ كلِّ منهما بِالآخر

٣

ولسنا فى حاجة إلى أن نقيم الأدلة على شيء من هذا ، فهذا كله أيسر من أن يحتاج إلى أن يقام عليه الدليل . والتلاميذ عندنا يتعلمونه فى مدارسهم والكتب التعليمية اليسيرة تذيبه لمن شاء أن يظهر عليه .

وهناك شيء آخر ليس أقل من هذا يسراً ولا وضوحاً ، وهو : أن تبادل المنافع بين العقل المصري والعقل اليوناني فى العصور القديمة قد كان شيئاً يشرف به اليونان ، ويتمدحون به فيما يقولون من شعر ، وفيما يكتبون من نثر . فمصر مذكورة أحسن الذكر فى شعر القصاص اليونانيين ، وهى مذكورة أحسن الذكر فى شعر الممثلين اليونانيين ، ثم هى مذكورة أحسن الذكر عند هيرودوت ومن جاء بعده من الكتاب والفلاسفة .

وكان اليونان فى عصورهم الراقية ، كما كانوا فى عصورهم الأولى ، يرون أنهم تلاميذ المصريين فى الحضارة وفى فنونها الرفيعة بنوع خاص .

ثم جاء التاريخ فلم يكذب شيئاً من هذا ولم يضعفه ، بل أيداه وقواه ، فالتأثير المصري فى فنون العمارة والنحت والتصوير عند اليونان شيء لا يجحد ولا يمارى فيه . والتأثير المصري يتجاوز الفن الرفيع إلى أشياء أخرى تمس الفنون التطبيقية ، وتمس الحياة العملية اليومية ، وقد تمس السياسة أيضاً .

ومن الحق أن نعرف بأن مصر لم تنفرد بالتأثير فى حياة اليونان ، ولا فى تكوين الحضارة اليونانية والعقل اليوناني ، وإنما شاركتها فى ذلك أمم شرقية أخرى ، كان لها حظ موفور من الحضارة والرقى ، وهى هذه الأمم التى كانت تعمر هذا الشرق القريب .

هذه الأمم التى كانت كمصر مهدداً للحضارة فى حوض البحر الأبيض المتوسط وكما أن اليونان يعرفون الفضل لمصر فى تكوين حضارتهم ، فهم يعرفون الفضل للكلدانيين وغيرهم من هذه الشعوب الآسبوية التى تأثرت بالبحر الأبيض المتوسط .

فإذا أردنا أن نلتبس المؤثر الأساسى فى تكوين الحضارة المصرية ، وفى تكوين العقل المصرى ، وإذا لم يكن بد من اعتبار البيئة فى تقدير هذا المؤثر ، فمن اللغو والسخف أن نفكر فى الشرق الأقصى أو فى الشرق البعيد ، ومن الحق أن نفكر فى البحر الأبيض المتوسط ، وفى الظروف التى أحاطت به ، والأهم التى عاشت حوله .

وإذا فالعقل المصرى القديم ليس عقلاً شرقياً إذا فهم من الشرق الصين واليابان والهند وما يتصل بها من الأقطار . وقد نشأ هذا العقل المصرى فى مصر متأثراً بالظروف الطبيعية والإنسانية التى أحاطت بمصر وعملت فى تكوينها ، ثم نما وريا ، وأثر فى غير الشعب المصرى من الشعوب المجاورة ، وتأثر بها ، وكان من أشد الشعوب تأثراً بهذا العقل المصرى أولاً ، وتأثيراً فيه بعد ذلك العقل اليونانى .

فإذا لم يكن بد من أن نلتبس أسرة للعقل المصرى نقره فيها ، فهى أسرة الشعوب التى عاشت حول بحر الروم . وقد كان العقل المصرى أكبر العقول التى نشأت فى هذه الرقعة من الأرض سناً ، وبلغها أثراً .

كل هذه أوليات لا معنى لإضاعة الوقت فى إثباتها ، وإقامة الأدلة عليها . فقد فرغ الناس من ذلك منذ عهد بعيد . ولكن الغريب أنهم برغم ذلك يستخلصون من هذه الحقائق الواضحة نتائج تناقضها كل المناقضة ، وتباينها كل المباينة ، وتبعد عنها أشد البعد . فأمّا المصريون أنفسهم فيرون أنهم شرقيون . وهم لا يفهمون من الشرق معناه الجغرافى البسيط وحده ، بل معناه العقلى والثقافى . فهم يرون أنفسهم أقرب إلى الهندى والصينى واليابانى منهم إلى اليونانى والإيطالى والفرنسى . وقد استطعت أن أفهم كثيراً من الخطأ ، وأسيع كثيراً من الغلط وأفسر كثيراً من الوهم ، ولكنى لم أستطع قط ، ولن أستطيع فى يوم من الأيام ، أن أفهم هذا الخطأ الشنيع أو أسيع هذا الوهم الغريب . ومهما أنس فلن أنسى مواقف الحيرة والعجز عن الفهم التى كنت أقيها منذ أعوام ، أمام جماعة كانت تقوم فى مصر ، وكانت تسمى نفسها جماعة الرابطة الشرقية ، وكانت تذهب فى سيرتها وتفكيرها هذا المذهب الغربى ، مؤثرة التضامن مع أهل الشرق الأقصى على التضامن مع أهل الغرب الأدنى . وأنا أفهم فى وضوح ، بل فى بدهة ، أن نشرع بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا لاتحاد اللغة والدين فحسب ، بل للجوار الجغرافى ، وتقارب النشأة والتطور التاريخى . فأما أن نتجاوز هذا الشرق القريب إلى ما وراءه ، فلا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية ، أو على التقارب التاريخى .

وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية ، أو على تبادل بعض المنافع المؤقتة التي تنصل بالسياسة والاقتصاد .

ومن الحق أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ، ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدول .

فالمسلمون أنفسهم منذ عهد بعيد قد عدلوا عن اتخاذ الوحدة الدينية واللغوية أساساً للملك وقواماً للدولة . وليس المهم أن يكون هذا حسناً أو قبيحاً . وإنما المهم أن يكون حقيقة واقعة . وما أظن أحداً يجادل في أن المسلمين قد أقاموا سياستهم على المنافع العملية ، وعدلوا عن إقامتها على الوحدة الدينية واللغوية والجنسية أيضاً ، قبل أن ينقضى القرن الثاني للهجرة ، حين كانت الدولة الأموية في الأندلس تخاصم الدولة العباسية في العراق .

وقد مضى المسلمون بعد ذلك في إقامة سياستهم على المنافع ، وعلى المنافع وحدها ، إلى أبعد حد ممكن . فلم يأت القرن الرابع للهجرة حتى قام العالم الإسلامي مقام الدولة الإسلامية ، وحتى ظهرت القوميات ، وانتشرت في البلاد الإسلامية كلها دول كثيرة ، يقوم بعضها على المنافع الاقتصادية والوحدات الجغرافية ، ويقوم بعضها الآخر على ألوان أخرى من المنافع ، تختلف قوة وضعفاً باختلاف الأقاليم والشعوب ، وحظ هذه الأقاليم والشعوب من قوة الشخصية والقدرة على الثبات والمقاومة .

وكانت مصر من أسبق الدول الإسلامية إلى استرجاع شخصيتها القديمة التي لم تنسها في يوم من الأيام . فالتاريخ يحدثنا بأنها قاومت القرس أشد المقاومة وبأنها لم تظمئن إلى المقدونيين حتى فتوا فيها ، وأصبحوا من أبنائها ، واتخذوا تقاليداً وسنناً لهم تقاليد وستناً .

والتاريخ يحدثنا كذلك بأنها قد خضعت لسلطان الإمبراطورية الرومانية الغربية والشرقية على كره مستمر ، ومقاومة متصلة ، فاضطر القياصرة إلى أخذها بالعنف ، وإخضاعها للحكم العرفي .

والتاريخ يحدثنا كذلك بأن رضاها عن السلطان العربي بعد الفتح لم يبرأ من السخط ، ولم يخلص من المقاومة والثورة ، وبأنها لم تهدأ ولم تظمئن إلا حين أخذت تسترد شخصيتها المستقلة في ظل ابن طولون ، وفي ظل الدول المختلفة التي قامت بعده .

فالمسلمون إذا قد فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو : أن السياسة شيء والدين شيء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية قبل أن يقوموا على أى شيء آخر .

وهذا التصور هو الذى تقوم عليه الحياة الحديثة فى أوربا . فقد تخففت أوربا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس .

لنعد إلى ما كنا فيه منذ حين ، فنلاحظ مرة أخرى أن العقل المصرى القديم لم يتأثر بالشرق الأقصى ، ولا بالشرق البعيد ، قليلاً ولا كثيراً ، وإنما نشأ مصرياً ، ثم أثر فيما حوله وتأثر به . ولكن المصريين كما قلنا يعرضون عن هذه الأوليات ، ويرون أنفسهم شرقيين . فإذا سئلوا عن معنى هذه الشرقية لم يحققوها ، ولم يصلوا منها إلى شيء . وأما الأوربيون فهم كالمصريين يقررون هذه الأوليات فى كتبهم ، ويعلمونها فى مدارسهم ، ويذلون الجهود المخصصة الشاقة فى تحقيق الصلات بين المصريين القدماء والحضارة اليونانية التى هى أصل حاضرتهم ثم هم بعد هذا كله يعرضون عن الحق ، ويتجاهلون هذه الأوليات ، ويرون فى سيرتهم وسياستهم أن مصر جزء من الشرق . وأن المصريين فريق من الشرقيين . وليس من المهم ولا من النافع الآن أن نبحث عن مصدر هذا التعنت الأوربى الذى يرجع إلى السياسة وإلى المنافع قبل كل شيء . وإنما المهم أن نمضى فى هذه الملاحظة التاريخية حتى يثبت لنا فى وضوح وجلاء أن من السخف الذى ليس بعلمه سخف اعتبار مصر جزءاً من الشرق ، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين .

شدة اتصال مصر باليونان في القديم

٤

كان العقل المصري إذاً إلى أيام الإسكندر مؤثراً في العقل اليوناني متأثراً به ، مشاركاً له في كثير من خصاله إن لم يشاركه في خصاله كلها .

فلما كان فتح الإسكندر للبلاد الشرقية ، واستقرار حلفائه في هذه البلاد ، اشتد اتصال الشرق بحضارة اليونان ، واشتد اتصال مصر بهذه الحضارة بنوع خاص ، وأصبحت مصر دولة يونانية أو كاليونانية ، وأصبحت الإسكندرية عاصمة من عواصم اليونان الكبرى في الأرض ، ومصدراً من مصادر الثقافة اليونانية للعالم القديم ، بل أعظم مصدر لهذه الثقافة في ذلك الوقت . ومن الحق أن الثقافة اليونانية ، على اختلاف فروعها وألوانها ، قد لجأت إلى مصر فوجدت فيها ملجأً آمناً وحصناً حصيناً وظفرت فيها من النور والانتشار بما لم تظفر بمثله ، حين كانت مستقرة في أثينا أو في غيرها من المدن اليونانية الأوربية أو الآسيوية .

ونظرة يسيرة في أيسر الكتب التي تدرس التاريخ السياسي والثقافي في ذلك العصر تبين في وضوح لا يحتمل الشك أن مدينة الإسكندر لم تكن مدينة شرقية بالمعنى الذي يفهم الآن من هذه الكلمة ، وإنما كانت مدينة يونانية بأدق معاني هذه الكلمة وأصدقها وأجلاها .

ومن الإطالة في غير نفع ولا غناء أن نتحدث عن الفلسفة الإسكندرية التي نشأت عن هذا الاتصال الشديد المتين بين العقل المصري والعقل اليوناني ، والتي كان لها أبعد الأثر وأقواه فيما أتيج للإنسانية من حضارة ، ثم خضعت مصر لسلطان الروم فلم يمنعها ذلك من أن تظل ملجأً للثقافة اليونانية طوال العصر الروماني ، كما أن خضوع بلاد اليونان نفسها لسلطان الرومان لم يجردها من يونانيتها ، وإنما فرض هذه اليونانية على الرومانيين أنفسهم .

تَشَابُهُ الْإِسْلَامِ وَالْمَسِيحِيَّةِ فِي عِلَاقَتِهِمَا بِالْفَلَسَفَةِ

٥

وجاء الإسلام وانتشر في أقطار الأرض ، وتلقته مصر لقاء حسناً ، وأسرعت إليه إسرائاً شديداً ، فاتخذته لها ديناً ، واتخذت لغته العربية لها لغة . فهل أخرجها ذلك عن عقليتها الأولى ، وهل جعلها ذلك أمة شرقية بالمعنى الذى يفهم من هذه الكلمة الآن ! كلا ! لأن المسيحية التى ظهرت فى الشرق قد غمرت أوروبا ، واستأثرت بها دون غيرها من الديانات ، فلم تصبح أوروبا شرقية ولم تتغير طبيعة العقل الأوربي . وإذا كان فلاسفة أوروبا وقادة الرأى الحديث فيها يعدون المسيحية عنصراً من عناصر العقل الأوربي فلست أدري ما الذى يفرق بين المسيحية والإسلام وكلاهما قد ظهر فى الشرق الجغرافى ، وكلاهما قد نبع من منبع كريم واحد ، وهبط به الوحي من لى إله واحد يؤمن به الشرقيون والغربيون على السواء !

وكيف يستقيم للعقل السليم والرأى المنصف أن يقرأ الأوروبيون الإنجيل فلا يرون به بأساً على العقل الأوربي ، ولا يرون أنه ينقل هذا العقل من الغرب إلى الشرق ، فإذا قرأوا القرآن رأوه شرقياً خالصاً مع أن القرآن كما يقول فى غير عوج ولا التواء إنما جاء متمماً ومصدقاً لما فى الإنجيل !

إذا صح أن المسيحية لم تمسح العقل الأوربي ، ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة ، ولم تجرده من خصائصه التى جاءت من إقليم البحر الأبيض المتوسط ، فيجب أن يصبح أن الإسلام لم يغير العقل المصرى ، أو لم يغير عقل الشعوب التى اعتنقته والتى كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط ، بل يجب أن نذهب إلى أبعد من هذا فنقول مطمئنين : أن انتشار الإسلام فى الشرق البعيد ، وفى الشرق الأقصى ، قد مد سلطان العقل اليونانى وبسطه على بلاد لم يكن قد زارها إلا لماماً ، ولم يستطع أن يستقر فيها استقراراً متصلاً إلا بعد أن استقر فيها الإسلام .

وما كان الأوروبيون ليجادلوا فى ذلك أو ينكروه لو أن المسيحية انتشرت فى الشرق البعيد والشرق الأقصى منذ العصور الأولى كما انتشر فيهما الإسلام .

وأغرب من هذا أن بين الإسلام والمسيحية تشابهًا فى التاريخ عظيمًا . فقد اتصلت المسيحية بالفلسفة اليونانية قبل ظهور الإسلام فأثرت فيها وتأثرت بها . وتنصرت الفلسفة ، وتفلسفت النصرانية . ثم اتصل الإسلام بهذه الفلسفة اليونانية فأثر فيها وتأثر بها . وأسلمت الفلسفة اليونانية وتفلسف الإسلام .

وتاريخ الديانتين واحد بالقياس إلى هذه الظاهرة . فما بال اتصال المسيحية بالفلسفة يجعلها مقومًا من مقومات العقل الأوربي ، وما بال اتصال الإسلام بهذه الفلسفة نفسها لا يجعله مقومًا من مقومات هذا العقل ؟

جوهر الإسلام ومصدره هما جوهر المسيحية ومصدرها . واتصال الإسلام بالفلسفة اليونانية هو اتصال المسيحية بالفلسفة اليونانية . فمن أين يأتى التفريق بين ما لهما من الديانتين من الأثر فى تكوين العقل الذى ورثته الإنسانية عن شعوب الشرق الغرب وعن اليونان ؟ بل نحن نذهب إلى أبعد من هذا . فقد أغارت على أوربا اليونانية الرومانية أم جاهلة لاحظت لها من حضارة ، ولا من ثقافة ، ولا من دين صحيح ، فأفسدت عليها أمرها إفسادًا شديدًا ، وعرضت حضارتها لخطر عظيم ، وكادت تطفئ سراج ذلك العقل اليونانى الذى كان يضيء فيها قبل انهيار الامبراطورية الرومانية . وهى على كل حال قد هزمت هذا العقل هزيمة منكرة ، واضطرت إلى بعض الأديرة . وفى أثناء ذلك كان الإسلام يترجم الفلسفة اليونانية ويذيعها وينميتها ويضيف إليها ، ثم ينقلها إلى أوربا فتترجم إلى لغتها اللاتينية ، وتشيع الحياة فى العقل الأوربي ، وتبعث فيه القوة والنشاط ، وتمكنه من أن يعود إلى الاشراف والتألق ، فى القرن الثلثى عشر بعد المسيح . فما بال اتصال أوربا بالثقافة اليونانية إبان النهضة يعد من مقومات هذا العقل ، وما بال اتصال العقل الأوربي بهذه الثقافة اليونانية نفسها من طريق المسلمين لا يعد من مقومات هذا العقل ؟ وما بال اتصال الإسلام نفسه بالفلسفة اليونانية فى عصوره الأولى لا يعد من مقومات هذا العقل ، ولا يلغى ما يمكن أن يكون من الفروق بين الأمم التى تعيش فى شرق بحر الروم والأمم التى تعيش فى غرب هذا البحر نفسه ؟

ولقد سمعت منذ أعوام محاضرة ألقاها المؤرخ البلجيكي العظيم بيرين فى الجمعية الجغرافية وفى ظل كلية الآداب ، فإذا هو يعلن فى هذه المحاضرة أشياء لم يلتفت إليها الناس يومئذ ، ولكنها تركت فى نفسى أثرًا عميقًا .

كان يعلن أن إغارة الأمم المتبريرة على أوروبا لم تكن لتردها إلى الجهل الذى ردت إليه فى القرون الوسطى لو أن العلاقات البحرية ظلت متصلة بين الشرق والغرب . ولكن ظهور الإسلام ، وقيام الخصومة بينه وبين المسيحية ، قد قطع هذه العلاقات حيناً من الدهر ، فاضطرت أوروبا إلى الفقر والبؤس ، وانتهى ذلك بها إلى الضعف الاقتصادى ، ثم إلى الجهل العميق فلما استؤنفت الصلات بين الشرق والغرب نشطت أوروبا من عقلاها ، وخرجت من الفقر إلى الغنى ، ومن الجهل إلى المعرفة ، ومن الظلمة إلى النور . ومعنى ذلك عندى وعند ييرين فيما أظن أن قوام الحياة العقلية فى أوروبا إنما هو اتصالها بالشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط . فما بال هذا البحر ينشئ فى الغرب عقلاً ممتازاً متفوقاً ، ويترك الشرق بلا عقل ، أو ينشئ فيه عقلاً منحطاً ضعيفاً ؟ وما بال العقل الذى ينشئه البحر نفسه على ساحله الشرقى ، وما بال الفلسفة اليونانية التى نشأت ونمت على الساحل الشرقى لبحر الروم فى العصور القديمة وفى القرون الوسطى ، لا تؤثر فى عقول أصحابها شيئاً فإذا أرسلوها إلى غرب هذا البحر خلقت أهل هذا الغرب خلقاً جديداً ؟

كلا ليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم ، وتأثرت به ، فرق عقلى أو ثقافى ما . وإنما هى ظروف السياسة والاقتصاد تدل من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل ، وإنما هى ظروف السياسة والاقتصاد تدور بين هذه الشعوب موالية هذا الفريق ، ومعادية ذلك الفريق .

فلا ينبغي أن يفهم المصرى أن بينه وبين الأوربى فرقاً عقلياً قوياً أو ضعيفاً . ولا ينبغي أن يفهم المصرى أن الشرق الذى ذكره كيبلنج فى بيته المشهور (الشرق شرق ، والغرب غرب ولن يلتقى) يصدق عليه أن على وطنه العزيز . ولا ينبغي أن يفهم المصرى أن الكلمة التى قالها إسماعيل وجعل بها مصر جزءاً من أوروبا ، قد كنت فنا من فنون التمدح ، أو لوناً من ألوان المفاخر . وإنما كانت مصر دائماً جزءاً من أوروبا ، فى كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية ، على اختلاف فروعها وألوانها.

العقلُ الإسلامي كالعقل الأوربي

٦

نعم قد عدت على أمل الشرق القريب عواد ، وأملت بهم ملومات قطعت الصلة بينهم وبين أوروبا حيناً ، وأفسدت عليهم أمرهم إفساداً عظيماً ، ومكنت لأوروبا من أن تمضي في نهبتها حتى تقطع في سبيل الرقي شوطاً بعيداً ، على حين أخذ هذا الشرق القريب ينحط ، ويسرف في الانحطاط ، حتى كاد يفقد شخصيته العقلية . ثم أفاقت مصر ، وأفاق معها الشرق القريب ، فإذا أوروبا قد بلغت من الرقي حظاً عظيماً ، وبسطت سلطانها على أعظم أقطار الأرض . وكان ذلك حين أغار العنصر التركي على هذه الأقطار الإسلامية في حوض بحر الروم ، فردها إلى الانحطاط بعد الرقي ، وإلى الجهالة بعد العلم ، وإلى الضعف بعد القوة . ومما أو كاد يمحو منها أعلام الحضارة ، وقطع الصلة بينها وبين أوروبا دهرًا . ولكن يجب أن نلاحظ شيئين : أحدهما أن مثل هذه الظاهرة قد أملت بأوروبا في أول القرون الوسطى حين أغار البرابرة عليها فحرموها مزايا الحضارة اليونانية الرومانية . فما بال هذه الظاهرة لم تجرد أوروبا من عقلها اليوناني ، وما بالها تجرد الشرق القريب من هذا العقل نفسه ؟ وما بال إغارة الترك على الشرق القريب تغير طبيعة العقل فيه ، على حين لم تتغير طبيعة العقل في أوروبا حين أغارت عليها الأمم المتبربرة ، وقد اعتنق الترك دين الشرق القريب وحضارته كما اعتنقت الأمم المتبربرة دين الغرب وحضارته ؟

والشيء الثاني الذي لا بد من ملاحظته هو أن في هذا الشرق القريب بلدًا قد ثبت لغارة الترك ، وحمى منها الحضارة والعقل والتراث الإسلامي وإن كان قد لقي من هذه الغارة شراً كثيراً .

وهذا البلد هو مصر ، التي آوت الإسلام وعلومه وحضارته وتراثه المجيد ، فحفظتها كنزاً مدخرًا ، حتى إذا أتاحت لها الفرصة أخذت ترد هذا الكنز إلى الشرق والغرب جميعًا . فما بال قوم ينكرون على مصر حقها في أن تفاخر بأنها حمت العقل الإنساني مرتين : حتمه حين آوت فلسفة اليونان وحضارته أكثر من عشرة قرون ، وحتمه حين آوت الحضارة الإسلامية وحتمتها إلى هذا العصر الحديث ؟

وإذا فكل شيء يدل على أنه ليس هناك عقل أوربي يمتاز من العقل الشرقى الذى يعيش فى مصر وما جاورها من بلاد الشرق القريب . وإنما هو عقل واحد ، تختلف عليه الظروف المتباينة المتضادة فتؤثر فيه آثارًا متباينة متضادة . ولكن جوهره واحد ليس فيه تفاوت ولا اختلاف .

وقد ذكرت فى غير هذا الموضع أن الكاتب الفرنسى المعروف بول فاليرى أراد ذات يوم أن يشخص العقل الأوربي فردّه إلى عناصر ثلاثة : حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن ، وحضارة الرومان وما فيها من سياسة وفقه ، والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان . فلو أردنا أن نحلل العقل الإسلامى فى مصر وفى الشرق القريب أفتراه ينحل إلى شيء آخر غير هذه العناصر التى انتهى إليها تحليل بول فاليرى ؟ نخذ نتائج العقل الإسلامى كلها . فستراها تنحل إلى هذه الآثار الأدبية والفلسفية والفنية ، التى مهما تكن مشخصاتها فهى متصلة بحضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن ، وإلى هذه السياسة والفقه اللذين مهما يكن أمرهما فهما متصلان أشد الاتصال بما كان للرومان من سياسة وفقه ، وإلى هذا الدين الإسلامى الكريم وما يدعو إليه من خير وما يحث عليه من إحسان ، ومهما يقتل القاتلون فلن يستطيعوا أن ينكروا أن الإسلام قد جاء متممًا ومصدقًا للنوراة والإنجيل !

وإذا فمهما نبحت ومهما نستقص فلن نجد ما يحملنا على أن نقبل أن بين العقل الأوربي والعقل المصرى فرقًا جوهريًا .

مَذَاهِبُنَا الْقَدِيمَةُ فِي التَّعْلِيمِ وَأُخْذُ الْأُورِيِّينَ عَنْهَا

٧

وقد جاء هذا العصر الحديث ، وكان الاتصال بين مصر وأوربا ، أو قل كان الاتصال بين أجزاء الأرض جميعاً . وقد قوى هذا الاتصال ، حتى أصبح المقوم الأول ، والأساس لحياة الأفراد والجماعات . فقد ألغيت مسافات الزمان والمكان بين الأمم والشعوب ، وأصبح المصريون يعرفون في اليوم نفسه ، بل في اللحظة نفسها ، أحداث العالمين ، كما يعرف العالمان في اليوم نفسه ، بل في اللحظة نفسها ، أحداث مصر . ونهضت مصر منذ أول القرن الماضي نهضتها صريحة قوية ، بينة الأعلام واضحة الاتجاه . وهي نهضة مهما اختلف فيها الناس فلن يستطيعوا أن يختلفوا في أنها تأخذ بأسباب الحياة الحديثة على نحو ما يأخذ بها الأوربيون في غير تردد ولا اضطراب .

حياتنا المادية أوربية خالصة في الطبقات الراقية . وهي في الطبقات الأخرى تختلف قرناً وبعداً من الحياة الأوربية باختلاف قدرة الأفراد والجماعات ، وحفظهم من الثروة وسعة ذات اليد . ومعنى هذا أن المثل الأعلى للمصري في حياته المادية إنما هو المثل الأعلى للأوربي في حياته المادية . نتخذ من مرافق الحياة وأدواتها ما يتخذون ، ونتخذ من زينة الحياة ومظاهرها ما يتخذون . نفعل ذلك عن علم به وتعمد له ، أو نفعل ذلك عن علم وعلى غير عمد ، ولكننا ماضون فيه على كل حال . وليس في الأرض قوة تستطيع أن تردنا عن أن نستمتع بالحياة على النحو الذي يستمتع بها عليه الأوربيون .

مدت أوربا الطرق الحديدية ، وأسلاك التلغراف والتليفون ، فمددناها ، جلست أوربا إلى المواثد ، واتخذت ما اتخذت من آتية الطعام وأدواته وألوانه ، فصنعتا صنيعها . ثم تجاوزنا ذلك إلى ما اصطنع الأوربيون لأنفسهم من لباس ، ثم تجاوزنا ذلك إلى جميع الأنحاء التي يحيا عليها الأوربيون فاصطنعناها لأنفسنا ، غير متخيرين ولا محتاطين ، ولا مميزين بين ما يحسن منها وما لا يحسن ، وما يلائم منها وما لا يلائم .

ونستطيع أن نقول : إن مقياس رقي الأفراد والجماعات في الحياة المادية مهما تختلف الطبقات عندنا إنما هو حظنا من الأخذ بأسباب الحياة الأوربية .

وحياتنا المعنوية على اختلاف مظاهرها وألوانها أوربية خالصة . نظام الحكم عندنا أوربي خالص ، نقلناه عن الأوربيين نقلًا في غير تخرج ولا تردد . وإذا عينا أنفسنا بشيء من هذه الناحية فلنما نعيها بالإبطاء في نقل ما عند الأوربيين من نظم الحكم وأشكال الحياة السياسية . وقد اضطربت حياتنا السياسية في هذا العصر الحديث ، ولا سيما في هذا القرن بين الحكم المطلق والحكم المقيد . فلم يكن اضطرابها بين هذين النوعين كما ألهمهما الشرق في القرون الوسطى بمعنى : أن نظام الحكم المطلق عندنا في العصر الحديث كان متأثرًا بنظام الحكم المطلق في أوروبا قبل انتشار النظام الديمقراطي ، وأن نظام الحكم المقيد عندنا كان متأثرًا بنظام الحكم للمقيد في أوروبا أيضًا .

فالذين أرادوا أن يستبدوا بأمور مصر في العصر الحديث كانوا يذهبون مذهب لويس الرابع عشر وأشباهه أكثر مما كانوا يذهبون مذهب عبد الحميد وأمثاله .

والذين أرادوا أن يحكموا مصر حكمًا مقيدًا بالعدل دون أن يشركوا الشيعب معهم في الحكم كانوا يتخذون لحكمهم قيودًا أوربية لا شرقية . فهم قد أنشأوا المحاكم الأهلية ، وشرعوا القوانين المدنية ، واستقروا ذلك من النظم الأوربية لا من النظم الإسلامية : وهم قد وضعوا النظم الإدارية والمالية والاقتصادية ، وذهبوا في ذلك مذهب الأوربيين ، بل نقلوا ذلك نقلًا عن الأوربيين ، ولم يستمدوه مما كان مأثورًا عند ملوك المسلمين وخلفائهم في القرون الوسطى .

فمجلس النظر أو مجلس الوزراء ، ونظارات الحكومة أو وزاراتها والمصالح المصصلة بهذه النظارات والوزارات ، كل ذلك أوربي المصدر ، أوربي الجوهر ، أوربي الشكل لم يعرف منه المسلمون شيئًا ، في القرون الوسطى وقبل هذا العصر الحديث . وقد استبقيت أشياء من النظم الإسلامية القديمة لم يكن بد من استبقائها لأنها تصل بالبلدين من قريب أو بعيد . ولكن كثيرًا من التغيير والتبديل قد مسها حتى أصبحت شديدة التأثير بالنظم الأوربية في شكلها على أقل تقدير . وقد يكون من النافع ، ومن الظريف أيضًا ، أن يقارن بين محاكمنا الشرعية الآن بعد أن تأثرت بالإصلاح الحديث وبين محاكمنا قبل ذلك ، حين لم تكن إلا استمرارًا للنظام الإسلامي القضائي القديم .

وأكبر الظن أن قضية المسلمين القلعاء لو أنشروا في هذه الأيام لأنكروا من نظام المحاكم الشرعية شيئًا كثيرًا ، ولعلمهم أن ينكروا أكثر مما يعرفون ! وقد استبقينا نظام الوقف ولكننا لم نلبث أن أنشأناه وزلزلناه وإن أخرته على نحو ما أظن أن القلعاء يعرفونه أو يرضون

عنه لو ردوا إلى الحياة . ونحن مع ذلك ننكر وزارة الأوقاف ونراها مسرفة في التأخر
مبطئة في التطور . بل منا من ينكر شيئاً غير قليل من نظام الوقف نفسه فيريد إلغاؤه أو
تغييره ليلائم بين حياة الأسر وحاجات الاقتصاد الحديث .

وقد استبقينا الأزهر الشريف نفسه . ولكن أزمة الأزهر الشريف متصلة منذ عهد
إسماعيل أو قبله ولم تنته بعد . وما أظنها ستنتهي اليوم أو غداً ، ولكنها تستمر صراعاً
بين القديم والحديث حتى تنتهي إلى مستقر لها في يوم من الأيام .

وكل شيء يدل بل كل شيء يصبح بأن الأزهر مسرف في الإسراع نحو الحديث ،
يريد أن يتخفف من القديم ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

ولو أن الله أنشر علماء الأزهر الشريف الذين كانوا يعيشون في أول هذا العصر
الحديث ، وأراهم ما انتهى إليه الأزهر من التطور لرغبوا إلى الله مخلصين في أن يردهم
إلى أجدادهم حتى لا يروا هذه الأحداث العظام !

كل هذا يدل على أننا في هذا العصر الحديث نريد أن نتصل بأوروبا اتصالاً يزداد قوة
من يوم إلى يوم حتى نصبح جزءاً منها لفظاً ومعنى وحقيقة وشكلاً . وعلى أننا لا نجد
في ذلك من المشقة والجهد ما كنا نجده لو أن العقل المصري مخالف في جوهره وطبيعته
للعقل الأوربي .

ثم لم يقف أمرنا عند هذا الحد . فقد خطونا بعد الحرب الكبرى خطوات حاسمة
ليس لنا من أمل في أن نرجع عنها ، ولا من سبيل إلى هذا الرجوع . وما أشك في أن
كثرة المصريين مستحلة لأن تبذل المهج والنفوس وتضحى بالحياة والأموال في سبيل
المحافظة على هذه الخطوات التي خطوناها وعلى هذه الحقوق التي كسبناها .

وأين المصري الذي يرضى بأن ترجع مصر عن هذه الخطوات التي خطتها في سبيل
النظام الديمقراطي ؟ وأين المصري الذي يطمئن إلى أن تعود مصر إلى نظام الحكم يقوم
على غير الحياة الدستورية النيلية .

وهل الحياة الدستورية النيلية إلا شيء أخفناه من أوروبا أتحداً وقتلناه عنها نقلاً ؟ فلم
نكد نستمتع به حتى اتصل بحياتنا وامترج بدمائنا ، وأصبح جبه غلاء لنفوسنا ، وقرباناً
لعقولنا ، وعنصرًا من عناصر ضمائرنا . وإنني لأتخيل داعياً يدعو المصريين إلى أن يعودوا
إلى حياتهم القديمة التي ورثوها عن آبائهم في عصر الفراعنة أو في عصر اليونان والرومان

أو في عصرها الإسلامي ، أتخيل هذا الداعى وأسأل نفسى : أترأى يجد من يسمع له ويسرع إلى إجابته أو يطفىء فى هذه الإجابة ، ولكنه يجيب على كل حال ؟ فلا أرى إلا جواباً واحداً يتمثل أمامى بل يصدر من أعماق نفسى : وهو أن هذا الداعى إن وجد لم يلق بين المصريين إلا من يسخر منه ويهزأ به .

والذين نراهم فى مصر محافظين ومسرفين فى المحافظة ، ومبغضين أشد البغض للتفريط فى التراث القديم ، هؤلاء أنفسهم لن يرضوا بالرجوع إلى العصور الأولى ، ولن يستجيبوا لمن يدعهم إلى النظم العتيقة إن دعاهم إليها .

ولم يقف أمرنا عند هذا الحد . بل نحن قد خطونا خطوات أبعد جداً مما ذكرت . فالتزمنا أمام أوروبا أن نذهب منعبها فى الحكم ، ونسير سيرتها فى الإدارة ، ونسلك طريقها فى التشريع . التزمنا هذا كله أمام أوروبا . وهل كان إمضاء معاهدة الاستقلال ومعاهدة إلغاء الامتيازات إلا التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوربيين فى الحكم والإدارة والتشريع ؟

فلو أننا هممنا الآن أن نعود ادراجنا وأن نحى النظم العتيقة لما وجدنا إلى ذلك سبيلاً ، ولوجدنا أمامنا عقاباً لا تتجاوز ولا تذلل ، عقاباً تقيمها نحن لأننا حراس على التقدم والرقى ، وعقاباً تقيمها أوروبا لأننا عاهدناها على أن نسايرها ونجاريها فى طريق الحضارة الحديثة .

نحن إذا مدفوعون إلى الحياة الحديثة دفعا عنيفاً . تدفعنا إليها عقولنا وطبائعنا وأمرجتنا التى لا تخلف فى جوهرها قليلاً ولا كثيراً منذ العهود القديمة جداً عن عقول الأوربيين وطبائعهم وأمرجتهم . وتدفعنا إليها المعاهدات التى أمضيناها وأبرمناها ، والالتزامات التى قبلناها راضين ، بل بدلنا فى سبيلها جهوداً لا تحصى ، وضحينا فى سبيلها بالأنفس الناذية والدماء الطاهرة ، وأنفقنا فى سبيلها كرائم الأموال ، واحتملنا فى سبيلها ضروب المحن والآلام .

والتعليم عندنا ، على أى نحو قد أقمنا صروحاً ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن الماضى ؟ على النحو الأوربى الخالص ما فى ذلك شك ولا نزاع نحن نكون أبناءنا فى مدارسنا - الأولية والثانوية والعالية تكويناً أوربياً لا تشوبه شائبة . فلو أن عقول آبائنا وأجدادنا كانت شرعية مخالفة فى جوهرها وطبيعتها للمقل الأوربى فقد وضعنا فى رؤوس أبناءنا عقولاً أوربية فى جوهرها وطبيعتها وفى مذاهب تفكيرها وأنحاء حكمها على

الأشياء . ولعمري إنى لأتخيل داعيا يدعونا إلى أن نعدل بمدارسنا ومعاهدنا عن الطريق الأوربية التى سلكناها إلى الطريق القديمة التى كان يسلكها آباؤنا وأجدادنا .

إنى أتخيل داعيا يدعونا إلى هذا ، فما أرى إلا أنا . سنلقاه ضاحكين منه مستهزئين به ! وما أرى إلا أن الأزهرين وهم مستقر المحافظة سيكونون أكثرنا منه ضحكا وأعظمنا به استهزاء ! على أن مذاهبنا القديمة فى التعليم قد كانت هى المذاهب التى كان يذهبها الأوربيون ويتخذونها أصولا لحياتهم العقلية فى القرون الوسطى . وأكبر الظن ، بل الحق الذى لا شك فيه ، أنهم قد أخذوا عنا هذه المذاهب كما تأخذ نحن عنهم اليوم ، وساروا سيرتنا كما نسير نحن سيرتهم اليوم . فالفرق بيننا وبينهم فى حقيقة الأمر لا يتصل بطوائف الأشياء وجواهرها ، وإنما يتصل بالزمان ليس غير . بدأوا حياتهم الحديثة فى القرن الخامس عشر ، وأخبرنا الترك العثمانيون فبدأنا حياتنا فى القرن التاسع عشر . ولو أن الله عصمنا من الفتح العثماني لاستمر اتصالنا بأوروبا ، ولشاركناها فى نهضتها ، ولسلكنا معها إلى الحياة الحديثة نفس الطريق التى سلكتها ن ولتغير وجه العالم ، ولكان للحضارة الحديثة شأن غير شأنها الآن .

على أن الله أراد بنا خيرا برغم الأحداث والخطوب فقد بلغ العالم من الرقى طورا يمكننا من أن نبلغ فى عصر قصير ما أتفق الأوربيون فى سبيله عشرات السنين بل مئاتها . فويل لنا إذا لم ننتهز هذه الفرصة ولم ننتفع بهذا التوفيق .

تَقْصِيرُ مِصْرَ فِي الْأَخْذِ بِأَسْبَابِ الْحَضَارَةِ الْحَدِيثَةِ

٨

ولست أدري كيف تصور ما تستحقه من اللوم وما نستأمله من المذمة والعيب حين أقارن بين شعبنا المصرى وبين شعوب شرقية أخرى كانت لها حياة تخالف الحياة الأوربية من جميع الوجوه ، وعقليات تباين العقلية الأوربية من جميع الأنحاء ، كيف تصور ما تستحقه من اللوم حين نذكر أن الشعب اليابانى من شعوب الشرق الأقصى قد كان يخالف فى حياته المادية والعقلية أشد المخالفة وأقواها شعوب أوربا . فما هى إلا أن أحس ألا سبيل له إلى أن يعيش كريماً حتى يشبه الأوربيين فى كل شىء ، ويذاحمهم فى ميادينهم ، ويجاريهم فى سيرتهم ، فما هى إلا أن هم حتى فعل ، وما هى إلا أن أراد حتى وفق إلى ما أراد . وإذا هو شعب مهيب تشفق منه أوربا أشد الإشفاق ، وتصانعه أشد المصانعة ، وتمنحه ما هو أهل له من الإكبار والإجلال والإحترام .

فكيف بنا ولم يكن بيننا وبين الأوربيين من الفروق ما كان بين اليابانيين والأوربيين وكيف بنا ونحن شركاء الأوربيين ! فى تراثهم العقل على اختلاف ألوانه وأشكاله ، وفى تراثهم الدينى على اختلاف مذاهبه ونحله ، وفى تراثهم المادى على اختلاف ضروره وأنحاءه !

كيف بنا ونحن نشارك الأوربيين فى هذا كله ، ولم يكن بين اليابانيين وبينهم شركة فى شىء منه قليل أو كثير . فإذا اليابانيون قد زاحموا الأوربيين حتى زحموهم ، وإذا نحن ما تزال متخلفين . ومنا من يجادل فى أن من الحق أو من الباطل ، وفى أن من الخير أو من الشر ، وفى أن من النفع أو من الضر أن نأخذ بحظنا من تراثنا القديم ! أستغفر الله ببل كنا لهم أساتذة فى القرون الوسطى وفى العصر القديم .

هم يعرفون ذلك ولا ينكرونه ، وهم يعلنون ذلك ولا يسرونه ونحن نتجادل فى ذلك بغير حق ، ونمارى فى ذلك ، لا يدفعنا إلى المراء فيه إلا الكسل وفتور العزيمة وحب الراحة وإيثار العافية وخمود جذوة العقل .

صدقنى ياسيدى القارئ أن الواجب الوطنى الصحيح بعد أن حققنا الاستقلال وأقررنا الديمقراطية فى مصر ، إنما هو من أن نبذل ما نملك وما لا نملك من القوة والجهد ومن الوقت والمال لنشعر المصريين أفرادا وجماعات أن الله قد خلقهم للحرية لا للذل ، وللثبات لا للضعف ، وللسيادة لا للاستكاثرة ، وللثبات لا للخمول ، وأن نمحو من قلوب المصريين أفرادا وجماعات هذا الوهم الآثم الشنيع الذى يصور لهم أنهم خلقوا من طينة غير طينة الأوربي ، وفطروا على أمزجة غير الأمزجة الأوربية ، ومنحوا عقولا غير العقول الأوربية .

فهذا كله باطل سخيف لا يثبت أمام أسير التفكير ، ولا يستقيم لأهون نظرة فى التاريخ من جهة ، وفى طبائع الأشياء من جهة أخرى .

ولنفرض هذا المحال ، ولنقرر أن يتنا وبين الأوربيين هذه الفروق الخطيرة التى تمتلئ بها وتضطرب لها قلوب العاجزين منا ، والتى تنتفخ لها أوداج الطامعين والمستعمرين من الأوربيين .

لنفرض هذا المحال ولنقرر أنه صحيح واقع ، فإن نظرة يسيرة إلى حياة الشعب اليابانى فى القرن الماضى خليقة أن تقنعنا بأن الله قد خلق النوع الإنسانى كله مستعدا للرقى ، قادرا على التقدم ، خليقا أن يبلغ من الكمال ما يتاح للناس أن يبلغوه ، وأن أرسطاطاليس قد أخطأ خطأ شنيعا حين زعم أن من الناس من يخلق ليأمر ، وأن منهم من يخلق ليطيع .

كلا ! إنما خلق الناس جميعا ليكونوا سواء فى الحقوق والواجبات واستقبال هذه الحياة ، وما أتيح لنا فيها من خير وما كتب علينا من مكروه . ولكن الناس يظن بعضهم على بعض ، ويجب أن يهدم هذا الطغيان وأن نكون نحن هاديه ، ولكن الناس يظن بعضهم على بعض ويجب أن يزول هذا البقي وأن نكون نحن من مزيله .

وأى شيء أسير من الاقتناع بهذه الفكرة الهينة السهلة ؟ يكفى أن ننظر إلى حياتنا الخاصة ، فنسرى بيننا العالم والجاهل ؟ والمتقف والذى لاحظ له من ثقافة ، والفنى والفقير ، والسعيد والشقى . أفتظن أن الله قد خلق فريقا منا نحن المصريين ، ليكون عالما فطنا وموفورا سعيدا ، وقضى على فريق آخر منا أن يكون جاهلا غافلا ومحروما شقيا ؟

كلا ! ان الله قد خلقنا جميعاً لنستوفي حظنا من هذه الحياة سعداء بها ما وجدنا إلى السعادة سبيلاً ، أشقياء بأثقالها ما عجزنا عن دفع هذا الشقاء .

ولكن بعضنا يقف على بعض ، ولكن النظم التي تدبر أمورنا في حاجة إلى كثير من الإصلاح . ونحن حين نشرع القوانين وننشئ المدارس ونشر العلم وننظم الاقتصاد ونستعير النظم الديمقراطية من أوربا إنما نسعى إلى شيء واحد هو تحقيق المساواة التي هي حق طبيعي لأبناء الوطن الواحد جميعاً .

فهذه الفكرة التي لا ننكرها ولا نجادل فيها ، حين ننظر بعضنا إلى بعض وحين يفكر بعضنا في بعض ، هي بعينها الفكرة التي يجب أن نؤمن بها ، وألا نجعلها موضوعاً للجدال والتزاع حين نفكر في غيرنا من الشعوب . يجب أن نمحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودنا . ويجب أن نمحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودها .

ويجب أن نقر في أنفسنا أن نظام المساواة في الحقوق والواجبات ، هذا الذي نريد أن نقره في حياتنا الداخلية ، هو بعينه النظام الذي يجب أن نقره في حياتنا الخارجية وفيما بيننا وبين أوربا من الصلات .

وَجُوبُ الصَّرَاحَةِ فِي الْأَخْذِ بِأَسْبَابِ الْحَضَارَةِ الْأُورُيَّةِ

٩

لكن السبيل إلى ذلك ليست في الكلام يرسل إرسالا ، ولا في المظاهر الكائنة والأوضاع الملفقة ، وإنما هي واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء وهي واحدة فلة ليس لها تعدد وهي : أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يحب منها وما يكره وما يحمد منها وما يعاب .

ومن زعم لنا غير ذلك فهو خادع أو مخدوع . والغريب أننا نسير هذه السيرة ونذهب هذا المذهب في حياتنا العملية اليومية ، ولكننا ننكر ذلك في ألساننا وعقائدنا ودخائل نفوسنا ، فتورط في تفاق بغيض لا أستطيع أن أسيغه ولا أن أسكن إليه . إن كنا صادقين فيما نعلن ونسر من بغض الحياة الأوربية فما يمنعنا أن نعدل عنها عدولا ونصد عنها صدودا ونطرحها اطراحا ؟ وإن كنا صادقين فيما نقدم عليه كل يوم وفي كل شيء من أثناء حياتنا العملية من تقليد الأوربيين ومجاراتهم فما يمنعنا أن نلائم بين أقوالنا وأعمالنا وبين آرائنا وسيرتنا ، فإن هذا التفاق لا يليق بالذين يكبرون أنفسهم ويريدون أن يرتفعوا بها عن النقائص والذنيات ؟

نحن في حاجة إلى قوة الدفاع الوطني فنحن بين اثنتين : إما أن نوّمن بحاجتنا هذه إيمان الذين يجدون ولا يهزلون ، وإذا فقوة الدفاع الوطني عندنا يجب أن تكافئ قوة ما تتعرض له من الهجوم . ومعنى ذلك أن جيشنا يجب أن ينظم تنظيمًا أوربياً وأن شبلنا يجب أن يعدوا لهذا الجيش كما يعد الشباب الأوربيون لجيوش أوربا ، وأن ضباط هذا الجيش يجب أن يأخذوا من الثقافة بنفس الحفظ التي يأخذ بها ضباط الجيوش الأوربية ، وأن عدة هذا الجيش يجب أن تكافئ عدة الجيوش التي يمكن أن تغير علينا . ومعنى ذلك أننا مضطرون إلى أن نهيئ فريقاً من أبنائنا لصنع ما يمكن صنعه من هذه العدة عندنا ، واستعمال ما لا نصنعه منها ، وأن يكون الفنيون من أبنائنا في شئون الحرب على اختلافها كالفنيين من أبناء الأمم التي يمكن أن تغير علينا في يوم من الأيام .

ومعنى ذلك أن الدفاع عن حوزتنا والذيد عن حرمتنا ، والصيانة لاستقلالنا ، كل ذلك يكلتنا ويفرض علينا أن نتهياً لأمر الحرب كما يتهاى لها الأوريون ، وأن نوجه لونا من ألوان التربية والتعليم عنلنا نفس الوجه الذى يتجه إليه الأوريون عندما يهيمون أبناءهم للدفاع عن أرض الوطن .

هذه أشياء لا يجادل فيها مصرى . ولعل حكومتنا تجد شيئاً غير قليل من الألم لأن ظروف الحياة المادية لا تمكنها من أن تحقق آمال المصريين من هذه الناحية على النحو السريع الذى نريده .

فلو قال قائل : إنا قد ورثنا عن آباءنا وأجدادنا حرب الكر والفر ، وهذه العدة التى تنحصر فى السيف والرمح والقوس والسهم والدرقة والدرع ، فلندع للأوريين نظامهم الحربى وما استحدثوا من ألوان السلاح وأدوات التدمير ، ولنكتف بجيوش تشبه فى عددها وعددها جيش خالد بن الوليد أو جيش بيسر .

لو قال قائل هذا الكلام للقىه المصريون جميعاً بالضحك والسخرية والاستهزاء ، ولكن المحافظون وأنصار القديم أشد الناس التواء عليه ولزوراراً عنه .

نحن إذا نريد أن نضارع الأمم الأوربية فى قوتها الحربية لنرد عن أنفسنا غارة المغير ولنقول لأصدقائنا الإنجليز بعد أعوام : انصرفوا مشكورين فقد أصبحنا قادرين على حماية القناة . ومن أراد الغاية فقد أراد الوسيلة ، ومن أراد القوة فقد أراد أسباب القوة ، ومن أراد جيشاً أوربياً قوياً فقد أراد تربية أوربية وتعليماً أوربياً يهيئان الشباب لتكون الجيش القوى العزيز .

ونحن فى حاجة إلى استقلال اقتصادى ما يشك فى ذلك شك ولا يجادل فى ذلك مجادل . بل نحن ندعو إليه ، وقلع فيه ، ونثقل على الحكومة بالدعاء والالحاح ، نطلبها بما نستطيع وما لا نستطيع ، ونعجلها إلى ما تملك وما لا تملك .

ونحن لا نريد الاستقلال الاقتصادى لتمع بمشاهدته والنظر إليه . وإنما نريده لنحمى به ثروتنا وأقواتنا كما نريد الجيش لنحمى به أرض الوطن . فهنا الاستقلال الاقتصادى يجب أن يكون استقلالاً اقتصادياً من الطراز الأوروبى ، لأننا لا نريد أن نستقل فى الاقتصاد بالقبلى إلى الحجاز واليمن والشام والعراق ، وإنما نريد أن نستقل فى الاقتصاد بالقبلى إلى أوروبا وأمريكا .

فكما أن وسائلنا إلى حماية أرض الوطن هي نفس الوسائل التي يصطنعها الأوريون لحماية أوطانهم ، فوسائلنا إلى حماية الاقتصاد القومي هي نفس الوسائل التي يصطنعها الأوريون والأمريكيون لحماية ثروتهم . وإذا قلنا من أن نهىء شبلنا للجهد الاقتصادي على نفس النحو الذي نهىء الأوريون والأمريكيون عليه شبلهم لهذا الجهد . ولا بد من أن تنشئ المدارس والمعاهد التي تهىء لهذا الجهد على النحو الذي أنشأ الأوريون والأمريكيون عليه مدارسهم ومعاهدهم ، لأن من أراد الغاية فقد أراد الوسيلة . وليس يمكن ولا يستقيم في العقل أن نريد الاستقلال ونسير سيرة العبيد .

ونحن نريد الاستقلال العلمي والفني والأدبي ، هذا الذي يمكننا من أن نهىء شبلنا قادرين على حماية الوطن ، أرضه وثروته من جهة ، وعلى إشعار الأجنبي بأننا مثله وأنداده من جهة أخرى . هذا الذي يمكننا من أن نتحدث إلى الأوري فيفهم عنا ، ومن أن نسمع للأوري فيفهم عنه ، ومن أن نشعر الأوري بأننا نرى الأشياء كما يراها . ونقوم الأشياء كما يقومها ، ونحكم على الأشياء كما يحكم عليها . وإذا فحن نطلب منها مثل ما يطلب ، ونرفض منها مثل ما يرفض ، ونريد أن نكون شركاءه في الحياة وأعوانه عليها ، لا خدمه ووسائله إلى هذه الحياة .

فإذا كنا نريد هذا الاستقلال العقلي والنفسي الذي لا يكون إلا بالاستقلال العلمي والأدبي والفني فحن نريد وسائله بالطبع . ووسائله أن نتعلم كما يتعلم الأوري ، لنشعر كما يشعر الأوري ، ولنحكم كما يحكم الأوري ثم لنعمل كما يعمل الأوري ونصرف الحياة كما يصرفها .

ونحن نريد آخر الأمر أن نكون أحرارا في بلادنا ، أحرارا بالقياس إلى الأجنبي بحيث لا يستطيع أن يظلمنا أو يهين علينا ، وأحرارا بالقياس إلى أنفسنا بحيث لا يستطيع بعضنا أن يظلم بعضا أو يهين على بعض .

نريد الحرية الداخلية وقوامها النظام الديمقراطي . ونريد الحرية الخارجية وقوامها الاستقلال الصحيح والقوة التي تحوط هذا الاستقلال .

فإذا كنا نريد هذا صادقين فحن نريد وسائله من غير شك . ووسائله هي هذه التي مكنت للأوطان الأوربية والأمريكية من أن تكون حرة في داخلها ، مستقلة في خارجها ، كريمة في نفوسها وفي نفوس الناس .

ومعنى ذلك أننا بين اثنتين :فأما أن نريد حياة الحرية والعزة وإذا قلنسلك إليها السبل
التي سلكتها الأم الحرة العزيرة . وإما أن نريد حياة الذلة والاستعباد وإذا فالأمر يسير
وهو أن نترك أمورنا فوضى تمضى كما تستطيع على غير نظام وفي غير طريق .

ولكننا لا نريد هذه الثانية ، وإنما نريد الأولى من غير شك . نريدها منذ أقدم
العصور ، وآية ذلك أننا لم ننس استقلالنا يوماً ما ، ولم نفن شخصيتنا الوطنية فى جيل
من هذه الأجيال الكثيرة التى أغارت علينا ، وإنما احتفظنا بهذه الشخصية دائماً وطالبنا
بهذا الاستقلال دائماً . وقد أتبع لنا بفضل جهادنا فى هذا العصر الحديث أن نرد لهذه
الشخصية المصرية الخالدة حقها من العزة والكرامة والاستقلال .

فالحق علينا أن نحفظ بما كسبنا ، وألا نضيع ما فزنا به ، وأن نحوط الاستقلال الذى
استرجعناه ، وننمى العزة التى كسبناها ، وننشئ لمصر الحديثة أجيالاً من الشباب كراماً
أعزاء أباة للضميم حماة للحرم ، لا يتعرضون لمثل ما تعرض له بعض أجيالنا السابقة من
الذلة والهوان .

وسبيل ذلك واحدة لا ثالثة لها وهى : بناء التعليم على أساس متين .

مَسَايِرَةُ الْإِسْلَامِ لِلْحَضَارَةِ فِي الْعُصُورِ الْمُخْتَلِفَةِ

١٠

وَمَا أَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ سَيَلِقُونَ هَذَا النُّحُو مِنَ التَّفَكِيرِ بِشَيْءٍ غَيْرِ قَلِيلٍ مِنَ الْإِنْكَارِ لَهُ وَالْأَزْوَارِ عَنْهُ . مِنْهُمْ مَنْ يَنْكُرُ مَشْفَقًا وَيَزُورُ خَائِفًا ، لَا يَدْفَعُهُ إِلَى الْإِنْكَارِ وَالْأَزْوَارِ إِلَّا الْإِخْلَاصَ وَحَسَنَ الْقَصْدَ وَسَلَامَةَ الضَّمِيرِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَكَلَّفُ الْإِشْفَاقَ وَالْخَوْفَ ، وَيَعْلَنُ الْإِنْكَارَ وَالْأَزْوَارَ دَاعِيًا بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ وَعِظَائِمِ الْأُمُورِ كَمَا يُقَالُ لِهَوَافِظِ فِتْنَةٍ نَائِمَةٍ قَدْ طَالَ عَلَيْهِ نَوْمُهَا ، وَهُوَ لَا يَرْضَى وَلَا يَعْلَمُ إِلَّا إِذَا أَوْضَعَ فِي الْفِتْنَةِ وَعَاشَ مُسْتَضْفِيًا بِمَا تَتَّبِعُ مِنَ اللَّظَى وَاللَّهَبِ .

فَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفُونَ الْمُتَصَنِّعُونَ الَّذِينَ يَكْذِبُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَكْذِبُوا عَلَى النَّاسِ ، وَالَّذِينَ يَوْقِفُونَ الْفِتْنَةَ لِأَنَّهُمْ لَا يَنْعَمُونَ إِلَّا بِهَا وَلَا يَسْعَدُونَ إِلَّا فِي ظِلِّهَا ، فَمَا يَنْبَغِي أَنْ نَحْفَلَ بِهِمْ وَلَا أَنْ نَفْكَرَ فِيهِمْ ، وَلَا أَنْ نُوْجِهَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا أَنْ نَسُوقَ إِلَيْهِمْ حَدِيثًا لِأَنَّ السَّبِيلَ إِلَى إِقْنَاعِهِمْ مُنْقَطَعَةٌ ، وَأَبْوَابُ الْأَمَلِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ نَفْسِهِمْ مَغْلُقَةٌ . فَالْخَيْرُ أَنْ يَتْرَكُوا لِهَذِهِ النَّارِ الَّتِي تَضْطَرُّمْ فِي قُلُوبِهِمْ حَتَّى تَأْتِيَ عَلَى هَذِهِ الْقُلُوبِ . وَأَمَّا الَّذِينَ يَشْفَقُونَ وَيَخَافُونَ عَنْ إِخْلَاصٍ وَصِدْقٍ وَعَنْ حَسَنِ قَصْدٍ وَسَلَامَةِ ضَمِيرٍ فَإِنَّمَا حَرِيصٌ عَلَى أَنْ أُزِيلَ مَا يَثُورُ فِي نَفْسِهِمْ مِنْ شَكٍّ ، وَأُردَ إِلَى قُلُوبِهِمُ الْكَرِيمَةِ الطَّيِّبَةِ مَا هِيَ فِي حَاجَةٍ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْنِ وَالْإِطْمِئْنَانِ . مِنْ هَؤُلَاءِ الصَّادِقِينَ الْمُخْلِصِينَ قَوْمَ يَشْفَقُونَ عَلَى حَيَاتِنَا الدِّينِيَّةِ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِأُورُبَا عَلَى هَذَا النُّحُو الْقَوِي الصَّرِيحِ الَّذِي أَدْعُو إِلَيْهِ . هُمْ يَرَوْنَ وَيَسْمَعُونَ أَنَّ فِي الْحَيَاةِ الْأُورُبِيَّةِ كَثِيرًا مِنَ الْآثَامِ وَفِتْنَاتٍ مِنَ الْمَوَاقِفَاتِ وَاسْتِبَاحَةِ الْأَشْيَاءِ لَا يَبِيحُهَا دِينُنَا الْحَنِيفُ . فَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى الْإِتِّصَالِ بِالْحَيَاةِ الْأُورُبِيَّةِ عَلَى هَذَا النُّحُو خَلِيقَةٌ أَنْ تَقْرَى بِمَا فِي الْحَيَاةِ الْأُورُبِيَّةِ مِنْ إِثْمٍ ، وَتُورَطَ فِيمَا فِيهَا مِنْ مَوَاقِفَةٍ ، وَتُخْرَضَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ مُخَالَفَةٍ لِلدِّينِ .

وَقَدْ يَحْسَنُ أَنْ نَلْفِتَ هَؤُلَاءِ الصَّادِقِينَ الْأَخْيَارَ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ الْأُورُبِيَّةَ لَيْسَتْ إِثْمًا كُلِّهَا ، وَإِلَى أَنَّ فِيهَا خَيْرًا كَثِيرًا ، وَإِلَى أَنَّ الْإِثْمَ الْخَالِصَ لَا يُمْكِنُ مِنَ الرُّقَى . وَقَدْ ارْتَقَى

الأوريون ما فى ذلك شك . وإلى أن حياتنا الحاضرة وحياتنا الماضية ليست خيراً كلها بل فيها شر كثير . والخير الخالص لا يدفع إلى الانحطاط وقد انحطت حياتنا ما فى ذلك شك . فحياة الأفراد والجماعات فى كل مكان وفى كل زمان مزاج بين الخير والشر مهما تختلف أجيال الناس ومهما يتباين ما يحيط بهم من الظروف .

والرجل الفطن الذى يؤثر نفسه بالخير خلىق بأن ينصح لنفسه فى أمر دينه وفى أمر دنياه ، فيقبل على المعروف والإحسان ، وينصرف عن المنكر والسوء ما وسعه ذلك . فإذا دعونا إلى الاتصال بالحياة الأوربية ومجاراة الأوريين فى سيرتهم التى انتهت بهم إلى الرقى والتفوق ، فنحن لا ندعو إلى آثامهم ومسيئاتهم ؛ إنما ندعو إلى خير ما عندهم وأنفع ما فى سيرتهم . كما أن هؤلاء الصادقين الأخيار إذا دعوا إلى الاستمسك بحياتنا الموروثة والاحتفاظ بتقاليدنا المستقرة فهم من غير شك لا يدعون إلى أن نستمسك بما فى حياتنا الموروثة من آثام ، ولا إلى أن نحفظ بما فى تقاليدنا من سيئات ، وإنما هم يدعون إلى أن نستمسك بما فى حياتنا وتقاليدنا من الخير والمعروف . ونحن حين ندعو إلى الاتصال بأوروبا والأخذ بأسباب الرقى التى أدخلوا بها ، لا ندعو إلى أن نكون صوراً طبق الأصل للأوريين كما يقال ، فذلك شئ لا سبيل إليه ولا يدعو إليه عاقل . والأوريون يتخذون المسيحية لهم ديناً فنحن لا ندعو إلى أن تصبح المسيحية لنا ديناً ، وإنما ندعو إلى أن تكون أسباب الحضارة الأوربية هى أسباب الحضارة المصرية لأننا لا نستطيع أن نعيش بغير ذلك فضلاً عن أن نرقى ونسود .

والأوريون يختلفون فى أشياء كثيرة . فهم مسيحيون فى ظاهر أمرهم ولكن مسيحياتهم أشكال وألوان ولم يمنعهم اختلافهم فى المذهب الدينى من أن يتفقوا فى أسباب الحضارة وفى نتائجها .

ومن الأوريين قوم يتخذون المسيحية ديناً ، ومنهم من لا دين لهم ، ولكن هذا كله لم يمنعهم كما قلنا من أن يتفقوا فى أسباب الحضارة ويتفقوا فى الاستمتاع بنتائجها والفوز بشمارها .

وليس من شك فى أن الحضارة الأوربية الحديثة قد وقفت من المسيحية الأوربية موقف خصومة عنيفة متصلة . وليس من شك فى أن أوروبا قد ضححت فى سبيل هذه الخصومة الشئ الكثير من الأنفس والأموال .

ولكن الأمر قد انتهى فيها إلى شيء من التوازن بين الدين والحضارة ، ولكن العقل الأوربي المستقيم قد انتهى إلى أن الخصومة العنيفة الآتية لم تكن بين الدين والحضارة في حقيقة الأمر وإنما كانت بين الذين يمثلون الدين والحضارة . كانت بين الأهواء والشهوات لا بين الدين الذي يقدّر القلوب والشعور والحضارة التي تتجها العقل .

ولعل مصدر هذه الخصومة العنيفة بين الدين والعقل في أوروبا أو بين رجال الدين ورجال العقل ، أن رجال الدين المسيحي لهم نظمهم وقوانينهم وسلطانهم القوي الذي كونه لهم العصور المتصلة والظروف المختلفة ، فلم يكن لهم بد من أن يذودوا عن هذا السلطان ويحافظوا على ما كان لهم من قوة وبأس .

فأما نحن فقد عصمنا الله من هذا المحذور ووقانا شروره التي شقيت بها أوروبا . فالإسلام لا يعرف الأكليروس ولا يميز طبقة رجال الدين من سائر الطبقات . والإسلام قد ارتفع عن أن يجعل واسطة بين العبد وربه . فهذه السيئات التي جتتها أوروبا من دفاع رجال الدين عن سلطاتهم لم نجنيها نحن إلا إذا أدخلنا على الإسلام ما ليس فيه وحملناه ما لا يحتمل .

وبعد ، فإنني أحب أن يلتفت هؤلاء الصادقون الأخيار إلى أن الإسلام لم يكد يتجاوز بلاد العرب حتى اتصل بحضارات أجنبية كان مركزها في ذلك الوقت من العرب والمسلمين كمركز أوروبا منا الآن .

فلم يتخرج العرب المسلمون من أن يأخذوا بأسباب الحضارة الفارسية واليونانية كما أخذ بها الفرس والروم الذين لم يكونوا مسلمين في ذلك الوقت . لم يتخرجوا من ذلك ولم يرفضوه . وليس من شك في أنهم جنوا من ذلك بعض الشر فسأت الأخلاق والسير في بعض البيئات وفسدت العقائد ودخائل النفوس في بعضها الآخر . ولكن شيئاً من ذلك لم يرد المسلمين عن الأخذ بأسباب الحضارة الفارسية واليونانية لأنهم جنوا من ذلك ثمرات حلوة لا تزال الإنسانية تستمتع بها إلى الآن . فهم قد صاغوا من هاتين الحضارتين ومن تراثهم القديم هذه الحضارة الإسلامية الرائعة التي أزهت أيام بني أمية وبني العباس والتي يحرص المحافظون منها عليها الحرس . وهذه الحضارة الإسلامية الرائعة لم يأت بها المسلمون من بلاد العرب وإنما أتوا ببعضها من هذه البلاد ، وبعضها الآخر من مجوس الفرس ، وبعضها الآخر من نصارى الروم . والذين يظنون أن الحياة

يمكن أن تكون كلها خيراً وبرا وصلاً يخطئون خطأ عظيماً . فالخير المطلق في هذه الأرض مستحيل ، وقد أراد الله للناس أن تكون حياتهم مزاجاً من الخير والشر ، وأودع الإنسان عقله وإرادته وأنزل إليه دينه ليميز بين الخير والشر ولينصح لنفسه ويختار لها . وقد احتمل المسلمون راضين أو كارهين زندقة الزنادقة ومجون الماجين . قاوموا ذلك في الحدود المعقولة ولكنهم لم يرفضوا الحضارة الأجنبية التي أنتجت تلك الزندقة وهذا المجون .

وقد شهد المسلمون زندقة الزنادقة وفسوق الفساق ومجون الماجين ولكنهم شهدوا مع هذا كله نسل النساك وزهد الزهاد وورع أصحاب الورع والصلاح .

وقد ورثنا آثار أولئك وهؤلاء مكتوبة . ورثنا شعر بشار وأبي نواس وأضرابهما كما ورثنا فقه الأئمة وكلام المتكلمين وزهد الزهاد . والغريب أننا ننتفع بكل ما ورثنا من أسلافنا ولا يخطر لأحد من أشد الناس محافظة أن يحظر درس بشار وأبي نواس ، ولا أن يطلب إلى السلطان تحريق ما ورثنا من آثار الفلاسفة والزنادقة والملجان الذين لا يرضى عنهم الدين ولا تقر الفضيلة سيرهم وآراءهم . ولو قد دعا داع إلى استصدار قانون بتحريق شعر أبي نواس وبشار وحماد وأضرابهم لكان رجال الدين أنفسهم أسرع الناس إلى إنكار هذه الدعوة البشعة وأشد الناس سخطاً على من يدعو بها أو يجيب إليها .

والأمر في حياة الأوربيين كالأمر في حياة المسلمين أيام بني أمية وبني العباس . لهم حضارة خصبة مزدهرة تنتج ما تنتجه الحضارة الإنسانية دائماً من الخير والشر . فقيهم أصحاب الجدد وفيهم أصحاب الهزل وفيهم أصحاب التقوى وفيهم أصحاب الفجور . ولن توجد في الأرض حضارة إلا وهي تنبت الخير والشر وتثمر التقى والإثم .

فليس على حياتنا الدينية بأس من الأخذ القوى بأسباب الحضارة الأوربية ، لأن أكثر مما كان عليها من بأس حين أخذ المسلمون في قوة بأسباب حضارة الفرس والروم .

فنحن بين اثنتين : إما أن ننكر ماضينا كله ونجحد أسلافنا جميعاً ونرفض مجد المسلمين الذين أسسوا الحضارة الإسلامية وما أظننا مستعدين لشيء من هذا ، وإما أن ننهج نهج نهجهم ونذهب مذهبهم وتأخذ بأسباب الحضارة الأوربية في قوة ، كما أخذوا

هم في قوة بأسباب حضارة الفرس والروم . وليلاحظ أنى في حقيقة الأمر لا أدعو إلى شيء . فنحن آخذون بأسباب هذه الحضارة الحديثة بالفعل منذ اتصلنا بأوربا في أوائل القرن الماضي ، وأخذنا بها يزداد وبشتد من يوم إلى يوم ، لا نستطيع غير ذلك ولا نملك العدول عنه . ولو قد حاولنا هذا العدول لهلكنا .

وإنما أريد أن يطمئن المشفقون والخائفون ، وأن يقبلوا عن رضى وأمن على هذه الحضارة التى يقبلون عليها عن إشفاق وخوف . وإنى لأعرف هذا الرجل الصالح الكريم من هذه البيئة المحافظة أو تلك الحضارة الأوربية أشد الانكار وهو غارق فيها إلى أذنيه . يتقلب فيها إذا أصبح ، ويتقلب فيها إذا أمسى ، ويدفع إليها أبناءه وبناته دفعا . وإنى لأعرف قوماً كراماً صالحين كانوا ينكرون السفور واختلاط الفتيان والفتيات ، يجهرون بهذا الانكار ويجهادون فى سبيله ، وبناتهم يذهبن إلى المدارس وإلى المدارس الأجنبية ويتخلدن من الأزباء ما ليس بينه وبين الحجاب صلة !

أنا إذن لا أدعو فى حقيقة الأمر إلى شيء عملى ، وإنما أدعو إلى شيء نفسى . أدعو إلى أن تطمئن قلوب هؤلاء الأخيار وتستريح ضمائرهم وتتم الملاءمة بين ما يقولون وما يعملون وما يعتقدون . وإلا فمن السخف أن ندعو إلى الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية وقد دخل الراديو فى الأزهر الشريف وقام صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر يتحدث به إلى المسلمين فى أقطار الوطن جميعاً .

ومن السخف أن أدعو إلى الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية وقد دخلت علوم هذه الحضارة وفنونها فى الأزهر وانتشرت بعوث الأزهر فى عواصم أوربا لتلقى العلم والفن على الأساتذة الأوربيين .

كلا . إنى أحمد الله على إنى لست من الغفلة بحيث أدعو جادا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الأوربية بعد أن فتحت هذه الحضارة قلعة المحافظة فى الشرق وهى الأزهر ، وبعد أن أصبح الأزهر مسرعاً إلى هذه الحضارة يدفعه إصراره إلى شيء يشبه الاسراف إن لم يكن هو الاسراف ، وبعد أن أصبحت الجامعة المصرية وهى وليدة الحضارة الحديثة تميل إلى شيء من المحافظة اجتناباً للطرفة وإشفاقاً من الجموح وإمساكاً للتطور فى حركة معقولة هادئة تمكنا من أن نرقى عن روية وفهم لا عن تهور واندفاع .

إنما أريد كما قلت غير مرة : أن نلائم بين آرائنا وأقوالنا وأعمالنا ، وألا تنكر الحضارة الأوربية ونحن مقبلون عليها وغارقون فيها .

أريد أن نصارح أنفسنا بالحق وأن نبرئها من النفاق ، وأن نقبل على هذه الحضارة الحديثة باسمين لا عابسين ، ففى ذلك راحة للضماير وأمن القلوب ، وفيه قبل كل شيء وبعد كل شيء تمكين لنا من أن نأتى البيوت من أبوابها ، ومن أن نواجه الأمور فى قوة وعزيمة بدل أن ندور حولها مستخفين متكرين .

ولست أدري أمخطيء أنا أم مصيب . ولكنى أؤثر إذا أردت شيئاً أن أسعى إليه جهرة وفى وضوح النهار لا أن أسعى إليه سرا وفى ظلمة الليل !

لا خطر من الاتصال القوى بأوروبا على شخصيتنا

١١

واعترض آخر قد يوجه إلى هذا النحو من التفكير الذى أتحدث به إليك . وهو أن الاتصال القوى الصريح بأوروبا قد لا يخلو من الخطر على شخصيتنا القومية وعلى ما ورثناه عن ماضينا المجيد من هذا التراث العظيم .

فنحن قد نرى أفرادا وجماعات تفتتهم الحياة الأوربية فيسرعون إليها لا يلوون على شيء ويتهاكون عليها كما تنهالك الفراشة على النار فلا تلبث أن تحترق . وأمر هذا الاعتراض كأمر الاعتراض السابق . وليس الرد عليه بأشد عسرا من الرد على الاعتراض السابق . فإنا لا أدعو إلى أن ننكر أنفسنا ، ولا إلى أن نجحد ماضينا ، ولا أن نفنى فى الأوربيين . وكيف يستقيم هذا وأنا إنما أدعوا إلى أن نثبت لأوروبا ونحفظ استقلالنا من عدوانها وطفيلاتها ونمنعها من أن تأكلنا ؟!

لقد كنا معرضين لخطر الغناء فى أوروبا حين كنا ضعافا مسرفين فى الضعف ، وحين كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودا ممتازا ، وحين كان فريق منا يؤمنون فى أعماق نفوسهم بأن للأوربيين فضلا على المصرى لأنه من جوهر ممتاز ، وبأن للقبعة فضلا على العمامة والطربوش لأنها تغطى رأسا ممتازا !

فأما الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسننا أنفسنا ، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوربيين فرق فى الجوهر ولا فى الطبع ولا فى المزاج فإننى لا أخاف على المصريين أن يفنوا فى الأوربيين .

وقد أغارت أم قوية على مصر وبسطت سلطانها عليها قرونا متصلة وأزمانا طويلا ، فلم تستطع أن تهضمها ولا أن تفنى شخصيتها .

أفتستطيع الآن أمة مهما تكن أن تمحو الشخصية المصرية أو تعرضها للخطر ؟ لقد ثبتت مصر فى هذا العصر الحديث لأقوى أمة فى الأرض وخرجت من الجهاد ظافرة ، ولم يكن لها سلاح إلا إيمانها بنفسها وثقتها بحمتها . أقترأها بعد أن انتصرت فى جهادها

للإنجليز تتعرض لأن تفنى فى الإنجليز ؟ كلا . إنما تتعرض مصر لهذا الفناء إذا نكلت أو عجزت عن أن تقاوم أوروبا بسلاحها ، وتجاهلها بما تعرف من وسائل الجهاد .

وبعد فإن مشخصات مصر واضحة بينة . يشخصها إقليمها الجغرافى الذى تعيش فيه . فهل مما يفنى مصر فى أوروبا أن ندعوها إلى حماية هذا الاقليم من أن تغير عليه أوروبا ؟ وكيف تحميه إذا لم تقاوم أوروبا بمثل سلاحها ؟ ويشخصها دينها : فهل ندعو إلى أن تفنى مصر فى أوروبا إذا دعوناها إلى أن تحتفظ بهذا الدين وتلائم بينه وبين مقتضيات الحياة ، كما لاءم أسلافنا بينه وبين مقتضيات الحياة ؟ وتشخصها لغتها العربية وتراثها الفنى والأدبى . فهل ندعو إلى فنائها فى أوروبا إذا دعوناها إلى أن تحتفظ بهذه اللغة وهذا التراث ، وتنميتها حتى يسعها ما وسعته اللغات الأوربية واللوان التراث الأوربى ، وحتى لا يكون للغة أخرى ولا لتراث آخر عليهما فضل ؟

ثم يشخصها تاريخها الطويل العظيم . فهل ندعو إلى فنائها فى أوروبا إذا دعوناها إلى أن تحتفظ لهذا التاريخ حرمة ، وتثبت أنها حريصة على أن يكون حاضرها ومستقبلها خليقين بماضيها ، وأنها تكره كل الكره وتألئ أشد الالباء أن يبنها تاريخها بما كان لها من سيادة ومجد وفضل على الحضارة ، فتجيبه بأن هذا حق ولكنها الآن عيال على أوروبا وستظل عيالا على أوروبا لأنها مستمسكة بحياتها الحاضرة ولا تريد أن تأخذ بأسباب الحضارة الأوربية ؟

كلا . ليس على الشخصية المصرية خطر من الحضارة الحديثة كما لم يكن على الشخصية اليابانية خطر من الحضارة الحديثة . وليست أدرى لم تضع شخصية المصريين إذا ساروا سيرة الأوربيين ، ولا تضع شخصية اليابانيين مع أن لمصر من المجد والسابقة ما ليس لليابان مثله ؟!

مادية الحضارة وروحية الشرق وحضارته

١٢

واعترض أخير بوجه إلى هذا النحو من التفكير ولكن له وجهين ، أحدهما خطر حقا والآخر مضحك حقا . فقد يقال إن الحضارة الأوربية مادية مسرفة في المادية ، لا تتصل بالروح أو لا تكاد تتصل به ، وهي من أجل ذلك مصدر شر كبير تشقى به أوربا ويشقى به العالم كله أيضا .

ثم يقال بعد ذلك إن أوربا نفسها قد زهدت في حضارتها وضاعت بها ، وأخذ جماعة من كتابها وعلمائها وفلاسفتها يرغبون عن هذه الحضارة ، ويلتمسون لقلوبهم وعقولهم غذاء في روحية الشرق . أنتقل على الحضارة الأوربية حين يزهد فيها الأوربيون ؟ وما لنا نكبر هذه الحضارة وقد أصغرنا أصحابها ؟ وما لنا نعرف هذه الحضارة وقد أنكرها أصحابها ؟ وما لنا نترك الخير الذي يرغب فيه الأوربيون إلى الشر الذي يرغب عنه الأوربيون ؟

أقرأت هذا ؟ إن بين المصريين خاصة والشرقيين عامة قوماً يملأون به أفواههم ، ويجرون به أقلامهم ؟ ويلقون به في نفوس الشباب فلا يلقون فيها إلا سما زعافاً . من الحق أن الحضارة الأوربية عظيمة الحظ من المادية ، ولكن من الكلام الفارغ والسخف الذي لا يقف عنده عاقل أن يقال إنها قليلة الحظ من هذه المعاني السامية التي تغزو الأرواح والقلوب .

من الحق أن الحضارة الأوربية مادية المظاهر ، وقد نجحت من هذه الناحية نجاحاً باهراً ، فوفقت إلى العلم الحديث ، ثم إلى الفنون التطبيقية الحديثة ، ثم إلى هذه المخترعات التي غيرت وجه الأرض وحياة الإنسان . ولكن من أجهل الجهل وأخطأ الخطأ أن يقال : إن هذه الحضارة المادية قد صدرت عن المادة الخالصة . إنها نتيجة العقل ، إنها نتيجة الخيال ، إنها نتيجة الروح ، إنها نتيجة الروح الخصب المنتج ، نتيجة الروح الحى الذى يتصل بالعقل فيغذوه وينميه ويدفعه إلى التفكير ثم إلى الإنتاج ثم إلى استغلال الإنتاج ، لا نتيجة هذا الروح العاكف على نفسه ، الفارغ لها ، الفانى فيها ، الذى تفسده الأثرة عليه أمره فلا ينفع ولا يتنفع ولا يفيد ولا يستفيد .

وانك لتدرس تاريخ الفلاسفة الأوربيين والعلماء الأوربيين والمخترعين الأوربيين فلا تجد واحداً منهم إلا وله من الروح أعظم حظ ممكن . له قبل كل شيء هذا الاستعداد السامى الذى يدفعه إلى التضحية بالوقت والجهد واللذة والحياة فى سبيل رأى ثم فى سبيل التفكير ، ثم فى سبيل الإنتاج .

إن الذين يزعمون أن ديكارت كان مخلوقاً من الروح إنما يقولون سخفاً ويهزون بما لا يعلمون .

إن الذين يزعمون أن باستور كان مخلوقاً من الروح إنما يتحدثون عن جهل ويصدرون عن غفلة ويخوضون فيما لا يعرفون . إن هذه الحضارة الأوربية المادية هى التى تضحي فى كل يوم بكثير من الأنفس فى سبيل العلم وفى سبيل السيطرة على الطبيعة .

هؤلاء الذين يخاطرون فى الطيران فيلقون فيه الموت شنيعاً بشعاً ليسوا ماديين لأنهم يضحون بحياتهم فى سبيل تقدم العلم وبسط سلطان العقل على عناصر الطبيعة الجائعة .

نعم إن هناك كتاباً وشعراء وفلاسفة يضيقون بالحضارة الأوربية ولكنهم يذلون حياتهم فى سبيلها إن تعرضت للخطر ، إن فريقاً من هؤلاء الكتاب والفلاسفة يولون وجوههم شطر الشرق أو يظهرون ذلك ، ولكن ثقل بأنهم يرفضون الرفض كله أن يعيشوا عيشة الشرقيين أو يسيروا سيرتهم .

إن الضيق بالحياة الحاضرة خصلة يمتاز بها الرجل الراقى الحى ، ولن يرضى عن الحياة رضى مطلقاً قوامه الإذعان إلا الذين خلقوا للخمول والخمود . فإذا رأيت الأوربى يضيق بحياته ويزدريها فاعلم أنه ما زال حياً راقياً ممتازاً مستعداً للكمال . وإذا رأيت الأوربى مذعناً راضياً قانعاً بما قسم له فاعلم أن دولته قد آذنت بالزوال . وإذا قال الأوربى لنا إن حضارته مادية بغيضة ، فنحن نخلقون أن نظن به اثنتين : فإن كان صادقاً علمنا أنه يريد المزيد من هذه الحضارة المادية البغيضة وإن كان كاذباً علمنا أنه يريد أن يزهدنا فى هذه الحضارة ليستأثر بها من دوننا ، وليحتفظ لنفسه بحسناتها ومزاياها ، ولیمسكنا نحن فى حضارتنا الروحية التى تجعلنا له عبيداً .

وبعد ، فما هذا الشرق الروحى ؟ ليس هو شرقنا القريب من غير شك . فشرقنا القريب كما رأيت هو مهد هذا العقل الذى يزدهى ويزدهر فى أوربا ، وهو مصدر هذه الحضارة الأوربية التى نريد أن نأخذ بأسبابها . وما أعرف أن للشرق القريب هذا روحاً

بميزه من أوربا ، ويتيح له التفوق عليها . ظهرت فى هذا الشرق القريب فنون وعلوم وآداب ، تأثر بها اليونان والرومان ، فأتجوا حضارة أوربا ، وأعانهم على ذلك المسلمون ، أى أهل هذا الشرق القريب .

وظهرت فى هذا الشرق القريب ديانات سماوية ، أخذ الأوربيون منها كالشرقيين بحظوظهم . فمنهم المسيحى ومنهم اليهودى ، ومنهم المسلم أيضا . أف تكون هذه الديانات روحا فى الشرق ومادة فى الغرب ؟!

كلا ! ليس الشرق الروحى الذى يفتن به بعض الأوربيين صادقين وكاذبين فيخدعوننا على كل حال هو الشرق القريب ، وإنما هو الشرق البعيد ، والشرق الأقصى . هو الهند والصين واليابان وما فيها من هذه الديانات والفلسفة التى لا تتصل أو لا تكاد تتصل بدياناتنا وفلسفتنا . فلننظر أى الأمرين نختار لأنفسنا : أتريد أن نعتق ديانة الصينيين وفلسفتهم ، ونأخذ بأسباب حضارتهم ؟ ولكنهم هم يأخذون بأسباب الحضارة الأوربية أخذًا قويا ، فأما اليابان فأمرها ظاهر . وأما الصين فقد لجأت إلى عصبة الأمم منذ أعوام تطلب إليها أن ترسل إليها الخبراء ، لينظموا لها التعليم على النحو الأوربى . والصين كما نعلم مقسمة الآن بين نزعتين : مختلفتين : إحداهما نحو عصبة الأمم الديمقراطية الغربية ، والأخرى نحو روسيا ومذهبها الشيوعى .

إن حديث الشرق الروحى هذا حديث لا غناء فيه . هو مضحك إذا نظرنا إليه نظرة عامة ، فإن المصريين الذين يزهدون فى الحضارة الأوربية ، ويدعون إلى روحية الشرق ، يعرفون إذا خلوا إلى أنفسهم أنهم يهزلون ولا يجدون ، وأنهم لو خيروا لكرهوا أشد الكره أن يحيا حياة الصين والهند . ولكن هذا الحديث خطر ، لأنه يلقى فى روع الشباب بعض الحضارة الأوربية التى يعرفونها ، فيشط همهم ، ويضعف عزائمهم ، ويوجههم نحو هذه الحضارة الشرقية التى يجهلون ، فيدفعهم إلى يداء ليس لها أول ولا آخر .

ومصدر هذا أن الذين يخوضون فى أحاديث الشرق والغرب عندنا يجهلون الشرق والغرب جميعا فى أكثر الأحيان ، لأنهم يعرفون ظواهر الأشياء ولا يتعمقون حقائقها .

وإذا كان هناك شر يجب أن نحى منه أجيال الشباب فهو هذا العلم الكاذب ، الذى يكتفى بظواهر الأشياء ولا يتعمق حقائقه . فلننظر كيف نرد عن أجيال الشباب هذا الشر . وليس إلى ذلك من سبيل ، فيما رأى ، إلا أن نقيم ثقافة الشباب على أساس متين .

القومية الإسلامية والقومية الوطنية

١٣

والى الدولة وحدها يجب أن توكل شؤون التعليم كلها فى مصر إلى أمد بعيد .
وليس معنى ذلك أنى أكره أن يذل الأفراد والجماعات ما يستطيعون من الجهد لإنشاء
ما يمكن إنشاؤه من أنواع التعليم وفروعه . بل معناه أن حياة مصر الخاصة ، وتطورها
الحديث ، بقضيان بأن تؤخذ أمور التعليم كلها بالجد والحزم ، وأن يكون تنظيمها دقيقا ،
والإشراف عليها قويا ، وملاحظاتها متصلة لا تفتر ولا تنسى . ومصدر ذلك أن مصر
مضطربة بين أمرين كلاهما خطير : أحدهما أن كثرة المصريين المطلقة لا تزال جاهلة جهلا
مطلقا فلا بد من أن تقوم الديمقراطية بتعليمها ، وتعليمها على النحو الملائم لأصول
الديمقراطية وغاياتها .

والدولة وحدها هى التى تستطيع أن تضع المناهج والبرامج لهذا التعليم ، وأن تقوم
على تنفيذ هذه المناهج والبرامج ، وأن تلاحظ ذلك ملاحظة متصلة دقيقة ، حتى لا ينحرف
التعليم عن الطريق التى رسمت له ، وحتى لا ينتهى إلى غرض مباح للغرض الذى أنشئ
من أجله .

والثانى أن القلة المتعلمة من المصريين ، وهى لا تعدو العشرين فى المئة ، وما أظنها
تبلغها ، قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم ، ونظم متباينة ومناهج وبرامج ينكر
بعضها بعضا ، ويصدم بعضها بعضا ونشأ عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة فى حياتنا
المصرية على اختلاف فروعها وألوانها .

فهناك التعليم الرسمى المدنى الذى تنشئه الدولة وتقوم عليه . وقد كان إلى الآن متواضعا
مبنى الأمر ، يقصد به إلى أغراض متواضعة هينة . وقد رسم الإنجليز له طريقة محدودة
ضيقة ، فأفسدوه وأفسدوا نتائجه وآثاره أشد الإفساد . ونحن نبذل منذ أعوام جهودا
مختلطة مضطربة لإصلاح ما أفسد الإنجليز . فلا نكاد نوفق فى بعض الأمر حتى تعدو
العادات فتردنا إلى الانخفاق والخذلان .

وهناك التعليم الأجنبي الذى قام فى مصر ، مستظلاً بالامتيازات الأجنبية ، غير حافل بالدولة ، ولا خاضع لسلطانها ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ، ولا مضمي إلا بنشر ثقافة البلاد التى جاء منها ، والدعوة لهذه البلاد ، وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبي خالص ، خلى أن يفيض إليهم المصيرية ، وأن يهون فى نفوسهم قدر وطنهم المصرى ، لولا أن سلطان مصر على أبنائها أعظم من ذلك وأقوى ، وأقدر على مقاومة ذلك ومحو آثاره .

فهناك تعليم فرنسى دينى ، وهناك تعليم فرنسى مدنى ، وهناك تعليم إيطالى ، وآخر يونانى ، وآخر إنجليزى ، وآخر أمريكى ، وآخر ألمانى . وكل هذه الأنواع من التعليم لا تفكر فى مصر ، ولا تحفل بها ، وإنما تفكر فى فرنسا وإيطاليا ، وفى إنجلترا وأمريكا ، وفى اليونان وألمانيا .

ويريد سوء الحظ أن يكون هذا التعليم الأجنبي فى جملته أُنْفَع وأغنى من التعليم المصرى الرسمى ، فيدفع المصريون إليه أبناءهم عن رضى واختيار ، بل عن حب وإيثار . وينتج عن ذلك أن الشبان الذين يخرجون من هذه المعاهد الأجنبية مهما يكن حبهم لمصر ، وإيثارهم لها ، فإنهم يفكرون على نحو يخالف النحو الذى يفكر عليه الذين يخرجون من المعاهد المصرية . بل هم يفكرون على أنحاء مختلفة ، وتظهر نتائج هذا التفكير المختلف فى حياتهم العملية اليومية ، وفى تقديرهم للأشياء وحكمهم عليها .

وهناك التعليم المصرى الحر الذى يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية ، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعاً لمراقبة الدولة وملاحظاتها ، فكان يمضى كما يريد ، أو كما يستطيع . وكان يمتاز بخصال أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ، ومصدر فساد للخلق ، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة .

لا نكاد نستثني من ذلك إلا معاهد ما نراها تعد على أصابع اليد الواحدة . وقد انتشر هذا التعليم انتشاراً شديداً حين اشتدت حاجة الشعب إلى التعليم ، وعجزت مدارس الدولة ومعاهدها عن أن ترضى هذه الحاجة . وكانت المدارس تنشأ بعمل الأفراد والجماعات ، وكان الشعب يرسل أبناءه إليها لأنه لا يدري إلى أين يرسلهم .

وكان عدد ضخم من أبناء الشعب على هذا النحو ، يتعرض لألوان كثيرة من الشر والفساد ، وما تزال تشهد آثارها إلى اليوم ، وما أرى إلا أننا سنشهد آثارها إلى أمد غير بعيد .

وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه . تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها ، ولا تشرف عليه لأنه مستقل فى حقيقة الأمر استقلالاً عظيماً ، وهو التعليم الدينى ، الذى يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المعاهد المنبثقة فى الأقاليم .

هذا التعليم رسمى تشرف عليه الدولة لأنها تنفق عليه من الخزنة ، ومن أوقاف المسلمين ، ولأنها تنظمه بما تصدر من اللوائح والقوانين . ولكنه كان إلى عهد قريب منحازاً عن الحياة العامة ، قد انصرف إلى نفسه ، وانصرفت الدولة عنه ، ومضى فى طريقه ، لا يكاد يخضع لمراقبة ولا ملاحظة . وكانت صفته الدينية ، وما زالت ، تحميه إلى حد بعيد من تدخل السلطان المدينى . وكان إقبال الناس عليه ومازال عظيماً . وهو بحكم طبيعته ، وبيئته ، ومحافظة القائمين عليه ، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أثقال القرون الوسطى ، وكثير من أوضاعها ، يصوغ التلاميذ والطلاب صيغة خاصة مخالفة للصيغة التى ينتجها التعليم المدينى ، بحيث يعرض الأمر من الأمور ، أو الواقعة من الواقعات ، فإذا الأزهرى يتصوره على نحو ، وإذا الشاب المدينى يتصوره على نحو آخر ، وإذا هذا وذاك لا يتفقان فى التفكير والتقدير ، ولا يتفقان فى الحكم والرأى ، ولا يتفقان فى السيرة والعمل . ولولا أن النهضة الوطنية قد كانت أقوى من أسباب الاختلاف ففريت بين المصريين ووحدت غايتهم ، ولأومت بين آمالهم وأعمالهم ، ولولا أن هذه النهضة قد رفعت من شان الصحف ، ودفعت المصريين إلى قراءتها واتباعها ، ولولا أن هذه النهضة قد أنتجت طائفة غير قليلة من الكتب التى قرأها المستنيرون من المصريين على اختلاف نزعاتهم ، ولولا أن ألوانا من الحن التى صبت على المصريين من الأجنبى حيناً ، ومن مواطنيهم حيناً آخر ، فأشركتهم فى الألم وأشركتهم فى طلب التخلص من هذا الألم ، لولا هذا كله لكانت آثار الاختلاف فى التعليم أشد خطراً ، وأشنع عاقبة مما هى الآن .

وهناك تعليم وسط بين الدينى الخالص والمدينى الخالص ، تمثله الآن دار العلوم وقد مثلته مدرسة القضاء حيناً ، ويوشك الأزهر الحديث أن يكون له أصدق مثال . وهذا التعليم قد كان مفيداً فى وقت من الأوقات حين كنا فى حاجة إلى أن نتطور على مهل ، مراعاة لكثير من الظروف . ولكنه الآن قد أصبح فى حاجة إلى أن يعاد النظر فى توجيهه ، لأننا قد وصلنا إلى طور لا يحتمل الإبطاء ولا التلكؤ ، وإنما يدعو إلى الإسراع ومضاعفة النشاط .

كل هذا يصور حياتنا العقلية في هذا العصر ، ويصورها بعيدة كل البعد عن أن تكون ملائمة لحاجتنا أو قل لحاجتنا المختلفة التي نطلبها إلى التعليم . ونحن إذا فكرنا قليلا انتهينا إلى أن من أوجب واجبات الدولة المصرية في عشرات الأعوام المقبلة أن تحوط الاستقلال الخارجى ، وأن تقر النظام الديمقراطى فى داخل الحدود المصرية ، ومهما يكن جهد الأفراد فى حياة الاستقلال وتثبيت الديمقراطية ، فإن هذا الجهد ليس شينا بالقياس إلى الجهد الذى يجب أن تبذله الدولة ، لأن الدولة أقدر على ذلك وأنفذ إليه وهمى لم تتم بعد إلا له .

وإذا كان أهم أعمال الدولة أن تحوط الاستقلال الخارجى ، فإن الوسائل إلى حيطة هذا الاستقلال هى من أول واجبات الدولة ومن أهم أعمالها ، وأى وسيلة إلى حيطة الاستقلال تعدل هذه الوسيلة الأساسية ؟ هذه الوسيلة الأولى والأخيرة ، وهى أن تنشئ الطفل المصرى والفتى المصرى على حب الاستقلال والتضحية بالنفس فى حياطته والذبات عنه . وإذا كان من أول واجبات الدولة أن تحمى بعض المصريين من بعض ، وأن تكفى بعضهم شر بعض ، وأن تكف بأس بعضهم عن بعض ، وأن تقر فيهم العدل والأمن ، وتحقق لهم المساواة وتكفل لهم الحرية .

إذا كان هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها ، فإن الوسيلة إلى هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها . وأى وسيلة إلى تثبيت الديمقراطية تعدل هذه الوسيلة الأساسية ، هذه الوسيلة الأولى والأخيرة وهى : تنشئ الطفل المصرى والفتى المصرى على أن يحب مواطنيه ، ويؤثرهم بالخير ، ويضحي بنفسه فى سبيل حمايتهم من الشر ، وحياطتهم من الظلم ، ويشعر بأن عليه واجبات قبل أن تكون له حقوق .

وما أظن أن الأفراد والجماعات إذا خلى بينهم وبين التعليم يستطيعون فى الظروف الحاضرة التى تحيط بمصر أن يحققوا هذا البرنامج الخطير ، الذى يقوم على أن تنشئ الوطنية الحديثة فى قلوب الأجيال المقبلة من شباب المصريين .

وما أظن أننا نستطيع أن نطلب إلى المدارس والمعاهد الأجنبية ، ونحن مطمئنون حقا ، أن تثبت فى قلوب أبنائنا حب الوطن المصرى ، وحماية الاستقلال المصرى ، وحيطة الديمقراطية المصرية . وحسبنا ألا تكون هذه المدارس والمعاهد صارقة للشباب المصريين عن هذا الحب ، مغرية لهم بحب أوطان أخرى . ولست أدعو إلى إغلاق المدارس والمعاهد الأجنبية بل أننا بعيد عن ذلك كل البعد ، نافر منه أشد النفر . لا لأن التزاماتنا الدولية

نحول بيتنا وبين ذلك ، بل لأن حاجتنا الوطنية تدعونا إلى الاحتفاظ بهذه المدارس والمعاهد . فهي من جهة نوافذ قد فتحت لمصر على الحضارات الأوربية المختلفة ، وهي من جهة أخرى لا تزال متفوقة على مدارسنا في فنون التربية والتعليم .

ولكن الشيء الذى أدعو إليه ، وألح فيه ، وأرى أن الواجب الوطنى يفرضه على الحكومة والبرلمان فرضاً ، وأرى أن التقصير فيه تقصير فى ذات الوطن ، وتفريط فى حماية الاستقلال ، هو أن تراقب هذه المدارس مراقبة دقيقة تكفل محافظتها على مقدار من التعليم يلائم حقوق الوطنية المصرية وواجباتها . ولأكن واضحاً فى هذا فأفصله بعض التفصيل .

ما أظن أحداً يخالفنى فى أن من حق الدولة ومن الحق عليها أن تكفل لأبناء الشعب تعلم لغة الشعب وإتقانها ، لأن هذه اللغة من أهم المقومات للشخصية الوطنية من جهة ، ولأن هذه اللغة هى وسيلة التعامل والحياة بين أبناء الوطن الواحد . فإذا طلبنا إلى الدولة أن تفرض على المدارس الأجنبية التى تقوم فى مصر تعليم اللغة العربية ، وأن تتعهد بهذا التعليم بالملاحظ المتصلة ، والتفتيش المستمر ، والامتحان الدقيق ، حتى لا يكون هذا التعليم أقرب إلى الهزل منه إلى الجد وإلى الخداع منه إلى النصح .

إذا طلبنا إلى الدولة هذا لم نطلب منها شططاً . وإذا فرضت الدولة هذا على المدارس الأجنبية لم تكن ظلمة لها ، ولا جائرة عليها . ولا مكلفة إياها أكثر مما تطيق . فهذه واحدة .

وإذا طلبنا إلى الدولة ألا تأذن لمدرسة أجنبية أن تعلم فى مصر إلا إذا كان التاريخ القومى أساساً من أسس التعليم فيها ، وإذا تحققت الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن هذا التعليم جد لا لعب فيه ، لم نطلب إليها شططاً ، ولم نرهق هذه المدارس من أمرها عسراً فهذه ثانية .

وإذا طلبنا إلى الدولة ألا تسمح لمدرسة بالتعليم فى مصر إلا إذا كانت الجغرافيا المصرية كالتاريخ المصرى وكاللغة المصرية أساساً من أسس التعليم فيها ، وإذا تحققت الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن الشاب المصرى الذى يتعلم فى هذه المدارس يعرف جغرافيا مصر كما يعرفها الشاب الذى يتعلم فى المدارس المصرية ، لم نكلف الدولة شططاً ولم نفرض على هذه المدارس شيئاً غير معقول . فهذه ثالثة .

وهناك مسألة رابعة تحتاج إلى شيء من التفكير ، وقد تظهر غريبة بعض الشيء فى بادئ الرأى ، ولكنها فى حقيقة الأمر طبيعية ملائمة للعدل . وهى مسألة التعليم الدينى

فى المدارس . ومن الأوليات أن من حقنا ومن الحق علينا أن نثبت بالملاحظة والتفتيش أن المدارس الأجنبية لا تنحرف بالتلاميذ عن دين آبائهم ولا تستخدم موضوعاً للدعوة والتبشير . هذه مسألة مفروغ منها ، تضمنها القوانين ويجب أن يتضمنها العمل أيضاً . وما نظن أن المدارس الأجنبية تظهر تفوراً من ذلك أو امتناعاً عليه .

ولكن المسألة الخليفة بالتفكير هى هذه : إذا كان التعليم الدينى جزءاً أساسياً من مناهج التعليم المصرى العام ، فهل يصح ألا يكون هذا التعليم الدينى جزءاً أساسياً من مناهج التعليم فى المدارس الأجنبية التى تقوم فى مصر وتنتشر تعليمها بين المصريين ؟ ذلك أننا إذا علمنا الدين فى المدارس المصرية ، وجعلناه ركناً من أركان مناهج التعليم ، فنحن من غير شك نعتد على أن الدين مقوم خطير من مقومات الوطنية المصرية . وإذا فوجب أن يشترك المصريون جميعاً فى هذا الجزء الأساسى من أجزاء التعليم . الواقع أن آراء الناس ومذاهبهم تختلف بالقياس إلى هذه المسألة . فمن الناس من يريد أن يكون التعليم مدينياً خالصاً ، وألا يكون الدين جزءاً من أجزاء المنهج المقومة له ، على أن يترك للأسر النهوض بالتعليم الدينى ، وألا تقيم الدولة فى سبيل هذا التعليم من المصاعب والعقاب ما يجعله عسيراً . ومنهم من يرى أن تعليم الدين واجب كتعليم اللغة وكتعليم التاريخ القومى لأنه جزء مؤسس للشخصية الوطنية ، فلا ينبغي إهماله ولا التقصير فى ذاته ، وواضح جداً أن هذا الرأى الأخير هو مذهب المصريين ، وأن من غير المعقول أن يطلب إلى المصريين الآن أن يقيموا التعليم العام فى بلادهم على أساس مدينى خالص ، وأن يترك تعليم الدين للأسر . وإذن فلا ينبغي أن يكون هناك مصريون يخرجون من المدارس المصرية وقد تعلموا الدين القومى واللغة القومية والتاريخ القومى ، وآخرين يخرجون من المدارس الأجنبية وليس لهم من التعليم الدينى حظ ما .

وأنا أعلم أن كثيراً من المدارس الأجنبية ستجد شيئاً غير قليل من المشقة فى قبول هذا التحول من التفكير ، والأذعان لهذا التحول من المنطق . ولكنه مع ذلك التفكير المستقيم والمنطق الذى لا مندوحة عن الأذعان له ، إن كنا نريد أن نأخذ الأمور بالجد والحزم ، وأن نوحّد العقيلة المصرية لتكون الوحدة الوطنية على النحو الحديث .

ويجب أن يفهم الأجانب وللمصريون جميعاً أن قيام المدارس الأجنبية فى أرض البلاد المستقلة مخالف لطبيعة السيادة الوطنية فإذا قبلت مصر أن تقوم فى أرضها هذه المدارس فوجب أن تعلمن إلى أنها لن تكون مصدر شر لها ، أو خطر على عقيلة أبنائها .

وإذا كان من الشاق على الأجانب أن يقبلوا تعليم الدين الإسلامى فى مدارسهم التى هى مسيحية بطبيعتها ، أو مدنية بطبيعتها ، فيجب أن يذكروا أن من الشاق على المصريين أن يقبلوا قيام المدارس الأجنبية فى بلادهم مع أن طبيعة الأشياء كانت تحظر عليهم هذا القبول .

وجملة الأمر أن الدولة يجب أن تشرف على المدارس الأجنبية فى هذه الحدود ، فتكفل لأبنائها الذين يدخلون هذه المدارس ما تكفله لأبنائها الذين يدخلون المدارس الوطنية ، من التعليم الصحيح للغة القومية ، والتاريخ القومى ، والجغرافيا القومية ، والدين القومى^(١) ، ما دامت الدولة لم تذهب مذهب الذين يؤثرون التعليم المدنى الخالص . وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى إغلاق المدارس المصرية الحرة لتمكين الدولة من أن تشرف إشرافاً دقيقاً على التعليم الوطنى .

أنا بعيد كل البعد عن هذا لأنى أعلم أن الدولة التى تتيح للأجانب أن يقيموا المدارس فى أرضها ، لا تستطيع أن تحظر ذلك على أبناء الوطن . ثم لأنى من أشد الناس حرصاً على تشجيع الجهود الخاصة التى يبذلها الأفراد والجماعات لا فى سبيل التعليم وحده ، بل فى سبيل المرافق العامة كلها . أنا إذن لا أدعو إلى إغلاق هذه المدارس الحرة ، ولا إلى تثبيت القبيلين على إنشائها . ولكن أريد أن تلاحظها الدولة أشد الملاحظة ، وتراقبها الدولة أشد المراقبة ، ولا سيما فى هذا الطور من أطوار حياتنا القومية ، لنبراً من هذا الاختلاف والتفاوت اللذين أشرت إليهما .

بل أن أذهب إلى أبعد من هذا . فلا أريد أن تكون المدارس كلها فى مصر متشابهة متوافقة تصب فى قالب واحد ، وتصوغ الشباب صيغة واحدة ، وإنما أحب أن يكون بينها شىء من التنوع والاختلاف فى المناهج والبرامج والنظام ، ولكن بشرط أن تنفق كلها فى مقدار من المناهج والبرامج هو الذى يكفل تكوين الشخصية الوطنية فى نفس التلميذ ، ويركب فى طبعه الاستعداد لتثبيت الديمقراطية ، وحماية الاستقلال .

وقد بدأت الدولة منذ أعوام تعنى بملاحظة التعليم الحر ، فأنا أرجو أن تستمر هذه العناية ، وتنمو وتطرد وتنوع ، بحيث يصبح التعليم الحر عندنا صالحاً لارضاء الحاجة

(١) لنا نلزم على هذه المدارس أن تكون هى التى تعلم الدين وإنما يكفينا أن تتخذ الدولة ما شئت من الوسائل المنقولة لضمين هذا النوع من التعليم للمصريين الذين يدخلون هذه المدارس .

الوطنية إليه من جهة ، وقادرا على تخفيف العبء عن الدولة بعد زمن طويل أو قصير من جهة أخرى .

وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى المساس بجوهر التعليم الدينى فى الأزهر وما يتصل به من المعاهد المنبثقة فى الأقاليم . فقد قدمت أن الدين مقوم من مقومات الشخصية الوطنية . وأنا مؤمن بهذا فيما بينى وبين نفسى أشد الإيمان . وقد كانت مصر ملجأ للتعليم الدينى الإسلامى حين انحسر ظله عن كثير من الأقطار الإسلامية . وكانت مصر معقلا للإسلام حين عجز عن حمايته كثير من بلاد المسلمين .

فهذا مجد تليد لمصر لا ينبغى أن تفرط فيه ، أو تقصر فى ذاته . بل ينبغى أن تحوطه وتنميه ، وأن تصبح كما كانت فى العهد القديمة موطن الهدى ، ومشرق النور للبلاد الإسلامية كافة .

هذا شئ لا أشك فيه ، ولا أحب أن يظن بى الشك فيه . ولكنى أريد أن يصور التعليم الأزهرى تصويراً يلائم هذه الحاجة الوطنية التى قدمت تفصيلها : إلى تكوين الوحدة المصرية من جهة ، وإلى تثبيت الديمقراطية وحماية الاستقلال من جهة أخرى .

ومعنى ذلك أن هناك مقدارا من مناهج التعليم العام وبرامجه يجب أن يكون مشتركا بين المصريين ، ويجب أن تشرف الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان على أن المصريين جميعا مشتركون فيه ، شركة عادلة ، سواء تعلموا فى المدارس الرسمية ، أم فى المدارس المصرية الحرة ، أم فى المدارس الأجنبية ، أم فى الأزهر ومعاهده .

وما دام الأزهر حريصا على أن يقوم بالتعليم الأول الأزهرى والتعليم الثانوى الأزهرى ، فلا بد إذن من أن يتحقق الاشراف الدقيق للدولة على هذا التعليم الأول والثانوى فى الأزهر ، لتثبت الدولة من أن المصريين جميعا ينشأون على معرفة وطنهم وحبه ، والاستعداد للتضحية فى سبيله ، والإلتقان للغة وتاريخه ، وتقويمه ودينه . فإذا أخذ الأزهر فى تخصيص أبنائه فى العلوم الدينية بعد فراغهم من تعليمهم الثانوى فله أن يذهب فى ذلك ما شاء من المذاهب الحرة ، فى حدود حاجته الدينية والعلمية ، وفى حدود القانون العام .

وقد يقال إن مناهج التعليم الأزهرى وبرامجه خاضعة لسلطان الدولة لأنها قد صدر بها قانون ، وكل ما تصدر به القوانين فهو خاضع لهذا السلطان العام . وهذا حق فى

ظاهر الأمر ، ولكنى لا أكتفى به ولا أطمئن إليه . وإنما أريد أن يعاد النظر فى قوانين الأزهر . فنحن نعلم متى شرعت ، وكيف شرعت ونحن نعرف ما خضعت له من الظروف . وأيسر ما يقال فى ذلك أن هذه القوانين والنظم لم تشرع فى عهد الديمقراطية الصحيحة . وأعوذ بالله أن أريد الانتقاص من حقوق الأزهر . وإنما أريد أن نلائم بين هذه الحقوق وبين النظام الديمقراطي الصحيح ، ألا يكون الأزهر دولة فى داخل الدولة ، وسلطاناً خاصاً يستطيع أن يطاول السلطان العام ويناوئه ، كما هى الحال الآن إذا بقيت هيئة كبار العلماء ، وإذا أُتيح للأزهر بالفعل ما أُناحت له قوانينه من تخريج المعلمين فى مدارس الدولة على اختلافها .

ثم إن المهم فى التعليم الأول والثانوى ، وفى التعليم كله ليس هو المنهج والبرنامج ، بل تنفيذ المنهج والبرنامج وطريقة هذا التنفيذ والإشراف عليه . وقد تكون مناهج التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر مشتملة على هذا المقدار الذى يجب أن يشترك المصريون جميعاً فيه . ولكن هذا إن صح لا يعدو أن تكون المناهج المكتوبة ملائمة للحاجة الوطنية . ومن الذين أئنا لا نريد الاكتفاء بالمنهج المكتوب والبرنامج المرسوم ، وإنما نريد أن يتخذ هذا المنهج على وجهه ، وأن يتخذ هذا البرنامج على وجهه أيضاً . والذين ينهضون بالتعليم فى المعاهد الأولية والثانوية الأزهرية جماعة من علماء الأزهر ، لهم مكانتهم من العلم بشؤون الدين ، ومن الفقه بفنونهم الأزهرية . ولكن هذا شىء والتعليم الأول والثانوى على النحو الذى نطلبه وتقتضيه المصلحة الوطنية شىء آخر .

فلا بد من أن يكون للدولة ، أو بعبارة أدق وأوضح ، لابد من أن يكون لوزارة المعارف إشراف دقيق على التعليم الأول والثانوى فى الأزهر لأن وزارة المعارف هى عين الدولة على هذين النوعين من التعليم .

ولا ينبغي بحال من الأحوال فى بلد كمصر أن يشذ التعليم الأول والثانوى عن ملاحظة الدولة وعن إشرافها الدقيق بواسطة وزارة المعارف ، إن كانت الدولة تريد أن تأخذ أمور التعليم بالجد والحزم .

وقد يقال إن إقحام الدولة ووزارة المعارف فى شئون الأزهر على هذا النحو الذى نرسمه إضاعة لاستقلال الأزهر ، أو لجزء عظيم منه على أقل تقدير . ولكن الرد على هذا يسير ، فليس هناك معنى لاستقلال التعليم الأول والثانوى عن إشراف الدولة ، وليس

هناك نفع للدولة ولا للأزهر في هذا الاستقلال . وإنما المهم والضرورى هو استقلال التعليم العالى . فكما أن الجامعة المصرية لن تؤدى واجبها على الوجه الأكمل إلا إذا استتمعت بالاستقلال العلمى التام ، وبمقدار معقول من الاستقلال الإدارى والمالى ، فكذلك الأزهر يجب أن يستقل بتعليمه العالى استقلالاً تاماً ، وبما يحتاج إليه هذا التعليم العالى من شؤون الإدارة والمال استقلالاً معقولاً لا يناقض السلطان العام ، ولا المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، ولا سيادة الدولة على كل ما يكون أو يجرى داخل حدود الدولة .

وبخلاصة هذا كله : أن التعليم الأول والثانى مهما يكن وفى أى بيئة من البيئات المصرية والأجنبية القائمة فى مصر ، يجب أن يخضع لإشراف الدولة ، وأن تتولى وزارة المعارف مباشرة أو تتبعه بالإشراف والتفتيش والامتحان . فيجب إذن أن يكون لوزارة المعارف مفتشون يلاحظون التعليم الأول والثانى فى الأزهر ، ويرفعون تقاريرهم عنه إلى الوزارة ، ويجب أن تشترك وزارة المعارف فى الامتحان لمذين النوعين من التعليم اشتراكاً يمكنها من الإشراف عليه والرضى عنه .

هذه أمور تفرضها طبيعة الأشياء . ونحن نطلبها بالقياس إلى الأزهر كما نطلبها بالقياس إلى التعليم الحرة المصرى والأجنبى .

وهناك شىء يجعل حاجة الأزهر إلى إشراف الدولة على تعليمه الأول والثانى ضرورة ماسة فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية وهو : أن الأزهر بحكم تاريخه وتقاليدته وواجباته الدينية بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفكير القديم أكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث .

ولابد من تطور طويل دقيق قبل أن يصل الأزهر إلى الملاءمة بين تفكيره وبين التفكير الحديث . والنتيجة الطبيعية لهذا أننا إذا تركنا الصبغة والأحداث للتعليم الأزهرى الخالص ، ولم نشملهم بعناية الدولة ورعايتها وملاحظتها الدقيقة المتصلة ، عرضناهم لأن يصاغوا صبغة قديمة ، ويكونوا تكويناً قديماً ، وباعدنا بينهم وبين الحياة الحديثة التى لابد من الاتصال بها ، والاشتراك فيها ، وعرضناهم لطائفة غير قليلة من المضاعب التى تقوم فى سبيلهم ، حين يرشدون ، وحين ينهضون بأعباء الحياة العملية .

فالمصلحة الوطنية العامة من جهة ، ومصلحة التلاميذ والطلاب الأزهرين من جهة أخرى ، تقتضيان إشراف وزارة المعارف على التعليم الأول والثانى فى الأزهر .

شيء آخر لابد من التفكير فيه ، والطلب له ، وهو أن هذا التفكير الأزهرى القديم قد يجعل من العسير على الجيل الأزهرى الحاضر إساعة الوطنية والقومية بمعناها الأوربي الحديث .

وقد سمعت منذ عهد بعيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر يتحدث إلى المسلمين من طريق الراديو فى موسم من المواسم الدينية فيعلن أن محور القومية يجب أن يكون القبلة المطهرة وهذا صحيح حين يتحدث شيخ من شيوخ المسلمين إلى المسلمين . ولكن الشباب الأزهرين يجب أن يتعلموا فى طفولتهم وشبابهم أن هناك محورا آخر للقومية ، لا يناقض المحور الذى ذكره الشيخ الأكبر وهو محور الوطنين التى تحصرها الحدود الجغرافية الضيقة لأرض الوطن .

ولست أرى بأسا على الشيخ الأكبر ، ولا على زملائه من أن يتصوروا القومية الإسلامية كما تصورها المسلمون منذ أقدم العصور إلى هذه الأيام .

ولكن هناك صورة جديدة للقومية والوطنية قد نشأت فى هذا العصر الحديث ، وقامت عليها حياة الأمم وعلاقاتها ، وقد نقلت إلى مصر مع ما نقل إليها من نتائج الحضارة الحديثة . فلا بد من أن تدخل هذه الصورة الجديدة فى الأزهر . وهى إنما تدخل فيه من طريق التعليم الأولى والثانوى على النحو الذى رسمناه ، وبالطريقة التى رسمناها ، وبإشراف السلطان العام .

والنتيجة لهذا التفصيل الطويل أن الدولة هى المسؤول الأول ، والمسؤول الأخير ، والمسؤول قبل الأفراد والجماعات ، وبعد الأفراد والجماعات ، عن تكوين العقيدة المصرية تكويننا بلائم الحاجة الوطنية الجديدة التى صورناها تصويرا نظريا أنه دقيق كل الدقة ، ملائم كل الملائمة ، حين قلنا إنها تنحصر تثبيت الديمقراطية وحيطة الاستقلال .

التعليم الأولي ركن أساسي من أركان الديمقراطية

١٤

لست في حاجة إلى الإطالة في إثبات أن التعليم الأولي والالزامي ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة . بل هو ركن أساسي من أركان الحياة الاجتماعية مهما يكن نظام الحكم الذي تخضع له . فهذا شيء قد فرغ الناس منه منذ عصر طويل ، وقد فرغت منه مصر أيضاً منذ صدر الدستور الذي فرض هذا التعليم الالزامي فرضاً ، وكلف الدولة أن تكفله ، وأوجب على الآباء أن يرسلوا أبناءهم إليه . ونحن إذا أردنا أن نختصر الأغراض الأساسية التي يجب على الديمقراطية أن تكفلها للشعب ، لم نجد أوجز ولا أشمل ولا أصح من هذه الكلمات التي ذاعت في الديمقراطية الفرنسية منذ عامين وهي : أن النظام الديمقراطي يجب أن يكفل لأبناء الشعب جميعاً الحياة والحرية والسلام . وما أظن الديمقراطية تستطيع أن تكفل غرضاً من هذه الأغراض للشعب إذا قصرت في تعميم التعليم الأولي وأخذت الناس جميعاً به طوعاً أو كرهاً .

فلأجل أن تكفل الديمقراطية للناس الحياة ، يجب قبل كل شيء أن تكفل لهم القدرة على الحياة ، أي أن تكفل لهم التصرف في هذه المذاهب المختلفة التي تمكن الفرد من أن يكسب قوته دون أن يلقي في ذلك مضارة أو عتاً . ومن الطبيعي أن الحياة التي يجب أن تكفلها الديمقراطية للناس إنما هي الحياة القابلة للتطور والرقى من ناحيتها المادية ، ومن ناحيتها المعنوية . فليس يكفي أن يكون الفرد قادراً على أن يتنفس ويتحرك ليس غير . وليس يكفي إذا بلغ الفرد طوراً من أطوار الحياة المادية أن يقف عنده ولا يعلوه حتى يموت . وإنما يجب أن تمكنه الديمقراطية من أن يجوزه إلى طور آخر خير منه . فمن زعم أن الديمقراطية تستطيع أن ترضى عن نفسها ، وترى أنها أدت إلى الشعب ما يجب أن تؤدي إليه حين تضمن للأفراد ما يقيم أودهم ، ويصحبهم من اللوت جوعاً ، فقد أخطأ خطأ شنيعاً . يجب أن تضمن الديمقراطية للناس ما يقيم أودهم ، ويصحبهم من عادة الجوع . ولكن يجب أن تضمن لهم مع ذلك القدرة على أن يصلحوا أمرهم ، ويتجاوزوا ما يقيم الأود إلى ما يتيح الاستمتاع بما أباح الله للناس من لذة ونعيم في هذه الحياة .

وليس ينبغي أن يطلب إلى الديمقراطية أن توزع على الناس أقواتهم ، وتشيع فيهم اللذة والنعيم وهم هادئون مطمئنون . فهذا شيء لن يتاح لنظام إنسانى ، وإنما موعده الناس به الجنة التى وعد الله بها عباده الصالحين إنما الذى يطلب إلى الديمقراطية ويفرض عليها أن تمنح أفراد الشعب وسائل الكسب التى يسعون بها فى الأرض ، ويلتمسون بها الرزق ، وأن تزيل من طريقهم ما قد يقوم فيها من العقبات ، التى تنشأ عن الظلم والجور ، وعن التحكم والاستبداد ، وعن مقاومة الطبيعة نفسها لتصرف الإنسان . وأول وسيلة من وسائل الكسب التى يجب على الديمقراطية أن تضعها فى أهدى الأفراد إنما هو التعليم الذى يمكن الفرد من أن يعرف نفسه ، وبيئته الطبيعية والوطنية والإنسانية ، وأن يتزهد من هذه المعرفة ، وأن يلائم بين حاجته وطاقته وما يحيط به من البيئات والظروف .

وقد لا يكون من المعقول ، أو من الميسور ، أن يطلب إلى الديمقراطية منح الأفراد كل ما يحتاجون إليه أو يقدررون عليه من هذه الوسيلة . ولكن الشيء الذى لا شك فيه أن الديمقراطية ملزمة أن تمنح الأفراد حظاً يسيراً من هذه الوسيلة لا سبيل إلى العيش بدونها فى أى بيئة متحضرة .

فالدولة الديمقراطية ملزمة أن تنشر التعليم الأولى ، وتقوم عليه لأغراض عدة . أولاً أن هذا التعليم الأولى أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الفرد ليستطيع أن يعيش . والثانى أن هذا التعليم الأولى أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الدولة نفسها لتكون الوحدة الوطنية ، وإشعار الأمة حقها فى الوجود المستقل الحر ، وواجبها للدفاع عن هذا الوجود .

والثالث أن هذا التعليم الأولى هو الوسيلة الوحيدة فى يد الدولة لتمكين الأمة من البقاء والاستمرار ، لأنها بهذا التعليم الأولى تضمن وحدة التراث الوطنى اليسير الذى ينبغي أن تنقله الأجيال إلى الأجيال ، وأن يشترك فى تلقيه ونقله الأفراد جميعاً فى كل جيل .

وليس الأفراد فى حاجة إلى دفع الضرائب التى تمكن الدولة من البقاء والعمل ، إذا لم تضمن لهم الدولة أيسر ما يحتاجون إليه ليعيشوا ، وليكونوا أمة واحدة قادرة على الوجود ثم على الخلود .

ليس من شك إذن في أن من أبسط واجبات الدولة وأوضحها وأدناها إلى البدهة أن تنشر التعليم الأولى ، وتقدم عليه وقد فرض الدستور عليها ذلك . فتقصرها في ذاته يلزمها إثم التفريط في ذات الدستور .

وإذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة ، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل ، ولا تعايش الغفلة والغباء . فالدعامة الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هي التعليم الذي يشعر الفرد بواجبه وحقه ، وبواجبات نظرائه وحقوقهم ، والذي يشيع في نفس الفرد هذا الشعور المدني الشريف ، شعور التضامن الاجتماعي الذي يجعله حريصاً على احترام حقوق نظرائه عليه ليحترم نظراؤه حقوقه عليهم .

وإذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للناس السلم التي تحميهم من أن يعدو بعضهم على بعض في داخل حدودهم الجغرافية ، والتي تحميهم من أن يعدو عليهم الأجنبي ، فإن هذه السلم لا تستطيع أن توجد لأن الدولة تربدها على الوجود ، إنما هي محتاجة إلى مادة توجد لها وأداة تحققها . والمواطنون الأحرار وحدهم القادرون على إيجاد هذه السلم . هم مادتها وهم أدواتها . ذلك أن الرجل الذي لاحظ له من الحرية عاجز بطبعه عن إيجاد السلم وعن حمايتها ، بل عاجز بطبعه عن تصور السلم . إنما هو قادر على أن يعيش ذليلاً ، وعلى أن يكون عادياً باغياً إن أتيحت له فرصة البغي والعدوان . فلن تستطيع الديمقراطية أن تكفل للناس حياة ولا حرية ولا سلماً إلا إذا كفلت لهم تعليمًا يتيح لهم الحياة ، ويبيح لهم الحرية ، ويمكنهم من السلم . ولكن ما هذا التعليم الذي يجب أن تذيبه الدولة الديمقراطية في الناس وتأخذهم به لتكفل لهم هذه الأغراض الثلاثة التي أشرنا إليها .

أبسر هذا التعليم هو هذا الذي يمكن الفرد من أن يعرف نفسه وبيئته الطبيعية والوطنية ، ويلتزم بين حاجاته وبين هذه البيئة الطبيعية والوطنية ، وإذا أردنا تفصيل هذا المقدار اليسير من العلم فنظن أن الفرد يحتاج قبل كل شيء إلى أن يقرأ ويكتب ويحسب ، ويعمل أبسر العمل بعقله ويديه ، ليستطيع أن يفهم عن نظرائه ، وليستطيع نظراؤه أن يفهموا عنه . ويجب أن يعرف الفرد أنه عضو في بيئة وطنية هي الأمة ، وأن هذه الأمة قد كانت قبل أن يوجد ، وهي كائنة أثناء وجوده ، وستكون بعد أن يموت . وإذن فلا بد من أن يعرف تاريخها معرفة يسيرة ، ولا بد من أن يعرف

حالتها الحاضرة ، ونظمها القائمة ، ولابد من أن يشعر بآمالها ، ويتصور مستقبلها على وجه ما .

ثم إن هذه الأمة لا تحيا في الخيال ، ولا تضطرب في الوهم ، ولكن الله قد قسم لها مكاناً من الأرض أقرها فيه . ولهذا المكان حدوده الجغرافية التي تحصر أقطاره ، والتي يستطيع أفراد الأمة أن يضطربوا بينها ، ويمسكوا وهم آمنون مطمئنون في حدود ما ورثوا من عادة وتقليد ، وما شرعوا من نظام وقانون .

فإذا تجاوزوا هذه الحدود كانت لهم سيرة أخرى غير سيرتهم في داخلها وخضعوا لنظم أخرى لم يشرعوها ، ولعادات وتقاليد لم يرثوها عن آبائهم ، وقد يسمعون لغة غير اللغة التي يتكلمونها داخل حدودهم ، وهم على كل حال مضطرون إلى كثير من الأوضاع وألوان العيش التي تضطر نفوسهم إلى شيء من الحرج ، وتثير فيها شيئاً من الاستغراب ، وبجملته القول أنهم غريباء إذا تجاوزوا هذه الحدود . فيجب إذن أن يعرف الفرد هذه الرقعة من الأرض التي قسمت لأمة فأصبحت لها وطناً تحبه وتؤثره ، وتفتديه بالأنفس والأموال ، وتحتمل الميسور وغير الميسور من الجهد في سبيل حمايته من العاديات ، لا لأنها تعيش فيه فحسب ، بل لأنه مهد حضارتها ، ومستقر أجيالها القديمة ، فأرضه مكونة من رفات الأجيال . فالتقريب فيها تفريط في الآباء والأجداد ، وإباحة لحرمتهم التي يجب ألا تباع . وهذه الأرض هي مصدر الخير الذي يعيش منه الأفراد ، ومصدر النعيم الذي يستمتعون به فهم حراس عليها . ولهذا ولأكثر من هذا هم حراس عليها لأنها ميدان حياتهم ونشاطهم ، ومسرح آمالهم ورجائهم ، ومستقر حضارتهم وملبثتهم ، والملجأ الأمين لكل ما يحبون ويؤثرون . وهذه الأمة لغة تمكن أفرادها من أن يفهم بعضهم بعضاً ، ويفضى بعضهم إلى بعض بذات نفسه ودخيلة ضميره وبأسر حاجاته وأعصرها . فلا بد إذن من أن يتعلم الفرد لغة أمة ويتقنها ليحقق هذه الفكرة اليسيرة الأولية وهي : أنه حيوان اجتماعي ناطق . وإذن فالمقدار اليسير الذي يجب أن يشترك المصريون جميعاً في العلم به ، وفي العلم به على أحسن وجه ممكن ، هو تاريخ مصر وتقويمها ولغتها ، ثم نظامها السياسي والمدنى والاجتماعى الذى تقوم عليه حياتها وتصلح عليه أمورها ، ثم هذا المقدار اليسير الذى يمكن الفرد من أن يعمل بعقله ويده إلى حد ما .

وواضح جداً أن أمر الدين هنا كأمره في الفصل الماضى : يختلف باختلاف النظرة التى تنظرها إليه الدولة . فإن رأت إقامة التعليم على الفكرة المدنية الخالصة تركت أمر

الدين إلى الأسرة ، ولم تغم في سبيل تعليمه المصاعب والعقبات . وإن رأيت إقامته على الفكرة المدنية الدينية قسمت للتعليم الديني مكانه من هذا البرنامج .

وليست الدولة مسؤولة عن تكوين عقل الصبي وقلبه فحسب ، بل هي مسؤولة أيضًا ، ومسؤولة في مصر بنوع خاص ، عن حماية جسمه من الآفات والعلل ، وتمكينه من النمو المطرد الذي لا يتعرض لاضطرابات ولا فساد . فلا بد من أن يكون في التعليم الأول مكان ممتاز للتربية البدنية يضمن للأمة تكوين أجيال صحيحة الأجسام والعقول معًا .

وقد يستبجح المشرفون على التعليم الأول لأنفسهم في بعض البلاد المتحضرة شيئًا من الإهمال في حق التربية البدنية والنفسية ، ويكتفون بالفراغ للتعليم وتربية العقل ، لأنهم يعتمدون على الأسرة في تحقيق ما لم يحققوا، والنهوض بما لم ينهضوا به من تربية الأجسام والأخلاق . ولكن هذا النحو من الإهمال مستحيل في مصر الآن على أقل تقدير ، لأن الأسرة المصرية في هذا الجيل والجيل الذي يليه بعيدة كل البعد عن أن تستطيع النهوض بأعباء التربية الصالحة للجسم والخلق . ولابد من مرور زمن طويل قبل أن تستطيع الدولة الاعتماد على الأسرة في شؤون التربية، وانتظار معاونتها على تكوين الأحداث والشباب

مُهْمَةُ التَّعْلِيمِ الْأَوَّلَى أَخْطَرُ مِنْ مَخْرِ الْأُمِّيَّةِ

١٥

وقد قلت إن المنهاج المكتوب والبرنامج المرسوم ليسا هما الغاية التي نقصد إليها أو نكتفى بها . وإنما الغاية هي تكوين الصبي الصالح للنمو ، القادر على أن يكون شاباً نافعاً لنفسه وأمته .

وليس سبيل ذلك أن يكون المنهاج جيداً ، والبرنامج متقناً لحسب ، وإنما سبيل ذلك أن ينفذ المنهاج الجيد والبرنامج المتقن تنفيذاً صالحاً منتجاً .

والسبيل الوحيد إلى ذلك هو المعلم الصالح لفهم المنهاج والبرنامج وتنفيذها على أحسن وجه وأكمل .

فإذا أرادت الدولة أن تعنى بالتعليم الأولي فلا بد لها من العناية بالمعلم الأولي ، وكل تعليم مهما يكن فرعه وطبقته لا يستقيم أمره إلا إذا نهض به المعلم الكفء . ولكن الكفاية في المعلم الأولي لها خطر آخر ليس لكفاية غيره من المعلمين . فالمعلم الأولي أمين على أبناء الشعب ، وهو مسؤول عن هذه الأمانة أمام الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى .

مسؤول أمام الشعب لأن الآباء والأمهات إذا أرسلوا أبناءهم إلى المدارس انتظروا أن يخرجوا منها وقد نمت أجسامهم وعقولهم ، وصفت قلوبهم ، واستقامت أخلاقهم ، وأصبحوا خيراً منهم حين دخلوا هذه المدارس . فإذا رد إليهم أبناءهم على غير هذه الحال ، إذا رد إليهم أبناءهم مرضى وقد كانوا ينتظرون لهم الصحة والنمو ، إذا رد إليهم أبناءهم جهالاً وقد كانوا ينتظرون لهم المعرفة والفهم ، إذا رد إليهم أبناءهم معوجة أخلاقهم سيئة سيرتهم وقد كانوا ينتظرون لهم استقامة الخلق وحسن السيرة ، كان من حقهم أن يسألوا المعلم عن هذا كله ، لأنه تلقى أبناءهم صالحين للتطور والرقى فأفسد حين كان ينتظر منه الإصلاح . وهو مسؤول عن هذه الأمانة أمام الدولة لأنها حين دفعت إليه أبناء الشعب قد كلفتهم أن يهيئهم ليكونوا أعضاء صالحين مصلحين في البيئة التي يعيشون فيها ، قادرين على احتمال الأمانة

الوطنية التى يتلقونها من التعليم الأولى والثى تعدهم لحماية الوطن وإقرار الأمن والعدل فيه ، وتمكينه من الرقى والطموح إلى حال خير من الحال التى هو فيها .

فإذا رد المعلم الأولى إلى الدولة صبية عاجزين ، قد فترت همهم ، وضعت قلوبهم ، وقصرت عقولهم عن أيسر ما ينبغى لها من حسن الفهم والحكم والتقدير ، كانت الدولة خليقة أن تحاسب هذا المعلم ، لأنه تلقى منها مادة صالحة فأفسدها ، ولم يهيئها للمهمة التى يجب أن تهيأ لها .

وإذا كان المعلم الأولى أميناً على أبناء الشعب ، مسؤولاً عن هذه الأمانة الثقيلة أمام الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى ، فمن حقه على الشعب والدولة أن يجد عندهما المعونة على النهوض بهذه الأمانة الثقيلة التى يفرضانها عليه وبمسألانه عنها .

هذه المعونة ذات أوجه ثلاثة كلها خلق بالعناية والرعاية : فأولها أن الدولة ملزمة أن تهيئ المعلم تهيئة صالحة لينهض بهذه الأمانة الثقيلة على أحسن وجه . ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تعنى بالمدارس والمعاهد التى تخرج للتعليم الأولى رجاله .

ومهما تبذل الدولة فى ذلك من جهد ، ومهما تنفق فى سبيله من مال ، فلن تبلغ من ذلك ما ينبغى . ذلك لأن هذه المدارس هى التى تخرج الأبناء الذين نكل إليهم أبناءنا ، وتكل الدولة إليهم قوام الحياة الوطنية ومادتها . وقد تعودنا فى مصر أن نحقر أمر التعليم الأولى ، وأمر الذين ينهضون به ويفرغون له . وما أحسب أننا نخطئ فى شيء كما نخطئ فى هذه الخطوة التى مضينا عليها من ازدياد التعليم الأولى ومعلميه .

لابد من أن تكون مدارس المعلمين صالحة كأحسن ما يكون الصلاح ، فى حياتها المادية وفى حياتها المعنوية ، بحيث لا يعيش الطلاب فيها عيشة ابتذال وهوان ، ولا يشعرون فيها بأنهم عيال على الدولة ، وبأنهم طبقة منحطة متواضعة من طبقات الشعب . فليكن مطلب إلى المعلم الأولى أن يث فى نفس الطفل العزة والكرامة وحب الحرية والاستقلال . فيجب أن تشعره العزة والكرامة ، وتشربه فى قلبه حب الحرية والاستقلال . لأن الرجل الذليل المهين لا يستطيع أن يتج إلا ذلاً وهواناً ، ولأن الرجل الذى نشأ على الخنوع والاستعباد لا يمكن أن يتج حرية واستقلالاً .

إن الشعب الذى يريد أن ينشئ جيلاً صالحاً خلاق قبل كل شيء بأن يفكر فى المعلمين الذين ينشئون له هذا الجيل .

وليس يكفي أن تكون حياة المدرسة صالحة من الناحية المادية والمعنوية ، بل يجب أن يكون التعليم فيها صالحاً أيضاً . فكما أن الذلة لا تنتج عزة ، فكذلك الجهل لا ينتج علماً .

وما ينبغي أن تكلف المعلم الأولى تعليم الصببة تاريخ وطنهم ، وهو يجهل هذا التاريخ أو لا يعرفه إلا مشوهاً منقوصاً . وما ينبغي أن تكلفه تعليم الصببة جغرافيا وطنهم ، وهو يجهل هذه الجغرافيا ، ولا يعرف حدود الوطن ولا أقطاره .

وقل مثل ذلك في اللغة . وقل مثل ذلك في النظام . وقل مثله في الدين إن أردت أن يكون الدين جزءاً من التعليم الأولى .

وليس صحيحاً أن التعليم الأولى في بلد كمصر إنما هو نحو الأمية ، وجعل أبناء الشعب قارئين كاتبين في أقصر وقت ممكن ، بحيث يكفي من المعلم بما كنا نكتفي به منذ حين من القدرة على تعليم الصببة القراءة والكتابة وأوليات الحساب .

فإن هذا النوع من التعليم الذي لاحظته من نضج ، ولا من قدرة على المقاومة والاستقرار والثبات ، يوشك أن يكون أقرب إلى الشر منه إلى الخير . فإن الصبي الذي يلم بالقراءة والكتابة والحساب ثم يدفع إلى ميادين الحياة العملية دون أن يمضي في فرع آخر من فروع التعليم ، هذا الصبي بين اثنين : فأما أن تشغله الحياة وصروفها عما تعلم في الكتاب فينساه ويرتد جاهلاً كما كان ، وأما كما بدأ وإذا هو قد أضاع وقته ووقت معلميه في المدرسة ، وإما أن يستفي علمه بالقراءة والكتابة ، وإذا هو يقرأ كل ما يقع إليه في غير تمييز ولا اختيار ، وإذا عقله مستعد لأن يتخذ صورة ما يقرأ على اختلافه وتباينه ، وعلى اضطرابه وتناقضه .

وإذا هو ينشأ ضعيف العقل ، فاسد الرأي ، مشوه التفكير ، عاجزاً عن الفهم والحكم ، مستعداً للتأثر بكل ما يلقى إليه ، والاستجابة لكل ما يدعى إليه وهذا النوع من الشباب خطر على نفسه وعلى أمة ، لأنه خطر على النظام الاجتماعي دائماً . فيجب أن ننزع من رؤوسنا فكرة القناعة بالقراءة والكتابة والحساب في التعليم الأولى ، وفكرة الاكتفاء بمعارفة الأمية .

فلنك لا نحاربها ولا نمنعها بهذا التعليم اليسير ، وإنما نؤجل سيطرتها على الأفراد لشرورها للتورط في كثير من ألوان الفساد الاجتماعي على غير فهم ولا علم ولا تمييز .

وإذا انتزعنا من رؤوسنا هذه الفكرة ، واقتنعنا بأن التعليم الأول أهم وأعمق ونقوم من تعليم القراءة والكتابة والحساب فقد يجب علينا ألا نكتفى بالمعلم الأول كما هو الآن ، وبأن نكون جيلا من المعلمين الأولين يعرفون أكثر من القراءة والكتابة والحساب ، ويقدرّون على أن يعلموا الصبغة أشياء أخرى إلى القراءة والكتابة والحساب .

وقد برأني بعض الناس غالبا إذا جعلت الشهادة الثانوية شرطا أساسيا لدخول الطلاب مدارس المعلمين الأولية . ولكن هذا هو الذي تأخذ به الديمقراطية الحديثة ، وهو الذي لا بد لنا من الأخذ به إن أخذنا تكوين الأجيال المقبلة بالحرص والجد .

وأنا أفهم ألا يشترط التعليم الجامعي للتهوض بأعباء التعليم الأول ، ولكن الشيء الذي لا شك فيه أن هذا التعليم الجامعي إذا أُضيفت إليه أصول التربية التي تتصل بحياة الطفل وتنشئته كان أقرب إلى النفع منه إلى أي شيء آخر .

وأنا مع ذلك لا أُلح في أن يتخرج المعلم الأول من الجامعة ولكن أُلح في أن يظهر بالشهادة الثانوية ليحصل على مقدار صالح من الثقافة العامة ، ثم يفرغ بعد ذلك في مدرسة المعلمين لشؤون التربية والتعليم عامين أو ثلاثة أعوام .

والوجه الثالث الذي لا بد من العناية به بالقياس إلى المعلم الأول نتيجة لازمة لهذين الوجهين الماضيين .

فالمعلم الأول في مصر يشغل في حياتنا الاجتماعية مركزا متواضعا جدا ، متواضعا من الناحية المادية ، لأن الدولة تقتر عليه في الرزق ، ولا تأجره إلا أجرا يمكنه مما يقيم أوده ليس غير .

والمعلم الأول إنسان كبيره من الناس . له حقه المطلق في أن يعيش ، وفي أن يعيش عيشة راضية إلى حد ما ، وفي أن ييسم للأمل ، ويسم له الأمل ، وفي أن يرى أبناءه ويعلمهم خيرا مما يرى هو وبما تعلم ، وفي أن يطمع لهم في مراكز خيرة من مركزه . ولا بد من أن تمكنه حياته من ذلك ، ومن أن تأجره الدولة أجرا يلائم عمله الخطير من جهة ، وحقه الطبيعي وأمله المعقول من جهة أخرى .

وإذا غيرت الدولة رأيها فيه ونظرها إليه ، وفتحت له أبواب الحياة الراضية ، والأمل الباسم ، تغير فيه رأى الشعب أيضا ، وتغير نظر الشعب إليه ، وحكمه عليه ، وظفر يحظ معقول من الكرامة والاحترام بين مواطنيه . وكما أننا نريد أن يشعر الطالب

فى مدرسة المعلمين بأنه كغيره من المصريين ، له الحق مثلهم فى أن يكون عزيزاً كريماً ، فنحن نريد أن يشعر المعلم حين يؤدى واجبه بهذه العزة والكرامة ، ليكون مثالا لهما أمام التلاميذ .

ومن أغرب التناقض أن نزدري المعلم الأول ، أو ننظر إليه نظرة عطف وإشفاق خير منهما الازدراء ، ثم نطلب إليه ونلج عليه فى أن يشيع فى نفوس أبنائنا العزة والكرامة والحرية والاستقلال .

لا أعرف سراً على الحياة العقلية فى مصر من أن يكون المعلم الأول كما هو الآن عندنا سئ الحال منكسر النفس ، محدود الأمل ، شاعراً بأنه يمثل أمون الطبقات على وزارة المعارف شأننا .

ضُرُورَةُ الْاِقْتِصَادِ وَمُرَاعَاةُ ظُرُوفِ الْيَسَّةِ

١٦

وأمر التعليم الأولى عندنا غريب من وجه آخر ، محتاج إلى التقويم حقا . فقد لا يكون من العدل ولا من الانصاف أن تنهم الدولة في مصر بالبخل على التعليم الأولى ، أو التفسير في العناية بنشره وإذاعته كما يريد الدستور . ولكن الدولة تخلق لنفسها في سبيل ذلك ألواناً من المصاعب والمشكلات تكاد تقسد عليها جهدها كله ، لأنها تستنفد أكثر ما ترصد الدولة من المال لهذا التعليم دون أن تغنى في ذلك غناء .

ذلك أن وزارة المعارف قد وضعت في رأسها ، أو وضع العهد القديم في رأسها للمدرسة الأولية صورة أقل ما توصف به أنها عقيدة مضیعة للمال والجهد في غير نفع ، محولة للتعليم الأولى عن طريقه الصالحة المنتجة ، إلى طريق أخرى معوجة ملتوية ، أولها الخطأ وآخرها الفساد .

فوزارة المعارف تريد أن تكون المدرسة الأولية بناء على الطراز الأوربي الحديث . فهي إن أرادت أن تنشئ مدرسة فكرت قبل كل شيء في البناء الصالح لتستأجره أو لتقبضه ثم فكرت في تأثيثه الحديث ، وأنفقت في هذا كله مقدارا غير قليل من المال ، لا أعرف الآن ما هو بالضبط ، ولكني أحقق أنه أكثر مما ينبغي . وأكبر الظن أن ما تنفقه وزارة المعارف في بناء مدرسة وتأثيثها يكفى لإقامة مدارس وتأثيثها إذا نظرت الوزارة إلى هذا الأمر نظرة مصرية معقولة ، لا نظرة أوربية غالية .

فليس المهم أن يكون البناء أثيقا ، ولا أن يكون الأثاث حديثا ، وإنما المهم أن يكون البناء مستكملا للقسط المعقول من الشروط الصحية ، وأن يكون الأثاث نظيفا . وليس على الدولة ولا على الشعب بأس من أن يكون البناء والأثاث متواضعين .

وربما كان البأس كل البأس فيما نحن فيه من التألق والاسراف ذلك أن هذا التألق يباعد بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية مباعدة خطيرة على الأخلاق والنظام جميعا .

فأنا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب فيرى فيه نظاما ونظافة خيرا مما يرى في منزله . ولكني لا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب فيرى فيه تألقا وترفًا ، ويجيا فيه

حياة تبغض إليه حياته الغليظة الخشنة التي يحياها آخر النهار وطول الليل ، والتي سيحياها بعد أن يفرغ من التعليم ويعود إلى عيشة أهله وذويه . ذلك خليق أن يزهد الصبي في حياته المتواضعة ، وأن يبغض إليه ما ألف ، وأن يطعمه فيما قد لا يقدر عليه وأن يضطر آخر الأمر إلى شيء من السخط والحلق والضيق لا يستقيم عليه النظام ، وأن يجعل منه عنصراً خطراً من عناصر الثورة التي لا تأتي من روية وتفكير وتطور معقول ، وإنما تأتي من السخط والحلق والضيق والحسد ، وحسبك بهذا كله شراً .

فلو أن وزارة المعارف أنفقت هذا المال الكثير الذي تبذله في بناء المدارس الأنيقة والمكاتب المترفة ، لو أنها أنفقت هذا المال في بناء المدارس المتواضعة الملائمة لحياة المصريين في مدن مصر وقرائها ، لأفادت غير قليل في نشر التعليم الأولى والاصلاح من أمر المعلمين فإذا أضفنا إلى ذلك أن نشر التعليم الأولى عندنا ضرورة ، لأن كثرة الشعب لا تزال جاهلة ، ولأنها إلى المعرفة أحوج منها إلى البناء المترف الأنيق ، كان هذا خليقاً أن يجعل وزارة المعارف تعيد النظر في أمر التعليم الأولى كله ، في مدارس ومكاتبه ، وفي مناهجه وبرامجه ، وفي معلميه ، وما يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .

وأى وقت أصلح لإعادة النظر في شؤون التعليم الأولى من هذا الوقت الذي تستأنف فيه مصر حياة جديدة في عهد جديد .

مَرَحَلَةُ التَّعْلِيمِ الْأُولَى لَا تَكْفِي

١٧

وإذا أتم الصبية تعليمهم الأولي كما ترسمه المناهج والبرامج ، فمن أشد الخطأ وأشدّ أخطأه أن تكفي الدولة بذلك أو تطمئن إلى أنها قد أدت إلى هؤلاء الصبية حقهم ، ونهضت بما تفرضه الديمقراطية من حماية أبناء الشعب من الجهل ، وتزويدهم بأسر حفظ ممكن من العلم.

قد يقال : إن الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر . ولكن الحجر إذا ترك معرضاً لما تنسجه عليه ريح الشمال وريح الجنوب كما يقول الشاعر القديم ، كان خليفاً أن تطمس رسمه ، وتستخفى معالمه ، ويظهر للعين كما كان قبل أن تمسه الأيدي بالنقش ، خلواً من كل رسم ، فلا بد إذن من تعهده وتنقيته بين حين وحين ، حتى تظل الرسوم بادية واضحة ، لا يسترها غبار ، ولا يخفيها نسج الريح .

والذين يشبهون نفس الصبي بالحجر الذي يقبل الرسم ويحفظه خليقون أن يمضوا بهذا التشبيه إلى غايته ، وألا يطمئنوا إلى مجرد التعليم ، كما لا ينبغي الاطمئنان إلى مجرد النقش على الحجر . فإن خطوط الحياة ومشاعلها خليقة أن تنسج على نفس الصبي من الهوم والنسيان مثل ما تنسجه جنوب امرئ القيس وشماله على ما ترك الأحبة من الرسوم والآثار . فالظفر بشهادة التعليم الأولى لا يتم هذا التعليم ولا يعنى الدولة من تبعاته ، لأن الصبية خليقون إذا لم تنلهم بالدرس ولم تعهدهم بالتعليم بعد خروجهم من المكاتب ، أن يجهلوا ما عرفوا وينسوا ما حفظوا ، ويرتدوا أميين كما كانوا قبل أن يدخلوا المدرسة . .

والواقع أن هؤلاء الصبية ينقسمون بعد خروجهم من المدرسة أقساماً ثلاثة :

فريق يمضى في التعليم العام إلى غايات قرية أو بعيلة .

وفريق يمضى إلى التعليم الفني ليتعلم مهنة من المهن يكسب بها القوت .

وفريق ثالث تتعجلهم الحياة فيعملون مع آبائهم وأقاربهم فيما يعملون فيه من زراعة أو صناعة أو تجارة .

فأما الفريق الأول فلندعه إلى أن نعود إليه حين نتحدث في أمر التعليم العام .

وأما الفريق الثاني فأمره إلى الذين يمتنون بتنظيم التعليم الفني الذى لا نقول فيه شيئاً لأننا لا نحسن العلم به ولا القول فيه . ولكننا نستطيع أن نقول إن من الحق على الدولة لهؤلاء الصبية الذين يقصدون إلى التعليم الفني ألا تقصرهم على هذا التعليم ، وأن تضيف إليه مقدراً من الثقافة يترقى فى إطار ما أقام هؤلاء التلاميذ فى مدارسهم بحيث إذا خرجوا منها ظافرين بالمهنة التى أرادوا أن يصطفوها كانوا قد أخذوا فى الوقت نفسه بحفظ حسن من الثقافة التى تباعد بينهم وبين الجهل ، وتقارب بينهم وبين المعرفة ، وتزيد ما تعلموه فى المدارس الأولية رسوخاً فى عقولهم ، وامتزاجاً بنفوسهم ، وتجعلهم شباباً لا يعملون بأيديهم ليعيشوا فحسب ، ولكنهم يعملون بأيديهم وعقولهم وقلوبهم ، ويجدون فى هذا كله القوة لا على العيش وحده ، بل على العيش والاستمتاع باللذات النقية البريئة التى يجب أن يستمتع بها الشباب .

وأما الفريق الثالث الذين لا يستطيعون أن يتجهوا إلى التعليم العام أو إلى التعليم الفني ، لأن ظروف الحياة تعجلهم عن ذلك ، وتضطرمهم إلى أن يعملوا ليعيشوا ، فمن حقهم على الدولة ألا يجهلوا ما عرفوا ، وألا ينسوا ما حفظوا ، وألا يقفوا عند هذا الحد الذى انتهت بهم إليه المدرسة الأولية ، ومن حقهم على الدولة أن تلائم بين ما يحتاجون إليه من العمل لكسب القوت وبين ما يحتاجون إليه من المضى فى أسباب الثقافة إلى حد ما .

وإنما ينهياً لهم ذلك إذا نظمت لهم الدولة دروساً يسيرة مسائية يختلفون إليها بعد الفراغ من أعمالهم ، على ألا يكون ذلك إجبارياً خالصاً كالتعليم الأولى ، ولا اختيارياً خالصاً تترك فيه لهم الحرية المطلقة . وإنما يكون شيئاً بين ذلك ، فيه حظ من الحرية ، وفيه حظ من الاجبار ، وربما كان الترغيب والتشجيع بالمكافآت والمسابقات ، وهذه الشهادات التى تغرى الشباب ، أقوم طريق إلى حثهم على التزيد من هذه الثقافة ، والترفع عن هذا الركود العقل الذى يضطرون إليه إذا لم تفتح الدولة لهم أبواب المعرفة ولم تهئ لهم سبلها .

والدولة قادرة على أن تجد الوسيلة إلى تمكين هؤلاء الصبية من المضى فى الثقافة على مهل ، حتى إذا بلغوا سن الشباب لم يكن الأمد بعيداً بينهم وبين إخوانهم الذين دخلوا المدارس الفنية فتثقفوا فيها بشيء من المعرفة ينمى فيهم ملكة الفهم والحكم والذوق .

وليست الدولة مدينة لهؤلاء الصبية جميعاً بتنمية العقل والذوق والشعور فحسب ، بل هي مدينة لهم ولنفسها وللشعب أيضاً بتنمية أجسامهم وترقية حفظهم من الرياضة البدنية . وإنما يتأتى لها ذلك إذا شجعت هذه الرياضة على النحو الذى تشجع عليه الثقافة العقلية .

بهذا كله تضمن الدولة للشعب شباباً صالحين ، قادرين على أن يعيشوا أولاً ، وعلى ألا يقنعوا بأدنى العيش ، بل يرغبون فى طيبات الحياة ، ويستطيعون أن يلغوا منها بعض ما يريدون ثانياً ، وعلى أن يفهموا معنى الوطن ويقدرُوا حقه عليهم ثالثاً ، وعلى أن يفهموا هذه الصلة الاجتماعية التى تمكنهم من أن يعيش بعضهم بعضاً ، ويواحم بعضهم بعضاً ، فى غير مضارة ولا تعمد للشر ، ولا قصد إلى الإثم ، ولا تورط فى الجرائم والسيئات رابعاً ، وقادرين أخيراً على أن يفهموا معنى الإنسانية وبحقوقه ، ويشعروا بما لهم على الأمم الأجنبية من حق وما عليهم لها من واجب ، قادرين على الجملة على أن يفهموا الحياة ، وينهضوا بتبعاتها ، لأنفسهم وأسراهم ووطنهم للناس جميعاً .

وكل تقصير فى شيء من ذلك تتورط فيه الدولة عن عمد أو عن اضطرار يعرضها لأثقل اللوم وأشنعه ، ويحملها إثم التفريط فى حق الديمقراطية وفى حق الشعب ، وبقيم الدليل القاطع على أنها لم تؤد ما خلقت له على وجهه ، وهى من أجل ذلك عرضة لأن يسخط عليها الشعب الذى يقيمها بما يبذل من جهد ، وما ينفق من مال ، وما يتعرض له من التضحية بالأنفس والأرواح ، وعرضة لما يترتب على هذا السخط من فساد الأمن ، واضطراب النظام ، وهذه الثورات الاجتماعية التى إن عرف كيف تبتدى فليس يعرف كيف تنتهى ، ولا عند أى حد تقف .

خطر التعليم الأولى وأهميته

١٨

فليس التعليم الأولى إذا من اليسر والسهولة بحيث نظن ، ولكنه معقد أشد التعقيد ، يحتاج إلى الملاحظة الدقيقة المتصلة التي تمكن المشرفين عليه من أن يلائموا بيته وبين هذه الحياة الوطنية والإنسانية ، التي لا تكاد تستقر حتى تتغير وتتقل من طور إلى طور بتأثير الظروف التي نعرفها والتي لا نعرفها . فمن الواضح أن حياة الأمم في هذا العصر الحديث لا تكاد تثبت وتطمئن إلا ريثما تدفعها الحاجات المختلفة ، وألوان التفكير المتباينة ، إلى فنون من التغير والتبدل تختلف سرعة وبطأ باختلاف حظوظ الأمم من الرقي والانحطاط .

وليس من شك في أن تصور التعليم الأولى أثناء القرن الماضي كان أهدأ وأدنى إلى السذاجة منه الآن . لقد كان يمكن أن يكفى منه بمحو الأمية ، وتمكين الصبي من أن يقرأ ويكتب ويحسب . ولكن العقل يرقى من يوم إلى يوم وهو كلما رقى أمعن في التفكير ، وكلما أمعن في التفكير استكشف كثيراً من الحقائق المجردة التي كان يجهلها من قبل ، وكلما استكشف مقداراً من هذه الحقائق المجردة تأثرت بها الحياة العملية للناس . فاخترعت أشياء لم تكن ، وتمعدت أمور الناس تعقيداً يزداد من يوم إلى يوم ، واضطر الناس إلى أن يلائموا بين هذه الحياة التي تتمعد في اطراد وبين ما ينبغي أن يأخذوا أنفسهم به من العلم ، لينهضوا بما تفرض عليهم من تبعات ، وما تلقى على كواهلهم من أثقال .

والتفكير الدقيق في هذه الحقيقة الواضحة خليف بعناية الذين يشرفون على أمور التعليم ، لأنه يحقق الصلة بين الطبقة الراقية الممتازة من طبقات الشعب وبين هذه الطبقات الأخرى التي نسميها الدماء ، والتي هي مادة الحياة الوطنية وقوامها دائماً .

فلا ينبغي أن تجعل أمور التعليم الأولى إلى قوم متواضعين في الثقافة متوسطين في العلم ، لأن هؤلاء لا يقدرّون على أن يفهموا هذا التعليم ، ولا على أن يوجهوه وجهته التي تنبغي له . بمنعهم من ذلك قلة حظهم من العلم ، وعجزهم عن أن يحيطوا بما يقتضيه تطور الحياة من تطور التعليم الذي يمكن الناس من الحياة ويعينهم على احتمال أعبائها .

وما أكثر أن نفتر بلفظ التعليم الأولى ! نراه سهلاً يسيراً ومتواضعاً ضئيلاً ،
فنحسب معناه كلفظه سهلاً يسيراً متواضعاً ضئيلاً ، وننسى أن التعليم الأولى هو
إعداد كثرة الشعب للحياة من جهة ، وتحميل كثرة الشعب تراث الأجيال الماضية
من جهة أخرى .

وليس هذا بالشيء اليسير الهين الذي يستطيع أن ينهض به أنصاف المتعلمين . إنما
أمر التعليم الأولى خليق أن يكون إلى صفوة الأمة وخلاصة النابهين من علمائها وقادة
الرأى فيها . أولئك الذين تتسع عقولهم لا لفهم التطور الوطنى الخاص فحسب ، بل
لفهم التطور العام الذى تخضع له الحضارة الإنسانية كلها .

والخطر على التعليم الأولى من جهل المشرفين عليه أشد جداً من الخطر على التعليم
العالى إذا لم يكن مديروه ومديرو أمره من الكفاية وسعة العقول بحيث ينبغى . ذلك
أن قصور المشرفين على التعليم العالى يمكن أن تقضى شروره ، وتجنب سيئاته ، لأن
الأساتذة الذين يفرغون لهذا التعليم قادرون على أن يصلحوا ما يكون من قصور
المعلمين وعجز المديرين . فأما المعلمون الذين ينهضون بالتعليم الأولى فهم أضعف من
أن يقاوموا سلطان الرؤساء ، وأعجز من أن يصلحوا ما يفسده قصور المشرفين على
أمر هذا التعليم . فإذا كان من الحق على الدولة أن تعنى أشد العناية بالمدارس التى
تخرج المعلمين فمن الحق عليها أن تبذل ما تملك من جهد فى اختيار الذين تكل
إليهم إدارة هذا التعليم الأولى ، بحيث تستطيع أن تطمئن إلى أن هذا التعليم لن يقصر
عما يطلب إليه ، ولن يجمد فى طريقه ويصبح أداة صلبة لا حظ لها من المرونة ،
ولا قدرة لها على التطور ومجاراة الحياة .

التعليم الثانوى والغرض منه

١٩

ولندع التعليم الأول بعد هذه الإشارات التى قد يراها بعض الناس مسرفة فى الطول ، ونراها نحن مسرفة فى الإيجاز ، بعيدة عن أن تحيط بما ينبغى أن تحيط به من الخواطر والآراء .

لندع هذا التعليم الأول ولنتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل التعليم ، قد عنيينا بها منذ أول هذا القرن عناية متصلة ، ولكنها مختلفة أشد الاختلاف ، مضطربة أعظم الاضطراب ، متجهة إلى نتائج أقل ما توصف به أنها لم تجد على البلاد نفعا ، ولم تحقق لها أملا ، ولم تبلغها بما ينبغى لها من الرقى الفكرى المعقول ، وهى مرحلة التعليم الثانوى . وأول ما نلاحظه من أمر هذه المرحلة أنها مختلطة أشد الاختلاط فى نفوس الذين يشرفون على التعليم عندنا ، وفى الحقيقة العملية الواقعة أيضا . فمتى يبدأ التعليم الثانوى ومتى ينتهى ؟

الجواب على ذلك فى مصر : إن التعليم الثانوى يبدأ بعد الفراغ من التعليم الابتدائى وينتهى حين يظفر الطالب بالشهادة الثانوية .

ولكن التعليم الابتدائى ما هو ، وما عسى أن تكون الصلة بينه وبين التعليم الثانوى من جهة وبينه وبين التعليم الأول من جهة أخرى ؟

سؤال لا بد من الوقوف عنده ، والتفكير فيه ، والانتهاء به إلى جواب مقنع ، يطمئن إليه العقل وتقنع به الحاجة الوطنية العامة .

فإذا كان الغرض من التعليم الأول فى بلد ديمقراطى إنما هو تزويد التلميذ بأبسط حظ من المعرفة يمكنه من أن يعرف نفسه وبيئته ووطنه ليكون عضوا صالحا فى بيئته الاجتماعية إذا كان الغرض من التعليم الأول هو إعطاء الفرد مقدارا من العلم لا يستطيع أن يعيش بدونه فى بلد متحضر ، فإن الغرض من التعليم الثانوى أرقى من هذا جوهرًا ، وأبعد منه مدى ، لأنه يتجاوز بالتلميذ هذا المقدار اليسير الذى لا بد منه إلى مقدار أرقى ربما استطاع الفرد أن يعيش بدونه ، ولكنه إن فعل كان رجلا من الدهماء ، ضئيل الحظ

من المعرفة ، محدود النصيب من الثقافة ، صالحاً لأدنى مراتب العيش ، عاجزاً عن أن يرقى بنفسه إلى خير من هذه الحال التى قسمت لعامة الناس .

والخطأ كل الخطأ أن ننظر إلى التعليم الثانوى على أنه لون من ألوان الترف ، وفن من فنون المتاع الذى يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بما هو دونه .

فليس التعليم الثانوى ترفاً ولا متاعاً ، بل ليس التعليم العالى ترفاً ولا متاعاً ، بل ليس هناك نوع من التعليم يمكن أن يكون ترفاً أو متاعاً .

وإنما التعليم كله على اختلاف أنواعه وفروعه ضرورة من ضرورات الحياة فى أى أمة متحضرة .

إنما يختلف الأمر بين التعليم الثانوى والتعليم الأولى من حيث إن التعليم الأولى ضرورة بالقياس إلى أفراد الشعب جميعاً ، لا ينبغي أن يفتل منه أحد من أى طبقة من طبقات الشعب مهما تكن ، على حين أن التعليم الثانوى كالتعليم الفنى المتوسط ضرورة لجماعات من الشعب لا لأفراد الشعب كافة ، وعلى حين أن التعليم العالى والتعليم الفنى الخاص ضرورة بالقياس إلى جماعات أخرى أقل من هذه الجماعات عدداً .

فالتعليم الأولى ضرورة لعامة الشعب ، والتعليم الثانوى الفنى المتوسط ضرورة لأوساط الناس . والتعليم العالى الفنى الخاص ضرورة لصفوة الأمة وخلاصتها ولقادة الشعب ومديرى أمره فى فروع الحياة كلها على اختلافها وتباينها .

ويجب ألا يفهم من هذا الترتيب أنى أقصد به إلى ترتيب الطبقات . فأننا أشد الناس بغضاً لنظام الطبقات . وإنما يتفاوت الناس بكفاياتهم وحفظهم من الثقافة والعلم والقدرة على الخدمة العامة .

فأبواب التعليم على اختلاف فروعها يجب أن تكون مفتوحة للناس على اختلاف منازلهم .

ومن أسوأ الأمور وأشدّها ملاءمة لطبائع الأشياء فى ظل الديمقراطية أن يرقى أفراد من أشدّ أبناء الشعب فقراً إلى حيث يصبحون من صفوة الأمة وقادتها ومديرى أمرها . وشؤون مصر تجرى والحمد لله على هذا النظام .

وإذا فالتعليم الثانوى هو المرحلة التى ينتهى إليها الصبى إذا فرغ من التعليم الأول ، ثم يسلكها إذا أراد أن يتزيد من الثقافة الخالصة ويتهيا للتعليم العالى أو التعليم الفنى الخاص .

وإذا فإين يقع التعليم الابتدائى بين هذين النوعين من أنواع التعليم ؟ أهو آخر التعليم الأولى ؟ أهو أول التعليم الثانوى ؟ أهو من أجل ذلك صلة بين هاتين المرحلتين من مراحل التعليم ؟

يخيل إلى أن تاريخنا فى هذا العصر الحديث وحده كفىل بالإجابة عن هذه الأسئلة ، ووضع هذا الأمر فى نصابه . فقد أنشئ التعليم الحديث عندنا قبل الاحتلال الانجليزى على نحو منطقى معقول إن صدقتى الذاكرة ، فأنشئت مدارس يبدأ فيها التلميذ بالأوليات ، ثم يتدرج شيئاً فشيئاً حتى يبلغ التعليم الثانوى ، ثم يمضى فيه حتى ينتهى إلى غايته . أى أنشئت مدارس على نظام المدرسة الفرنسية - اللىسية - ثم كان الاحتلال وكان تغير النظم المصرية على اختلافها ، وكان الغرض من أمر التعليم ورده إلى أبسر حظ ممكن وشقه شطرين : أحدهما هذا التعليم الذى نسميه الابتدائى ، والآخر التعليم الثانوى . وقد اختلفت على هذين النوعين من التعليم خطوب يعرفها الناس ولسنا فى حاجة إلى تفصيلها . ولم يفكر أولو الأمر فى التعليم الأولى إلا فى عصر متأخر ، ولم يفكروا فى تعميمه إلا حين أريدت مقاومة فكرة الجامعة . ولم يفكروا فى جعله إلزاماً إلا بعد الحرب الكبرى وحين فرضت النهضة الوطنية الأخيرة ذلك فرضاً .

ومعنى هذا كله أن التعليم الابتدائى عندنا أثر من آثار الاحتلال الانجليزى . فهو طارئ على النظام التعليمى الذى أنشأناه أحراراً قبل الاحتلال .

ومعنى ذلك أيضاً أن هذا التعليم الابتدائى شىء مضطرب لا يقع فى هذه المرحلة ولا فى تلك ، ولا يستطيع أن يستقل بنفسه ، وإنما يجب أن يزول من حيث هو وحدة لها نظام مستقل تتوجه إجازة مستقلة ، وأن يندمج فى التعليم الثانوى فيصبح أولى مراحلها بعد أن أصبح التعليم الأولى . فرضاً على الدولة ، تذيبه فى جميع طبقات الشعب وتأخذ به المصريين جميعاً بحكم الدستور .

والنتيجة الطبيعية لهذا ، أن يوضع النظام الذى يلائم بين التعليم الأولى والتعليم الثانوى كما نتصوره ونقترحه . فيصبح من حق المصريين أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس التعليم

العام الذى نسميه التعليم الثانوى ، وأن يعفيهم ذلك من إرسال أبنائهم إلى مدارس التعليم الأولى الإلزامى ، لأنهم سيجدون فى هذا التعليم العام ما لا بد من أن يتعلمه المصريون جميعًا ، فهو من هذه الجهة يبنى عن التعليم الأولى .

ومن حق الذين يتمون التعليم الأولى إذا بدا لأبائهم ، أو ظهر حسن استعدادهم ، أن يتصلوا بالتعليم العام بحيث يعفون من أوله ، ويأخذونه من وسطه ، ليمضوا مع إخوانهم فيه إليه نهايته .

ولكن هذه النهاية ما هى ؟ يخيل إلى الناس أن الجواب على هذا السؤال أيضًا . بل هو جواب رسمى تلقىه إلينا الدولة بهذه الشهادة الثانوية العامة أو بهذه الشهادة الثانوية الخاصة .

فالتعليم الثانوى الرسمى ينتهى متى ظفر الطالب بالاجازة التى تتيح له دخول الجامعة والمدارس الفنية الخاصة . ولكن واقع الأمر لا يتفق مع هذا النظام . ولا بد من أن نغير واقع الأمر هذا لنلائم بين نظمنا وبين منطق الأشياء .

فحامل الشهادة الثانوية يدخل الجامعة لا ليتصل فيها بالتعليم العالى ، بل ليمتد تعليمه الثانوى أولاً ، ثم يأخذ فى التعليم العالى بعد ذلك . فالطلاب يصلون إلى الجامعة ولما يبلغوا حظاً معقولاً من الثقافة الثانوية ، ولما يهيأوا نهضة حسنة لتلقى الدروس العالية ، والأخذ فى البحث المنتج الخصب . ولا بد للكليات من أن تمسكهم سنة فى شيء من التعليم هو بالتعليم الثانوى أشبه وإليه أقرب . وحقه أن يكون فى المدارس الثانوية لا فى الكليات .

فأنت ترى أننا لسنا غلاة ولا مسرفين ، ولسنا عابثين ولا مازحين ، إن قلنا إن مصر لا تعرف للتعليم الثانوى بدءاً ولا نهاية .

تبدو بعد الشهادة الابتدائية وحقه أن يبدأ قبلها ، وتختتم بالشهادة الثانوية وحقه أن يختتم بعدها .

والخير كل الخير أن تؤخذ من كليات الجامعة سنة تضاف إلى التعليم الثانوى ، وأن يضم إليه التعليم القلق الذى نسميه ابتدائياً . فيتحقق من هذا كله شطر من الحياة التعليمية للصبي والشبان يتألف من عشر سنين هى التى نخصصها للتعليم العام ، وهى التى يستطيع

الشاب بعدها أن يدخل الجامعة ، أو المدارس الفنية الخاصة ، أو أن يلتحق لنفسه ما أحب وما استطاع من سبل العيش .

وإذا فلابد من أن يعاد النظر في برامج التعليم العام من هذه الناحية الخاصة ، فنأخذ على أنه وحدة لا تنقسم ولا يتفصل بعضها عن بعض . أولها البدء بتعليم الكتابة والقراءة وآخرها الظفر بالشهادة الثانوية ، وفيما بين ذلك البدء وهذه الغاية تنقسم البرامج والمناهج تقسيماً يعتمد على ما توصى به علوم التربية من مراعاة طاقة الصبي واستعداداته ونموه الجسمي وتطوره العقلي والخلقي أيضاً .

مُشْكِلَاتُ التَّعْلِيمِ الْعَامِّ

٢٠

ولكن هذا التعليم العام كما نتصوره يشير طائفة من المشكلات لابد من أن نقف عندها ، ونفكر فيها ، ونلتمس لها ما ييسر من الحل .

فإلى من يتجه هذا التعليم ؟ ألتجه إلى المصريين جميعًا فيستطيع كل منهم أن يرسل أبنائه إليه إن أراد ، لا يحول بينه وبين ذلك حائل ولا تقوم دونه عتبة ؟ أم هو يتجه إلى طائفة بعينها من المصريين لا يجوز لأحد غيرها أن يطمع فيه ، أو أن يطمح إليه ؟ وما عسى أن تكون هذه الطائفة ؟ وبماذا يمكن أن تمتاز من بقية المصريين ؟

ولنجهد في أن نسلك إلى الجواب عن هذا السؤال طريقًا منحرفة بعض الشيء فقد يكون ذلك أيسر وأدنى إلى الغاية . فهذا التعليم يمتاز من التعليم الأولي الإلزامي في جوهره وطبيعته كما يمتاز منه في المدة المقسومة له من حياة المتعلم ، وكما يمتاز منه في الغاية التي ينتهي إليها .

فليس الغرض منه تزويد الفرد بما لابد منه ليعيش في أمة متحضرة ، ولكنه يتجاوز هذا الغرض إلى شيء أرقى من ذلك وأسمى . فهو يرتقى في الثقافة إلى حيث يبلغ المعرفة من حيث هي ، وإلى حيث يقصد به إلى توسيع العقل وتغذيته بألوان مختلفة من العلم الإنساني قد لا يحتاج إليها الفرد من عامة الناس .

فليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعًا مقدارًا متوسطًا من الطبيعة والرياضة والكيمياء وعلوم الحياة ، وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعًا مقدارًا متوسطًا من تاريخ أوروبا وأمريكا ، وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعًا لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين ، بل تستطيع كثرة الشعب أن تعيش عيشتها المادية اليومية بغير هذه الألوان من العلم . وإذا فطبيعة هذا التعليم العام مخالفة لطبيعة ذلك التعليم الأولي الإلزامي الذي يجب أن يشارك فيه المصريون جميعًا .

وهذا التعليم العام يهيء الطلاب لتعليم آخر أرقى منه ، هو التعليم الجامعي أو التعليم الفني العالي . فهو إذا ينتهي بهم إلى غاية مخالفة للغاية التي يقصد إليها التعليم الأولي .

وبنشأ عن امتياز هذا التعليم فى طبيعته وفى غايته أن تتكلف الدولة له جهوداً أشق وأعنف ، ونفقات أكثر وأضخم مما تتكلف للتعليم الأولى . فتهيئة المعلم للتعليم العام أدق ، وأشد تعقيداً ، وأكثر نفقة ، من تهيئة المعلم للتعليم الأولى . وإنشاء المدرسة العامة أعسر من إنشاء المدرسة الأولية ، فهى تحتاج إلى المعامل المختلفة ، وهى تحتاج إلى عدد من المعلمين لا تحتاج إلى مثله المدرسة الأولية . وعمل هؤلاء المعلمين فيها أشق وأدق ، كما أن إعدادهم لهذا العمل كان أشق وأدق . فهم قد بذلوا فى الاستعداد لهذا العمل جهوداً طويلة شاقة ، وبذلت الدولة فى إعدادهم له جهوداً ليست أقل منها مشقة ودقة . وهم قد أنفقوا فى هذا الاستعداد مالا كثيراً ، وأنفقت الدولة فى هذا الإعداد مالا كثيراً أيضاً .

فواضح جداً أن ميزانية الدولة لا تستطيع أن تنهض وحدها بنفقات هذا التعليم العام ، وأن الأسر التى ترسل أبناءها إليه لابد من أن تحتل شيئاً من هذه النفقات .

وإذا فلن يكون هذا التعليم العام إلزامياً لأنه لا يتجه ، ولا يستطيع أن يتجه ، ولا ينبغي أن يتجه ، إلى أبناء الشعب جميعاً ، ومادام هذا التعليم ليس إلزامياً فلن يقدم إلى التلاميذ مجاناً .

وإذا فسيكون مقصوراً على الذين يستطيعون أن يؤدوا أجره من أبناء الشعب ، أى على أبناء الطبقات الوسطى والطبقات الغنية ، ولن تكون الديمقراطية منصبة ولا ملائمة بين ما تستطيع وبين ما يجب عليها ، إن مشيت مع هذا المنطق الدقيق إلى أبعد أماده ، فلم تقدم هذا التعليم إلا للقادرين على أن يؤدوا أجره . ذلك أن هناك منطقاً آخر ليس أقل دقة ولا صدقاً من هذا المنطق الذى عرضناه . فمن حق الفقراء أن يتعلموا ، ومن حقهم أن يطمحوا فى أكثر مما يعطيهم التعليم الأولى ، ومن حقهم أن يطمحوا إلى التعليم العام وإلى التعليم العالى .

ذلك حقهم من جهة ، وفيه مصلحة الأمة من جهة أخرى ، وفيه تحقيق الديمقراطية نفسها من جهة ثالثة . فحرمان الفقراء لأنهم فقراء أن يتعلموا ، وأن يرقوا ، وأن يصلحوا أحوالهم ، وأن يطمحوا إلى الكمال ، تقرير لنظام الطبقات ، وإيمان بسلطان المال وعبادة لهذا السلطان ، وفناء فيه . وليس هذا كله من الديمقراطية الصحيحة فى شيء .

فلا بد إذا من أن تحل هذه المشكلة حلاً معقولاً ، يلائم طاقة الدولة ويلتزم حق الفقراء في الرقي . وهذا الحل هو الذي وجدته الديمقراطيات المعتدلة منذ زمن بعيد ، وهو أن تأخذ من القادرين أجر هذا التعليم ، وأن تحط ثقله عن العاجزين عن أدائه .

ولكن هذا الحل كما نعرضه الآن يظهر بديراً وهو في حقيقة الأمر لا يخلو من عسر وتعقيد . فالقادرون على أن يؤدوا أجر التعليم تختلف حظوظهم من هذه القدرة . فمنهم الأغنياء الذين لا يحسون هذا الأجر إذا أدوه ، ومنهم الموسرون الذين يحسون هذا الأجر ولكنهم يستطيعونه ، ومنهم العاملون الذين لا يستطيعونه إلا في شيء من المشقة والجهد ، يختلف قوة وضعف باختلاف أعمالهم وما تغل عليها من الدخيل ، وما يحتملون من الواجبات والتكاليف والعاجزون عن أداء هذا الأجر لا ينبغي أن يطمعوا جميعاً في إرسال أبنائهم إلى هذا التعليم بحجة أن لهم على الديمقراطية أن تعلم أبنائهم وتمهد لهم سبل الرقي .

وإذا فلا بد من أن ينظم قبول أبناء العاجزين في مدارس التعليم العام ، فلا يقبل منهم إلا الذين ينسب استعدادهم الجيد للانتفاع بهذا التعليم . وإنما يكون ذلك بالمسابقات التي تعقد لهم في أثناء التعليم الأولى أو آخريه ، على أن تكون هذه المسابقات دقيقة نقية مبرأة من العبث والمحاباة .

والشر كل الشر أن تترك المجانية فوضى ، وأن يقبل أبناء المعسرين بغير نظام ، يكفى في قبولهم بشهادة هذا ، وتركية ذاك ، وتوسط هذا العظيم ورجاء ذلك الكبير . فكل هذا أخرى أن يدفع الدولة إلى الظلم ، وما يستتبعه الظلم من فساد الخلق ، وإحراج الصدور ، وإضاعة ثقة الشعب بعديل السلطان ، وحمل الناس على ألا يؤمنوا بالقانون ، ولا يورعوا له حرمة ولا ينظروا إليه نظرة الجد والاطمئنان .

ولا بد من أن تتخذ المسابقات الدقيقة النقية وسيلة لإنصاف القادرين حين يجدون المشقة في أداء ما يطلب إليهم من أجر . فلا تمنح المجانية للغنى ولا للموسر ، ولا تمنح لمن لا يجد جهداً ، ولا يجد إلا جهداً يسيراً في الإنفاق على تعليم أبنائه . فإذا بلغنا الذين يطبقون هذا الإنفاق في مشقة وجهد أجرينا بينهم الإنصاف من طريق المسابقات ، فأعفينا بعضهم من الأجر كله ، وأعفينا بعضهم الآخر من بعض هذا الأجر ، وأدونا هذا الإعفاء نفسه مع قدرتهم على الإنفاق وجوداً وعندما كما يقول الفقهاء . فقد يعسر الرجل اليوم ويوسر غداً ، وقد يستطيع هذا العام ويعجز في العام الذي يليه .

والخلاصة لهذا كله أن التعليم العام يجب أن يكون متاحًا للناس جميعًا إذا استطاعوا أن يؤدوا أجره ، فإن عجزوا عن ذلك مكثوا من تعليم أبنائهم بشرط أن يكونوا أهلاً للانتفاع به . وأنا أرفض أشد الرفض وأعنفه أن يقصر هذا التعليم على طبقة من الناس دون طبقة ، أو أن يباح للناس جميعًا في القانون ثم تخلق المصاعب العملية أمام الفقراء والمعدمين لتضطرهم إلى الاكتفاء بالتعليم الأولي ، وتفرض عليهم الجهل وقد كانوا يستطيعون أن يتعلموا ، وتلزمهم الخمول وقد كانوا يستطيعون أن يجهوا .

ويجب أن يستقر في نفوسنا أن الفنى واليسار ليسا مزية أساسية في طبيعة الأغنياء والموسرين تمنحهم من الحقوق ما يحظر على غيرهم من الناس ، وأن الفقر والاعدام ليسا عيبًا أساسيًا في طبيعة الفقراء والمعدمين يحرمهم من الحقوق ما يباح لغيرهم من الناس . وإنما الفقر والفنى عرضان من أعراض الدنيا لا ينبغي أن يكون لهما أثر في تحقيق العدل والمساواة بين الناس . وإذا احتاج الوطن إلى أن يذود أبنائه عنه غارة العدو ، فلن يختص الأغنياء بشرف هذا الدفاع ، ولعل حظ الفقراء من هذا الشرف أن يكون أعظم من حظ الأغنياء ، ولعل الأغنياء أن يشتروا بالمال سلامة أبنائهم وإعفاءهم من الجندية . فأيهما ينبغي أن يكون أثر إلى الدولة : من يذل في سبيل الدفاع عن الوطن دراهم ودنانير أم من يهلك في سبيل هذا الدفاع نفسه ، ويريق دمه ، ويعرض أهله وأبنائه للبوئ والضنك وسوء الحال ؟

وقد أحست بعض الديمقراطيات الحديثة إحساسًا قويا حق الفقراء في هذا التعليم العام ، فجعلت أجره يسيرًا جدًا ، ثم مضت في تيسيره قدمًا حتى أباحته للناس جميعًا ، وقدمته إليهم بغير أجر .

وأنا أشير بذلك إلى فرنسا التي جعلت تعميم المجانية في التعليم العام حتى فتحت أبوابه لجميع الذين فتحت لهم أبواب التعليم الأولي ، إلا أنهم لا يدفعون إليه كما يدفعون إلى التعليم الأولي بقوة القانون .

وهذا المسلك الذى سلكته الديمقراطية الفرنسية ملائم للحق وملائم لما ينبغي من البر بالفقراء ، ولكنه لا يخلو من إسراف . فقد أخذت فرنسا نفسها تحسه وتشكو منه . فتكاليف الدولة أثقل من أن تسمح بهذا السخاء ، ولا سيما في هذه الأيام التي جث

فيها الإنسانية المتحضرة ، وأخذت تنفق في سبيل الحرب ، طوعاً أو كرهاً ، أموالاً لا نستطيع أن نتصورها إلا في كثير من الجهد والعناء .

وقد أخذت فرنسا تحس ضرراً آخر لهذه الإباحة المطلقة يأتي من اندفاع الناس إلى هذا التعليم بغير حساب ، ومن إقبال كثير من الأسر على إرسال أبنائها إلى مدارس ، دون أن تميز حسن استعدادهم لتلقى هذا التعليم ، والانتفاع به ، والنجاح فيه .

ومهما يكن من شيء فإن ديمقراطيتنا الناشئة لم تبلغ بعد من الرقي والإسماح^(١) والتسلط على قلوب الناس ، أن تنتظر منها تقديم هذا التعليم العام بغير أجر . ولكن لا أقل من أن تكون سخية به ، جادة في نشره ، حسنة الاستعداد لتمكين الفقراء منه ، إذا ثبت أنهم أهل للمضي فيه .

(١) بل يظهر أنها بلغت منهما عظماً ما عقد واتق البرلمان على ما طلبه معالي الأستاذ أحمد نجيب الحلال باننا من جعل التعليم الابتدائي كله بغير أجر سواء أكان المعلمون قراء أم أجراء . وكل شيء يدل على أن هذا الإسماح يشمل التعليم الثفوى شيئاً فشيئاً لأن ظروف الحرب دلت الديمقراطية الكبرى إلى الطريق التي سلكتها فرنسا من قبل فأصبح التعليم العام كله بالنجان ومصر سالكة هذه الطريق من غير شك .

هَلْ هُنَاكَ خَطَرٌ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي التَّعْلِيمِ الْعَامِّ

٢١

على أن بين المصريين الذين يفكرون في شؤون التعليم قوما يكرهون التوسع في التعليم العام ، والتوسع في التعليم العالي ، لأسباب أخرى غير الغنى والفقير ، وغير الإيسار والاعسار ، وغير التفكير في نظام الطبقات . فقد يقولون : إن التوسع في هذا التعليم العام منته بطبيعة الحال إلى نتائج خطيرة يظهر أننا لا نقدر خطورتها كما ينبغي .

فهؤلاء الشبان الذين يقبلون في المدارس والكلليات بغير حساب ، ثم يخرجون منها وقد ظفروا بالاجازات والدرجات ، ما عسى أن تصنع بهم الدولة ؟ إن مناصبها محدودة لا تزداد إلا في ببطء شديد جدا ، وفي فترات متقطعة . وهؤلاء الشبان يكثرون ، ويضخم عددهم في كل عام ، وهم لا يقبلون على الأعمال الحرة .

والأعمال الحرة نفسها محدودة ، وتوشك أن تضيق بهؤلاء الشبان إذا اطرده توسع الدولة في نشر التعليم العام .

فأمر هؤلاء الشباب صائر إذا إلى البطالة ، والبطالة منتجة للقلق ، ثم إلى السخط ، ثم إلى اضطراب النظام الاجتماعي ، ثم إلى هذه العواقب التي قد لا نتصورها الآن ، ولكنها شديدة الخطر على كل حال .

وإذا فنبغي أن تقتصد الدولة في التعليم العام ، وألا تقبل الشبان في المدارس ولا تخرجهم منها إلا بمقدار يلزم حاجتها وحاجة الأعمال الحرة إلى العاملين . ومعنى هذا أن مصر يجب أن تتخذ الجهل أساساً من أسس سياستها القومية ، وألا تزيل هذا الجهل إلا عن عدد ضئيل جداً من أبنائها في كل عام ، وأن تمسك الكثرة من أبنائها في الغفلة والغباء ، وفي الخمود والخمول ، وفي الضعة والانحطاط . ومعنى ذلك أيضا أن مصر التي أعفاها الله من نظام الطبقات يجب أن تخلق هذا النظام خلقاً ، وتفرضه على نفسها فرضاً ، وأن تكون لنفسها أرستقراطية ثقافية تحكركم القيادة والسيادة وأمور الحكم ، وتسلط على هذه الكثرة الضخمة الجاهلة الغافلة ، تسلط القوى على الضعيف ، وتحكم فيها تحكم السيد في العبد .

ومعنى ذلك أيضاً أن مصر التى ارتضت لنفسها النظام الديمقراطى ، والحكم الدستورى ، والحياة النيابية التى تقوم على الانتخاب العام المباشر ، يجب أن تختار بين اثنتين : فإما أن تعدل عن الديمقراطية إلى حكم القلة ، فتلقى الانتخاب العام المباشر ، وتقصر الحقوق السياسية على هذه الطائفة الضئيلة طائفة المتعلمين المتأثرين ، وإما أن تبقى الديمقراطية والدستور والحياة النيابية والانتخاب العام المباشر على أن تكون هذه الأشياء كلها مظاهر لا تدل على شيء ، وصوراً لا تصور شيئاً ، وألفاظاً لا غناء فيها .

فالديمقراطية لا تتفق مع الجهل إلا أن تقوم على الكذب والخداع . والحياة النيابية لا تفق مع الجهل إلا أن تكون عبثاً وتضليلاً .

إن الذين يريدون أن تصير أمور الشعب إلى الشعب يريدون بطبيعة الحال أن يثقف الشعب حتى يرشد ، وحتى يأخذ أموره بحزم قوة ، ويصرفها عن فهم وبصيرة ، وحتى يصبح بمأمن من تضليل المضللين له ، وتغفل المتغفلين إياه ، لا يستجيب لكل ناعق ، ولا يتخذ لكل مخادع ولا يدفع إلى الشر كلما أريد دفعه إلى الشر ، ولا يتخذ أداة لتحقيق أغراض الطامعين وإرضاء شهوات الساسة ، الذين كثيراً ما يتخذون الشعب الجاهل الغافل مطية إلى كثير من الجرائم والآثام .

ولست أدري أمخطيء أنا أم مصيب . ولكنى لا أكاد أتصور رجلاً يؤمن بالديمقراطية والدستور ، ويحرص على الحياة النيابية الصحيحة وما تستلزمه من الانتخاب العام المباشر ، ثم يجمع فى قلب واحد وعقل واحد بين هذا الحرص وذلك الإيمان وبين الرغبة فى تضيق التعليم العام وقصره على فريق من المصريين دون فريق آخر فهذا أمران لا يجتمعان فى قلب واحد . ولا يتفقان فى عقل واحد ، وإنما هما مذهبان مختلفان أشد الاختلاف فى تصور الشعب وتقديره ، وتقدير ما له من حق وما عليه من واجب .

فإما أن تصور الشعب على أنه سيد نفسه ، وعلى أنه مصدر السلطات جميعاً ، كما نقرر ذلك فى دستورنا المصرى ، وإذا فلا ينبغى للقانون أن يفرق بين أبناء الشعب ، وأن يبيح لبعضهم من أسباب الرقى ووسائل الامتياز والطموح إلى الكمال ما يحظره على بعضهم الآخر .

وإما أن تصور الشعب على أنه كثرة ضخمة ، جاهلة غافلة ، وخاضعة خائفة ، تمسودها طبقة ضئيلة جداً من هؤلاء المتأثرين بالدم والنسب ، أو بالثروة والغنى ، أو بالثقافة

والذكاء . وإذا فيجب ألا نخدع أنفسنا ، وألا نخدع الناس ، وألا نترك الدستور المصرى كما هو يقرر المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ويقرر أن الأمة مصدر السلطات .

فالسُّلطات لا تصدر عن الجهل ، ولا عن الغفلة ، ولا عن الغباء ، والسلطات لا تصدر عن الرق ، ولا عن الذلة ولا عن الخنوع ، وإنما تصدر السلطات عن النفوس المثقفة المهتبة ، الكريمة العزيرة ، التى تعرف ما لها فتحرص على الاستمتاع به ، وتعرف ما عليها فتحرص على أدائه والنهوض به ، وإنه لمن المضحك حقا أن يقال إن الشعب مصدر السلطات ، وأن يظن أن هذا الكلام يدل على شىء فى بلد كثرته جاهلة غافلة ، وقلته ذكية مثقفة . هذا مضحك حقا ! فمن الذى يصدق أن الرجل المثقف المهذب الذى أخذ من العلم ما استطاع ، وبلغ من الرقى العقلى ما أراد ! ثم نهض بالأعمال العامة فى الحكومة أو فى البرلمان ، من الذى يصدق أن هذا الرجل المثقف الممتاز يؤمن فيما بينه وبين نفسه بأنه يستمد سلطاته الذى يصرف به الأمور العامة من هذا الشعب الجاهل الغافل الذليل ، وبأنه مسؤول حقا أمام هذا الشعب ، يودى إليه حسابا دقيقا عما عمل فى أثناء الحكم أو فى أثناء النيابة البرلمانية !

كلا ! إن هذا الرجل بين اثنين فإما أن يكون طيب القلب كريم النفس رضى الخلق ، رقيق الحس ، حى الضمير ، وإذا فسيوثر العدل والنصح للشعب فى سيرته حاكما أو نائبا ، لا لأنه يؤمن بالشعب أو يحسب له حسابا ، أو يروجو له وقاراً ، بل لأنه يؤمن بالعدل فى نفسه ، ويريد الخير لنفسه ، ويخشى الله فيما يأتى وما يدع ، ويكره أن يخلو إلى ضميره فلا يطمئن حين يحاسبه هذا الضمير .

وهذا الرجل نادر ، نتصوره ونحب أن نتصوره ، ولكن الإنسانية لا تنظر به إلا قليلا بل أقل من القليل ، وإما أن يكون رجلا وصوليا يحب نفسه ويؤثرها بالخير ، ويخضع عقله وقلبه وضميره وملكاته كلها لارضاء شهواته وتحقيق أغراضه ، وإذا فسيستبد إن وجد القوة ، وسيظلم إن مدت له أسباب الظلم ، وسيطغى إن هيئت له وسائل الطغيان ، فإذا لم تنهيا له القوة ولم تمتد له الأسباب ، ولم تتح له الوسائل فسيستبد وسيظلم وسيطغى ! ولكنه بصطنع الخداع والتضليل ، ويبعث بالعقول والألباب ، ويخيل إلى الشعب أنه مؤمن به ، مدعن له ، ذائد عنه ، مدافع عن حقه . وهو فى ذلك كله لاعب بالشعب والشعب غافل عن لعبه ، لأنه لم يتقف ، ولم يعلم ، ولم يهيا لحاسبة الحكام والنواب .

كل هذا ينتهي بنا إلى أن الديمقراطية الصحيحة إذا فرضت المساواة بين أبناء الشعب في الحقوق والواجبات فهي لا تقبل أن يفرق بينهم في حرية التعليم ، وأن يقصر لون من ألوان هذا التعليم على جماعة من أبناء الشعب ، يخرج منهم القادة والسادة والمندوبون . ومن الحق أن مشكلة البطالة عظيمة الخطر ، وأنها أعظم خطرا مما نظن إلى الآن ، ولا سيما حين يضطر إليها الشباب الذين أتموا دروسهم في المدارس الثانوية أو في الجامعة . هذه المشكلة خطر على الأخلاق ، وهي خطر على النظام الاجتماعي نفسه ، لأنها تدفع الشباب الذين لا يجدون عملا يكسبون منه القوت إلى كثير من الآثام والموبقات ، ولأنها تدفع السخط في نفوس الشباب وتدفعهم إلى بغض النظام الاجتماعي والضيق به ثم إلى إنكاره والخروج عليه .

كل هذا خطر لا شك فيه . ولكنه لا يعالج بتضييق التعليم ، ولا بإنشاء نظام الطبقات ، ولا باحتكار العلم لطائفة قليلة وفرض الجهل على كثرة الشعب . وإنما يعالج باصلاح النظام الاجتماعي نفسه ، وجعله قادرا على أن يتيح لأبناء الوطن جميعا أن يعيشوا على أرض الوطن ، وأن يعيشوا من كدهم وجدهم وعملهم ، لا أن يعيش بعضهم على حساب بعض ، ولا أن يتكلف بعضهم الجهد والكد وألوان العناء لينعم بعضهم الآخر بالبطالة والكسل والفراغ ، ولا أن يذوق بعضهم البؤس الذي ليس بعده بؤس ، ويشقى بعضهم بالضيق الذي ليس بعده ضيق ليستمتع بعضهم الآخر بهذا النعيم الآثم البغيض الذي يمدد فيه المال ، وتمتحن فيه الكرامة ، وتبتلى فيه الفضيلة ، ويستحيل فيه الإنسان إلى حيوان تقوم حياته كلها على إرضاء الخسيس من الغرائز والشهوات .

لن تعالج أزمة البطالة بإكراه الشعب على الجهل وإنما تعالج بفتح أبواب التعليم للشعب على مصاريعها ، وبالإسراع في ذلك حتى يرشد الشعب ، وحتى يرى ما في حياته من خير فيستزبد منه ، وما في حياته من شر فيصلحه أو يلغيه .

يجب أن يتعلم الشعب إلى أقصى حدود التعليم ، ففي ذلك وحده الوسيلة إلى أن يعرف الشعب مواضع الظلم ، وإلى أن يحاسب الشعب هؤلاء الذين يظلمونه ويذلونه ويستأثرون بثمرات عمله وجده ، فيردهم إلى الانصاف والعدل ، ويضطرهم إلى أن يؤمنوا بالمساواة قولا وعملا ، وإلى أن يحققوا المساواة في سيرتهم لا في هذه الألفاظ الجوفاء يضللون الناس بها تضليلا .

إذا تعلم أبناء الشعب عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الداخلية فلم يسمحوا لقلة مهما تكن أن تظلم الكثرة ، وعرفوا ما لهم من حق في حياتهم الخارجية فلم يسمحوا لدولة مهما تكن أن تظلم مصر أو تستذلها . التعليم ، والتعليم وحده ، على أن يكون صحيحا مستقيما الأساليب ، هو الذى يضمن للمصريين العدل والمساواة فيما بينهم وبين أنفسهم ، والعزة والكرامة فيما بينهم وبين الأجانب .

وبعد فهل من الحق أن أزمة البطالة قد وجدت في مصر ؟ ووجدت بهذه الصورة الحادة المخيفة التى تحمل كثيرا من المفكرين على أن يضيقوا بنشر التعليم العام ، ويودوا لو اقتصد في ذلك ؟ أما أن كثيرا من الشباب مضطرون إلى البطالة والفراغ ، ثم مضطرون إلى الفقر والبؤس ، فهذا حق واقع لا سبيل إلى إنكاره ولا إلى الشك فيه . وأما أن هذه البطالة ناشئة عن أزمة واقعة بالفعل لا سبيل إلى علاجها ، فهذا هو الذى أشك فيه كل الشك .

وأنا واثق كل الثقة بأن بيننا وبين هذه الأزمة آمادًا لا تزال بعيدة ، وأعواما لا تزال طويلة ، إذا أخذنا أمورنا بالحزم والعزم ، وأما بأننا مستقلون في بلادنا ، وبأن الدستور يحقق المساواة فيما بيننا ، فما ينبغي أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب في ظل مصر بالحياة الناعمة الميسرة التى لا يجدونها ولا يجدون قريبا منها في أوطانهم .

وأنا أعوذ بالله أن يظن بى بفض الأجانب أو الاغراء بهم ، وإنما أريد أن أسوى بينهم وبين أبناء الوطن ، ولم يظلمك من سوى بينك وبين نفسه . ونظرة يسيرة إلى معاملة الأجانب في البلاد الأوربية على اختلافها تكفى لأقناعها ولإقناع الأجانب أنفسهم بأن من حق الحكومة المصرية ، بل من الواجب عليها ، ألا تأذن للأجانب باستغلال أى مرفق من مرافق الحياة المصرية إلا إذا كانت كثرة العاملين فى هذا المرفق من المصريين وما أشك فى أننا ما تزال بعيدين عن هذا كل البعد . قد يقال ولكن الشباب المصريين لا يهيأون تهيئة صالحة للعمل فى الشركات والمصارف ، وهذه المرافق التى يستعملها الأجانب ، فإذا كان هذا فليس معناه أن يضيق التعليم ، بل معناه أن يصلح التعليم بها ليهيئ هؤلاء الشباب لمشاركة الأجانب فى استغلال المرافق المصرية .

وهل من الحق أن مناصب الدولة نفسها تضيق بالموظفين ، وأن الشباب الذين يخرجون من الجامعة والمدارس العالية مضطرون إلى البطالة لأن الدولة لا تجد ما تكلفهم إياه

من العمل ؟ ربما كان هذا حقا ، ولكن لأن نظام التوظيف عندنا ردىء يحتاج إلى كثير من الإصلاح . والشئ الذى لاشك فيه أن إعادة النظر فى أمر المناصب والموظفين خليفة ، إذا أخذت بالحزم ، أن تقتصد للدولة كثيرا من المال ، وأن تفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل ، فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئا ، وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله ! وما أكثر المصالح العامة التى تضيق بين نعيم أولئك وبؤس هؤلاء ، وكلهم مع ذلك متبطل ، ولكن فريقا منهم بنعم بالبطالة ، وفريقا آخر يجد فيها البؤس والجوع !

وهل من الحق أن الدولة محتاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجورا باهظة يكفى قليل منها لدفع البؤس والشقاء عن كثير من الأسر المصرية ؟ اللهم لا . ولكنها العادة من جهة ، وبقية من الايمان بالأجانب والشك فى المصرى من جهة أخرى . وأنا مؤمن بأننا محتاجون ، وسنحتاج وقتا طويلا إلى فريق من الموظفين الأجانب المتأزمين ولكن هذا شئ ، وإغداق المال على الأجانب لأنهم أجانب وإبعاد المصريين عن العمل لأنهم مصريون ، شئ آخر .

وليس لنا أن نمضى فى هذا الاستطراد إلى أبعد من هذا الحد ، وإنما أردنا أن نبين أن أزمة البطالة للشباب المتعلمين فى مصر لم تنشأ عن طبيعة الأشياء ، وإنما نشأت عن الإهمال والتقصير ، وعن أخذ الأمور بالضعف والوهن والفتور . وهب هذه الأزمة واقعة بالفعل ، وهبها ناشئة عن طبيعة الأشياء ، فإنها لا تعالج بالجهل الذى يفرض على الشعب ، لأن الجهل فى نفسه شر ، ولن يكون الشر علاجاً للشر .

وفى الأرض أم راقية رشيدة قد سبقتنا إلى الرقى والرشد ، وقد عرفت قبلنا أزمة البطالة للشباب المتعلمين وغير المتعلمين ، وقد عالجتهم وماتزال تعالجها ، ولكنى لا أعرف أمة واحدة فكرت فى أن تعالجها بتضييق التعليم . وقصره على فريق من الناس دون فريق .

ولعل قليلا من البحث والاستقصاء ينهى بنا إلى أن الأم الراقية إنما تمضى فى نشر التعليم وتبسيرو وترقيته ، ولكنها تعالج هذه الأزمة بتحقيق الصلة بين التعليم النظرى والحياة العملية ، وتنويع التعليم نفسه بحيث لا يصب المتعلمون جميعا فى قالب واحد ، ولا يصاغون صيغة واحدة ، وإنما يتحقق بينهم شئ من التنوع والاختلاف ، يدفعهم

إلى التنافس ، ويمكنهم من الجهاد ، ولعله يشجع لهم الابتكار ، وهو على كل حال ،
بعضهم إعدادًا حسنًا للقاء الحياة في غير عجز ولا يأس ولا قنوط .
فمن عطل الرأي إذا أن يظن أن في تضيق التعليم العام حلا لأزمة البطالة ، أو تيسيرًا
لهذا الحل ، أو نفعًا من أي وجه من الوجوه . وإنما يجب أن يكون التعليم العام نكاسمه ،
مباحًا للمصريين جميعًا ، يقبل فيه من استطاع أن يؤدي أجره ، وييسر أمره للعاجزين
عن أداء هذا الأجر على النحو الذي قلناه .

وَجُوبُ مُرَاقِبَةِ الدَّوْلَةِ لِلْأَطْفَالِ

٢٣

ولكن الحق شيء والقدرة على الاستمتاع به شيء آخر . فمن حق الناس جميعا أن يأكلوا مايتاح لهم من الطعام ، ولكن من الناس من لا يستطيع أن يستمتع بهذا الحق استمتاعا مطلقا ، لأنه لا يجد من صحته ولا من قوته ما يمكنه أن يستمتع بهذا اللون أو ذاك . ومن حق الأطفال المصريين جميعا أن يقبلوا في مدارس التعليم العام ، ولكن من هؤلاء الأطفال من لا تمكنه قوته من المضي في هذا التعليم ، لأنه لم يخلق للثقافة الراقية ، ولا للحياة التي تقتضيها هذه الثقافة ، وإنما خلق للون آخر من الثقافة البسيرة وللون آخر من الحياة . لا يأتيه ذلك من فقر أسرته ، ولا يأتيه ذلك من مولده ولا من طبخته ، وإنما يأتيه ذلك من فطرته ومن طبيعته التي جبل عليها . وإذا كان من الحق على الدولة الديمقراطية أن تبيح التعليم العام للناس جميعا فإن من الحق عليها أيضا أن تنصح هؤلاء الناس ، وأن تراقب أبناءهم الذين تقبلهم في مدارس التعليم العام مراقبة دقيقة متصلة متنوعة ، تراقب أجسامهم ، وتراقب عقولهم ، وتراقب قلوبهم وأخلاقهم ، وتراقب ما ينتج عن هذا كله من الاستعداد لأنواع الثقافة وألوان العلم .

تراقب هذا كله في أثناء التعليم الأول ، وفي أول التعليم الثانوي ، وتستخلص نتائجه ، وتبلغها للأسر . فمن رأت فيه الاستعداد الحسن للمضي في هذا التعليم العام إلى غايته استبقته وشجعت ، وشملت بما هو أهل له من العناية والرعاية . ومن رأت فيه قصورا عن هذا التعليم وفورا عن المضي فيه ، واستعدادا آخر لنوع من أنواع التعليم الصناعي أو التجاري أو الزراعي ، نصحت لأهله ، وأخلصت لهم النصيح ، في توجيهه إلى ما هو ميسر له .

من الحق على الدولة أن تنهض بهذه المراقبة ، حازمة عازمة ومرشدة ناصحة مخلصنة في النصيح ، دون أن تضار بذلك حرية الأسرة ، أو تكرهها على ما لا تحب .

وهي إن فعلت ذلك أدت ما عليها للمواطنين من حق وشاركت الأسرة في تربية أبنائها ، وبذلت لها النصيح والارشاد ، وكانت حرية أن تستبقى للتعليم العام أحق الصبية

به ، وأصلحهم له ، وأقدرهم عليه . وهي بهذه المراقبة نفسها تجعل المدرسة معملًا تجريبيًا للتربية ، وترد إلى كلمة التربية معناها الصحيح ، وتبرئ المعلم من أن يكون أداة لإفراغ العلم في عقل التلميذ ، وتجعله مربيا للصبي ، ومرشدًا لأسرته ، وصلة بين الشعب والدولة بأدق ما لهذه الكلمات من المعاني .

وقد أخذت وزارة التربية الوطنية في فرنسا تسلك هذه الطريق منذ حين . والظاهر أن التجربة قد نجحت نجاحًا مرضيًا ، فأخذت فرنسا في وضع ما ينظمها من القوانين فما يمنعنا أن نسلك هذه الطريق ، فقد يكون في سلوكها ، بل سيكون في سلوكها ، ترفيه على التعليم العام من جهة . وترفيه على المعلمين من جهة أخرى .

ازدحام المدارس بالتلاميذ يُضعف العناية بهم

٢٤

ولكن سلوك هذه الطريق رهين بشرط أساسى قد فطنت وزارة المعارف لضرورته منذ حين ، وألح فيه وجهر بالدعوة إليه أحد الممتازين من وزارة المعارف وهو الأستاذ أحمد نجيب الهلالى باشا فى تقريره القيم الذى نشره حين كان وزيراً للمعارف للمرة الأولى ، كما ألح فيه وجهر به صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا فى كتابه القيم الذى نشره هذا العام «على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية» ، وهو ألا تكثف المدارس بالطلاب .

ومن الحق أن هذين المفكرين حين ألحا فى تحقيق هذا الشرط وطلباً ألا تزدحم المدارس ، لم يفكروا فى هذا التحول الذى نتجه إليه تفكيراً خاصاً دقيقاً ، وإنما فكر أولهما فى أن ازدحام المدارس بالطلاب يحول بين النظر وبين المراقبة العادية لهم ، ويحول بين المعلمين وبين الفراغ لتلاميذهم ، ويبدىهم وما يستحقون من العناية فى أثناء الدرس ، وفى تصحيح الكراسات . أى أنه فكر فى أن ازدحام المدارس بالتلاميذ يقوم عقبة عسيرة دون التعليم المنتج الصحيح .

وأما الثانى فقد فكر فى هذا كله ، وفكر فى ناحية اجتماعية أخرى لها خطرها العظيم ، وهى أن توسع الحكومة فى إنشاء المدارس الابتدائية يفرض على المدارس الثانوية القائمة أن تقبل عدداً من التلاميذ لا تتسع له ، كما أن توسع الحكومة فى إنشاء المدارس الثانوية يفرض على الجامعة ومعاهد التعليم العالى أن تقبل عدداً من الطلاب لا تتسع له .

فإن لم تقبل المدارس الثانوية كل من يتقدم لها من التلاميذ ، وإن لم تقبل المعاهد العالية كل من يتقدم لها من الطلاب ، قطعت طريق التعليم على الصبية والشباب ، وفرضت عليهم البطالة فرضاً ، وعطلت ملكات واستعدادات كانت خليقة أن تؤتى أطيب الثمر وأقومه ، واندىس السخط إلى نفوس الأسر التى يرد أبنائها عن المدارس والمعاهد ، وظهرت الشكوى ، وكثر التبرم ، واشتد الضغط على وزارة المعارف من جهة ، وعلى الجامعة من جهة أخرى . وربما اشتد الضغط على رئيس الوزراء نفسه ، وعلى أعضاء البرلمان

شيوعا ونولها ، وربما استحال الأمر إلى مسألة سياسية عظيمة الخطر ، واضطر الحكومة نفسها إلى أن تلح على المدارس والجامعة في قبول التلاميذ والطلاب لتخلص من الإلحاح والشكوى ، ولترضى الجمهور. الساخط ، ولتكتفل لنفسها من رضا الجمهور وإذاعة الصحف ما يقويها إن كانت ضعيفة ، وتزيد قوتها وأهدأ إن كانت متمكنة من مراكزها ، مطمئنة إلى سيطرتها على الحكم .

وليس من شك في أن هذين المفكرين قد وفقا إلى الصواب كله فيما فكرا فيه ، فإن ازدحام المدارس بالتلاميذ لا يلائم ما تلح فيه أشد الإلحاح على المعلمين والنظار من وجوب العناية بالتلاميذ فردا فردا ، وتتبعهم واحدا واحدا ، فيما يتلقون من درس ، وما يعدون من واجبات في البيت وفي المدرسة .

وإذا جاز أن يلقي درس في التاريخ السياسي أو الأدبي على عدد عظيم من المستمعين على أن يحصل كل واحد ما يستطيع تحصيله بما سمع ، فإن ذلك مستحيل استحالة تامة في اللغات ، وفي العلوم التجريبية ، وما يشبهها من مواد الدرس ، لأن هذه المواد لا تعلم للجماعات ، وإنما تعلم للأفراد ، أي أن المعلم مضطر إلى أن يتجه إلى التلميذ من حيث هو فرد ليتحقق أنه انتفع بدروس اللغة ، وفقه ما سمع وما رأى من درس الطبيعة ، والكيمياء ، بل هذا مستحيل بالقياس إلى درس التاريخ نفسه في المدارس الثانوية . فالتعليم كله في هذه المدارس يجب أن يتجه إلى الفرد لا إلى الجماعة ، وإلى التلميذ لا إلى الفصل ، لأن الصبي في هذه المدارس لم يبلغ بعد من القوة والنضج أن يعتمد على نفسه اعتمادا تاما ، وأن يستغنى بجده الخاص عن تعهد المعلم له بالنصيحة والتقويم والإرشاد .

فكثرة التلاميذ في الفصل خطر عظيم على صلاح التعليم ، وحائل عظيم دون انتفاع التلميذ به وفراغ المعلم له . وكذلك إكراه المدارس والمعاهد على أن تقبل التلاميذ والطلاب ، إرضاء للحكومة ، أو اتقاء لسخط الجمهور ، أو تجنباً لتضييع مستقبل الصبية والشباب وفرض البطالة عليهم ، خطر أي خطر ، لأنه يحول المدارس والمعاهد عن وجهتها التعليمية النخالة إلى وجهة أخرى ينبغي أن تتجنبها كل التجنب . فهو يجعلها أدوات سياسية ووسائل للإذاعة ونشر الدعوة وتملق الجمهور . وهو خليق أن يفتح للوزراء وكبار الموظفين في وزارة المعارف أبوابا قد تنفع أشخاصهم ولكنها تضر المصلحة العامة من غير شك . فقد يستطيع هذا الوزير وذلك الموظف الكبير أن يفخرا بأنهما قبلتا في المدارس والمعاهد أضخم عدد ممكن من الصبية والشباب ، وقد يستبج

هذا فصلا طويلا فى الصحف السبارة ملؤها الحمد والشاء والتقريظ . ولكن هذا كله شيء ومصلحة التعليم واتضاع المتعلمين به شيء آخر .

وقد رأيت مما قدما أننا نبغض تضيق التعليم العام أشد البغض ، وننكره أشد الإنكار ، ونلح فى أن تفتح أبواب المدارس العامة على مصاريعها للمصريين جميعا ، ولكن يجب أن يفهم أننا حين ندعو إلى لياحة التعليم العام للمصريين جميعا نريد أن يكون هذا التعليم صالحا مصلحا ، وخصبا منتجا .

نحن لا نريد أن يقبل الصبية والشبان فى المدارس والمعاهد بغير حساب كلما تقدموا إليها . وإنما نريد أن تنشئ الدولة من المدارس والمعاهد ما يمكنها من قبول الصبية والشبان كلما تقدموا إليها .

ليس يرضينا أن يكون فى هذه المدرسة ألف من التلاميذ على حين أنها لا تستطيع أن تعلم تعليمها صالحا إلا نصف الألف ، وليس يرضينا أن تقبل هذه المدرسة نصف الألف وأن يرد النصف الآخر إلى البطالة والضباغ . وإنما نريد ألا تقبل المدرسة من التلاميذ فوق طاقتها من جهة ، وألا يرد طالب العلم عن العلم من جهة أخرى . نريد ألا تكلف المدارس فوق ما تطيق ، وأن تنشأ المدارس كلما كثر الإقبال على التعليم العام ، واشتدت رغبة الناس فيه .

وقد يقال إن الطاقة المالية للدولة ، وما تنهض به من الثبغات الأخرى التى لا تتصل بالتعليم ، وحاجة الدفاع الوطنى التى تقوى وتشد ويكثر استهلاكها للنفقات من يوم إلى يوم ، كل ذلك قد لا يمكن الدولة من إرضاء حاجة الناس إلى العلم ، وإنشاء ما يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .

قد يقال هذا ، بل هو يقال ويكرر فى كل وقت ، ولكنه لا يقنعنا ، ولا يردنا عما نلح فيه من وجوب إرضاء حاجة الشعب إلى التعليم العام .

وأول ما يجب أن نلاحظه ، ونحب أن يفهمه المشرفون على الأمر فى مصر ، أن التعليم ليس ترفا وإنما هو حاجة من حاجات الحياة ، وضرورة من ضروراتها . فلذا طالبنا بإذاعته ونشره ، فلسنا نطالب بالتثرفه على الشعب ، ولا تمكينه من تحصيل اللغة يمكن أن يصير عنها أو يزهد فيها . وإنما نطالب بأن يتاح للشعب أبصر حقوقه ويؤدى إليه أقل ما هو أهل له من العناية .

وليس حاجة الشعب إلى التعليم الصالح بأقل من حاجته إلى الدفاع الوطنى المثين ، فالشعب ليس معرضا للخطر الذى يأتيه من خارج حين يغير عليه الأجنبى الطامع . فحسب ، ولكنه معرض للخطر الذى يأتيه من داخل حين يفتك الجهل بأخلاقه ومراقبه ، ويجعله عبدا للأجنبى المتفوق عليه فى العلم . وليس ينبغي عن مصر ولا يكفل لها استقلالها الصحيح ، أن يكون لها جيش قوى عزيز يحمى حوزتها ويذود عن حدودها إذا كان وراء هذا الجيش ومن دون هذه الحدود شعب جاهل غافل ، لا يستطيع أن يستغل أرضه ، ولا أن يستثمر مصادر ثروته ، ولا أن يستغل بتدبير مراقبه ، ولا أن يفرض احترامه على الأجنبى بمشاركته فى تنمية الحضارة الانسانية ، بما يتج فى العلم والفلسفة وفى الأدب والفن من الآثار .

لا بد إذا من نشر التعليم العام من جهة إلى أقصى حدود النشر ، ولابد من حماية المدارس والمعاهد من هذا الازدحام الشنيع الذى يفسد التعليم إفسادا ولا بد من أن تدبر الدولة ما يحتاج إليه ذلك من المال ، كما تدبر ما تحتاج إليه الدفاع الوطنى من المال . وتدبر هذا المال ليس مستحيلا ، بل ليس عسيرا فى حياتنا الواقعة التى نعيشها الآن . فأمام الدولة أبواب من الاسراف يجب أن تغلق وأن ترد غلتها على التعليم والدفاع الوطنى . وأمام الدولة أبواب من الاقتصاد يجب أن تفتح وأن ترد غلتها على التعليم والدفاع الوطنى . وسكان مصر لم يؤدوا بعد إلى الدولة ما يستطيعون أدائه من الضرائب . وليس من حقهم أن يمتنعوا فى أن تفرض عليهم الضرائب الجديدة حين تدعو إلى ذلك حاجة التعليم وحاجة الدفاع . وليس من الضروري أن تغل أرض فلان أو تجارة فلان عليهما عشرة آلاف أو عشرين ألفا من الجنيهات فى العام ويفى الشعب جاهلا غافلا معرضا لغارة الأجنبى . بل من الممكن بل من الواجب ، أن ينقص هذا الدخل بمقدار ما تحتاج إليه المصلحة الوطنية العامة . وأيسر المقارنة بين ما يدفعه سكان مصر من الضرائب وما يدفعه سكان البلاد الأوربية الرافعة بقوتها بأن النظام الاجتماعى فى مصر شديد الحاجة إلى الإصلاح والتقويم ، وأن سكان مصر لم يعرفوا بعد ما تقتضيه الحضارة ، وما يبرهنه الاستقلال من التبعات .

ولا بد من أن يشعر القادرون على دفع الضرائب شعورا دقيقا عميقا ، بمتبرج بنفوسهم ، وبميرى حق جروقتهم مع فمالهم ، بأن ما يؤثرون من الضرائب للدولة لا يؤخذ منهم لينفق على غيرهم ، وإنما يؤخذ منهم لينفق عليهم ، فهم يستفيدون كلما ارتقت مراقب

الحياة فى مصر ، وهم يستفيدون . كلما انتشر التعليم فى طبقات الشعب ، وهم يستفيدون
كلما أمن الوطن غارة الأجنبي واتحام الحدود . والخير كل الخير أن يفهم الأجنبي
ودافع الضرائب هذه الحقائق الأولية فى سهولة ويسر منذ الآن ، قبل أن يأتى يوم ثقل
بنيض تكرهمهم فيه الضرورة على فهمها إكراها .

فقد اتصلنا بأوروبا أشد الاتصال ، ونحن سائرون على آثارها ونحاضعون لما خضعت
له ، ومضطرون لما اضطرت إليه . وقد ذاعت فى أقطار الأرض كلها ، وفى الأقطار
المتحضرة منها بنوع خاص . حقوق الإنسان ، ومنها الحرية والعدل والمساواة . وقد
ذلت الشعوب طعم هذه الحقوق فاستلذته ، وطمعت فى الاستزادة من هذه الحقوق ،
ومضى كثير منها فى ذلك إلى آماذ بعيدة ، فالخير أن ندير التطور بأنفسنا ، وأن نسمى
إليه طائعين ، قبل أن ندفع إليه كارهين . والخير إذا أن ندير للشعب ما يحتاج إليه من
المال ليتعلم ، وما يحتاج إليه من المال ليصبح ويستمتع بالحياة التى تليق بالإنسان ، وما يحتاج
إليه من المال ليدافع عن وجوده واستقلاله .

الخير أن ندير كل هذا المال ، وإن اضطرننا ذلك إلى أن نشق على أنفسنا إن كنا من
أوساط الناس ، أو أن ننزل عن فضل من ثروتنا إن كنا من أصحاب الثراء .

ونعود من هذا الاستطراد الذى لم يكن منه بد إلى الموضوع الذى بدأنا الحديث فيه ،
وهو أن التعليم العام يجب أن ينشر إلى أقصى حدود النشر ، وأن مدارسه يجب أن
تحمى من الازدحام بالتلاميذ لما رآه الأستاذ نجيب الهلالي . باشا . من إفساد هذا الازدحام
للتعليم ، ولما رآه الدكتور حافظ عفيفى . باشا . من الأثر السيئ لهذا الازدحام فى حياتنا
الاجتماعية من جهة ، وفى طبيعة التعليم من جهة أخرى ، ثم لتحقيق الفكرة التى
صورناها فى الفصل السابق : فكرة المراقبة الدقيقة المتصلة للتلاميذ فردا فردا ، بحيث
تستطيع المدرسة أن تبلو فطرة التلميذ وملكاته واستعداده ، وأن توجهه بالنصح والارشاد
له ولأسرته إلى ما هو ميسر له من ألوان التعليم وضروب النشاط .

هذه المراقبة الدقيقة المتصلة لا تلائم ازدحام المدرسة بالفصول ، ولا ازدحام الفصل
بالتلاميذ . فسيطلب إلى المعلم أن يراقب تلاميذه واحدا واحدا ، وأن يتخذ لنفسه سجلا
يثبت الملاحظات التى تنتجها هذه المراقبة . وواضح أن ذلك لا يستقيم له إذا ازدحم
الفصل عليه بالتلاميذ .

الحياة في مصر ، وهم يستفيدون كلما انتشر التعليم في طبقات الشعب ، وهم يستفيدون كلما أمن الوطن غارة الأجنبي واقتحام الحدود . والخير كل الخير أن يفهم الأغنياء ودافع الضرائب هذه الحقائق الأولية في سهولة ويسر منذ الآن ، قبل أن يأتي يوم تقبل بهيئتنا تكريمهم فيه الضرورة على فهمها إكراها .

فقد اتصلنا بأوروبا أشد الاتصال ، ونحن سائرون على آثارها وخاضعون لما خضعت له ، ومضطرون لما اضطرت إليه . وقد ذاعت في أقطار الأرض كلها ، وفي الأقطار المتحضرة منها أنواع خاص . حقوق الإنسان ، ومنها الحرية والعدل والمساواة . وقد ذاعت الشعوب ظلم هذه الحقوق فاستلذته ، وطمعت في الاستزادة من هذه الحقوق ، ومضى كثير منها في ذلك إلى آمام بعيدة ، فالخير أن ندبر التطور بأنفسنا ، وأن نيسر إليه طائعين ، قبل أن ندفع إليه كارهين . والخير إذا أن ندبر للشعب ما يحتاج إليه من المال ليتعلم ، وما يحتاج إليه من المال ليصبح ويستمتع بالحياة التي تليق بالإنسان ، وما يحتاج إليه من المال ليبدل عن وجوده واستقلاله .

الخير أن ندبر كل هذا المال ، وإن اضطرننا ذلك إلى أن نشق على أنفسنا إن كنا من أوساط الناس ، أو أن نزل عن فضل من ثروتنا إن كنا من أصحاب الثراء .

ونعود من هذا الاستطراد الذي لم يكن منه بد إلى الموضوع الذي بدأنا الحديث فيه ، وهو أن التعليم العام يجب أن ينشر إلى أقصى حدود النشر ، وأن مدارسه يجب أن تحمي من الإزدحام بالتلاميذ لما رآه الأستاذ نجيب الهلالي . باشا من إفساد هذا الإزدحام للتعليم ، ولما رآه الدكتور حافظ عفيفي . باشا من الأثر السيئ لهذا الإزدحام على خيالاتنا الاجتماعية من جهة ، وفي طبيعة التعليم من جهة أخرى ، ثم لتحقيق الفكرة التي صورناها في الفصل السابق : فكرة المراقبة الدقيقة المتصلة للتلاميذ فردا فردا ، بحيث تستطيع المدرسة أن تلبو فطرة التلميذ وملكاته واستعداده ، وأن توجهه بالتصحيح والإرشاد له ولأسرته إلى ما هو ميسر له من ألوان التعليم وضروب النشاط .

هذه المراقبة الدقيقة المتصلة لا تلائم ازدحام المدرسة بالفصول ، ولا ازدحام الفصل بالتلاميذ . فسيطلب إلى المعلم أن يراقب تلاميذه واحدا واحدا ، وأن يتخذ لنفسه سجلا يثبت الملاحظات التي تنتجها هذه المراقبة . وواضح أن ذلك لا يستقيم له إذا ازدحم الفصل عليه بالتلاميذ .

حقوق المعلم والثقة به

٢٥

وإذا طلبت إلى المعلم أن يكون مؤدبًا بالمعنى القديم ، فلا يقصر جهده على صب العلم في رأس التلميذ ، وإنما يربيه ويشقف عقله ويقوم نفسه ، ويهيئه تهيئة صالحة للحياة العملية من جهة ، وللرقى العقلي من جهة أخرى ، فأول ما يجب عليك لهذا المؤدب أن تثق به ، وتطمئن إليه ، وتشعره بتلك الثقة وهذا الإطمئنان . فإن أنت لم تفعل ذلك وأبيت إلا أن تندس بين المعلم وتلميذه ، وأن تشعر المعلم في كل لحظة بأنك من وراءه تقيد أنفاسه وتحصى عليه الكبيرة والصغيرة ، لأفسدت عليه أمره في جميع الوجوه . أفسدت عليه رأيه فيك قبل كل شيء فلم ينظر إليك على أنك شريكه ومعاونه على مهمة التربية والتعليم ، وإنما ينظر إليك على أنك حاكم مسيطر تدفع إليه أجراً وتتقاضاه عملاً ، فصانعك وخادعك ، وقامت التهمة بينك وبينه مقام الثقة ، وقام الخوف والشك بينك وبينه مقام الأمن واليقين . وأفسدت عليه رأيه في التلميذ ، فلم ينظر إليه على أنه أمانة قد أوتمن عليها ، ووديعة كلف حمايتها وحياطتها ، وفرد من أفراد الشعب قد كلف تربيته وتنميته وتعهده بالرعاية والعناية حتى ينمو ويتركو ويصير رجلاً ، وإنما ينظر إليه على أنه مادة للعمل الذي يعيش منه ، وموضوع للنشاط الذي يكسب منه القوت ، فيعامله معاملة المادة الجامدة الهامدة ، لا معاملة الكائن الحي ، ولا معاملة الإنسان الناطق ، ويصوغ لك هذه المادة كما تحب أنت أن تكون ، لا كما يجب هو أن تكون ولا كما ينبغي أن تكون . ويصبح المعلم آلة من الآلات ، وأداة من الأدوات في هذا المصنع العظيم السخيف الذي تسميه المدرسة ، والذي تصنع فيه الدولة أبناء الشعب على مثال واحد ، وتصوغهم على صورة واحدة ، وتخرجهم بعد ذلك أفواجاً كما يخرج المصنع ما يخرج من المصنوعات .

نعم يصبح المعلم أداة ، وتصبح المدرسة مصنعاً ، ويصبح التلاميذ مادة ، ويفقد التعليم . والتربية أيخص ما يحتاجان إليه من المقومات وهو الحياة والحب والنشاط والعلم والطموح .

ثم أفسدت عليه رأيه في نفسه آخر الأمر ، فلم ينظر إلى نفسه على أنه وكيل الشعب وأمينه على تكوين الشباب وتنشئة الأجيال المقبلة على خير ما يكون الشباب وتنشئة الأجيال ، وإنما ينظر إلى نفسه على أنه موظف أجير ، يقبض في آخر الشهر مقداراً من المال ، ويؤدي حساباً عسيراً عن العمل الذي قبض من أجله هذا المال . يؤديه في كل يوم إلى الناظر ، ويؤديه في كل أسبوع إلى المفتش ، ويؤديه آخر العام إلى الوزارة حين تظهر نتيجة الامتحان .

وبعض هذا يكفي ليفقد المعلم ثقته بنفسه ، ووجه لمهنته ، وإيمانه بكرامة هذه المهنة ، لينظر المعلم إلى التعليم والتربية على أنهما مصدر يفل عليه القوت لا أكثر ولا أقل ! وإذا فحسبه أن يكسب قوته من هذا المصدر على أي نحو من الأنحاء . قد فقد حبه للتلميذ فهو لا يحفل به ، وقد نصحه للرئيس فهو لا يطمئن إليه ، وقد ثقته بنفسه فهو لا يعتد بكرامته ، وإنما يكفي من الحياة بالحياة ، لا يطمح إلى المثل الأعلى لنفسه ولا لتلميذه ولا لأمة . ومتى رأيت آلة من الآلات ، أو أداة من الأدوات تطمح إلى المثل الأعلى أو تفكر فيه !

أكبر الظن أن وزارة المعارف في مصر لا تفكر في شيء من هذا ولا تقف عنده . وأكبر الظن أنها لا تريد بالمعلمين شراً ولا تصورهم عن عمد على هذا النحو الذي بسطناه آنفاً ، ولكنها مع ذلك تنتهي بهم إلى هذا الوضع السيئ ، وتضطربهم إلى هذه الحال المنكرة ، وتلومهم بعد ذلك أشنع اللوم على فساد التعليم وضعف المعلمين .

لا تستطيع وزارة المعارف أن تقول وهي جادة : أنها تثق بالمعلمين ثقة صحيحة توافها الأمن والاطمئنان . فالتفتيش على النحو الذي هو عليه دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تطمئن إلى المعلم . والامتحان على هذا النحو الذي هو عليه دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تثق بالمعلم . ولست أعرض هنا لما يتقاضى المعلم من مرتب ، وما يقدر له من درجة ، فهذه قصة أخرى لا أريد أن أقف عتدنا في هذا الحديث أو في هذا الفصل على أقل تقدير . إنما أريد أن أقف عند الصلة التي يجب أن تكون بين المعلم والمتعلم ، والصلة التي يجب أن تكون بين المعلم والدولة التي أئتمنته على التعليم . فقوم هذين النوعين من الصلة يجب أن يكون الحب والثقة والتعاون والاحترام .

يجب أن يكون الحب الذي يملأ نفس المعلم لتلميذه ، ونفس التلميذ لمعلمه ، والثقة التي تملأ نفس المعلم بالدولة ونفس الدولة بالمعلم ، والاحترام الذي يجب أن يكون

شائعا بين هؤلاء جميعا . والشئ الذى لا شك فيه ، والذى يعرفه كل واحد منا ويتحدث به إلى نفسه إذا خلا إليها وإلى أصدقائه إذا آمن الرقيب ، هو أنه لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شرا عظيما ، شرا مخيفا يملأ القلوب فرغا وإشفاقا . لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شكا ورينا وبغضا وازدراء وخوفا وإشفاقا ، ولتساءلنا بعد ذلك على أى شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد ؟

أوافق أنت بأن التلميذ يحب المعلم ويحترمه ، ويتحدث عنه إلى أترابه حديث الحب والإعجاب والاحترام ؟ أوافق أنت بأن المعلم يحب المفتش ويطمئن إليه ويتحدث عنه إلى زملائه حديث الثقة والأمن ؟ أوافق أنت بأن المفتش يحب مراقبة التعليم التى يهتمها ويتحدث عن المراقب وأعوانه وعن كبار الموظفين فى الديوان حديث الأمن المطمئن .

أما أنا فوافق بما يناقض هذا كله أشد المناقضة ، لأننى رأيت وممته وظهرت عليه فيما كان من صلة يومية بينى وبين المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم فى أثناء عشرين عاما أو ما يقرب من عشرين عاما ، وسبقوا رجال التعليم هذا الكلام فيضيقون به ويلوموننى فيه ، لا لأنهم ينكرونه إذا دخلوا إلى أنفسهم ، بل لأنهم يشفقون منه أشد الاشفاق ، ومتى استطاع الناس أن يواجهوا الحق دون أن يشفقوا منه أشد الاشفاق ؟

ومن أجل هذا كله كانت فى مصر ظاهرة خطيرة أشد الخطر ، مناقضة لطبيعة الأشياء أشد المناقضة ، وهى أن وزارة التربية والتعليم عندنا ليست هى الملجأ للمثل الأعلى فى الأخلاق ، وما يجب أن يكون بين الناس من حسن الصلة وارتفاع العلاقات عن الصغائر والدنيات .

ولست أقول شيئا جديدا ، ولا أنتظر أن يخالفنى أحد فيما أقول إذا قررت ما يقرره الناس جميعا فى مصر : من أننا لا نعرف وزارة من وزارات الدولة المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين الموظفين ، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد ، ومن الكيد والمكر ، ومن الارتياح بكل شئ وبكل إنسان ، وسوء الظن بكل شئ وبكل إنسان ، كوزارة المعارف .

فيها تجد ما شئت . وما لم تشأ من مكر الصديق بالصديق ، وكيد الزميل للزميل ، وتوقع الشر من كل مصدر ، والتجاسى الخير من كل مصدر ، وفيها تجد التنافس

بين الطبقات ، والتنافس بين الأفراد والتنافس بين الطوائف ، فالمعلمون ينكرون المفتشين ، والمفتشون ينكرون المعلمين كما ينكرون كبار الموظفين . وكبار الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء . وكل طبقة من هذه الطبقات ينكر بعضها بعضاً ، ويشفق بعضها من بعض ، وحرص بعضها بعض الدوائر ، ويتمنى بعضها لبعض المكروه . والذين خرجوا من دار العلوم ينكرون الذين خرجوا من مدرسة المعلمين العليا ، وأولئك وهؤلاء ينكرون هذه الطائفة الضئيلة التي خرجت من الجامعة ومعهد التربية وجعلت تتسلل إلى وزارة المعارف شيئاً فشيئاً .

وأغرب شيء في وزارة التربية والتعليم أنها بعيدة كل البعد عن أن تعرف لنفسها شخصية ممتازة . وهي من أجل ذلك بعيدة كل البعد عن أن يعرف الناس لها هذه الشخصية الممتازة ، هي أشد الوزارات مرونة فيما يجب ألا تكون فيه مرونة ما ، أخص أعمالها فنية خالصة يجب أن يصدر فيها الموظفون المسؤولون عن رأى مستقل تكون بعد البحث والدروس والاقتناع . ولكنك لا تكاد تعرف لوزارة المعارف رأياً مستقراً في مسألة من المسائل الفنية . الخطيرة أو الهينة ، وإنما هي تعرف ما يعرف الوزير ، وتنكر ما ينكر الوزير . ولما كان الوزراء عندنا رجالاً سياسيين كشأنهم في كل البلاد الديمقراطية ، فهم يغيرون بتغير الظروف السياسية ، فقد أصبحت وزارة المعارف مرآة صافية ، أو قل مرآة كسرة للحياة السياسية في مصر ، ولما في كل يوم رأى إذا تغير الوزير ، في كل يوم ، أو إذا تخطت ظروف السياسة أن يغير الوزير رأيه في مسألة من المسائل . وقد تعودنا أن نلوم وزراء المعارف في هذا التقلب المنكر الذي تضطرب فيه وزارة التربية والتعليم ، ومبور الدكتور حافظ عفيفي باشاً هذا اللوم تصويراً مؤثماً في كتابه «على هامش السياسة» ، فنحن نلاحظ أن الوزراء يتعاقبون ، فلا يكاد أحدهم يستقر في مكتبه حتى يلقى ما أقره من قبله ، ويستأنف نظاماً جديداً ثم يمضى لشأنه ويخلفه وزير آخر ، فيلقى هذا النظام ويستأنف نظاماً جديداً .

وقد يكون هذا حقاً من بعض الوجوه وبالقياص إلى بعض الوزراء ، ولكن الشيء الذي لا شك فيه أن الفنيين في وزارة المعارف - إن كان فيها فنيون - هم المسؤولون قبل الوزراء عن هذا الاضطراب . فلرأيتهم كونوا لأنفسهم آراء فنية ، واقتنعوا بها ، وابتغوا عليها ، وفتتحو للوزراء ويخبرونهم أن شؤون التعليم لا تخضع للاضطراب ولا للتغير المستمر ، كما أنهم الوزراء على كثير مما يقدمون عليه من التغيير والتبديل ، وحبذا للوزراء

أصروا على ما يريدون من تغيير وتبديل ، ومن حقهم أن يفعلوا ، وهم قادرون على تنفيذ ما يريدون آخر الأمر ، وطاعة الموظفين لهم واجبه إذا اطعنا إليها ضمائرهم ، فأول ما يجب على هؤلاء الموظفين أن يستقبلوا إذا كان الاختلاف بينهم وبين الوزير من الشدة والمساس بالمسائل الجوهرية بحيث يضطروهم إلى الاستقالة . فإن لم يكن من الشدة بهذه المتزلة فأيسر ما يجب عليهم أن يسجلوا آراءهم ويشيروا بها على الوزير ، فإن لم يقبلها أتفدوا له ما يريد وقد أبرأوا ذمتهم ، وأرضوا ضمائرهم ، ونصحوا للأمة في أهم مرافقها ونصحوا للوزير نفسه .

ولكن الأمور تجري في وزارة المعارف على ما يخالف هذا أشد الخلاف . فلما نعرف أن وزيراً من وزراء المعارف وجد مقاومة قليلة أو كثيرة من موظفيه ، لا أكاد أستثنى من ذلك إلا ثلاثة موظفين : أحدهم الأستاذ نجيب الهلالي الذي خالف وزيره في بعض المسائل سنة ١٩٢٩ وثبت على خلافه وأمضى الوزير رأيه ، ولكن رئيس الوزراء لم يرض رأى الوزير ، والثاني مدير الجامعة الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا ، والثالث من يمل هذا الحديث ، وقصتنا مع صاحب المعالي حلمى عيسى باشا لا تحتاج إلى أن تعاد .

ولعلك تلاحظ أن الوزراء يتعاقبون على الوزارات المختلفة ، فلا يغيرون فيها ولا يبدلون إلا ما تدعو إليه طبيعة الرقى وما تفرضه شخصية الوزير إن كان ممتازاً ، من التجديد المحتدل الذى لا يحدث فساداً ولا اضطراباً ، فما بال وزارة الداخلية مثلاً لم تقلب رأساً على عقب على كثرة من تعاقب عليها من الوزراء ذوى الشخصيات القوية المتناقضة أشد التناقض ، مع أنهم فى العادة يكونون رؤساء للوزارات ، إليهم ينتهى سلطان الحكومة كله .

وتستطيع أن تلقى مثل هذا السؤال بالقياس إلى وزارة المال ، ووزارة العدل ، وإلى ما شئت من الوزارات ، والجواب واحد بالقياس إليها جميعاً : وهو أن الموظفين المسؤولين فى هذه الوزارات مهما يكن أمرهم ، ومهما تكن كفاءاتهم ، ومهما تختلف الآراء فيهم يقدررون أعمالهم وتبعاتهم وينصحون للوزراء فيحولون بينهم وبين ما تضطر إليه وزارة المعارف من الاسراف المنكر فى التغيير والتبديل .

وإذاً فكل إصلاح لشؤون التعليم على اختلاف فروع وألوانه رهين بإصلاح لا بد من تحقيقه قبل كل شيء ، وهو إصلاح الديوان فى وزارة التربية والتعليم . وليست

هذه أول مرة أَدْعُو فيها إلى إصلاح الديوان في وزارة المعارف على أنه الشرط الأساسي لكل إصلاح يمس أي نوع من أنواع التعليم ، فقد طالبت بذلك وجاهدت فيه منذ أكثر من خمسة عشر عامًا ، كتبت فيه المقالات ، وألقيت فيه المحاضرات ، وتحدثت فيه إلى الوزراء . ولم أكن في ذلك كله وحيدًا ، بل شاركني فيه غيري من الكتاب والمفكرين الذين آلت إلى بعضهم أمور الحكم في ظروف مختلفة .

ولست أحب أن يقال إنني أتجنى على وزارة المعارف أو أظلمها ، فليقرأ الناس ما شهد به وزير من وزراء المعارف ، ومن وزرائها النابهين حقًا ، ولعله أشد من تولى أمورها علمًا بها وإبتلاء لما خفى من أمرها وما ظهر ، وهو الأستاذ أحمد نجيب الهلالي باشا ، فهو يقول في أول تقريره الذي نشره عن التعليم حين كان وزيرًا للمعارف سنة ١٩٣٥ ما تنقله بنصه .

قال في تحليل فساد التعليم الثانوي : «أساس العلة في رأينا ، هو الإدارة التعليمية ، هو في طريقة الإشراف على المدارس ، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف . وقد حاولت أمم قبلنا أن تبين أسباب فساد التعليم فوجدت أن مرجع الفساد هو الهيئة المركزية المشرفة على التعليم ، لأنها هي المسؤولة عن الخطط الدراسية ، وعن المناهج وعن النظام المدرسي ، وقد اهتمت تلك الأمم إلى وجوب البدء بالبحث في النظام المركزي والتفتيش المدرسي . وحالة مصر في هذا الشأن شبيهة بما كانت عليه تلك الأمم قبل إصلاح التعليم فيها . فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم ، تركيزًا ألغى شخصية المدارس إلقاءً ، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية . فاستحالَت المدارس صورة متكررة متشابهة ، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيتها الخاصة وأساتذتها . ونظرها وتلاميذ . وكما غل هذا التركيز يد النظار والمدرسين ، كذلك غل يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة .

وإذا كان زمن الوزارة مشغولًا بأصغر الشؤون المدرسية : من عقوبات التلاميذ ومواظبتهم وإعادة قيدهم واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشؤون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم .

وكان الخلق على الأستاذ أحمد نجيب الهلالي باشا أن يبدأ بإصلاح الديوان قبل أن يأخذ في إصلاح التعليم ، بعد أن سجل في تقرير رسمي وهو وزير للمعارف ، أن الديوان

الوزارة نفسه هو أساس العلة في فساد التعليم . ولكن ظروف السياسة أعجلته عن ذلك فلم يصنع أو لم يكد يصنع فيه شيئاً .

ونج عن ذلك أن الإصلاح الذي اقترحه للتعليم الثانوي على أنه قيم عظيم الخطر ، وعلى أن الوزراء الذين جاءوا بعده لم يمسه بتغيير ولا تبديل وانتظروا منصفين أن تبلغ تجربته إلى أقصاها ، لم يؤت ما كان ينتظر منه من الثمرات ، لأن الديوان الذي أشرف على تنفيذه ظل كما هو ، لم يتغير ولم ينله الإصلاح ، وتستطيع أن تكل إلى هذا الديوان أرقى خطة من خطط التعليم ، وأروع منهج من مناهجه ، وأبرخ برنامج من برامجهم ، فيسفل التعليم كما هو ، ويستظل نتائجه كما هي ، وتستمر الشكوى لسبب يسير جداً . وهو أنك لا تجنى من الشوك العنب ، وأن فاقد الشيء لا يعطيه كما يقال .

وقد جعلت وزارة المعارف منذ أعوام تتحدث عن المركزية واللامركزية وتشعر بأنها أسرفت في التضيق على النظار والمعلمين وتريد أن توسع عليهم بعض الشيء ، وتمنحهم بعض السلطان . وقد رسم الأستاذ نجيب الحلالى نفسه صورة حسنة رائعة لهذه الحرية التي يجب أن ترد إلى النظار والمعلمين ، ولعل بعض هذه الصورة قد أتخذ بالفعل ، ولكنه لم ينتج شيئاً ، ولن ينتج شيئاً ، لأن ديوان وزارة المعارف كما هو ، لم يأخذ ولن يأخذ بالجد أمر اللامركزية هذه ، بل حرص وسيحرص دائماً على أن يضع إصبعه في كل شيء ، ويضيق على النظار والمعلمين ، وإن أظهر التوسعة والاسمحاء . ولأن نظام المركزية قد طال عهده ، واشتد ضغطه على هذا الجيل القائم من النظار والمعلمين ، فقدوا أو كادوا يفقدون ذوق الحرية والابتكار والشيوعية العاملة التي تقدم عن بصيرة ، وتمضى في حرم ، وتثبت على ما ترى ، ولا تفكر فيما عسى أن يقول المفتش ، وما عسى أن يقول المراقب ، وما عسى أن يقول للوكيل ، وما عسى أن يصنع الوزير ، بعد أن يصور له هؤلاء الأمر كما يرونه هم لا كما هو في الواقع ، ولا كما يراه المعلم أو الناظر الذي أمضاه .

هذه علة مستغنية لا تغالج بالأناة والموادة والرفق ، وإنما بعملية جراحية قد لا يكون الاقدام عليها يسيراً ولا ملائماً للظروف السياسية والاجتماعية . وأكبر الظن أن الزمن ونخله هو الذي سينالها بما يكون من كراهة الغداة ومر الحشنى وبلوغ السن القانونية ، وإخراج دم جديد في محروق الديوان لا عهد له بدلتوث ولا بسلامة دلتوث .

وَجُوهُ إِصْلَاحِ التَّعْلِيمِ

٢٦

والى أن يمضى الزمن حكمه الذى لا بد منه ، والذى قد يطول انتظاره وقد يقصر ، لا ينبغي أن تظل الدولة جامدة ساكنة لا تصنع شيئاً ، بل يجب أن تصنع شيئاً لتخفيف الشر إذا لم يتح لها استتصاليه .

وأبسر ما يجب أن تصنعه الدولة لإصلاح الديوان من جهة ، وإصلاح الصلة بينه وبين المدارس من جهة ثانية ، وحماية الوزراء من التغير والتبدل الذى يفسد أمور التعليم من جهة ثالثة ، أن تستخير الله ، وتعتمد عليه ، وتقدم فى حزم وعزم على ثلاثة أشياء كلها عظيم الخطر ، بعيد الأثر فى إصلاح التعليم على اختلاف أنواعه ، لأنه يرد الثقة إلى نفس الناظر والمعلم ، ولأنه يضمن الاتصال والاستمرار فى سياسة التعليم ، ولأنه يجرى فى عروق الوزارة هذا الدم الجديد الذى أشرت إليه آنفاً ، والذى هو خلق أن يجدد نشاط الوزارة ويشيع فيها بعض ما تحتاج إليه من القوة والحياة .

فأما أول هذه الأشياء الثلاثة فهو إنشاء المجلس الأعلى للتعليم أو إعادته ، على أن تمثل فيه فروع التعليم كلها ، ومنها التعليم العالى بالطبع ، وعلى أن تمثل فيه عناصر ليست من وزارة المعارف ولكنها تتصل بالتعليم من قرب أو من بعد وتستطيع أن تشير فى أمره بالقيم من الآراء ، وعلى أن يكون من أهم اختصاصات هذا المجلس أن يشير على الوزير فى كل ما يقدم عليه من أمر خطير يمس التعليم ، وأن يؤلف من بين أعضائه لجنة دائمة تهتئ له أعماله من جهة وتشير على الوزير فى الحياة التعليمية اليومية من جهة أخرى . وعلى أن يكون وحده - وهذا شيء ألح فيه أشد الإلحاح - المختص بتأديب المعلمين .

هذا المجلس إذا أنشئ ضمن لسياسة التعليم الاستمرار والاتصال وعصمها من التقلقل والاضطراب ، وكانت من مشورته على الوزير مادة صالحة تبصره وتضىء له السبل أمامه فيما يقدم عليه من أمر ، وفى وجوده إذ وجد إحياء لشخصية المعلمين ، واعتراف بشأنهم ، وإعلان لكرامتهم . فسيجثلون فى هذا المجلس فيشعرون بأن أمورهم إلى

أنفسهم ، وسيحاكم المخطئ منهم أمام هذا المجلس فيشعر المعلمون بأنهم يقضون في أمورهم ، ويشعر المخطئ بالأمن والثقة والكرامة ، وليس هذا بالشئ القليل في إصلاح نفس المعلم وإخراجه من اليأس إلى الأمل وليس هذا بالشئ الكثير على المعلم فقد قدمت في غير هذا الفصل أن الدولة التي تطلب إلى المعلم أن ينشئ لها جيلا كريما يجب أن تشعر المعلم بأنه كريم على نفسه وعلى الناس .

وقد اقترح هذا النظام من الجامعة فيما أذكر على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا قبله وأمضاه واستصدر به مرسوماً بقانون ، ولكن الوزارة التي جاءت بعده لم تمض هذا المرسوم بقانون . ومن أيسر الأشياء أن يعاد النظر فيه ، ورب ضارة نافعة كما يقال . فقد كانت وزارة المعارف إن صدقتى الذاكرة أثبت أن تجعل تأديب المعلمين من اختصاص هذا المجلس حرصاً من الديوان - فيما أظن - على الاستئثار بالسلطان . وليس في وجود هذا المجلس خير إذا لم يرد إليه هذا الاختصاص ، لأن ذلك هو الذي يرد الثقة إلى المعلم ، ويكفل له الكرامة ، ويشعره الأمن والإطمئنان .

والأمر الثاني الذي يحسن أن تقدم عليه الدولة ، معتمدة على الله ، هو أن تعيد تنظيم مراقبات التعليم . ولعل الله يفتح على وزارة المعارف فتدع هذا اللفظ السمج لفظ المراقبة وما يشتق منه إلى لفظ آخر سائق سهل مقبول وهو لفظ الإدارة .

نقترح إذاً أن يعاد تنظيم إدارات التعليم على اختلافها ، فلا يستقل المدير أو المراقب بأمر إدارته أو مراقبته ، وإنما ينشأ له مجلس صغير تكون له رياسته ، على أن يؤلف هذا المجلس من بعض المعلمين في الإدارة أو المراقبة ، ومن بعض العناصر البعيدة عن الديوان . ذلك أحرى أن يهون الأمر على المدير ، وأن يخلف عنه بعض التبعات ، وأن يشير عليه وعلى الوزارة عن بصيرة وعلم ، بما ينبغي الإقدام عليه أو الإحجام عنه .

ولنضرب لذلك مثلاً إدارة التعليم الثانوي . هذه الإدارة تشتفع من غير شك لو أُلّف لها مجلس صغير من خمسة أعضاء هم : المدير واثنان يمثلان الجامعة واثنان يمثلان التعليم الثانوي نفسه ، أحدهما مفتش والآخر ناظر أو معلم . فاللذان يمثلان التعليم الثانوي سيظهران المدير والوزارة على حاجبة التعليم الثانوي وضروراته اليومية . واللذان يمثلان الجامعة سيظهران المدير والوزارة على ما يحتاج إليه التعليم العالي ويتنظره من التعليم الثانوي وما قد يقترح من وجوه الإصلاح . وليس على الوزارة بأس من أن تقدم

على هذه التجربة عامًا أو عامين ، فإن رضيت عن نتائجها أصلاً من أصول النظام في الديوان ، وإلا ردت الأمر كما كان . وليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، وقليل مما أقرحه في هذا الحديث كله جديداً بالقياس إلى . وإنما هي آراء رأيتها دائماً ، وألححت فيها ، في المقالات والمحاضرات والأحاديث والتقارير ، ويحتاج لي الآن أن أصوغ منها ومن غيرها مذهباً مطرداً مستقيماً مستقلاً في تنظيم الثقافة في مصر .

ليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، فقد اقترحته منذ سبع سنين في التقرير الذي قدمته إلى لجنة سياسة التعليم التي ألفها صاحب السعادة مراد سيد أحمد باشا حين كان وزيراً للمعارف ، والتي اجتمعت كاملة مرة واحدة لتسمع خطبة الوزير ، ثم اجتمعت بعض لجانها الفرعية مرات ، ولم تجتمع بعض لجانها الأخرى حتى تولى وزارة المعارف صاحب المعالي حلمي عيسى باشا فأهدى هذه اللجنة إلى النسيان .

وقد قلت في ذلك التقرير ما أثبتته هنا بنصه ليعلم القارئ أنه رأى لي قد طال تفكيري فيه ، واقتناعي به ، واعتقادي أنه حل مؤقت لمشكلة خطيرة من مشكلات التعليم الثانوي : وهي مشكلة الإدارة والإشراف . قلت في ذلك التقرير :

«إن بين الجامعة والتعليم الثانوي صلة طبيعية لا يستطيع باحث عن شؤون الجامعة أو عن شؤون التعليم الثانوي أن يجهلها أو أن يتغافل عنها . فالجامعة تستمد طلابها من تلاميذ المدارس الثانوية ، وإذا فمن أهم الأغراض التي ينبغي أن يقصد إليها من ينظم التعليم الثانوي أو يضع له سياسة ، أن يكون هذا التعليم بحيث يعد الشباب إعداداً حسناً لدخول الجامعة على اختلاف كلياتها والاستفادة من دراستها العالية .

ومن الحق أن طلاب التعليم الثانوي لا يذهبون جميعاً إلى الكليات الأربع^(١) بل منهم من يذهب إلى المدارس الخصوصية ، ومنهم من يضطربون في الحياة العملية بمجرد حصولهم على الشهادة الثانوية ، وكثير منهم من تنقطع به طريق التعليم قبل أن يبلغ هذه الشهادة فيضطرون إلى أن يعمل ليكسب حياته .

ولكن كثرة المتخرجين من المدارس الثانوية يذهبون إلى الجامعة أو إلى المدارس الخصوصية ، فهم إذاً يهيئون أنفسهم للمضي في أنواع التعليم العالي مهما تختلف مناهجها وأغراضها فهي متفقة في أنها تعليم عال يجب أن يهيئ له الطالب تهيئة حسنة ،

(١) لم تكن مدارس التجارة والزراعة والخسنة قد انضمت إلى الجامعة في ذلك الوقت .

وأن بعد عقله ليكون من السعة والعمق والمثانة بحيث يستطيع أن يتلقى العلوم العالية فيثبت لها ، ويستطيع التصرف فيها ، آمناً مستفيداً . والذين يفرغون للحياة العملية يضطرون في حقيقة الأمر إلى هذا الفراغ وهم مكرهون عليه ، يودون لو أتبع لهم المضي في الدرس ، ويتتهدون ما يسعح لهم من الفرص ليتصلوا بالتعليم العالي . فمنهم من يحاول الانتساب في كلية من كليات الجامعة ، أو مدرسة من المدارس الخصوصية ومنهم من يتصل ببعض الجامعات الأوربية والأمريكية يتلقون من دروسها بطريق المكاتبه ، ومنهم من يعيه هذا وذاك فيذل ما يستطيع من قوة ليتم تعليمه ، معتمداً على القراءة في الكتب والمجلات ، والاختلاف إلى ما يلقى من المحاضرات العامة .

فطبيعة التعليم الثانوي إذن تهيب الطالب للمضي في الدرس العالي ، وهي من هذه الناحية خليفة بعناية الجامعيين ، وخليفة أيضاً بأن يفكر الذين يضعون سياستها في أن يمكنوها من أن تؤدي هذا الغرض على أكمل وجه ممكن .

هذا إلى أن هناك صلة أخرى بين الجامعة والتعليم الثانوي ليست أقل خطراً من هذه الصلة التي أشرت إليها . ففي الجامعة كلتيان تستمدان الطلاب من التعليم الثانوي كغيرهما من الكليات والمدارس العليا ، ولكنهما تمتازان بأنهما تهيبان هؤلاء الطلاب ليعودوا إلى التعليم الثانوي معلمين ، بعد أن كانوا فيه تلاميذ .

فالصلة بينهما وبين التعليم الثانوي أقوى وأشد ، فهما تأخذان منه ، وتردان إليه ، فيجب إذاً أن تكون عنايتهما بالتعليم الثانوي أشدّ جدّاً من عناية الكليات والمدارس الأخرى به . ولهاتين الصلتين نلاحظ أن الأسباب غير منقطعة في أوروبا بين الجامعة والتعليم الثانوي . فالتعليم الثانوي جزء من الجامعة في كثير من البلاد الأوربية ، بحيث متى أطلق اسم الجامعة فيها لم تفهم منه الكليات وحدها ، بل فهمت منه الكليات والمدارس الثانوية . وربما كانت الجامعة الفرنسية أصدق الأمثال وأقواها لهذه الفكرة . ففي فرنسا عدد من الجامعات تتألف كل جامعة منه من الكليات الأربع ومدرسة أو مدارس ثانوية ، حسب حاجة الإقليم الذي تقوم فيه الجامعة . والجامعة هي التي يؤدي الطلبة أمامها امتحان الشهادة الثانوية . وهذه الشهادة في فرنسا درجة من درجات الجامعة كالليسانس والدكتوراه ، هي أول درجات الجامعة . وقد لا يكون النظام الإنجليزي ملائماً للنظام الفرنسي ، ولكن بين النظامين اتفاقاً واضحاً جداً من حيث إن الامتحان الذي يبيح للطلاب أن يقيّدوا أسماءهم في الجامعات يؤدي أمام الجامعة

فى البلدان . ومن هنا يظهر أن فى حياتنا التعليمية ضعفاً ظاهراً كل الظهور ، مصدره أن الشهادة الثانوية وجدت فى مصر قبل أن توجد الجامعة ، فدخل إلى الذين كانوا يشرفون على سياسة التعليم أن هذه الشهادة شىء مستقل له قيمته الذاتية . فلما أنشئت الجامعة أصبحت هذه الشهادة مؤهلة للحاق بها دون أن يراعى ما يجب أن يتحقق من صلة بين ما تمثله هذه الشهادة من التعليم وما يلقى فى الجامعة من الدروس .

فأول شىء تجب العناية به ، فيما أرى ، عندما نفكر فى وضع سياسة مستقيمة للتعليم إنما هو تحقيق الصلة المثينة بين الجامعة والمدارس الثانوية . ولما كان التعليم الثانوى قد وجد فى مصر وتكونت نظمه وسنته قبل أن توجد الجامعة ، وجرت العادة بأن يخضع هذا التعليم للسلطة المركزية فى وزارة المعارف مباشرة ، فليس من المعقول ولا من الممكن أن يفكر أحد فى أن يجعل التعليم الثانوى تابعاً للجامعة ، كما أن من المستحيل ، ومن المخالفة لطباع الأشياء ، أن يفكر أحد من أن يجعل الجامعة تابعة للسلطة المركزية التى تشرف على التعليم الثانوى من قرب ، وإنما يجب أن تمثل الجامعة فى إدارة التعليم الثانوى ، وأن تمثل وزارة المعارف فى إدارة الجامعة ، وأن تمثل الجامعة والتعليم الثانوى معاً فى إدارة معهد التربية الذى يخرج المعلمين بالفعل للمدارس الثانوية .

فأما وزارة المعارف فقد روعى تمثيلها فى الجامعة حين كون مجلسها ، وكذلك روعى تمثيل الجامعة والتعليم الثانوى فى معهد التربية ، ولم يبق إلا أن تمثل الجامعة نفسها وكلية الآداب والعلوم بنوع خاص فى إدارة التعليم الثانوى .

والذى أراه أن إسناد إدارات التعليم فى اختلافها لرئيس واحد هو المراقب الذى يرجع فى سلطته إلى وكيل الوزارة ثم إلى الوزير قد لا يكون من الملائم لحاجة التعليم وترقيته فى عصر الانتقال الذى نحن فيه . وإنما السبيل المعقولة أن تسند إدارة التعليم على اختلاف فروعها إلى مجالس فنية تضع له الأنظمة ، وتشرف على تنفيذها ويكون المراقب منها مكان الرئيس . وإذا قبلت هذه الفكرة^(١) فنبغى أن يكون المجلس الفنى الذى يشرف على إدارة التعليم الثانوى ممثلاً للمعاهد التى تحتاج إلى التعليم الثانوى والتى يحتاج إليها هذا التعليم ،

(١) تعلقت هذه الفكرة شيئاً بغير التشريع الذى استصدره الأستاذ نجيب الحلالى بلنا فاشتركت الجامعة والوزارة فى شؤون السنة الدراسية ولكن هذه خطوة قصيرة جداً يجب أن تطول وأن تضع حتى تشمل التعليم العلم كله .

فتمثل الجامعة، وتمثل المدارس الخصوصية فيه . وعلى هذا النحو يكون للمجلس عالماً في كل وقت بما يحدث من تطور في التعليم العالي ، فيلائم بينه وبين التعليم الثانوي ، وعالماً في كل وقت بما يحدث من تطور في التعليم الثانوي ، فبهذه لهذا التطور حاجته في التعليم العالي .

ولنضرب لذلك أمثالا توضحه وتقيم الدليل على ضرورة التفكير فيه . فقد قدما أن الجامعة تشعر شعوراً واضحاً في جميع كلياتها بضعف الطلبة الذين ترسلهم إليها المدارس الثانوية . وهي تستطيع أن تدل على هذا الضعف ، ولعلها تستطيع أن تدل على أسبابه ، ولعلها تستطيع أن تعين على إزالة هذه الأسباب لو أن لها في إدارة التعليم الثانوي رأياً مطاعاً .

والجامعة مثلاً تريد أن تختار من الذين تخرجهم المدارس الثانوية أكفأ الطلاب وأقدرهم على الدرس . وسبيلها إلى ذلك إما ترتيب النجاح في امتحان الشهادة الثانوية بحيث تقبل الناجحين حسب تفوقهم في حفظهم من الدرجات ، وإما فرض امتحان جديد على الطلاب .

والطريقة الأولى غير منتجة في حقيقة الأمر فإن امتحان الشهادة الثانوية إنما يصلح مقياساً لكفاية الطالب إذا كان هو نفسه صالحاً ، وهو لا يكون صالحاً إلا إذا كان التعليم الثانوي صالحاً من حيث نظمه ، والذين يقومون بالتعليم فيه .

وإذا كانت الجامعة والوزارة تشكان معاً في صلاح التعليم الثانوي فهما تشكان بالضرورة في صلاح الامتحان الثانوي مقياساً للكفاية .

والامتحان الذي يمكن أن تفقده الجامعة ليس أحسن نتيجة من امتحان الشهادة الثانوية ، لأنه إن كان امتحاناً جامعياً صحيحاً^(١) أضاع الطلبة وأوقع اليأس في قلوبهم ، وإن كان امحاناً عادياً كالامتحانات التي سبقته لم تكن هناك حاجة إلى تكراره وإضاعة وقت الطلبة والممتحنين . لذلك اضطرت بعض كليات الجامعة إلى أن تعتمد على امتحان

(١) اشتركت الجامعة هذا العام في امتحان القسم الخامس للشهادة الثانوية بحكم النظام الذي وضعه نجيب اللال بكنا . ومع أن الجامعة راحت في وضع الأسئلة وفي التصحيح والمراجعة ظروف الانضال وظروفاً أخرى لا تخفى على أحد فقد كانت النتيجة للدور الأول ثلاثين في المائة فيما طول المصحف .

الشهادة الثانوية بدرجات الطلاب فيه عندما تخار من تحتاج إليهم ، واضطرت بعض الكليات الأخرى إلى ألا تفرق بين المتقدم والمتأخر ، وأن تقبل الطلاب على السواء معتمدة على امتحانات النقل فيها .

وقد حاولت كلية الآداب في أول الأمر أن تمتحن الطلاب قبل قبولهم ، فضاعت وزارة المعارف بهذا ذرعاً ، وأعلن وزير المعارف في مجلس الجامعة أن هذا يفض من الشهادة الثانوية ، ووعد بأن تشترك الجامعة في امتحان هذه الشهادات . ولكن هذا الاشتراك لم يتحقق إلا بطريقة ضئيلة لا تغنى شيئاً . فلو أن للجامعة رأياً في إدارة التعليم الثانوي لأمكن اتقاء هذا كله .

وفي كليات الجامعة علوم كثيرة منها ما يدرس لأن حاجة الحياة المصرية تدعو إلى درسه ، ومنها ما يدرس لأن حاجة الحياة العقلية نفسها توجب العناية به . وقد وضعت برامج التعليم الثانوي ، وما زالت توضع ، على اعتبار أن التعليم الثانوي مستقل بنفسه لا يهتني بالجامعة .

وينشأ عن هذا أن يصل الطلاب إلى الكليات ، ويرغبون في الاتصال ببعض الأقسام ، فإذا هم لم يهيأوا لها نهضة ما ، فتضطر الكلية إما إلى إعدادهم إعداداً أولياً قبل قبولهم في الأقسام وإما إلى قبولهم في هذه الأقسام دون إعداد فيضيع وقتهم ووقت الأساتذة في غير طائل .

ولهذا اضطرت كلية الآداب والحقوق والطب إلى اشتراط سنة إعدادية على الأقل قبل أن تبيح للطلاب بدء الدراسة الجامعية الصحيحة . وهذه السنة الإعدادية بعيدة كل البعد عن أن ترضى حاجات الكليات إلى طلاب مثقفين حقاً . فليس بدءاً إذاً من أن تمثل الجامعة في إدارة التعليم الثانوي لتتقن هذا الشر الكثير الذي يعرض التعليم الثانوي والتعليم العالي معاً للخطر .

والشيء الثالث الذي لابد من الإقدام عليه هو إصلاح التفقيش . وقد وقف الأستاذ نجيب الحلاوي ناشاً في تقزيره وفقاً عند إصلاح التفقيش ، فيبين أن المفتش مثقل بالواجبات إتقالاته بمنه من أدائها ، ويمنع عمله من أن يكون ثاقفاً مجدياً . ولكنه لم يمسح بهذا الأمر إلى أقصاه ولم يزد على أن اقترح رفع عدد المفتشين حتى يلئم عدد المدرسين وهو بطبيعة الحال حريص على أن يفرغ المفتش لعمله فيؤديه في أناة ومهارة ، على أحسن وجه وأكمله وأتمه . وأظن أنه لا يخالفني في أن زيادة عدد المفتشين وحدها لا تكفي لتحقيق

هذه الغاية ، وما دام المفتش مقيمًا في القاهرة متنقلاً في الأقاليم للتفتيش فسيكون عمله ناقصاً دائماً . ولم يقف الشر عند هذا النقص بل سيستجازه دائماً إلى سببات أخرى ، منها ما يتصل بالتعليم ومنها ما يتصل بالأخلاق ، ومنها ما يتصل بالاقتصاد .

إذا أقام المفتش في القاهرة فسيعتقد أن عمله الأساسي في الديوان ، وسيرى نفسه موظفاً يروقراطياً ما أقام في القاهرة ، وفنياً ما طوف في الأقاليم . وسيكون موزعاً بين هاتين الخصلتين من خصال العمل ، وأكبر الظن أنه لن يحسن هذه ولا تلك .

ولكن هذا أهون الشر وأيسره . فانظر إلى شر آخر ليس هيناً ولا يسيراً ، ولكن استكشافه والوقوف عليه يحتاجان إلى شيء من التروية والتفكير ، لأنه يتصل بدخيلة النفس وسر الضمير . ذلك أن المفتش الذي ينتقل من القاهرة إلى أي مدينة من مدن الأقاليم يشعر بمجرد سفره من القاهرة بأنه قد استحال شخصاً آخر ، وبأنه منذ أخذ الفطار وهو يريد التفتيش قد أصبح على نفسه أو أسبغت عليه الوزارة سلطاناً جديداً يجب أن يجعله مهيباً رهيباً . وأن يضاعف شخصيته ويضخمها حتى تملأ عين المعلم ونفسه . فهو متكبر برغمه لأنه سافر للتفتيش ، وسافر من العاصمة ، وسافر وقد تقمص الوزارة كلها ! ولا تظن أن المفتش منفرد بهذا التقدير لنفسه والغلو في إكبار شخصيته ، بل المعلم يشاركه في هذا أيضاً . فقد فطرتنا على إكبار العاصمة وإكبار الديوان وإكبار الذين يقدون من العاصمة ممثلين للديوان ومكلفين للتفتيش باسم الديوان .

المفتش كبير في نفسه كبير في نفس المعلم ، ولكنه كبير يختلف في طبيعته اختلافاً شديداً ، ويؤدي إلى شر النتائج وأبغضها .

كبر المفتش في نفسه غرور ، لأنه لا يعتمد إلا على أغراض باطلة . قد كان بالأمس معلماً أو ناظرًا ، وكان بهاب المفتشين ، وشفق منهم ، وبمكر بهم ، فلما أصبح مفتشاً لم يتغير في نفسه شيء ، وإنما تغير منصبه وتغير وضعه ، ففجاءه كبره في نفسه من خارج لا من داخل ، من العاصمة التي يقيم فيها ، ومن الديوان الذي يختلف إليه ، ومن السلطان الذي يمثله .

وكبر المفتش في نفس المعلم خوف وإشفاق ، وشك وارتياح ، لأن المفتش يمثل الوزارة وسلطانها ، ولأن المفتش يمثل هذا التقرير الذي سيرفع بعد حين إلى الوزارة ، وفيه ملاحظات أعص ما توصف به أنها لم تصدر عن الأناة والثبت ، ولا عن البرورة

والبحر ، وإنما صدرت عن العجلة والاسراع ، وعن طائفة من العواطف تحصل بالحب والبغض ، وبالأنس والنفور ، أكثر مما تحصل بالتعليم ومصالح التعليم .

وإذا فلن يكون التفتيش تعاوناً بين المدرسة والمفتش ، وإنما هو مراقبة من تتسلط على من تضطره الظروف إلى أن يخضع لهذا التسلط . وإذا فلن يكون قوام التفتيش تبادل الحب وتبادل الاحترام ، والاشتراك في تقدير التعليم والنصح له ، وإنما سيكون قوامه تكلف السلطان وتكلف الطاعة وتكلف المجاملة بين ذلك ، وفي النفوس ما فيها ، والضمائر منطوية على ما هي منطوية عليه . ونتيجة هذا كله في التقرير الذي سيظهر بعد حين وفيه ما فيه . أضف إلى هذا كله أن أسرة المفتش في القاهرة ، فحياته في القاهرة لا في محل عمله ، ولا في محل قريب من محل عمله . وإذا فسهرى نفسه دائماً على سفر ، وسيعمل عمل المسافر لا عمل المقيم . وعمل المسافر قد يكون مضيقاً بغضاً ، ولكنه قد يكون موافقاً محبباً إلى النفس ، وربما جمع بين الأمرين .

فالمفتش المسافر بعيد عن أسرته ولعله كان يؤثر القرب منها في هذا الأسبوع ، فذلك يضايقه ويغيبه . ولكن المفتش المسافر قد يكون في الصعيد أثناء الشتاء ، وفي الإسكندرية حين يشتد القيظ ، فذلك قد يسره ويرضيه . وليست أجهل أنه قد يكون في الصعيد أثناء القيظ ، وفي الإسكندرية أثناء البرد ، ولكن ذلك يخرججه على كل حال عن طوره الطبيعي ، ويجعله في وضع غير عادي ولا مألوف .

والمفتش بعد هذا كله مسافر على نفقة الدولة ، فهو يتقاضى أجراً على السفر كما يتقاضى أجراً على العمل . وقد يكون المفتش مترقياً فلا تكفيه نفقات السفر ، وإذا هو مضطر إلى أن ينفق من صلب مرتبه ليؤدي عمله . وقد يكون المفتش مقتصدًا ، وإذا هو يدخر من نفقات السفر ما يجمع له آخر العام ، فيمكنه من أن يرفه على نفسه وعلى أسرته أو من أن يدخر له ولها ما يتوقع حين تكون الإحالة على المعاش .

وكل هذا يخرج المفتش عن طوره الطبيعي ، ويجعله على أن يفكر في غير عمله ، وعلى أن يستقبل هذا العمل بنفس ليست قارعة له ولا مقصورة عليه .

والغريب أن كل هذه المعاني أوليات ليست محتاجة إلى جهد أو إلى فضل من التفكير لتظهر واضحة جليلة . والغريب أيضاً أنها ليست كل شيء ، بل هي هيبة بكل البعد عن أن تكون كل شيء . وهناك شعاع آخرى ليست أقل منها دلالة على الانتقال المفتشين للتفتيش من العاصمة ومن الديوان العظم يخرجهم عن أطوارهم ويجعل إقبالهم على أعمالهم

قليل النفع إن لم يكن يحقق الضرر . وأكبر الظن أن الوزارة قد شعرت بهذا كله ، وقدرته وفكرت فيه ، ولكنها لم تطب له إلى الآن ، والطب له مع ذلك سهل . فما الذى يمنع أن نقسم مصر بالنهس إلى التعليم العام وإلى التعليم الفنى إلى مراكز يستقر فيها المفتشون استقراراً كما قسمت مصر هذا التقسيم بالقياس إلى التعليم الأول ؟

سيقال إن انتشار التعليم الأول وكثرة مدارس ، وانتشارها فى القرى ، ولإعدادها حتى تبلغ أحياناً أقصى الريف شرقاً وغرباً ، كل ذلك يجعل إقامة المفتشين على هذا التعليم الأول فى القاهرة سهلاً وحقاً . وهذا حق . ولكن من الحق أيضاً أن مدارس التعليم العام والتعليم الفنى منتشرة فى أقطار مصر كلها ، هى منتشرة فى المدن لا فى القرى ، وإذا فمن اليسير أن يقيم المفتشون فى القاهرة ، وأن ينتقلوا فى الأقاليم لزيارتها .

ولكن المهم هو أن نعرف أيهما أحب إلى الوزارة وأثر عندها : الترفيه على المفتشين أم العناية بالتعليم والاقتصاد فى أموال الدولة ؟ فإن تكن الوزارة تؤثر الترفيه على المفتشين وإمتاعهم بالإقامة فى العاصمة والاختلاف إلى الديوان العام فلا حديث لنا معها ، لأننا نتحدث مع وزارة تعمل للشعب لا للأفراد ، وللمصلحة لا للأشخاص . وإن كانت الوزارة تؤثر العناية بالتعليم على كل شيء ، فهذه العناية تقتضى أن يقيم المفتشون بالقرب من المدارس التى يكلفون تفتيشها . ذلك أحرى أولاً أن يوفر على الدولة مالا كثيراً لا لتنفقه فى المرافق الأخرى بل لتنفقه على التعليم نفسه . وذلك أحرى ثانياً أن يظهر نفوس المفتشين من الكبرياء ، ويرى نفوس المعلمين من الشفاق ، ويقرب الآماد والمسافات المادية والمعنوية بين أولئك وهؤلاء ، ويحقق بينهم تعاوناً لا يقوم على التسلط والاشفاق ، وإنما يقوم على المعاشرة والمخالطة وما ينشأ عنهما من المودة والمعاملة اللتين قد تنهين إلى الحب والانعاء ، وذلك أحرى آخر الأمر أن يفرغ المفتش للمدرسة أو المدارس التى يفتشها ، فيصبح عاملاً فيها لا متسلطاً عليها ، وشريكاً لنظارتها ومعلمياً فى العمل والتهات لا مسيطراً عليهم ، تسبقه النذر إليهم بالزيارة بين حين وحين .

وقد كانت وزارة المالية - إن صدقنى الذاكرة - تسير سيرة وزارة المعارف فجمع المفتشين فى الديوان ، ثم بدا لها فأقرت المفتشين فى الأقاليم . ولست متبعاً لأمر وزارة المالية بنفس الدقة التى أتبع بها أمور وزارة التعليم ، ولكنى أرجو أن تكون وزارة المالية قد ثبتت على هذا النظام ، وأرجو على كل حال أن يتخذ وزير المعارف أصلاً من أصول سياسة التعليم فيها ، ففى ذلك منافع لم أحص منها إلا أقلها وأيسرها .

الامتحانات وتيسير الامتحانات العامة

٢٧

وهناك مشكلة عسيرة إلى أبعد حدود العسر ، سخيفة إلى أقصى غايات السخف ، يتأثر بها تعليمنا كله على اختلاف أنواعه وألوانه أشد التأثر ، فيفسد بها أعظم الفساد ، وهي لا تفسد التعليم وحده ولكنها تفسد معه الأخلاق ، وتكاد تجعل بعض المصريين لبعض عدوا ، وهي لا تفسد التعليم والأخلاق فحسب ولكنها تفسد السياسة أيضا وتكاد تجعل التعليم خطرا على النظام الاجتماعي نفسه . وأظنك قد عرفت هذه المشكلة ، ولم تحتاج إلى أن أسميها لك ، فهي مشكلة الامتحان .

وكل ما أرجوه منك ألا تظن بي الغلو والاسراف ، وأن تفكر معي مستأنيا متمهلا . وأنا واثق بأنك ستشعر بما أشعر به ، وستؤمن معي بأن مشكلة الامتحان في مصر قد أصبحت خطرا على التعليم وعلى الأخلاق وعلى السياسة ، وعلى أشياء أخرى قد تستبين أثناء هذا الحديث .

الأصل في الامتحان أنه وسيلة لا غاية ، وأنه مقياس تعتمد عليه الدولة لتجيز للشباب أن ينتقل من طور إلى طور من أطوار التعليم ، وهو مستعد لهذا الانتقال استعدادا صحيحا أو مقاربا . هذا هو الأصل . ولكن أخلاقنا التعليمية جرت على ما يناقض هذا أشد المناقضة ، ففهمنا الامتحان على أنه غاية لا وسيلة ، وأجرينا أمور التعليم كلها على هذا الفهم الباطل السخيف ، وأدعنا ذلك في نفوس الصبية والشباب ، وفي نفوس الأسر ، حتى أصبح ذلك جزءا من عقليتنا ، وأصلا من أصول تصوراتنا للأشياء وحكيما عليها . فالأسرة حين ترسل ابنها إلى المدرسة تفكر في تعليمه من غير شك ، ولكنها لا تفهم هذا التعليم إلا مقرونا بالامتحان الذي يدل على انتفاع الصبي به ونجاحه فيه . وهي من أجل ذلك تعيش معلقة بآخر العام ، وبهذه الورقة التي ستأتيها من المدرسة أو من الوزارة لتبينها بأن الصبي أو الفتى قد جاز الامتحان فنجح أو أخفق فيه .

ولا يكاد الصبي يبلغ المدرسة ويستقر فيها أياما حتى يشعر بأن أماله غلبة يجب أن يلغها ، وهي أن يؤدي الامتحان وينجح فيه .

يشعر بهذا فى المدرسة من معلمه ومن أقرابه ، ويشعر بهذا فى البيت من أبويه اللذين قد يجهلان من أمور التعليم كل شيء إلا أنه ينتهى إلى الامتحان .

وإذا فالصبي منذ يدخل المدرسة موجه إلى الامتحان أكثر مما هو موجه إلى العلم ، مهياً للامتحان أكثر مما هو مهياً للحياة . وإذا فليس المهم عند الصبي أن يتنفع بالدرس ، وأن يجد فيه اللذة والمتعة ، وأن يستزيد منهما ، وإنما المهم أن يستعد للامتحان وللتنجاح فيه ليتفوق على أقرابه أو ليحتفظ بمكانته بينهم ، وليرضى أبويه ويسرهما ويحقق ما يعقدان به من أمل ، وينوطان من رجاء ، وليظفر بما يمنيانه من مكافأة وجزاء .

والصبي ليس مبالغاً فى شيء من هذا ، وإنما هو صورة لرأى الأسرة ورأى المعلمين ورأى الأتراب ورأى وزارة المعارف بنوع خاص . وإذا فقد استحالت المدرسة إلى مصنع بفيض يهوى التلاميذ للامتحان ليس غير . وقد يجوز أن يجنى التلاميذ من هذا المصنع شيئاً آخر غير الاستعداد للامتحان ، ولكنى أؤكد لك أن هذا ليس من عمل المدرسة ، وإنما هو نتيجة لطبيعة الأشياء ، فطبيعة العقل الإنسانى والملكات الإنسانية كلها أنها تتأثر بما تزاوَل من الأشياء ، وطبيعة العلم مهما يكن ممسوخاً جافاً مشوهاً أنه يفيد الملكات الإنسانية إذا اتصل بها .

فالتلاميذ يتعلمون فى المدرسة أحياناً ولكنهم يتعلمون برغمهم وبرغم المدرسة وبرغم المعلمين .

وعلى هذا النحو تمضى حياة التلميذ منذ يدخل المدرسة الابتدائية إلى أن يخرج من المدرسة الثانوية . فأما التعليم العالى فله قصة أخرى .

وأظنك توافقنى على أن هذا كله شيء وأن التعليم شيء آخر ، وأظنك توافقنى أيضاً على أن تصور الامتحان على هذا النحو قلب للأوضاع ، وجعل التعليم وسيلة بعد أن كان غاية ، وجعل الامتحان غاية بعد أن كان وسيلة . وحسبك بهذا فساداً للتعليم . ولكن هذا لا يفسد التعليم وحده كما قلت ، بل هو يفسد العقل والخلق أيضاً . وما رأيك فى الصبي الذى ينشأ على اعتبار الوسائل غايات والغايات وسائل ، فيفهم الأشياء فهماً مقلوباً ، ويحكم عليها حكماً معكوساً ؟ ! أنظنه يستطيع أن يفهم أمور الدراسة هذا التفهم المقلوب ويحكم عليها هذا الحكم المعكوس ، ثم يفهم أمور الحياة فهماً صحيحاً ويحكم عليها حكماً مستقيماً ؟ ! كلا . لأن الله لم يجعل لرجل قلبين فى جوفه ، ولا عقلين فى رأسه ، وإنما جعل له قلباً واحداً وعقلاً واحداً . فإذا أفسدت المدرسة

هذا العقل وذلك القلب فقد أفسدت التلميذ كله ، وقضت عليه بأن يفكر تفكيراً معوجاً وأن يشعر شعوراً مختلطاً وأن يسير في الحياة سيرة ملالمة لهذا الاختلاط وذلك الاوجاج .

ومن هنا لا ينبغي أن ننكر ما نراه من عناية شباننا بالتائه من الأمر ، وإكبارهم للسخيف ، وإعراضهم عن عظام الأمور ، بل عجزهم عن الشعور بعظام الأمور والأشياء ذات الخطر . لا ينبغي أن ننكر ذلك ، لأن هؤلاء الشباب يتشأون على العناية بالامتحان وهو تائه ، وعلى إكبار الشهادة وهي سخيفة ، وعلى الإعراض عن العلم وهو لب الحياة وخلاصتها .

ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد ، فما دام الامتحان غاية فالنجاح فيه هو غاية الغايات . إذا فموسم الامتحانات هو من أهم المواسم الوطنية أثراً في حياتنا وتغلغلاً في أعماق هذه الحياة . وهو من هذه الناحية يمس السياسة من قريب جداً فأين الحكومة التي لا تحفل بإرضاء الجمهور ولا تسلك إلى هذه الغاية كل سبيل ؟ وأين الحكومة التي لا تهتج بإسقاط الجمهور ولا تتفنى إلى ذلك ما وسعها من الوسائل ؟ فإذا ظهرت نتيجة الامتحان رديئة غير مرضية لكثرة التلاميذ وكثرة الأسر بالطبع ، شاع السخط وجمت الشكوى واشتد الضغط على الحكومة ، واضطرت الحكومة إلى أن تفكر في الأمر وتلتمس له علاجاً ، وعلاجاً ديماجوجياً يتملق شهوة الأسر في نجاح أبنائها بالحق وبغير الحق . وأنواع العلاج كثيرة ، منها المقبول المحتمل ، ومنها الذي يقبل على كرهه وشيء من المضى ، ومنها الذي لا يطاق .

أنواع العلاج كثيرة فقد يجوز أن يعاد الامتحان في أول العام الدراسي المقبل للذين رسبوا في آخر هذا العام حتى لا تضيق عليهم سنة من حياتهم .

وقد يجوز أن يعاد الامتحان للراسين في بعض المواد دون بعضها الآخر : في المواد التي رسبوا فيها مثلاً أو في المواد التي يختارونها إن كانوا قد رسبوا في المجموع ، ولم يرسبوا في مادة معينة . وهناك طريقة أخرى أسوأ وأهون وأحب إلى التلاميذ والأسر ، وهي تخفيض الدرجات التي ينجح بها الطلاب في الامتحان ، وهناك طريقة أخرى أسوأ وأهون من هذه وأحب إلى التلاميذ والأسر أيضاً ، وهي تخفيض درجات النجاح بعد أن يتم الامتحان بحيث ينجح الراسيون بأمر من الحكومة لا بقرار من لجنة الامتحان . وكل هذه الطرق قد جربناه وبلونا جلوه وبره ، وعرفنا نتائجها في قيمة التعليم والتربية ،

وفى الأخلاق ، وفيما يكون بين المعلمين والمتعلمين من صلة ثم فى السياسة والنظام آخر الأمر .

والغريب - بل لا غرابة فى ذلك - أننا أخذنا نجرب هذه الطرق الخطرة على التعليم والأخلاق والسياسة منذ من الله علينا بالنظام الديمقراطى وبالحياة النيابية التى نجبها ونفتديها بالمهج والنفوس ! وتعليل ذلك يسير . فالسياسة فى الحياة الديمقراطية محتاجة إلى الجمهور ، وهى مضطرة إلى أن ترضيه ، فإذا كانت حاجتها إلى الشباب ، وإلى الشباب الذى يختلف إلى المدارس بنوع خاص ، كان الأمر أظهر من أن يحتاج إلى بيان . ولكن ذلك لا يمنع أن يكون شنيعاً منكراً ، مفسداً للتعليم ، مفسداً للأخلاق ، مفسداً للسياسة ، مسبباً للسمعة الوطنية فى الخارج أيضاً .

وكل هذا يأتى من أننا أكبرنا الامتحان أكثر مما ينبغى وجعلناه غاية وحقة أن يكون وسيلة ، وسيلة هينة ضئيلة الشأن وليس هذا كل ما فى الامتحان من شر . فللامتحان آثار سيئة تصل إلى الأخلاق من طريق قرية يسيرة جداً ، أظهرها الغش الذى يأتى من حرص التلميذ على أن ينجح بأى حال من الأحوال .

وليس الغش هو الذى يقتوف ويضبط أثناء الامتحان فحسب ، بل هناك غش آخر لعله أشد من هذا خطراً ، غش خفى نحسه ولا نكاد ندل عليه ، ولعل أخلاقنا الدراسية أن تبيحه أحياناً . غش يشترك فيه المعلمون والمتعلمون حين يهين المعلمون تلاميذهم تهيئة خاصة لأداء الامتحان ، وحين يقتفون بهم فيطيلون الوقوف عند هذا الجزء أو ذاك من أجزاء البرنامج ، وحين يعيدون معهم المقرر فيلحون عليهم فى استذكار هذه المسألة أو تلك وحين يخضعونهم لامتحان التجربة أو الامتحان الأبيض كما يقول الفرنسيون قبل الامتحان النهائى . وحين ينشرون لهم الكتب التى تشتمل على نماذج للأسئلة التى يمكن أن تعرض فى الامتحان .

كل هذا غش يختلف قوة وطبعاً ، ولكنه مفسد للتعليم ، ومفسد للأخلاق أيضاً .

وأنا أعلم أن الامتحان شر لا بد منه ، ولكن الغريب أننا لا نتحقق من هذا الشر ولا نكتفى منه بأقل قدر ممكن . وإنما نتزهد منه ونثقل به المعلمين والمتعلمين ، فنضطرهم إلى الشر ما وسعنا ذلك .

وهناك شر آخر ليس أقل من هذا كله خطراً ، لأنه يقصد رأى المعلم فى نفسه وفى تلاميذه وفى الوزارة وفى التعليم قبل كل شىء . وهذا الشر يأتى من تصور وزارة المعارف للامتحان ، ومن هذه العناية الهائلة التى تهبها له وتقفها عليه . فالامتحان فى وزارة المعارف عمل خطير يوشك أن يكون مقدساً ، قوامه الحذر الذى لا يوصف ، والخرج الذى لا حد له ، والشك فى كل شىء وفى كل إنسان . فكيف تريد من المعلم أن يثق بنفسه إذا شكت فيه الوزارة إلى الحد الذى يعرفه كل من مارس شؤون الامتحان فى مصر ؟

وقد تسألنى عن هذه المشكلة بعد أن صورتها هذا التصوير البشع المخيف : كيف السبيل إلى حلها ؟ فأجيبك بأن الامتحان شر لا بد منه ، فلتخفف من هذا الشر ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً ، ونجعله وسيلة لا غاية ، ولنصطنع بعض الجراءة ، ولنرد إلى المعلمين ما هم أهل له من الثقة ، ولنقدر آراءهم فى تلاميذهم كما نقدر الامتحان أو أكثر مما نقدر الامتحان . ومعنى ذلك أن نلقى امتحان النقل فى مدارس التعليم العام إلا أن تقضى به الضرورة ، والمدرسة وحدها هى التى تقرر هذه الضرورة .

وأنا أعلم أن هذا الاقتراح قد يقع من وزارة المعارف موقعاً غريباً ، وقد ينكره بعض الفنين فيها أشد الإنكار ، ولكنى مع ذلك لا أبكره ولا أختصره من عند تقسى ، وإنما هو نظام شائع فى كثير من البلاد التى سبقتنا إلى التعليم الحديث ، وهو النظام المقرر فى فرنسا ، وفى المدارس الفرنسية القائمة بمصر . ومن المحقق أننا نكون سعداء حقاً يوم ينتج تعليمنا العام ما ينتجه التعليم العام فى أوروبا وفى فرنسا خاصة .

وإذا التفتت المعلم على التلميذ فامتنحه ما يلائم هذه الأمانة من الثقة ، واطلب إليه أن يختير تلاميذه فى المادة التى يدرسها لهم بين حين وحين مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وأن يمنحهم درجات على الاختبار ، فإذا كان آخر العام فلتراجع هذه الدرجات ليرى أهستحق التلميذ بحكمها أن ينتقل إلى الفرقة الأخرى أم لا . يستحق : فإن كانت الأولى أقبل التلميذ فربما متفهماً على إجازته الصيفية ، ثم على عامه الدراسى الجديد . وإن كانت الثانية لم يمتحن التلميذ امتحان النقل فى المواد التى لا بد من أن يمتحن فيها ، فإن نجح فذلك ، وإن رسب أعاد عامه الدراسى .

وأظن أن هذا الاقتراح إن أخذت به الوزارة يريح المدارس ويريح المعلمين والتلاميذ والأمر من عبء ثقل بفيض ، ويتيح للوزارة وللمدارس أن تفرغ للتعليم الذي هو أهم من الامتحان ، ويتيح للتلاميذ أن يفرغوا للتحصيل الذي هو أهم من أداء الامتحان . وحسب الوزارة أن تعنى وحدها ، أو مشتركة مع الجامعة بالامتحانات العامة التي يظفر الناجحون فيها بالاجازات . وهذه الامتحانات نفسها كما هي الآن عبء معقد ، تحتاج وتحمل كثيراً من التيسير والتسهيل إن نظرت الوزارة إلى الامتحان على أنه وسيلة ، وسيلة بسيرة لا غاية . وإن أخذت الحكومة بالقاعدة التي أخذت بها البلاد الأوروبية من قبل ، التي جعلنا نفكر فيها منذ أعوام ، وهي أن الاجازات الدراسية لا تمنح أصحابها حقوقاً مالية ولا تؤهلهم للمناصب ، وإنما تكتسب المناصب بالمسابقات .

القراءة الحرة وأعراض التلاميذ والمعلمين عنها

٢٨

إلغاء امتحان النقل وتيسير امتحان الاجازات العامة ومنح المعلم ما هو أهل له من الثقة ومنح التلميذ ما هو في حاجة إليه من الراحة والفراغ ، كل ذلك سيعين على حل مشكلة أخرى نشكو منها ونضيق بها ولا نعرف كيف نجد لها حلا . وهي مشكلة الإعراض عن القراءة الحرة السريحة التي لا تنقيد بمنهاج الدرس وبرنامج ولا تقتصر على الكتب المقررة والمذكرات التي يملئها المعلمون . هذه القراءة الحرة هي نصف التعليم العام ولعلها أن تكون أقصر من نصفه ، ولعلها أن تفيد المتعلمين أكثر مما تفيدهم الدروس والكتب التي يكرهون على قراءتها إكراها . ذلك لأن الإنسان يتفجع بما يقبل عليه عن رغبة وميل أكثر جدا مما يتفجع بما يقبل عليه عن إكراه وقسر . لأن الإنسان قد خلق كذلك يؤثر الحركة الحرة على الحركة التي تفرض عليه فرضاً ، يخيل إليه حين يعمل حراً مختاراً أنه حر مختار حقاً وأنه يأتي من الأمر ما كان يستطيع أن يدع لولا أن إرادته قد تعلق به ودعت إليه . ولو أنك امتحنت التلاميذ الذين يتعلمون في المدارس الأجنبية في مصر والتلاميذ الذين يتعلمون في المدارس الأوربية بوجه عام وأتبع لك أن ترد ما في نفوسهم من العلم وما في عقولهم من المعرفة وما في قلوبهم من الشعور والحس إلى أصوله ومصادره لتبينت من غير مشقة ولا جهد أنهم مدينون بهذا كله على الأقل للكتب التي يقرأونها والنظرات الحرة التي يلقونها على ما حولهم من الحوادث والأشياء وللأحاديث المختلفة التي يسمعونها ويشاركون فيها أكثر مما هم مدينون به لما يلقى عليهم المعلمون من الدروس وما يملون عليهم من المذكرات .

والواقع أن دروس المعلمين في المدرسة التي تستحق هذا الاسم يجب أن تكون إرشاداً لا تلقيناً ، ودفعاً إلى استكشاف الحقائق واستبطائها لا فرضاً لهذه الحقائق على عقول الصبية والشباب . ولن يستطيع المعلم أن يرشد التلميذ ، وينمي فيه ملكة البحث والحاجة إلى الاستطلاع ويقوم ما يعرض له من الخطأ في هذا كله إذا كان مضطراً إلى أن يعد التلميذ للنجاح في الامتحان . فأت لا تستطيع أن تكلفه أمرين متناقضين هما أن يعد

لك أداة تؤدي الامتحان وتنجح فيه وأن بعد لك في الوقت نفسه إنساناً حراً مفكراً يبحث ويستكشف ويدرس ويستتبط ويكون لنفسه رأياً فيما حوله من الأشياء .

ولو أن المعلم كان من القوة والبراعة والامتياز يبحث يستطيع أن يحدث المعجزات ويخلق المتناقضات وينشئ لك هذا الكائن الغريب الذي هو آلة قابلة من أحد وجهيه وقوة فاعلة من وجهه الآخر ، لما استطاع التلميذ أن يستجيب له ولا أن يقبل منه ولا أن ينهيا في وقت واحد للامتحان الذي يفنى القوة والاستكشاف الذي يوجد ما وينميها . فلا بد إذا من أن تختار بين أن تكون المدرسة مصنعاً تشتغل فيه آلات لتصنع آلات مثلها وبين أن تكون المدرسة داراً تفتح فيها عقول التلاميذ وقلوبهم لادراك الحياة وفهمها ولادراك الطبيعة وفهمها . فإن اخترت الأولى فدع المدارس كما هي الآن ولا تكلف نفسك تجديدًا ولا إصلاحًا ، فإنها لتحقيق هذا الغرض على أحسن وجه تمكن . وإن اخترت الثانية فلا أقل من أن تمكن المدارس من تحقيقها ومن أن تزيل العقبات التي تعترض دون هذه الغاية الكريمة .

ولست أدري أبشعر الناس وتشعر الوزارة نفسها بما أشعر به وأجد في الشعور به ألماً ممضاً ، وهو أن التلاميذ لا يعرضون وحدهم عن القراءة وإنما يشاركهم المعلمون في هذا الاعراض . ولعل لا أخطئ إذا قدرت أن أعراض التلاميذ عن القراءة ربما كان نتيجة لاعراض المعلمين عنها . فالمعلمون في مصر لا يقرؤون . هذه حقيقة ثابتة من إضاعة الوقت أن تكلف إقامة الدليل عليها . هم لا يقرأون لأنهم لا يجدون الوقت للقراءة ، فالمدرسة تستنفد ما يملكون من الوقت الخصب في جهود لا تخلو من سخف . وهم لا يقرأون لأنهم لا يجدون الوقت للقراءة ، فالوزارة قد اضطرتهم إلى وضع مادي ومعنوي يضيقون فيه بكل شيء ويضيقون فيه بأنفسهم قبل كل شيء . حياتهم المادية ضيقة محدودة قوامها العسر ، وربما كان قوامها البؤس في كثير من الأحيان . فهم إذا فرغوا من جهدهم الدراسي فكروا في تلبية حياتهم هذه الضيقة العسيرة وفي التماس المخرج مما فرض عليهم من الضيق والعسر .

وما رأيك في معلم لا تربحه الدولة حتى من هذه النفقات التي يحتاج إليها ليعلم أولاده ، مع أنه ينفق جهده وحياته في تعليم أبناء الأمة ، ولا تستحي الدولة آخر الأمر مع ضالة مرتبه من أن تطلب إليه أجور ما يحتاج إليه أولاده من التعليم . ولقد رأيت معلمين يشقون أشد الشقاء وأمضه لأنهم لا يجدون ما ينفقون على تعليم

أبنائهم . فهم مخبرون بين أن يعلموهم ويحرموهم من أجل ذلك ما هم في حاجة إليه من ضرورات الحياة وبين أن يحرموهم التعليم لينحومهم اللباس والغذاء . فكيف تريد من رجل يقسم وقته بين جهود الدرس ومحاورة البؤس أن يفرغ للقراءة والتزويد من الثقافة ؟

وحياتهم المنعوبة مظلمة قائمة قولها الذل والرق والشعور بأنهم قد حرموا أشد الأشياء اتصالاً بسميتهم وهو الثقة بهم والكرامة في نفوسهم وفي نفوس الذين يشرفون عليهم من الرؤساء ؟ كل هذا يصد المعلم عن العلم ويزعجه في القراءة ويرغبه عن الثقافة ويضطره إلى هذه الحياة الجامدة التي يحياها .

وكثيراً ما كنت أضيق باختلاف المعلمين إلى القهوات والأندية وإضاعتهم الوقت في هذه الأحاديث الفارغة عن الدرجات والمراتب وعن المفتشين وكبار الموظفين ، ولكنني مضطر بعد أن داخلتهم وبولت أمورهم من قرب إلى أن أرحمهم وأعتذر عنهم وألوم الدولة التي تضطرهم إلى هذا الجمود .

ومهما يكن الملموم في ذلك فالحق هو أن المعلمين في مصر لا يقرأون ، وهم من أجل ذلك لا يتقنون عندما حصلوا في المدارس حين كانوا طلاباً فحسب ، بل ينسون أكثره ويتقنون عند المناهج والبرامج التي يكتفون تعليمها في المدارس ، يرددونها إذا أصبحوا ويرددونها إذا أمسوا حتى يصبحوا مناهج وبرامج تأكل الطعام وتمشي في الأسواق . وتختلف إلى المدارس وجه النهار وإلى الأندية والقهوات آخره وأول الليل . فكيف تريد من هذا المعلم الذي لا يقرأ أن يدفع التلميذ إلى القراءة ويرغبه فيها ويزينها في قلبه ويجلسه عليها آخر الشهر أو آخر العام . مستقول : فهنا رفها على المعلم والتلميذ وحططنا عنهما عبه الامتحان الثانوي وهيئنا لهما الفرص للقراءة فماذا يقرؤون ؟ فأجيبك بأن هذه قصة أخرى كما يقول كيلنج ولكنني سأعرض لها في موضع آخر من هذا الحديث .

فأما الآن فحسبي أن توافقتني على أن من أوجب الواجبات أن نبرئ المدرسة من الركود الذي اضطررناها إليه اضطراراً وأن نردها إلى الحياة ، ولا ضئيل إلى ذلك إلا إذا هيئنا المعلم والتلميذ لتجديد أنفسهما بهذه القراءة الحرة التي لا يمتثلها البرنامج ولا يفرضها القانون .

الكتب التعليمية المقررة

٢٩

وما دمتنا قد وصلنا إلى الحديث عن القراءة الحرة التي لا تتصل بالمنهج والبرامج فمن الخير أن ننتهز هذه الفرصة لنقف وقفة قصيرة عند مشكلة أخرى من مشكلات التعليم العام قد كثر فيها كلام الناس واشتدت بها عناية الوزارة واتصلت منها شكاوى المعلمين ، ولكنها مع ذلك لا تزال قائمة كما هي ، معقدة كما هي ، لأن الوزارة لم تأخذها بالحزم ولم تعالجها بما ينبغي لها من الشجاعة : وهي مشكلة الكتب التعليمية المقررة .

ولعلك تشعر بمثل ما أشعر به من أن هذه المشكلة دقيقة حقاً . لأنها أقرب المشكلات إلى الأشخاص وأمسها بكثير من الذين يتسلطون على شؤون التعليم وأمسها في الوقت نفسه بالدراهم والدنانير . وكل شيء يمس الدراهم والدنانير في حياة كحياتنا المصرية ، فهو خطير دقيق والحديث فيه شائك لا يؤمن معه الزلل والإساءة إلى هذا أو ذاك .

ولكنني مع ذلك سأقف عند هذه المشكلة وقفة قصيرة وسأقترح لها علاجاً أقل ما يوصف به أنه جريء يخالف المؤلف المؤلف ولكنه قريب من الحق والعدل . من الذي فرض على وزارة المعارف أن توزع الكتب والأدوات على التلاميذ ؟ هذا هو السؤال الذي إذا أمكن أن نجيب عليه أمكن أن نحل هذه المشكلة حلاً حسناً . ولذا نطرحه مرة أخرى .

من الذي فرض على وزارة المعارف أن توزع الكتب والأدوات الدراسية على التلاميذ ؟ لم يفرض ذلك عليها أحد وإنما تبرعت به من عند نفسها . وأكبر الظن بل المحقق أنها رأت في القيام بذلك تيسيراً على التلاميذ وأسرهم وضماناً لحصول التلاميذ على ما يحتاجون إليه من الكتب والأدوات ، ولكنها جعلت من نفسها بذلك تاجراً لست أدري أيحسن التجارة أم لا يحسنها ، ولكنني أعلم أن التجارة ليست من شؤون وزارة التعليم . وأن وضع وزارة المعارف نفسها موضع التاجر أو موضع الوسيط بين التاجر والمستهلك قد

اضطرها إلى كسر من العنف والظلم وإفساد التعليم وتثييط هم المعلمين والمؤلفين ، ذلك إلى أنه قد عقد أمورها تعقيدًا شديدًا وحملها أثقالًا تستطیع أن تخفف منها مشكورة موفورة . وهى إن فعلت ردت إلى التجارة حريتها واحفظت هى بكرامتها ولاعت بين حياتها وبين النظام الديمقراطي الذى يقال إنه يسيطر أو يريد أن يسيطر على حياة مصر . أخذ الوزارة نفسها بتوزيع الكتب والأدوات على التلاميذ يضطرها إلى عمليات تجارية ليست فى حاجة إليها . فهى تستطيع أن تفرض على التلاميذ أن يحصلوا على ما لابد من أن يحصلوا عليه من الكتب والأدوات وأن تشدد عليهم فى ذلك إلى أقصى غاية الشدة وأن تقف عند هذا الحد لا تتجاوزه .

ولست أريد أن أدخل فى تفصيل هذا العناء الثقيل الذى تتكلفه الوزارة فى شراء الدفاتر والأقلام وما يشبهها من الأدوات وما يضطرها إليه ذلك كله من المزايدات والمنقصات وإجراء الصفقات الرابحة حينًا والخاسرة أحيانًا ، فقد لا يكون ذلك متصلًا أشد الاتصال بالناحية الثقافية التى أخصص لها هذا الحديث . وإنما أقف عند الكتب وعند الكتب التعليمية وحدها . فلماذا لا تتكلف الوزارة شراء الكتب نسخًا من أصحابها أو شراء حق الطبع من المؤلفين ثم طبع الكتب التى اشترت حق طبعها وتوزيعها على التلاميذ ؟ وما الذى يمنعها أن تبيع نفسها من هذا التوسط بين المنتجين والمستهلكين بعد أن تعين الكتب التى لابد من أن يحصل عليها التلاميذ فى كل عام .

بل لست أقف عند هذا الحد ، وإنما أسأل : لماذا تقرر الوزارة فى هذه المادة أو تلك كتبًا بعينه تشتره نسخًا أو تشتري حق طبعه فتضع نفسها موضع الريبة وإثارة هذا المؤلف أو ذلك بالمعطف والبر ؟ وما بالها بعد أن تضع مناهج التعليم وبرامجه واضحة جليلة بريئة من اللبس والغموض ، ما بالها لا تترك الناس أحرارًا يؤلفون الكتب التى تطلق هذه المناهج والبرامج وتكتفى هى بتأليف ليجان تدرس هذه الكتب بعد تأليفها وطبعها وتعلن أن هذا صالح للدرس وهذا غير صالح ، ثم تقف مهمتها عند هذا الحد .

ألمست ترى معنى أنها إن فعلت أراحت نفسها من هم ثقيل ملدى ومعنوى وخلقى أيضًا . ألمست ترى معنى أنها إن فعلت ردت إلى العلم والتأليف حرية مما فى أشد الحاجة إليها وفهمت للمعلمين والمؤلفين من أبواب التشايط الخصب ما قد أغلق فى وجوههم

إلى الآن . لماذا تعرض الوزارة نفسها لأن تتهم بين حين وحين بأنها تحلبى هذا الموظف أو ذاك وتؤثر هذا المفتش أو ذاك ، لأنها اشترت كتبه نسخاً أو اشترت حق الطبع فأغنته وأغدقت عليه من مال الدولة ، ولعلها لم تحلبه ولم تؤثره ولعلها لم تغنه ولم تغلق عليه ولعلها أن تكون قد ظلمته وشقت عليه .

حسب الوزارة أنها ستضطر دائماً إلى تموين مكاتب المدارس ليقراً المعلمون والتلاميذ ولتيسر لهم القراءة الحرة . فأما هذه الكتب التى تحمها المناهج والبرامج وتفرضها نظم التعليم ، فقد تستطيع الوزارة فى غير حرج بل فى أيسر اليسر لها وللناس أن تنفض يدها من بيعها وشرائها وتوزيعها على التلاميذ .

وإذا أراحت الوزارة نفسها من هذا العناء فهى واصله إلى نتيجة نفسية حسنة جداً إن صح هذا التعبير . ذلك أنها ستخفض النفقات الدراسية بمقدار ما ستخفف عن نفسها من العبء المالى الذى تقتضيه هذه التجارة السخيفة ، وسيحمد الناس لها تخفيض هذه النفقات وإن كان قيامها بتوزيع الكتب يسر على الناس تبسيراً شديداً . ولكن الناس فطروا على هذا الخلق ، تخذعهم الظواهر ، ويكرهون أن يؤدوا أموالهم إلى الدولة مهما تكن الدولة رفيقة بهم ، منصفة لهم .

ومما لا شك فيه أن كثيراً من الآباء سيرضون بل سيتهجون حين يرون القسط الدراسى قد خفض شيئاً ، ولعلمهم لا يخطئون . فمن يدري ألعلمهم يستطيعون أن يشتروا لأبنائهم هذه الكتب بثمن يسير ، ولعل تلاميذ السنة الثانية أن يشتروا من تلاميذ السنة الثالثة كتبهم التى يصبحوا محتاجين إليها بعد أن انتقلوا إلى فرقة أخرى . ولعل ذلك لا يكلفهم مالا كثيراً .

والغريب أن هذا النحو قد جرب . فلم تطلع الشمس من المغرب ، ولم تقع السماء على الأرض ، ولم تفسد أمور التعليم ، ولعلها ازدادت صلاحاً . فقد كانت الوزارة توزع الكتب على الطلاب فى المدارس العالية ، فلما أنشئت الجامعة ألغت توزيع الكتب على الطلاب فلم يحدث ذلك اضطراباً ولا فساداً ، وعينت الجامعة بمكبتها فنجحت فى تكوينها وتنميتها نجاحاً عظيماً وأغنت كثيراً من الطلاب عن شراء كثير من الكتب .

ستقول : ولكن طلاب الجامعة غير تلاميذ المدارس ، فما رأيك في أن المدارس الأوربية تعامل تلاميذها على هذا النحو ، لا توزع عليهم الكتب والأدوات ، وإنما تعين لهم ما يحتاجون إليه منها وتشتد عليهم في شرائه . فيشترونه جديداً أو قديماً ، غالباً أو رخيصاً ، ولا يفسد لذلك أمر من أمور التعليم .

نعم غير نصيحة تقدم إلى وزارة المعارف هي أن تدع التجارة للتجار ، والتأليف للمؤلفين ، وأن تكفى بامتعان الكتب والدلالة على الصالح منها ، وترك المعلمين والتلاميذ أحراراً فيما يقرأون ويدرسون ما داموا لا يتجاوزون المناهج والبرامج . وحسبك ما لا بد لها من تعيين المكتبات وإنشاء المعامل وإطعام التلاميذ . فلا بد مما ليس منه بد ، والخطأ كل الخطأ أن تنقلنا الأعباء فلا نتخفف منها بل نضيف إليها .

مُشْكِلَاتُ التَّعْلِيمِ الْخَاصَّةِ

٣٠

والآن وقد درنا حول التعليم العام ، وألمنا بطائفة من المشكلات الخارجية التي تحيط به فنفسه وتحوله عن وجهته الطبيعية ، ووقفنا عند هذه المشكلات وقفات قصيرة نرجو أن نكون قد وقفنا فيها إلى الخير . نستطيع أن نلم بالتعليم العام نفسه ، وأن نقف عند مشكلاته الخاصة التي تتصل بطبيعته وجوهره . وليست هذه المشكلات بأقل عسراً من المشكلات التي ستبعضها ، ولكن أمرها مع ذلك يسير على الفهم ، ولكن حلها مع ذلك يسير على المشرفين على شؤون التعليم إذا صدقت النية ، وصحت العزيمة ، وواجهت المشكلات في صراحة خالصة من الرياء والمصانعات السياسية المختلفة أيضاً .

وأول ما نعرض له من هذه المشكلات الخاصة غاية التعليم العام والغرض الذي تقصد إليه الدولة من إنشائه والقيام عليه ، والغرض الذي تقصد إليه الأسر من إرسال أبنائها إليه ، وقد كثر الكلام في أن التعليم العام لم تكن تقصد الدولة من إنشائه وتمهده إلا إلى إعداد الموظفين الذين يعملون في المكاتب والدواوين ، وأن الشعب لم يكن يرسل أبنائه إلى هذا التعليم إلا ليظفروا بالمناصب في المكاتب والدواوين إذا أتموه .

وكثر الكلام أيضاً في أن هذا الفهم الضيق الخاطيء السقيم ليس في حقيقة الأمر إلا نتيجة من نتائج السيطرة الإنجليزية على شؤون مصر عامة وعلى شؤون التعليم بنوع خاص .

وقد يكون هذا كله حقاً ولكن من بعض الوجوه لا من كل وجه ، فليس من الحق أننا حين أنشأنا التعليم العام قبل الاحتلال قد فصلنا بإنشائه إلى شيء آخر غير تكوين الموظفين الذين يعملون في مكاتب الحكومة ودواوينها . وما أظن بل ما أشك في أن الذين أنشأوا التعليم العام في مصر قد فكروا قبل كل شيء في طرد الجهل من رؤوس المصريين وإقامة العلم مكانه لأن الجهل ظلمة والعلم نور ولكنهم رأوا الدولة في حاجة إلى الموظفين الأكفاء ورأوا أن هؤلاء الموظفين الأكفاء يجب أن يكونوا من أبناء الشعب وألا سبيل إلى إعدادهم إلا بتعليم أبناء الشعب على نحو ما يتعلم أبناء الشعوب الأوروبية

التي كانوا يتأثرونها ويتخذونها نموذجًا ومثلاً . ولولا إنشاء المحاكم الأهلية مثلاً لما أنشئت هذه المدرسة التي كانت تسمى مدرسة الألسن أو مدرسة الإدارة أو مدرسة الحقوق . ولولا حاجة الجيش لما أنشئت مدرسة الطب ، ولولا أن هاتين المدرستين وأمثالهما من المدارس العليا لم تكن تستطيع أن تقبل الطلاب إلا إذا هيئوا لها تهيئة ما لما أنشئت مدارس التعليم العام .

فالحاجة العملية اليومية والضرورات العادية الماسة والمنافع القريبة العاجلة هي التي دعت إلى إنشاء التعليم الحديث المنظم في مصر قبل الاحتلال . وما أشك في أن مصر قد استفادت من هذا التعليم الحديث المنظم فوائد تتجاوز الحاجات اليومية والضرورات الخاصة والمنافع العاجلة وتبلغ الرقى العقلي الخالص ، ولكن هذا لم يكن شيئاً قصدت إليه الحكومة أو تعمدته الدولة ، وإنما هي رمية من غير رام وفضل أتيح لمصر عفواً وهذا شأن العلم والمعرفة حيث وجدنا . فإن نفعهما يتجاوز دائماً ما يراد منهما وما يطلب إليهما . وآية ذلك أننا حتى في أشد أوقات السيطرة الإنجليزية وضغطها على التعليم وتضييقها لحدوده قد انتفعنا من هذا التعليم الضيق المحدود أكثر مما أراد الإنجليز . وأبى دليل على ذلك أقوى من أن الذين أخرجتهم مدارس الاحتلال هم الذين اتسعت عقولهم لفهم الحرية والوطنية واشتدت عزائمهم لمناهضة الاحتلال نفسه ، وهم الذين أثاروا مصر وقادوها في الجهاد وكسبوا لها النظام الديمقراطي والحياة المستقلة .

وليس على مصر بأس من أنها أنشأت التعليم لأنها كانت محتاجة إلى الموظفين ومن أنها لم تفكر في التعليم من حيث هو ولا في العلم من حيث هو ، فهذا طور لا يبلغه الأمم إلا بعد أن تفرغ من حاجتها اليومية ومنافعها العاجلة . فالإنجليز إذاً قد مضوا بالتعليم في مصر إلى نفس الغاية التي كانت تقصد إليها مصر قبل أن يسيطر عليها الإنجليز ، ولكنهم تصوروا التعليم على طريقتهم هم من جهة وعلى طريقتهم في المستعمرات والبلاد الخاضعة لنفوذهم من جهة أخرى .

وكانت مصر قبل الاحتلال تصور التعليم على الطريقة الفرنسية وتصوره على أنه تعليم في بلد حر ناهض . فالخلاف بين التعليم قبل الإنجليز وأيام الإنجليز ليس خلافاً في الغاية وإنما هو خلاف في تصوره وفي مقداره . والمعروف أن الإنجليز يقتصدون في التعليم النظري لأبنائهم ويتجاوزون الاقتصاد إلى التثقيف بالقياس إلى أبناء المستعمرات . فهم إذاً قد فرضوا علينا الاقتصاد في العلم ، بل قهروا علينا فيه تقييداً شديداً وانتهى بنا

هذا التفتير إلى خمود عقل لم نخلص منه إلا بعد مشقة وجهد ، ولكننا على كل حال قد حاولنا أن نخلص منه ونجحنا في هذه المحاولة نجاحاً حسناً . ومن الخير ألا نرضى عن شؤننا مهما تكن حسنة فإن هذا الرضى علامة الخمود ، ولكن من الخير أيضاً ألا نسرف في التشاؤم وألا نسرف في الغرض من جهودنا فإن هذا الإسراف قد يشبط المهمة ويدفع إلى الفتور إن لم يدفع إلى اليأس والقنوط .

إنما الشيء الذى نلاحظه هو أن الذين يلومون الإنجليز لأنهم جعلوا غاية التعليم العام إعداد الموظفين لا يحققون في أنفسهم غاية أخرى للتعليم بعد أن كفت عنه يد الإنجليز ، بل قل إنهم لا يحققون له غاية واضحة بينة يمكن التحدث عنها في غير لبس ولا غموض وفي غير اختلاف ولا جدال .

فقوم يقولون إن غاية التعليم الثانوى هو إعداد الطلاب للتعليم العالى . فإذا سألتهم عن غاية التعليم العالى نفسه لم يعرفوها أو لم يحققوها . وإذا كان التعليم العالى مجهول الغاية وهو فى الوقت نفسه غاية التعليم العام فقد أصبح التعليم العام نفسه مجهول الغاية أيضاً . وقوم يقولون إن غاية التعليم العام إعداد الشباب للحياة ، فإذا سألتهم عن إعداد الشباب للحياة ما معناه وما تفصيله الواضح الدقيق لم يحسنوا الجواب لأنهم لا يحققون هذه الحياة ولا يحققون الإعداد لها ، وإنما هى كلمات تقرأ فى الكتب وفى نوع معين من الكتب وفى بعض كتب التربية بنوع أخص وفى الكتب التى تنقد فيها نظم التعليم هنا وهناك ، فتؤخذ على علاقتها فى غير بحث ولا تحقيق ولا تمحيص .

وليس أدل على ذلك من أننا مضينا فى التعليم العام أحراراً بعد أن كفت عنه يد الإنجليز فلم نهى الطلاب للتعليم العالى تهيئة خيراً من تلك التى كانوا يهيئونها أيام الإنجليز ، ولم نعد الشباب للحياة إعداداً خيراً من إعدادهم أيام الإنجليز .

فمازال الشبان يأتون إلى الجامعة ضعافاً قاصرين ، ومازال الشبان يستقبلون حياتهم جاهلين عاجزين عن التصرف فيها ضعافاً عن أن ينهضوا بأعبائها ، يذهبون إلى الدواوين موظفين تشكو الدواوين من سوء إعدادهم للعمل فيها . ويعرضون أنفسهم على أصحاب الأعمال الحرة ، فلا يكادون يجربونهم حتى يزهدوا فيهم ويعرضوا أشد الأعراض عن استخدام زملائهم لأنهم لم يعملوا للأعمال الحرة إعداداً صالحاً . ومصدر هذا كله أننا نكفئ بالألفاظ العامة الغامضة المبهمة التى لا نحقق معانيها فى نفوسنا ثم نتخذ هذه

الألفاظ غايات لنا ثم نبغى لهذه الغايات للبهمة وسائل مبهمة فنتهى إلى أن تختلط الأمور علينا أشد الاختلاط وإلى أن يكون الشباب ضحية بريئة لهذا الابهام والغموض .

فلنجهد قبل كل شيء إذاً في أن نحقق غاية التعليم العام تحقيقاً واضحاً جلياً لا لبس فيه ولا إبهام . أما أن التعليم العام يهبط الشباب لدخول الجامعة أو المدرسة العالية فهذا شيء لا شك فيه ، ولكن التعليم العام يجب أن يهبط الشاب لا لتسجيل اسمه في الجامعة والمدرسة العالية ولا للاختلاف إلى ما يلقى فيهما من الدروس ، فقد يمكن أن يتاح هذا لكل إنسان إذا أراد الشارحون لراحة الاختلاف إلى الجامعة والمدارس العليا لكل من بلغ سناً معينها ودفع أجراً معينه ، بل ليختلف إلى هذه الدروس فيسيفها ويتفهم بها ، ويوجد في ذلك للتعلم تدفيعه إلى أن يضاعف جهده ، وإلى أن يتزهد من التحصيل ، وإلى أن يعمل مع الأستاذ عمل الشريك المعين لا عمل التلميذ الذي يتلقى منه العلم فيفهمه حيناً ولا يفهمه أحياناً .

فالتعليم العام إذاً يهبط الشباب لفهم نوع من التعليم أرقى منه ، يهبط لفهم العلم الخالص والمشاركة فيه والقدرة بعد شيء من الجهد على تنميته وإضافة إليه . وإذا فلا بد للذين ينظمون أمور التعليم العام من أن يكونوا على بينة من دقائق العلم الخالص وما يحتاج إليه الشاب من الوسائل ليستطيع فهمه وإساغته والمشاركة فيه وإضافة إليه . وإذا فلا ينبغي أن تكون أمور التعليم العام إلى جماعة من الموظفين قد حدثت مقدرتهم العلمية ، وضاعت ملكاتهم عن فهم حاجات العلم ووسائله ، وإنما يجب أن تكون أمور التعليم العام إلى رجال التعليم العالي أنفسهم ، فهم الذين يحسنونه ، وهم الذين يعرفون حاجاته ويعرفون الوسائل إليه .

ولنضرب لذلك مثلاً يوضحه ويجليه ، فالتعليم العام في مصر بعد الطلاب لدخول الجامعة على اختلاف كلياتها ومعاهدها . وذلك منذ أنشئت الجامعة . وكان قبل هذا بعد الطلاب لدخول المدارس العليا ، وتستطيع أن تدرس تاريخ التعليم العام في مصر منذ أول هذا القرن ، ترى أن شؤونه لم تكن قط إلى أحد من الجامعيين بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

ولعلك إن درست تاريخ وزلوة المعارف كلها أن تنتهي إلى هذه النتيجة نفسها وأن تلاحظ أنه قد مر بها وزراء جامعيون أحياناً ، ولكن الفنيين الذين يباشرون شؤونها . من

قريب لم يكونوا قط من الجامعيين . ولعل الناس لم ينسوا بعد أن بين وزارة المعارف ذات التاريخ والتقاليد وبين الجامعيين الذين تخرجوا من الجامعات الأوربية أو من الجامعة المصرية الناشئة خصومة صماء ولكنها خطيرة عتيقة ، تعلن عن نفسها بين حين وحين وتحدث آثاراً سيئة في شؤون التعليم وفي حياة الشباب . ومهما يكن من شيء فإن إشراف غير الجامعيين على شؤون التعليم العام قد باعد بينه وبين الإعداد للجامعة أشد المباعدة لأن هؤلاء المشرفين لا يحسنون العلم بحاجة الجامعة من ناحية ولا تطيب نفوسهم بقبول آراء الجامعة ومشورتها من ناحية أخرى . خذ أى مادة من مواد التعليم العام ، خذ التاريخ أو الجغرافيا أو الرياضة واطلب إلى الجامعى كيف يجب أن تعلم هذه المادة فى المدرسة الابتدائية والثانوية ليمضى فيها الطالب إذا اتصل بالجامعة ، فسيرض عليك آراء لن تتفق مع آراء وزارة المعارف إلا قليلا .

ومن طريف الأمر أن وزارة المعارف لما ضاقت بنقد الجامعة لها وإلحاحها فى هذا النقد واستمعاع الجمهور لهذا النقد ، أرادت أن تبرأ من التبعة وأن تشرك الجامعة معها فى اجتماعها ، فجعلت تؤلف اللجان من لجانها ومن الجامعيين وتكلفها وضع المناهج والبرامج . ولكن هذه اللجان مع أن الجامعيين قلة فيها دائماً لا تكاد تتم عملها وتقدمه إلى الوزارة حتى يناله التغيير والتبديل وشيء من المسخ قوى أو ضعيف ، وهو مع ذلك شيء قد اشتركت فيه الجامعة . فإذا لم يرض عنه الناس وإذا لم ينتج ما كان ينتظر منه فالوزارة ليست مسئولة وحدها وإنما الجامعة مسئولة معها .

والوزارة تنسى ما أحدثت فى المناهج والبرامج من تغير وتبدل ، وتنسى أن الجامعيين قلة دائماً فى لجانها . فأراؤهم لا تسمع فى كل وقت ، وتنسى ما هو أهم من ذلك وأجل خطراً وهو أن الجامعة إن اشتركت فى وضع المناهج والبرامج فهى لا تشرك فى تنفيذها والإشراف عليها . وواضح أن المنهج والبرنامج فى أنفسهما ليسا شيئاً وأن تنفيذها هو كل شيء .

يجب إذاً أن يشترك التعليم العالى اشتراكاً عملياً قوياً فى تنظيم التعليم الثانوى وفى الإشراف على تنفيذ ما يوضع له من نظام إذا كان من الحق أن التعليم العام يهيىء الطلاب للجامعة . الجامعة تفهم درس اللغات مثلاً على نحو غير الذى تفهمه عليه وزارة المعارف . ولعلها لا تعتمد فى ترقية درس اللغات على عدد الحصص فى كل أسبوع ولا على رفع درجات آخر العام . ولا على رفع درجات الامتحان آخر العام ، ولا على اختيار المعلمين

الإنجليز والفرنسيين لأنهم إنجليز وفرنسيون لتعليم اللغة الإنجليزية والفرنسية . ولعل لما في ترقية تعليم اللغات مذهباً آخر ، ولعل لما إلى هذه الترقية وسائل أخرى . ولعلها لا تحفل بقدرة الطالب على أن يدير لسانه بالإنجليزية والفرنسية كما يديره الإنجليز والفرنسيون كما تحفل بقدرة الطالب على أن يذوق هاتين اللغتين وينقل عنهما ويؤدي بهما كما يصنع أصحابهما . ولا سبيل إلى أن تحدث الجامعة آثار تصورها لتعليم اللغات في المدارس العامة إلا إذا اشتركت بالفعل في تنظيمه والإشراف عليه . ونتيجة هذا كله أن وزارة المعارف إن أرادت تجهيز الطلاب في التعليم العام للجامعة والمعاهد العالية هذه التهيئة الصورية الزمانية التي تنحل إلى إقامة الطالب في مدارسها عدداً من السنين وأدائه فيها ألواناً من الامتحان . فهذه التهيئة محققة بالفعل وليست في حاجة إلى جهد ولا عناء . فلبنائنا يقيمون في المدارس الابتدائية أربعة أعوام وفي المدارس الثانوية خمسة أعوام ، ويخضعون لضروب من بلاء الامتحان ثم يأتون إلى الجامعة ضعافاً قاصرين فقبلهم كارهة راغمة . وإن أرادت تهيئة الشباب لفهم العلم الخالص وإساغته والمشاركة والإنتاج فيه فهذا عبء آخر تؤكد لما أنها لن تستطيع النهوض به وحدها في هذا الطور من حياتها على أقل تقدير .

وبعد فهل من الحق أن الغاية الوحيدة للتعليم العام هي إعداد الطلاب للتعليم العالي ، أم هل هناك غاية أم غايات أخرى لهذا التعليم ؟ أما أنا فأرى أن إعداد الطلاب للجامعة بعض أغراض التعليم العام لا كلها ، ولعل للتعليم العام غرضاً آخر أوسع وأشمل وبقي وأرقى من إعداد الطلاب للجامعة ، وهو إعداد الشباب للنهوض بأعباء حياتهم مهما تخلف عن بصيرة بها ، وفهم لما وقدرة على التصرف فيها مع ما ينبغي لكل ذلك من للثقافة الحسنة والادراك الواسع ، والخلق المهذب ، والذوق السليم . فليس من الضروري ولا من الممكن ولا من المستحسن أن يذهب كل من ظفر بالشهادة الثانوية إلى كليات الجامعة . بل من الواقع ومن الخير أيضاً أن يكفى بعض الشباب بهذه الشهادة الثانوية وأن ينصرف بعد الظفر بها إلى الجد والكد ليعيش حراً معتمداً على نفسه معيناً لأمرته معوضاً عليها بعض ما بذلت في تربيته وتنشئته من الجهد والمال . وإذا كان نقلاً الشاب قد تعلم في المدارس العامة تعليماً حسناً حقاً فليس عليه بأس ألا يتصل بالجامعة ولا يخطر على ثقافته من وقوفه عند الشهادة الثانوية لأنه لن يستطيع أن يجمد ولا أن يحمد ولا أن يزهو في الحياة العقلية ولا أن ينصرف عن ترقية نفسه وتثقيفها ما وسعة ذلك وما أتاحته

له الظروف . إنما يجمد الشاب ويخمد ويزهّد في الثقافة وينصرف عن الاستزادة منها لأنه لم يهيأ لها تهيئة حسنة في المدارس العامة ولأن هذه المدارس لم تشغل في نفسه هذه الجنوة المقدسة جذوة المعرفة . ولو قد أشعلتها لما استطاع النمر ولا أحدائه أن يخمدها أو يطفئها لأنها أثبت وأبقى وأذكى من أن تخدم أو تطفى .

فلنتظر إذا كيف يمكن أن نعد الشاب لهذه الحياة التي صورناها آنفاً ولنتظر بعد ذلك كيف نهيئه تهيئة خاصة للتعليم العالي إن أراد أن يكون من طلاب التعليم العالي .

الإيمانُ بِمُهْمَةِ التعليمِ والشُّعُورِ بِخَطَرِهِ وَقُدْسِيَّتِهِ

٣١

وأول ما ينبغى لذلك أن نصدر فى عنايتنا بالتعليم العام ، بل بالتعليم كله ، عن الجِدِّ لا عن اللَّعِبِ ، وعن اليقين لا عن الشك ، وعن الإيمان لا عن التردد .

وهذه خصلة لازمة للنجاح فى كل شىء كبيراً كان أو صغيراً . فالناس مدينون بالنجاح والتوفيق فى أكثر ما ينجحون فيه ويوفّقون إليه للثقة واليقين ، ولالإيمان والإخلاص أكثر مما هم مدينون بذلك لما ينفقون من قوة وما يحتملون من مشقة وما يذلون من جهد ومال . ولقد أكثر وزير المعارف القائم منذ تولّى هذه الوزارة ، بل قبل أن يتولاها ، بل قبل أن توكل إليه أمور الحكم ، من ذكر الإيمان بما يسميه رسالة المعلم والتعليم ، وألح فى أن يؤمن المعلم لا أقول برسائله كما يقول الوزير ، وإنما أقول بمهمته لأننى أؤثر هذا اللفظ . ألح فى أن يؤمن المعلم بمهمته . وأن يؤمن المشرفون على التعليم بمهمتهم أيضاً . والوزير محق فى طلب الإيمان بقيمة التعليم وخطره من رجال التعليم على اختلافهم ، لأن الإيمان وحده هو الذى يخفف الجهد مهما يثقل ، ويهون التضحية مهما تعسر ، ويحببها إلى النفوس مهما تكن بغیضة كريمة بشعة ، والإيمان كما يقال منذ أقدم العصور خلق أن يزيل الجبال من مواضعها ، وأن يرد إلى الألف ما كان الناس يرونه غريباً عجيباً خارقاً للعادة شاذاً عن المألوف . ولكن الإيمان لا يأتى عفواً ، ولا يفرض على الناس فرضاً ، ولا يذاع فى قلوبهم ونفوسهم بقرار يصدره مجلس الوزراء ، أو قانون يشرعه البرلمان . وإنما يجب أن تهيأ له أسبله وتبغى له وسائله ، وإنما يكون الإيمان بالتعليم وخطره وقُدْسِيَّتِهِ حين يكون الإيمان بالوطن ، وحين يصح فى قلوب المعلمين والمشرفين على التعليم حب الوطن وإثارة على النفس والمنفعة والمال ، وحتى يصح فى عقول المعلمين والمشرفين على التعليم أن من حق الوطن عليهم وعلى الدولة أن يذاد عنه الجهل ويقوى فيه العلم ، وتذكوفه الثقافة ، وأن يحاط من جميع الطوارئ والعاديات بكل ما يمكن أن يحاط به مهما يكلف ذلك من تضحية ، ومهما يفرض ذلك من جهد ، ومهما يقتضى ذلك من عناء .

وحين تنظر الدولة إلى التعليم على أنه غذاء للشعب لا يستطيع أن يعيش بدونها كما أن الطعام والشراب غذاء للشعب لا يستطيع أن يعيش بدونهم ، مع هذا الفرق الذي يظهر واضحاً جلياً وهيناً يسيراً ، ولكتنا مع ذلك لا نقطن له ولا نقف عنده ، وهو أن الطعام والشراب وكل ما يتصل بحياة الجسم من العناية بشؤون الصحة العامة ضرورة لازمة لتمكين الشعب من حياته الحيوانية التي يشارك فيها الخيل والبغال والحمير والدواجن ، على حين أن التعليم ضرورة لازمة لتمكين الشعب من أن يكون إنساناً ممتازاً من هذه الحيوانات مسيطراً عليها وعلى غيرها من عناصر الطبيعة في البر والبحر والجو والسماء أيضاً .

أليس من الغريب في بلد متحضر أن تعنى الدولة بشؤون التجارة والزراعة والصناعة جادة غير لاعبة ومؤمنة غير مترددة ، على حين لا تعنى بشؤون التعليم إلا في شيء من التكلف والابتسام وكثير من السخرية والاستهزاء . مع أن هذه الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها مما يتصل بالحياة المادية لا سبيل إليها ولا وسيلة إلى إصلاحها وترقيتها وإعطاء الشعب أوفر حظ منها وأصلحها إلا إذا وجد التعليم ووجد صالحاً ملائماً ممكناً للإنسان من أن يستغل الطبيعة إلى أبعد حد مستطاع .

إن الذين يذكر لهم التعليم العام أو التعليم العالي فيرفعون أكتافهم ويهزون رؤوسهم ، ويقولون : أعدد لنا الزراع والتجار والصناع فنحن إليهم أحوج منا إلى الذين يخرجون من الجامعة ومدارس التعليم العام قصار النظر ، ضعاف العقول ، محدودو الأفق ، يقولون عن غير علم ويصدرون عن غير فهم ويتحدثون عن غير بصيرة ولا روية ، فلن نستطيع أن نخرج لهم رجال الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال بوجه عام إلا إذا أخرجنا لهم قبل كل شيء هؤلاء المثقفين الممتازين والمتوسطين الذين يفهمون الحياة وحاجاتها وضرورتها والذين تعرض لهم مشكلات هذه الحياة فيعرفون كيف يأخذونها وكيف يروضونها وكيف يظهرون عليها وكيف ينفذون منها .

نعم وإنما يشيع الإيمان بالتعليم وخطره في نفوس المعلمين والمشرفين على التعليم ، حين تمحى من قلوب المسيطرين على الأمر هذه العواطف البغيضة التي لا تلائم الديمقراطية ولا تستقر مع المساواة والحرية في نفس واحدة ، هذه العواطف التي تصور لكثير من المسيطرين على الأمر أن الشعب جزء من هذه المادة التي تستمر وتستغل ، هي كالأرض

التي تزرع وكالماء الذي تروى به الأرض ، وكالحيوان الذي تحمل عليه الأثقال ، وكالمادة التي تتخذ منها الأدوات . حقه على سادته وملاكه أن يديرها له من الطعام والشراب واللباس ما يحويه من العاديات ويمكنه من العمل ويمكنهم هم من استغلاله واستثمار جهده . شأنه في ذلك شأن الأرض إذا أدركها الضعف وشأن الآلة إذا أدركها العطب ، فكما أنك خالق أن تصلح الأرض وتحميها من الضعف لتستثمرها وكما أنك خالق أن تصلح الأداة إذا أدركها الفساد أو نالها العطب لتستخدمها لما هيئت له من المرافق فأننت خالق أن تطعم الشعب وتسقيه وتلدود عنه الأوبئة والآفات لتسخره بعد ذلك في الزراعة والتجارة والصناعة وما يغفل عليك الثروة الغزيرة آخر العام والنعمة المتصلة آناء الليل وأطراف النهار ، على حين يحتمل الشعب في سبيل ذلك ألوان البؤس وضروب الشقاء ، بل حين تمحي من نفوس المسيطرين على الأمر من الحكام والأغنياء هذه العواطف التي يرونها راقية ممتازة وأراها مهينة مخزية . عواطف الرحمة للشعب والرفق به والعطف عليه والاحسان إليه كما نرحم الحيوان ونرفق به ونعطف عليه ونحسن إليه . فالشعب ليس في حاجة إلى أن يرحمه فريق من أبنائه أو يرفق به أو يشمل به بالعطف والإحسان ، وإنما الشعب صاحب الحق ، وصاحب الحق المطلق المقدس في أن تشيع المساواة والعدل بين أبنائه جميعاً . وإذا كانت الظروف التاريخية لحياة الناس قد فرقت بينهم في الغنى والفقر . وإذا كانت الظروف الطبيعية قد فرقت بينهم في المقدرة والكفاية فهم مشتركون في مقدار لا يختلفون فيه وهو أنهم ناس قد خلقوا من تراب وسيردون إلى التراب كما يقول الحديث الشريف .

وإذا فلابد من أن تزول من نفوس السادة والقادة والرؤساء والمسيطرين عواطف الاستعلاء على الشعب وعواطف الإحسان إلى الشعب لأن الإحسان على هذا النحو مظهر من مظاهر الاستعلاء ، ولابد من أن تقوم مقام هذه العواطف عواطف الإيمان بالمساواة والعدل بل أبناء الشعب ، ومن أن تصبح هذه العواطف جزءاً من تصورنا للأشياء وحكمنا عليها ، وجزءاً مقوماً لشعورنا الوطني . حيث نؤمن جميعاً بأن من حقنا جميعاً أن نحيا حياة صالحة كريمة ، وحيث نؤمن جميعاً بأن التعليم على اختلاف ألوانه والثقافة على اختلاف ضروبها سبيلنا جميعاً إلى هذه الحياة الصالحة الكريمة وحيث نؤمن بأن للتعليم خطراً وقيمة هما خطر الحياة وكيمتها . وحيث يشعر المعلم بأنه عامل بين العوامل الأساسية في الحياة، في الحياة الخاصة وفي الحياة العامة . له ما لهذه الحياة من خطر ولعلمه ما لهذه

الحياة من قيمة ، فهو إذا ليس أداة تسخر ولا آلة تستغل وإنما هو أمين الشعب على أمناء الشعب ينقل إليهم تراثه القديم ويشيع في نفوسهم آماله المستقبلية ويهيئهم لحماية هذا التراث وتحقيق هذه الآمال ..

يومئذ ويومئذ فحسب ، يتحقق ما يريد هيكلاً باشاً وما نريده نحن معه من إيمان المعلمين والمشرفين على التعليم بمهمتهم الخطيرة .

ويومئذ ويومئذ فحسب ، يقبل رجال التعليم على التعليم عن يقين وثقة ، وعن استعداد للتضحية واحتمال للجهد . فأين نحن من هذا اليوم ؟ أظن أننا بعيدون عنه بعداً شديداً . فلنعتصم مع ذلك بالرجاء . ولنحمي أنفسنا من اليأس ولنطالب بأيسر ما يمكن أن نطالب به لنبلغ بالتعليم غاية قرية من غايته بعض الشيء إن لم نستطيع أن نبلغ به هذه الغاية . وأيسر ما نطلبه الآن ألا نعالج أمور التعليم ساخرين منها هازلين بها متكلفين لما نبذل فيها من جهد - أيسر ما نطلبه أن نعنى بعقول أبنائنا كما نعنى بزراعة القطن . إن أمور مصر كلها تضطرب حين تعرض للقطن آفة من الآفات وحين تكسد السوق وينخفض السعر . هنالك تضطرب الحكومة ويضطرب البرلمان وتفلق الصحف ويتغلغل القلق في البيوت والقصور .

أفئن عرضت للتعليم آفة تفسده وتفسد النشء الذين هم أبنائنا وخلفاؤنا على أرض الوطن وتراثه ومستقبله ، لا نحفل بها ولا نهتم لإصلاحها كما نحفل بدودة القطن وكما نهتم لاضطراب الأسواق .

كلا ليس كثيراً أن نطلب إلى الدولة وإلى رجال التعليم أن تكون عنايتهم بشقيف الشباب وتنشئته وحمايته من الجهل والفساد كعنايتهم بسمية القطن وتذكيته وحمايته من البوار والكساد .

نعم وأيسر ما نطلبه أيضاً ولن نسرف في طلبه مهما ألحنا ومهما كررنا القول وأعدناه أن يشعر المعلم شعوراً قوياً بهذه العناية وبأنه شريك فيها ، وعحق لها ، ليشعر بما ينبغي له من العزة والكرامة .

وقد تعود صديقي هيكلاً باشاً وتعودت أنا أيضاً منذ كنا نعمل معاً في السياسة أن نشبه التعليم بالقضاء ، والمعلمين بالقضاة وأن نطالب بالكرامة والطمأنينة للذين نأمنهم

على إذاعة العلم والمعرفة فى أبناء الشعب كما نطالب بالكرامة والعلمانية للذين تأمنهم على تحقيق العدل بين الناس .

وبخيل إلى أن صديقى هيكلا مازال يشبه التعليم بالقضاء والمعلمين بالقضاة بعد أن تولى وزارة المعارف فعله بمضى بهذا التشبيه إلى غايته ويجعله حقيقة لا تشبيها ولا مجازا ، ويبلغ من الدولة حكومتها وبرلمانها ، أن تسرى بين رجال القضاء ورجال التعليم . حيث نستطيع أن نطالب المعلم بأن يخلص لمهته وينصح لتلميذه ويحتمل فى سبيل ذلك المشقة والجهد والعناء . وحيث تقرب من الإيمان بمهمة التعليم . ولعل ذلك يقرنا من إصلاح التعليم شيئا يقرنا من تحقيق الغاية من التعليم .

مَاذَا يُعَلِّمُ فِي الْمَدَارِسِ الْعَامَةِ

٣٢

والآن ما الذى نريد أن نعلمه فى هذه المدارس العامة لنصل بها إلى تحقيق هذه الغاية التى صورناها منذ حين وهى إعداد الشباب للحياة الصالحة الكريمة المنتجة وتمكينهم من المضى فى تثقيف أنفسهم وترقيتها سواء كان ذلك بالاختلاف إلى دروس التعليم العالى أم بالاعتماد على جهودهم الخاصة ؟ للجواب على هذا السؤال أرجو أن يذكر القارئ ما قدمته من ألوان القول حين حاولت أن أحدد الغرض الذى يرمى إليه التعليم الأول والوسائل التى تمكن من تحقيق هذا الغرض .

لواضح جداً أن التعليم العام يجب أن يحقق كل أغراض التعليم الأولى من جهة وأن يحقق أغراضاً أخرى أرقى وأرفع من هذه الأغراض من جهة ثانية .

وإذا فلابد من أن يحقق التعليم العام قبل كل شيء هذه الوحدة الوطنية التى صورناها فيما مضى من القول ، هذه الوحدة التى لا نفهمها ولا نحققها إلا إذا اعتمدت على استقلالنا الخارجى وعلى حرمتنا الداخلية ، وقد قدمنا أن الصبى يجب أن يعرف نفسه وأمه التى هو عضو من أعضائها وإقليمه الذى يعيش فيه ووطنه الذى يعيش به وله . وقدمنا أن هذا الصبى من أجل ذلك يجب أن يقرأ ويكتب ويحسب ويعرف تقويم الوطن وتاريخه ولغته ، ويتعلم بعد هذا كله من بسائط العلم ما يمكنه من أن يعيش ويكسب القوت . وقد ذكرنا أمر التعليم الدينى واختلاف الناس فيه وينا رأينا فيما تقتضيه ظروف حياتنا المصرية فى أول عهدها بالحرية والاستقلال .

فكل هذه الأشياء التى يجب أن يتعلمها الصبى فى التعليم الأولى يجب أن يتعلمها فى أول التعليم العام لأنها مقدار مشترك بين أبناء الشعب جميعاً لا يصح أن يعرفه بعضهم ويجهله بعضهم الآخر . ولكن الصبية الذين يرسلون إلى مدارس التعليم العام يتجاوزون هذه الأشياء إلى غيرها ، ويتعلمون هذه الأشياء نفسها على أنها مقدمة ، أو قل إنها أساس لأشياء أخرى تاتى بعدها فتقوى آثارها وتكالجها من جهة وتعد لأثار ونتائج غيرها من جهة أخرى .

ومن أجل هذا يشترك التعليم الأولي ، والقسم الأول من التعليم العام في أشياء ويختلفان في أشياء . يشتركان في أنهما يكونان نفس الصبي ويصلان بينه وبين بيئته المادية والمعنوية ويثان في نفسه الشعور بأنه فرد من جماعة ، وعضو من أمة ، وجزء من وطن . ثم يختلفان بعد ذلك في أن التعليم الأولي يمكن أن يكون غاية يقف عندها الصبي على النحو الذي صورناه في أول هذا الحديث ، على حين هذا الجزء من التعليم العام ليس غاية ولا يمكن أن يكون غاية . وإنما هو مقدمة ينتقل منها الصبي ضرورة إلى ما بعدها فيجب أن يهيا في يسر وتدرج ولكن في دقة وإتقان لهذا الذي سينتقل إليه .

ولنضرب لذلك أمثلة تبينه وتجعله . كل الصبيان في التعليم الأولي وفي التعليم العام يجب أن يعرف البيئة الجغرافية التي نشأ فيها والتي يهيا للعيش فيها . فهذا المقدار من الجغرافيا يكفي لتلميذ المدرسة الأولية ويجب أن يعرفه تلميذ المدرسة العامة ولكن معرفته له يجب أن تكون أعمق وأوسع من معرفة زميله بعض الشيء ، لأن تلميذ المدرسة العامة هذا لا يتعلم الجغرافيا ليعرف مصر ، وينهيا للعيش فيها فحسب ، بل ليتعمقها مع الزمن ويشقف فيها من حيث هي علم أوسع وأشمل وأعمق من مصر ، ويجب أن يشقف فيه الشاب المستدير إلى حد بعيد . فيجب إذاً أن يكون علم التلميذ في المدرسة العامة بجغرافيا مصر أعمق وأدق من علم زميله وأن يتجاوز مصر بعض الشيء إلى بعض الأقطار التي تشتد بينها وبين مصر الصلة وتطرد بينها وبين مصر العلاقات . وقل مثل ذلك في التاريخ . فتلميذ المدرسة العامة لا يتعلمه ليعرف وطنه معرفة مجملية ، وليصل حاضره بماضيه فحسب . وإنما يتعلمه لهذا ويجب أن يمضي في تعلمه لهذا . ثم يتعلمه بعد ذلك لأنه مادة من مواد الثقافة العامة التي لا يكون الشاب متحضراً ولا مستديراً بدونها . ولأنه يصل بين قديم وطنه وقديم الإنسانية التي اتصلت بوطنه فأنزلت فيه وتأثرت به . وما دام وطنه متصلاً في الحاضر وسيتصل في المستقبل بالإنسانية متأثراً بها مؤثراً فيها فلا بد من أن توصل حياة الحاضر والمستقبل في نفس الشاب بحياة الماضي كما هي متصلة في الواقع ليستطيع الشاب أن يلائم بين نفسه وبين الحياة الواقعة حتى يتصور الصلة بينه وبين الناس وحين يحكم عليها ويصرف فيها . وقل شيئاً يشبه هذا فيما ينبغي أن يتعلمه الصبيان من أوليات العدد والحساب ، أحدهما يتعلمها لأنها توسع عقله بعض الشيء ولأنها تنفعه في حياته العملية بنوع خاص ، والآخر يتعلمها لهذا لأنها سلم يرقى فيه

إلى ما هو أعمق وأدق من أصول الرياضة وإلى ما هو جزء مقوم للعقل وأصل أساسى من أصول المعرفة وسبيل موصلة إلى هذه المعرفة .

وعلى هذا النحو يختلف هذان النوعان من التعليم من وجوه ويتفقان من وجوه وينشأ عن هذا الاختلاف والاتفاق أن يعنى المشرفون على أمور التعليم بالاحتيال أشد الاحتيال فقد تظهر التجربة والاختبار أن تلميذ المدرسة الأولية مستعد للمضى فى الثقافة ، خلىق أن يتحول إلى التعليم العام ويمضى فيه إلى بعض غايته أو إلى أقصى غايته فينبغى أن نهياً له أسباب هذا التحول والانتقال وذلك بالملاءمة بين هذين النوعين من التعليم إلى حد ما وبإنشاء الممرات إن صح هذا التعبير بين هذين النوعين ليستطيع الصبي أن يسلكها إن اقتضت التجربة أن يتقل من التعليم الأول إلى التعليم العام . وقد تظهر التجربة والاختبار أن تلميذ المدرسة العامة محدود القوة ضعيف الاستعداد لا يستطيع أن يمضى فى الثقافة الراقية إلى حد بعيد فهو قد ينصرف عنها إلى الحياة العاملة ، وهو قد ينصرف عنها إلى لون من ألوان التعليم الثنى فيجب أن يخطأ المشرفون على شؤون التعليم أشد الاحتيال حتى إذا انصرف هذا التلميذ عن المدرسة لم يكن قد حصل من المعرفة أقل مما يحصله تلميذ المدرسة الأولية عادة . وكل هذه مسائل دقيقة لا يكفى أن تشرع لها القوانين وتوضع لها القواعد والأصول وتصدر بها المنشورات وإنما يجب أن تلاحظ من قريب وتراقب من كئيب ، ويجب من أجل هذا ألا تنقطع الصلة بين التعليم العام وبين غيره من ألوان التعليم . وهناك مسألة يجب أن نقف عندها بعض الوقت لأنها فى حاجة إلى العناية وإن كانت فى نفسها أوضح وأجلى من أن تحتاج إلى مناقشة أو جدال .

وهى مسألة اللغات الأجنبية ، متى يبدأ بدرسها فى التعليم العام . أما مصر فقد جرت على البدء بتعليم هذه اللغات أو إحدى هذه اللغات على الأصح فى المدارس الابتدائية التى هى أول التعليم العام . جرت على ذلك مع شىء من الاختلاف والاضطراب فى الرأى وفى العمل . فهل تدرس اللغة الأجنبية منذ السنة الأولى أم هل تدرس منذ السنة الثانية أم هل تدرس منذ السنة الثالثة . أما نحن فجولنا فى ذلك قاطع صريح وهو أن اللغة الأجنبية لا ينبغى أن تدرس فى هذا القسم من التعليم العام لا فى السنة الأولى ولا فى الثانية ولا فى الثالثة ولا فى الرابعة . وإنما يجب أن يخلص هذا القسم من أقسام التعليم العام كما يخلص التعليم الأول للثقافة الوطنية الخاصة إذا أردنا أن نخلص نفس

الصبي لوطنه وأن تشدد الصلة بينها وبين هذا الوطن . وهذا الصبي سيتجاوز الوطن في الثقافة إلى أوطان أخرى مختلفة بعد زمن قصير وسيشدد اتصاله بهذه الأوطان على نحو غير مألوف في البلاد الأخرى كما ستري فلا أقل من أن نحفظ بهذا الطور من أطوار نشأته للثقافة الوطنية نخصة بها ونقصره عليها .

أضف إلى ذلك أننا نشكو مخلصين محققين من أن تلاميذنا لا يحسنون لغتهم العربية ونحمل ذلك على اللغة نفسها أحياناً وعلى مناهجها وكتبها أحياناً ، وعلى معلميها ومناهجهم في التعليم أحياناً ، ولكننا لا نحمل ذلك على مصدر لعله أن يكون من أهم مصادره ، وسبب لعله أن يكون من أهم أسبابه وهو أن التلميذ لا يكاد يدخل المدرسة حتى تتلقفه اللغة الأجنبية فتستغرق من وقته وجهده ونشاطه ما هو خلاق أن ينفق في تعلم اللغة الوطنية وإتقان غيرها من المواد التي تتصل بالثقافة الوطنية .

وإذا كان من الحق أن اللغة العربية عسيرة ، لأن نحوها مازال قديماً عسيراً ولأن كتابتها مازالت قديمة عسيرة ، ولأن مناهجها مازالت بعيدة عن ملائمة حاجة الصبي وطاقته ، ولأن معلمها لم يهيأ بعد ليكون رفيقاً بها ، وبالتلميذ قادراً عليها وعلى التلميذ إذا كان هذا كله حقاً ، وهو حق من غير شك ، فأحرى أن نعنى باللغة العربية وأن نضمن فراغ التلميذ لها وانصرافه إليها وألا نشغله عنها بلغة أجنبية لا يحتاج إليها الآن ويستطيع أن يتعلمها ويتعمقها حين ينمو عقله وجسمه وملكاتة ، وحين يستطيع أن يجمع بين تعلم اللغة الأجنبية والمضى في إتقان لغته الوطنية والمضى فيما أخذ فيه من الثقافة .

وقد كان يمكن الاعتذار من فرض اللغة الأجنبية على الصبية في أول عهدهم بالمدرسة أيام الانجليز . لأن سيطرتهم على شؤون مصر ربما كانت تقتضي ذلك ، وقد كان يمكن هذا الاعتذار أيضاً حين كانت لغة الثقافة في المدارس هي الإنجليزية أو الفرنسية فلم يكن يد من إعداد التلاميذ لهذه الثقافة بتعليمهم لغتها .

فأما الآن وقد كثرت يد الانجليز عن أمور التعليم . فأما الآن وقد أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة فلا يمكن الاعتذار عن المضى في هذا الخطأ إلا بأنه استمرارياً كان وإعمال لما ينبغي من الإصلاح . وأضف إلى هذا كله أنه إذا فهم أن تعنى المدارس الأوربية بتعليم الصبية اللغات الأجنبية في أول عهدهم بالمدرسة . وهي في ذلك أدنى

منا إلى الاعتدال والقصد فقد لا يفهم إسرارنا إلى ذلك وإصرارنا عليه الأمرين خطيرين .
أحدهما أن للصبي الأوروبي من دورهم ومنازلهم وبيئاتهم خارج المدرسة مدارس يتعلمون
فيها لغتهم الوطنية ويتشققون فيها بثقافتهم القومية ، وأن لهم من أمهاتهم وآبائهم ومن
أخواتهم وإخواتهم معلمين ومثقفين يحبون إليهم هذه الثقافة وتلك اللغة ويؤدونهم منها
بمحظوظ قد تكون أبقى وأرقى وأكثر وأوفر مما يتعلمونه في المدرسة .

وأن نحن من هذا وبين المدرسة والبيت من الفرق ما تعلم وبين الأسرة وجماعة
المعلمين من البون ما تقدر حتى إن كثيراً من الناس ليقولون إن اللغة العربية التي يتعلمها
الصبي في المدرسة لغة أجنبية بالقياس إليه لأنه لا يتكلمها ولا يسمعها مع الذين يعلمونه
اللغة العربية نفسها فضلاً عن الذين يعلمونه الجغرافيا والتاريخ وغيرهما من العلوم . أفلا
يكون من الحق والانصاف والرفق بالصبي والنصح للغة العربية نفسها أن نمد للصبي في
هذا الوقت الذي يفرغون فيه للغتهم الوطنية قبل أن تأتي لغة أخرى أو لغات أخرى
فتراحمها على عقولهم وقلوبهم وعلى ملكاتهم وأذواتهم .

والأمر الثاني أن بين اللغات الأوربية مهما تختلف من التوافق والتقارب حظاً يختلف
قوة وضخاً باختلاف منازل بعضها من بعض ولكنه على كل حال يمر درسها على الصبي
الأوروبي ويمنحهم شيئاً من اللذة والمتاع وربما أعنتهم على لغتهم الوطنية نفسها . وليس
بين اللغة العربية واللغات الأوربية من هذا التوافق والتقارب في المادة والمنطق قليل
ولا كثير . فإذا أخذ الصبي الفرنسي يدرس الإيطالية أو الأسبانية لم يجد في ذلك من
الجهد ما يجده الصبي المصري حين يدرس لغة أوربية لما بين الفرنسية والإيطالية والأسبانية
من التقارب ولما بين اللغة العربية وأي لغة أوربية من التباعد . وإذا أخذ الصبي الانجليزي
يدرس الألمانية كان ذلك أسير عليه وأدنى إليه وأنفع له إذا قيس إلى الصبي المصري حين
يؤخذ يدرس إحدى هاتين اللغتين أو أي لغة أوربية أخرى .

هذا التباعد بين لغتنا العربية واللغات الأوربية التي نريد أن نتعلمها خلق أن يحملنا
على ألا ندخل الاضطراب والاختلاط على الصبي أثناء تعلمه لغته الوطنية الصعبة بتعليمه
لغة أجنبية بعيدة عنها أشد البعد مخالفة لما أشد الخلاف قبل أن يتمكن من هذه اللغة
الوطنية إلى حد ما . وهو في الوقت نفسه يحملنا على ألا نسرع باقحام اللغة الأجنبية على
نفس الصبي وملكاته وذكوه قبل أن يتقدم نفسه وملكاته وذكوه في النضج إلى حد معقول

حتى لا تفنى شخصيته اللغوية والأدبية الناشئة في هذه اللغة الأجنبية وحتى لا يضطرب عليه الأمر اضطراباً ينتج أقبح الآثار في حياته الثقافية حين تتقدم به السن وحين يحتاج إلى أن يعبر عما في نفسه ويفهم ما يعبر به غيره وحين يدعوا إليه لغته العربية فلا تواتيه ولا تستجيب له لأن الإلف لم يتحقق بينه وبينها أثناء الصبا ، ولأنه شغل عنها وأكره على ألا يمنحها من نفسه إلا جزءاً يسيراً .

كَمْ لُغَةً أُجْنِيَّةً يَجِبُ أَنْ يَتَلَمَّهَا التِّلْمِيذُ

٣٣

ما دما قد عرضنا للغات الأجنبية في التعليم العام فلا بد من أن نفرغ من قضيتها الثقيلة المعقدة في مصر ، اليسيرة الهينة في غيرها من البلاد . فكَمْ لغة أجنبية يجب أن يتعلم الصبية والشباب في المدارس العامة ؟ وأي اللغات الأجنبية يجب أن يتعلموا ؟ وعلى أي نحو يكون هذا التعليم ؟ ومن الذين يجب أن ينهضوا به ويفرغوا له ؟

كل هذه مسائل أجابت عنها الأمم الأوربية بعد كثير من الجهد والتفكير والتجربة ولكنها أجابت عنها على كل حال وانتفعت بهجدها وتفكيرها وتجربتها . أما نحن فأجبنا عنها مقلدين ومتأثرين بالسياسة وظروفها وفي غير جهد ولا تفكير ولا تجربة ولا انتفاع على كل حال .

كان أبناؤنا يتعلمون الفرنسية قبل الاحتلال لأننا اتصلنا بفرنسا واتخذناها لأنفسنا معلمًا وإلمامًا ثم فرض الإنجليز لغتهم على أبنائنا وحاربوا الفرنسية حتى طردوها من مدارس الدولة طردًا واضطروها إلى بعض المدارس الأجنبية الحرة ، ثم عدنا إلى الفرنسية نعلمها لأبنائنا في آخر التعليم الثانوي ، ثم في أثناء التعليم الثانوي كله على أنها لغة إضافية تقل العناية بها . ثم فتح الله علينا فأنشأنا للفتيات مدرسة أو مدرستين أو مدارس لا أدرى يتعلمن فيها الفرنسية على أنها اللغة الأولى . وكانت السياسة من غير شك هي المصدر الأول لهذا التردد والاضطراب ومازلنا إلى الآن نتردد ونضطرب بين الانجليزية والفرنسية ، ولكن التفوق للغة الانجليزية دائمًا في مدارس الدولة وفي المدارس المصرية الحرة التي تتأثر بها مدارس الدولة وتتخذها نموذجًا ومثلاً .

ثم لم يكن هذا جوابنا الوحيد على هذه المسائل فقد عهدنا بتعليم هاتين اللغتين إلى الأجانب من الانجليز والفرنسيين ومن السويسريين والبلجيكيين ، وكنا أو كانت الطبقة المسيطرة على أمورنا مقتنعين بأن هذه أقوم الطرق لتعليم أبنائنا هاتين اللغتين وكنا أو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا نملأ أفواهنا بأن المعلم الأجنبي أنفع من المعلم المصري لأنه أملك للغة وأقدر على التصرف فيها ، وأخرى أن يعلم الصبية والشبان لغة صحيحة

يؤديها أمامهم أداء بريئاً من العوج والالتواء . وكنا أو كانت الطائفة المسيطرة على أمورنا بين رجلين مخدوع بظواهر الأمر أو خادع لنفسه وللناس يريد أن يرضى السياسة على حساب التعليم وعلى حساب الملائمة المصرية . ثم فتح الله علينا فاستكشفنا ما لم يكن بد من استكشافه ، وهو أن الانجليز والفرنسيين لا يملكون من إتقاننا لهاتين اللغتين ما نريد نحن وإتقاننا يملكون ما يريدون هم . وفي أثناء ذلك ومن قبله دلت التجربة على أن المصريين إذا كلفوا تعلم اللغة الانجليزية بعد أن يهيأوا له تهيئة مقاربة بلغوا بتلاميذهم من هذه اللغة منزلة ليست أدنى من التي يبلغها الانجليز ، ولعلها أن تكون أرقى منها وأرقى منها كثيراً . والواقع من الأمر أن المفروض أن تلاميذنا وطلابنا يتعلمون في المدارس العامة الانجليزية والفرنسية كما يتعلمون اللغة العربية والمحقق أنهم لا يكادون يتعلمون من هذه اللغات شيئاً . فلا بد إذن من أن يعاد الدرس لمسألة اللغات من جديد ولا بد من أن تدرس هذه المسألة من جميع الوجوه التي أشرت إليها آنفاً . ولتقدم بين يدي هذا الدرس الذي نريد ونرجو أن يكون موجزاً أن حاجتنا إلى اللغات الأجنبية أشد جداً من حاجة الأمم الأوربية الراقية . وأن هذه الحاجة ستظل شديدة إلى وقت بعيد لسبب يسير يعرفه الناس جميعاً ، وهو أن لغتنا العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تنهض بمحاجات الثقافة الحديثة والتعليم الحديث . وهي الآن أغنى منها في أول هذا القرن ولكن فقرها لا يزال شديداً ولعله يبلغ من الشدة أن يكون مخزياً للشعوب التي تتكلمها والتي تزعم لنفسها الحضارة والمجد وتطمع إلى ما تطمع إليه من العزة والاستقلال .

حاجتنا إلى اللغات الأجنبية شديدة جداً إذن ، ولكن اللغات الأجنبية ليست مقصورة على الانجليزية والفرنسية ، كما أن العلم والفن والأدب والفلسفة وكل مواد الثقافة والمعرفة ليست مقصورة على الانجليز والفرنسيين ، بل هناك لغات أوربية حية ليست أقل رقياً وامتيازاً من هاتين اللغتين . وهناك أمة أوربية راقية ليست أقل تفوقاً وامتيازاً في الثقافة والمعرفة من هاتين الأمتين العظيمتين . وقد كان يفهم قبل الاحتلال أن نتعلم الفرنسية وحدها ونتجه إلى فرنسا وحدها لتصل بالحضارة الأوربية لأن نهضتنا كانت ناشئة ، ولأن المصادفة السياسية أرادت أن نتصل بفرنسا قبل أن نتصل بغيرها من بلاد أوربا . وكان مفهوماً بعد الاحتلال أن نتعلم اللغة الانجليزية لا نعدوها إلى غيرها من اللغات لأن الانجليز كانوا يسيطرون علينا وبأخذوثنا بما يحبون لا بما نحب . فأما الآن فقد يقال إن نهضتنا بلغت رشدها وقد يقال أيضاً إن سلطان الانجليز قد رفع عنا وأن استقلالنا

قد رد إلينا . وقد تحققت صلات بيتنا وبين الأمم الأوربية الراقية على اختلافها فمن غير المفهوم إذن أن تظل حياتنا العقلية محتكرة للانجليز والفرنسيين أو موضوعًا للتنافس بين الانجليز والفرنسيين .

وما أعرف بيتنا وبين هذين الشعيين الصديقين معاهدة تفرض ألا نتعلم إلا لفتهما وألا نستمد العلم والثقافة إلا منهما ، بل الذى أعرفه أننا قد أَلفينا الامتيازات وأصبحنا أحرارًا فى أشياء لم نكن أحرارًا فيها قبل عام واحد . وأظن أننا أحرار فى أن نتعلم من اللغات الأوربية ما نشاء ، وفى أن نستمد العلم الأوربى والثقافة الأوربية من حيث نشاء وقد فهم الشعب هذا منذ عهد بعيد فأرسل أبنائه إلى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، وفهمت الجامعة هذا منذ أنشئت فجعلت الألمانية لغة مقررة بين اللغات التى تدرس فى كلية الآداب وأرسلت بعوثها إلى ألمانيا وإيطاليا أيضًا ، ولكن فهم وزارة المعارف لهذه الحقيقة كان بطيئًا جدًا . وهو لم يته إلى غايته فما زالت مدارسها محتكرة للانجليزية والفرنسية ، وما زالت بعوثها موقوفة أو كالموقوفة على انجلترا وفرنسا . وأنت إذا تقصيت البلاد الأوربية الراقية لم تجد بلدًا مستقلًا يقدم مدارس احتكارًا لأمة أخرى مهما يكن سلطانها ومهما يكن تفوقها المادى والمعنوى .

فلا بد إذا من أن تنشط وزارة المعارف من هذا الجمود تتحرر من هذا الرق وتلغى هذا الاحتكار إلغاء وتبيح فى مدارسها لغات أخرى غير هاتين اللغتين ، وأقل ما يجب أن نطلبه هو أن تضاف الألمانية والإيطالية فى مدارسنا الثانوية إلى الانجليزية والفرنسية وأن تخبر التلاميذ أو الأسرى بين هذه اللغات الأربع يختارون منها لغة أو لغتين على أن تكون إحداها أصلية والأخرى إضافية . ذلك يلائم كرامتنا أولاً فإن الذين يحررون التجارة والصناعة والحياة المادية من الامتيازات لا يليق بهم أن يحتفظوا بالامتيازات بل بما هو شر من الامتيازات بالقياس إلى الثقافة وإلى الحياة العقلية . وذلك يلائم ما نطمح إليه من تحقيق الشخصية المصرية وتقويتها فإننا إذا فرضنا على أجيالنا الناشئة ثقافة بعينها صغناهم على مثال أصحاب هذه الثقافة ، فجعلناهم معرضين للفناء فيهم والانقياد لهم على حين أننا إذا أبحنا لهم الثقافات الكبرى التى تنقسم العالم وتنزعه وتعاون على تحضيره أحللنا شيئًا من التوازن فى حياتنا العقلية نفسها وكان هذا التوازن نفسه سبيلًا إلى أن تبرز شخصيتنا قوية ممتازة لا تستطيع أن تفى فى هذه الأمة ولا فى تلك ولا تستطيع أن تنقاد لهذا الشعب أو ذاك . وهذا أنفع لحياتنا العقلية نفسها . فإن العلم والمعرفة والتفوق

العقل والفنى كل ذلك ليس موقوفاً على شعب بعينه وإنما هو شائع بين الشعوب . فالخير أن نهى أنفسنا لنعرف ما عند الشعوب كلها لا ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين . ومن المحقق أن كلا من هذه الشعوب الأربعة له إنتاجه العقلى والفنى الممتاز .

ومن المحقق أيضاً أننا نتفع بمعرفة هذا كله أكثر مما نتفع بمعرفة ما عند شعب واحد أو شعبين اثنين . وذلك لأننا نفع لحياتنا للمادة نفسها آخر الأمر . فإن معاملتنا التجارية والسياسية ليست مقصورة على الإنجليز والفرنسيين ولكنها تتجاوزهم إلى أم أخرى . وإذا لم يكن من اليسر الآن أن نتعلم لغات الأمم التى نتصل بها جميعاً فلا أقل من أن نتعلم لغات هذه الأمم الكبرى التى تعيننا على الاتصال النافع بغيرها من الأمم .

وإذا ذهبت إلى إنجلترا أو فرنسا فلن تجد المدارس الإنجليزية أو الفرنسية تكفى بلغتين أجنبيتين بل لا تكلف نفسك مشقة اللهاب إلى إنجلترا أو فرنسا وانظر إلى المدارس الأجنبية فى مصر . انظر إليها فستجدها لا تكفى بتعليم لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين وإنما هى تعلم لغات أجنبية مختلفة يختار منها التلاميذ أو أسرهم ما يلائم ميولهم وآمالهم فما بالناس نحن من دون غيرنا من الأمم نقصر ميلادنا على هاتين اللغتين نجعل إحداهما أصلية دائماً وأخرى أساسية دائماً .

وإذا كان صحيحاً أن التعليم العام يهتدى تلاميذه للجامعة والتعليم العالى على اختلاف ألوانه فإن التعليم العالى لا يكفى ولا يستطيع أن يكفى بلغة أجنبية واحدة أو بلغتين أجنبيتين وإنما هو فى حاجة إلى أعظم حظ ممكن من اللغات الأجنبية . وإذن فالتعليم العام لا يهتدى الشباب للتعليم الجامعى إذا فرض عليهم لغتين اثنتين وقد نشأت عن ذلك مشكلات خطيرة أحسها الجامعة وأحسها كلية الآداب خاصة لمكانتها من الثقافة العالية . من هذه المشكلات أن الطلاب إذا دخلوا كلية الآداب وبدأوا التخصص فى أقسامها شعروا وشعر أساتذتهم لا بأنهم ضعاف فيما تعلموا من الانكليزية والفرنسية فحسب ، بل بأن هاتين اللغتين قد لا تكفيان لما يحتاج إليه الطالب حين يريد أن يتخصص فى فرع من فروع العلم . فمن أراد التخصص فى اللغات السامية وفى الدراسات القديمة لا يستطيع أن يستغنى عن اللغة الألمانية . وكذلك من أراد أن يتخصص فى الآثار المصرية أو الإسلامية . وقد أنشأت الكلية دروساً للغة الألمانية وفرضتها على هؤلاء الطلاب أو رغبت الطلاب فيها ترغيباً ولكن هذه الدروس لا تغنى عنهم شيئاً لأنهم يتعلمون هذه اللغة أثناء التخصص فلا يستطيعون أن يتصفوا بها

إلا بعد زمن طويل وجهد ثقيل وقد كان ينبغي ألا يقبلوا على التخصص إلا وقد تعلموها .

وقد مثل هذا بالقياس إلى اللغة الفرنسية فقد تحتاج بعض الدراسات إليها وقد يؤدي هذه الدراسات في الكلية أستاذة فرنسيون ويأتي الطلاب وحظهم من الفرنسية ضئيل جدا لا يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في البحث والمراجعة ولا من الاستقلال بقراءة الكتب ولا من فهم أستاذتهم كما ينبغي فضلا عن مشاركتهم فيه ومعاونتهم عليه .

ومن هذه المشكلات ما يكلف الدولة أموالا كثيرة جدا وذلك حين ترسل كلية الآداب بعوثها إلى أوروبا . فهي ترسل هذه البعث أحيانا إلى ألمانيا وأحيانا إلى إيطاليا حسب ما تقتضيه مصلحة التعليم وحسب ما أشرنا إليه آنفاً من أن الأمم الأوربية قد يمتاز بعضها من بعض في بعض ألوان المعرفة . فالطلاب الذين نرسلهم إلى ألمانيا وإيطاليا مضطرون إلى أن يتفقوا وقتاً طويلاً ليتعلموا الألمانية والإيطالية وذلك يكلف الدولة أموالاً قد كانت تستطيع أن تقتصدها لو أن هؤلاء الطلاب تعلموا الألمانية والإيطالية في بلادهم . والذين نرسلهم إلى فرنسا ليسوا أحسن من زملائهم حظاً . فقد يخيل إليهم قبل السفر أنهم يعرفون الفرنسية ولكنهم لا يكادون يلفون فرنسا حتى يحتاجوا إلى ما يحتاج إليه زملاؤهم في ألمانيا وإيطاليا من استئناف الدرس .

وواضح أن ذلك يضيع عليهم وقتاً طويلاً ويكلفهم جهوداً لا ينبغي أن يتكلفها أمثالهم لأنها جهود لا تلائم السن التي وصلوا إليها ولا الطور الثقافي الذي انتهوا إليه . وهذه المشكلات كلها لم تكن لتوجد لو أن الألمانية والإيطالية كانتا تدرسان في المدارس العامة . إذا استطاعت الكلية أن توجه الطلاب في دراستهم حسبما درسوا في المدارس العامة من لغة ولراعت ذلك أيضاً في إيفاد البعث ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا النظام العقيم الذي ألفناه أنا نكلف الشباب فوق ما يطيقون وأنا نكلف الدولة والجامعة فوق ما تطيقان وأنا نكتفى باللغة الإنجليزية وبالقليل الذي يعرفه الطلاب من اللغة الفرنسية ، وأنا نقصر بحق الطلاب على ما كتب في هاتين اللغتين مهما تكن المادة التي يدرسونها وأنا نقصر البعث على إنجلترا وفرنسا مهما تكن المادة التي نريد أن نخصصهم فيها . ولكن الجامعة رفضت هذه النتيجة الطبيعية رفضاً وقاومت هذا الميل الطبيعي مقاومة تفخر بها وسيسجلها التاريخ لها مع الحمد والثناء ، لأنها لم ترد أن يكون الجيل المثقف متواضع الثقافة ولا محتكراً

لشعب بعينه من الشعوب ، وإنما أرادت أن تفتح العقل المصرى الخصب الذكى لكل ألوان الثقافة الممتازة وأن تطلب هذه الثقافة حيث هي لحيث كان يراد منها أن تطلبها .

وستظهر نتيجة ذلك بعد وقت قصير جداً . بل لعل بوادر ذلك ستظهر منذ هذا العام . ذلك حين يعود بعض الشبان الذين تعلموا فى فرنسا والذين تعلموا فى ألمانيا والذين تعلموا فى إنجلترا والذين تعلموا فى إيطاليا وحين يتلقون شباب الطلاب ويسلكون بهم طرق التعليم العالى . هنالك يظهر التناقض الشنيع بين البيئة الجامعية الحرة الطلقة التى يأتىها العلم والنور من جميع أقطارها ، وبين البيئة المدرسية المقيدة الضيقة التى تستمد العلم والثقافة من وجه بعينه من الوجوه . وإذا لم نتدارك هذا منذ الآن فهو مته بنا إلى أزمة ثقافية خطيرة لا شك فيها . وبكفى أن نلاحظ هذه الأزمة الثقافية الخطيرة التى تشكو منها كلية الحقوق أشد الشكوى وأمرها . فقد نتج عن فرض اللغة الانجليزية على المدارس العامة ، وأضعاف اللغة الفرنسية فيها أن أقبل الشباب على كلية الحقوق وهم غير مهيين لدرس هذه المادة ، لأن غناء اللغة الانجليزية فى درس الحقوق عندنا قليل ضئيل ، فإذا وصل الطلاب إلى هذه الكلية أهملوا هذه اللغة كل الإهمال . كأنهم لم يتعلموها ، ولأن غناء اللغة الفرنسية فى درس الحقوق عندنا عظيم الخطر فإذا وصل الطلاب إلى هذه الكلية وجدوا أنفسهم لا يعرفون من هذه اللغة شيئاً ، فحاروا بين لغة يعرفونها وهم لا يكادون يحتاجون إليها ولغة يجهلون بها وحاجتهم إليها شديدة ماسة . ولم يكن أساتذتهم أقل منهم حيرة ، ولم تكن الجامعة أقل حيرة من الأساتذة والطلاب .

يجب بعد هذا كله فيما نظن أن تقتنع وزارة المعارف بأن الوقت قد آن لتحرير المدرس من هذا الاحتكار وتخفيف العبء عن هذه اللغات الأربع على أقل تقدير يختارون ما يحبون .

اليونانية واللاتينية

٣٤

وهناك مسألة ليست أقل من هذه المسألة خطراً ولكن وزارة المعارف لا تريد أن تقف عندها ولا أن تفكر فيها لأنها غريبة بالقياس إليها ، بل هي غريبة شاذة بالقياس إلى الكثرة العظمى من المثقفين المصريين مع أنها في نفسها من أوضح المسائل وأجلاها ، وهي مسألة اللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية .

ويجب أن نسجل هنا مع التقدير والأسف أيضاً أن صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا قد شعر بخطور هذه المسألة وهم بحلها وكاد يوفق إليه ، لولا أن الظروف السياسية فيما نظن رده ردّاً عنيفاً عما كان يريد . فقد بدأ ماهر باشا بادخال اليونانية واللاتينية والألمانية أيضاً في بعض المدارس الثانوية حين كان وزيراً للمعارف . وكان تفكيره في هذا مستقيماً كل الاستقامة ، فإن الذي ينشئ الجامعة يجب أن يهيئ لها الطلاب الذين يتفكرون وينفعون بالاختلاف إليها . وكان ماهر باشا ينشئ الجامعة ، وكان يريد أن يهيئ لها هؤلاء الطلاب . ولكنه أخطأ أو أخطأ المشيرون عليه فيما نظن ، فاختار لتعليم هاتين اللغتين معلمين من اللاتينيين بلجيكيين وفرنسيين . وكان حقه أن يختارهم من الانجليز ، لأن استقلال مصر لم يكن قد تم بعد برغم تصريح ٢٨ فبراير ، ولأن الانجليز ليسوا أقل من غيرهم قدرة على تعليم اليونانية واللاتينية ، ولأن تلاميذنا أقدر على أن يستفيدوا من الانجليز في اللاتينية واليونانية منهم على أن يستفيدوا من الفرنسيين والبلجيكيين وما دام الأمر منتهياً مهما بطل الوقت إلى أن يتقل هذا التعليم إلى المعلمين المصريين فلم يكن بأس بأن نصانع الانجليز حين كانوا خصبواً أقوىاء . وليس من بأس بأن نجاملهم ونرضيهم بعد أن أصبحوا حلفاء وأصدقاء ما دام ذلك ينفع ولا يضر . ولكن الذين أشاروا على ماهر باشا لم يفتنوا لهذا ولا لشيء منه ، فألفت اللاتينية واليونانية من المدارس الثانوية ، وحول بعض المعلمين إلى كلية الآداب ، وكلف بعضهم تعليم الفرنسية في القاهرة والأقاليم ورددنا إلى حيث كنا . وقد ترك ماهر باشا وزارة المعارف منذ عهد بعيد ، ولم يخطر لأحد من الذين جاءوا بعده أن يفكر في هذه المسألة . ماذا نقول ؟

لقد تعرض تعليم اللاتينية واليونانية في الجامعة نفسها لأعظم الأخطار وأشدّها ، واحتجنا ومازلنا محتاجين في إقراره وتقويته إلى جهاد متصل عنيف .

أقر هذا التعليم في الجامعة على كره من نواح كثيرة حين كان ماهر باشا وزيرا للمعارف ، وأقر بالقياس إلى كليتي الآداب والحقوق . ولكن أشهرا لم تمض على إنشاء الجامعة حتى كان صراع عنيف حول إقرار اللاتينية بالقياس إلى كلية الحقوق . وانتهى هذا الصراع بانتصار خصوم اللاتينية ، وأعفى طلاب الحقوق من درسها ، وانتهينا إلى هذه النتيجة المضحكة التي تخزي مصر عند الأجانب من غير شك وهي أن من الجائز جدا أن يوجد في الجامعة المصرية وفي أرقى كلية حديثة للحقوق في الشرق أستاذ أو أساتذة للفقه الروماني والفقه المدني وتاريخ الفقه لا يلم باللاتينية ، ولا يستطيع أن يقرأ نصا من نصوصها مهما يكن سيرا .

كان مصدر هذا الخطأ المضحك أن الذين أشرفوا على تنظيم كلية الحقوق لم يفرقوا ، ولم يخطر لهم أن يفرقوا بين الحقوق ليتخصص فيها ويصبح أستاذا في الكلية يوما ما . فالأول يستطيع إلى حد ما أن يستغنى عن اللاتينية ولكن استغناء الثاني عنها لا يتصور إلا في بلد لا يفهم الثقافة العالية على وجهها .

وكان الأستاذ دهجى من أشد المبغضين لتعليم اللاتينية في كلية الحقوق ، وإليه يرجع هذا الفضل المخجل في حمل المصريين على إبعاد اللاتينية عن هذه الكلية . ومع ذلك فقد كان الأستاذ دهجى عميدا لكلية الحقوق في جامعة بورس ، وكان بارعا في اللاتينية براعة ظاهرة . واذكر هنا كنا نختم في هذه المسألة في مجلس الجامعة ، وكان الحوار بينه وبينى شديدا ، فلما ألحنا في هذا الحوار رد على فى بعض ما رد بجملة لاتينية ، فضحك المجلس وضحك الأستاذ دهجى نفسه من رجل يحارب اللاتينية ويريد إلغائها ، ويحتج لذلك ويخاصم فيه باللغة اللاتينية نفسها .

ولست أدري كيف أقر موقف الأستاذ دهجى ، ولكنى أعלה باحدى علل ثلاث أو بهذه العلل الثلاث مجتمعة ، فقد كان الأستاذ دهجى من الديمقراطيين المتطرفين في فرنسا ، وانحراف هؤلاء الديمقراطيين عن اللاتينية واليونانية معروف ، ولكنهما لا ينحرفون عنهما في فرنسا إلا بمقدار . فهم لا يريدون أن تفرضوا على الذين يختلفون إلى المدارس العامة كما كانت الحال في القرن الماضي ، وإنما يكتفون بأن تدرس في هذا التعليم بخارهما من إنشاء ويعرض عنهما من يشاء ، على أن يختار مكانهما لخير أورتين إلى آخر نظامهم

المعقد . وأكبر الظن أن الأستاذ ديجي حارب اللاتينية في مصر كما كان يحاربها في فرنسا . وهناك علة ثانية ، وهي أن زعيم الداعين إلى تعليم اللاتينية في الجامعة لم يكن محيياً إلى الأستاذ ديجي ولا إلى كثرة الجامعيين المصريين . فلم يكن هذا الزعيم إلا الأستاذ جريجوار العميد الأول لكلية الآداب الحكومية . لحوريت اللاتينية في كلية الحقوق كيداً . لهذا الرجل الذي لم يكن يحسن الدفاع عن قضيته برغم إخلاصه وحسن نيته . ولعلك لا تحتاج إلى أن أذكر لك أن العلة الثالثة كانت سياسية صرفة ، فقد رأيت إخفاق ماهر باشا حين أراد تعليم هاتين اللغتين في المدارس الثانوية .

وهناك علة رابعة لم أكن أحب أن أسجلها لولا أنها لا تخلو من ظرف وفكاهة . فقد كان بعض أساتذة الحقوق من المصريين يمانعون أشد الممانعة في تعليم اللاتينية لطلابهم ، لأنهم هم لم يتعلموا اللاتينية ، فكيف يعرف تلاميذهم ما لا يعرفون . ولم يستطع أحد في ذلك الوقت أن يفهم أن الواجب على كل جيل أن يهيء الجيل الذي يأتي بعده ليكون خيراً منه وأوسع علماً وأعمق ثقافة ، ولكننا قد أخذنا نفهم هذا الآن ، ويخيل إلى أن كلية الحقوق نفسها قد أخذت تندم على تفریطها في اللاتينية ، وهي على كل حال قد أخذت توجه بعض المتفوقين من طلابها لا للدرس اللاتينية وحدها بل للدرس اليونانية والألمانية والإيطالية أيضاً .

مهما يكن من شيء فقد طردت اللاتينية من كلية الحقوق طرداً عنيفاً ، ثم حوربت في كلية الآداب نفسها ، وحوربت معها اليونانية حرباً عنيفة طويلة ملتوية لا حاجة إلى تفصيلها الآن ، ولكنهما ثبتتا لهذه الحرب ثباتاً حسناً . ثم أخرجت من كلية الآداب سنة ١٩٣٢ ، وما هي إلا أن ألغى صاحب المال حلمى عيسى باشا قسم الدراسات القديمة إلغاءً . وظلت اللاتينية واليونانية مع ذلك تدرسان في الكلية لثنتين إضافيتين على أنهما من وسائل البحث الجامعى . فلما عدت إلى الكلية في أواخر سنة ١٩٣٤ عادت الحرب حول اللاتينية واليونانية جذعة ، وانتهت بأن أعاد نجيب اللالى باشا ما ألغاه حلمى عيسى باشا ، واستأنفت اللاتينية واليونانية حياتهما خصبة مشرقة بالخير في كلية الآداب .

فهذا كله على إيجازه بصور لك في وضوح ما تلقاه اللاتينية واليونانية في مصر من المقاومة . وأنا مع ذلك مؤمن أشد الإيمان وأعنفه وأقواه بأن مصر لن تظفر بالتعليم الجامعى الصحيح ولن تفلح في تدبير بعض مراقبها الثقافية الهامة إلا إذا عنت بهاتين اللغتين ، لا في الجامعة وحدها بل في التعليم العام قبل كل شيء . والأدلة على ذلك

تظهر لى بسيرة هينة ، وجلية واضحة . ومن أغرب الأشياء فى نفسى وأبعدها عن فهمى ألا يفتن لما ولا يهتدى إليها الذين ينهضون بشؤون مصر ويقومون على تدبير أمورها والذين يشرفون على التعليم فيها بنوع خاص . وأكبر الظن أن مصدر هذا إنما هو أن الجيل الحاكم والمرتقى إلى الحكم لا يتقن العلم بالشؤون الثقافية فى أوربا ، ولا يكاد يعرف منها إلا ظواهرها ، وظواهرها القريبة اليسيرة التى لا تحتاج فهمها ولا العلم بها إلى جهد ولا عناء . منهم من تعلم فى المدارس المصرية وانتهى إلى غاية التعليم العالى المصرى أيام الاحتلال ، ثم وقف عند ذلك ولم يتجاوزه ، فلم يعرف من حقيقة التعليم شيئاً أو لم يكده يعرف منه شيئاً ، ثم دفع إلى شؤون الحياة العامة فجاهد فيها متتصراً حيناً ومنهزماً حيناً آخر ، وشغل بهذا الجهاد السياسى عن غيره من الشؤون . وانتهى به الأمر إلى أن اعتقد أن السياسة هى كل شيء ، وأن مقاومة الانجليز ومخاصمة الأحزاب هما أقصى ما ينتهى إليه جهد الرجل المصلح فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية . ومنهم من اتصل بالجامعات الأوربية قبل أن يتم التعليم العالى فى مصر أو بعد أن أنهى ، فدرس فيها وظفر ببعض إجازاتها ، ولكنه درس فيها عجلاً ، وظفر بأيسر إجازاتها وأهونها وانتفع فى هذا كله بنظام المعادلات التى تقرأ الجامعات الأوربية لتيسر على الأجانب الاختلاف إليها وترغبهم فى الاتصال بها ، ونشر بهذا كله الدعوة لبلادها وتعليمها وإجازاتها فى البلاد الأجنبية .

ومن هؤلاء من أرسلتهم وزارة المعارف نفسها إلى أوربا وقد رسمت لهم مناهج الدرس فيها وبرامجها ، وعينت لهم الجامعات والمدارس التى يتصلون بها والدرجات والاعجازات التى يجب أن يحصلوا عليها . وحسبك بوزارة المعارف حين ترسم المناهج والبرامج وتختار الجامعات والمدارس وتعين الدرجات والاعجازات وهى إلى الآن لا تزال تجهل من أمور التعليم العالى فى أوربا أكثر جداً مما تعلم . وقد كانت قبل الاستقلال خاضعة لسلطان الانجليز وكان أبغض شيء إلى الانجليز أن يتصل المصريون بالتعليم الأوربى العالى ، فلما أكرموا على أن يخلوا بين المصريين وبين ذلك رسموا لهم المناهج والبرامج مضيقين لا موسعين ومخادعين لا ناصحين . ومازلنا نذكر ذلك العهد الذى كان المصريون ينتهجون فيه أشد الاتهام حين يظفر أحدهم بأيسر الدرجات الجامعية فى أوربا ، والذى كانت تنفع فيه وزارة المعارف بالدبلومات أولاً ثم باليكالوريوس بعد ذلك . والذى كانت تسخط فيه وزارة المعارف أشد السخط وأقساه على الذين يعجبهم العلم وتخلبهم الدرجات

الجامعية ، فيتجاوزون أو يحاولون أن يتجاوزوا كما رسم لهم من خطة وما وضع لهم من منهاج .

وقد عاد هؤلاء جميعاً من أوربا وتولوا الأمور العامة في مصر وهم لا يعرفون من الحياة العقلية الأوربية إلا ظواهرها وأشكالها . ومنهم من يعرف ذلك معرفة ناقصة مبتورة ولكنهم قد عرفوا الحياة الأوربية المادية معرفة حسنة ، واستمتعوا بلذاتها وطياتها . وقارنوا بينها وبين حياتنا المصرية الغليظة المهمة التي لا تخلو من خشونة وشظف ، والتي لا تخلو مع ذلك من لذة ومتاع . فممنهم من قلد أوربا فأسرف في التقليد ، ومنهم من رجع إلى الحياة المصرية فأسرف في الرجوع وألقى عن نفسه الطلاء الأوربي . ومنهم من توسط بين ذلك واختار لنفسه مزاجاً من الحياتين فيه لذة ومتاع وفيه ترف واستمتاع . وقليل جداً منهم من تأثر بالحياة العقلية الأوربية وتعمقها في أثناء إقامته في أوربا ثم احتفظ بهذا التأثير والتعمق بعد أن رجع إلى مصر . والمحقق أن أولئك هؤلاء الذين تخرجوا في الجامعات الأوربية أو تعلموا في المدارس المصرية لم ينظروا إلى التعليم نظرة التعمق والجد ، وإنما أخذوه أخذاً رقيقاً لا يكلفهم جهداً ولا يحملهم مشقة .

ثم أضف إلى هذا كله أن بين الذين ذهبوا إلى أوربا وعادوا منها وبين الذين أقاموا في مصر واتصلوا بأوربا بعض الاتصال من ألم إلاماً يسيراً بل إلاماً ناقصاً مشوهاً بهذه الخصومة التي قامت في أوربا منذ أواخر القرن الماضي بين الديمقراطيين والمتطرفين من جهة ، وبين المعتدلين والمحافظين من جهة أخرى حول تعليم اللاتينية واليونانية .

قرأوا كتباً ترجمها لهم فتحى زغلول رحمه الله وألفها جوستاف ليون أو أدمون دى مولان ، وقرأوا فصولاً ومقتطفات في الصحف والمجلات العربية والأجنبية ، وقرأوا في تلك الكتب وهذه الفصول والمقتطفات أن فلانا وفلانا من الرجال المتأزمين في السياسة والعلم بين الأوربيين يمقتون اليونانية واللاتينية ويقاومون تعليمهما في المدارس ويؤثرون عليهما اللغات الحية من ناحية والعلوم التجريبية من ناحية أخرى . ففهموا ذلك على غير وجهه ، واستقر في نفوسهم أن التجديد يقتضى بفض هذه الأشياء القديمة : وإثارة العلم التجريبي الذي يمكن من الاختراع والسيطرة على الطبيعة ، واللغات الحية التي تنفع في التجارة وفي تدبير مرافق الحياة . ولم يخطر لهم أن يتعمقوا هذه الخصومة ولا أن يبينوا موضوعها وغايتها .

ولو قد فعلوا لعرفوا أن موضوع هذه الخصومة لم يكن ضرورة هاتين اللغتين للثقافة والحضارة ، وإنما كان ضرورة فرض هاتين اللغتين على جميع التلاميذ الذين يختلفون إلى المدارس الثانوية ويتصلون بالتعليم العالي على اختلاف فروع وألوانه ، ولا سيما بعد أن انتشر التعليم وطمعت فيه الطبقات كلها ، طبقات الأغنياء والفقراء وأوساط الناس .

كان موضوع الخصومة في حقيقة الأمر هذه المسألة : أيجب أن يهيا الناس جميعاً للعلم والتخصص ليصبحوا جميعاً قادة للرأى ومديرين للأمر العامة ، أم يجب أن يهيا بعضهم لحياة العلم والتخصص ، وأن يهيا أكثرهم للحياة العاملة التي تيسر لهم الاضطراب في طلب الرزق وكسب القوت ؟ فإن تكن الأولى فلا بد من اللاتينية واليونانية لأنهما أساس من أسس العلم والتخصص ، وإن تكن الثانية فكثرة الناس محتاجة إلى التعليم الفنى من جهة ، وإلى التعليم العام الحديث الذى يعرض عن اللاتينية واليونانية إلى اللغات الحية والعلوم التجريبية بشرط أن تظل اللاتينية واليونانية مفروضتين على كل من يريد العلم الخاص والتخصص فيه . وواضح جداً أن وضع المسألة على هذا النحو صحيح لا غبار عليه ، وأن من الخطأ وإضاعة الوقت والجهد أن تفرض اللاتينية واليونانية على كل من يختلف إلى المدارس العامة وإلى الجامعة ، فإن كثرة هؤلاء لن يحتاجوا إلى هاتين اللغتين حين يعملون في مرافق الحياة اليومية . ولكن أصحابنا لم ينفوا عند شيء من هذا ولم يفكروا فيه ، وإنما أخذوا الأمور على ظاهرها واطمأنوا إلى أن اللاتينية واليونانية عبء ثقل لا معنى لإرهاق الشباب به ولا لتحميلهم إياه .

وإذا كان الأوروبيون أنفسهم يريدون أن يتخلصوا منه وهم يتخلصون منه بالفعل مع أن هاتين اللغتين متصلان بحياتهم ولغاتهم وحضارتهم أشد الاتصال فما بالنا نحن نثقل أنفسنا به ونضطر أبناءنا إليه .

بهذا الحديث وفى لهجة أشد من هذه اللهجة قولت حين طلبت إلى مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة إضافة هاتين اللغتين إلى مواد الدراسة فى كلية الآداب ، ولكنى أجمعت . ومضيت فى الإلحاح حتى أجمعتى الجامعة القديمة إلى ما أردت . لتستريح من إلحاحى عليها ، لا لتحقيق رأيا . إجمعت به . واطمأنت إليه . ومع ذلك فقد أجمعتى ولم تجبني . فقدرت تعلم هاتين اللغتين على هامش الدراسة الجامعية . لا على أنهما جزء من المتهاج .

وبهذا الحديث قوبلت فى الجامعة المصرية الحكومية وما أزال أقابل كلما طلبت التزهد من العناية بهاتين اللغتين فى كلية الآداب .

ومن المحقق أن فرع الدراسات القديمة فى كلية الآداب يحتمل احتمالاً ولا يقتنع بضرورته وفائدته إلا قلة من الجامعيين المصريين والطريف أن وقتاً من الأوقات قد مضى على كلية الآداب كان فيه بعض الأساتذة من الانجليز يؤيدون مقاومة هاتين اللغتين تأييداً عنيفاً . وكان أشدهم غلوا فى ذلك أستاذ من أساتذة ليفربول هو الأستاذ كوبلند الذى تخصص فى تاريخ القرون الوسطى والذى تقوم حياته العلمية كلها على اللاتينية .

وأذكر أنى حاورته ذات يوم فى ذلك فى أثناء جلسة من جلسات مجلس الكلية ، فلما اشتد الحوار وكادت كفته ترجع سأله : أتعرف جامعة انجليزية تهمل فيها اللغة اللاتينية ؟ قال : لا . قلت : فما بالك تريد أن تكون الجامعة المصرية بدعاً من جامعاتكم ؟ قال : لأن مصر لم تبلغ بعد أن تكون كإنجلترا . وكان جوابه هذا الصريح كافياً لحول الكثرة عنه وانضمامها إلى .

والسؤال الذى يجب أن تلقىه وأن نجيب عليه فى صراحة وإخلاص وفى وضوح وجلاء هو هذا السؤال : أنريد أن ننشئ فى مصر بيئة للعلم الخالص تشبه أمثالها من البيئات العلمية فى أى بلد من البلاد الأوربية الراقية أو المتوسطة أم لا نريد ؟ فإن كانت الثانية فقد خسرت القضية ، وليست مضر فى حاجة إلى يونانية ولا إلى لاتينية ، وليست مصر فى حاجة إلى الجامعة وإلى كلياتها ، بل حسبها أن تعود إلى عهدىها أيام الاحتلال . وأن تسير سيرة المستعمرات وتكتفى ببعض المدارس العالية لتخريج من نحتاج إليهم من الموظفين وإن كانت الأولى فقد ربحت القضية ، ولا بد من العناية بهاتين اللغتين لا فى الجامعة وحدها بل فى المدارس العامة أيضاً .

ويظهر أن مصر قد أجابت على هذا السؤال فى صراحة وإخلاص وفى وضوح وجلاء منذ ثلاثين عاماً حين أنشأت برغم الاحتلال وعلى كره من جامعتها المصرية القديمة ، فهى إنما أنشأت تلك الجامعة لترتفع بالشباب المصريين عن ذلك التعليم الآلى الذى فرضته عليهم الظروف ولترقى بهم إلى تعليم حر مستقل يهيئهم أو يهينهم بعضهم على الأقل ليكونوا علماء أحراراً مستقلين . ومن أراد العناية فقد أراد الوسيلة التى تؤدى إليها ، وإلا كان علهاً هازلاً كما قلنا ألف مرة ومرة ، وكما يقول الناس جميعاً .

والظاهر أن مصر لا تريد أن تثبت ولا أن تهزل حين تقرر أنها تريد أن تكون من شبلها علماء أحرارًا مستقلين ، يشبهون أمثالهم في الأمم الأخرى ويثبتون لهم ، ويشاركونهم في الإنتاج العلمي الحر المستقل الذي لا تقوم الحضارة بدونه ولا تستطيع أن تثبت ولا أن تنمر إلا إذا اتخذته لها أساسًا .

وإذا فقد رسمت مصر لنفسها طريق الاستقلال العلمي ، وفرضت على نفسها أن تجلرى غيرها من الأمم الحبة في ميدان العلم كما تجاريها في ميدان السياسة والاقتصاد . وإذا كان كل هذا حقًا فليس على مصر إلا أن تنظر إلى الأمم الحبة الراقية كيف تسلك طريقها إلى تكوين العلماء الأحرار المستقلين ، ثم تسلك نفس هذه الطريق التي تسلكها هذه الأمم . فإن فعلت ذلك كانت خليفة أن توفق إلى ما تريد . وإن لم تفعله ظلت كما هي عيالا على أوروبا وإن خدعت نفسها بأوهام الاستقلال في العلم .

والغريب أن المثقفين جميعًا يضحكون منك ، ويهزأون بك ، إن زعمت لهم أننا نستطيع أن ندرس الطبيعة والكيمياء وغيرهما من العلوم التجريبية دون أن نحتاج إلى المعامل والأدوات التي يعتمد عليها الأوروبيون حين يدرسون هذه العلوم وحين يعلمونها للشباب ، لأنهم يريدون هذه المعامل والأدوات وسائل أساسية لا يستقيم بدونها درس العلوم التجريبية .

فإذا زعمت لهم أن هناك علومًا أخرى لا نحتاج إلى المعامل والأدوات ولكنها تحتاج إلى وسائل ليست أقل بالقياس إليها خطرًا من المعامل والأدوات بالقياس إلى العلوم التجريبية لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك فضلًا عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه .

وأغرب من ذلك أن هؤلاء المثقفين لا يترددون في الإيمان بأن العلوم التجريبية لا تستقيم للذين يدرسونها ويعلمونها إلا إذا أخذوا بحظوظ معقولة من الرياضة . فإذا زعمت لهم أن العلوم الأدبية لا تستقيم لأصحابها إلا إذا اتخذوا إليها وسائل تقع منها موقع الرياضة من العلوم التجريبية لم يسمعوا لك ولم يفهموا عنك فضلًا عن أن يجيبوك إلى ما تدعوهم إليه .

وأشد من هذا غرابة وأكثر منه غرابة أن هؤلاء المثقفين لا يترددون في أن يعلموا مباهة الرياضة والعلوم التجريبية للذين يريدون أن يخصصوا في العلوم الأدبية ، بل في اللغة العربية نفسها . لا يرون بذلك بأسًا ولا يخطون فيه حرجًا . فإذا زعمت لهم أن

هناك وسائل أمس بالعلوم الأدبية من مبادئ الرياضة والطبيعة والكيمياء لم تلق منهم إلا إغراضًا وأزورارًا .

ولا نحب أن يحمل كلامنا هذا على غير وجهه فنحن مؤمنون بأن مبادئ الرياضة والعلوم التجريبية لازمة لكل مثقف لأنها أصل من أصول الثقافة الحديثة . ولكننا مؤمنون أيضًا بأن هناك وسائل إلى العلوم الأدبية هي أشد بها مساسًا وأقوى بها صلة وألزم لها من مبادئ الرياضة والطبيعة والكيمياء . ومصدر هذا الأزورار الذي تجده من المثقفين المصريين حين تذكر لهم اللاتينية واليونانية والاقبال الذي تجده منهم حين تذكر لهم الرياضة والعلوم التجريبية والمعامل والأدوات هي العادة لا أكثر ولا أقل . فهم قد نشأوا على أن الرياضة والعلوم التجريبية من أصول الثقافة الحديثة ، وهم قد نشأوا على أن المعامل والأدوات لابد منها لدرس الرياضة والعلوم التجريبية ، فأمنوا بذلك إيمانًا لا يعرض له الشك ، ولكنهم لم يتعلموا اللاتينية ولا اليونانية ولم يسمعوا بهما في أثناء اختلافهم إلى المدارس العامة . وقد رأوا مصر تعيش عيشتها الحديثة من غير هاتين اللغتين ، فلم يترددوا فيما انتهوا إليه من الاقتناع بأن تعليم هاتين اللغتين يزيد لا حاجة إليه ولنزول خير فيه . ومع ذلك فالحق علينا هم ولمصر أن نصدقهم ونصدقها ، وأن ننصح لهم وننصح لها وأن نبشهم بهذه الحقيقة الواقعة التي يستطيعون أن يمتحنوها ويتبينوا صحتها متى شاءوا وكيف شاءوا ، وهي أن التعليم العالي الصحيح لا يستقيم في بلد من البلاد الراقية إلا إذا اعتمد على اللاتينية واليونانية على أنهما من الوسائل التي لا يمكن إهمالها ولا الاستغناء عنها . وإنا لا نعرف جامعة خليقة بهذا الاسم في بلد راق خليق بهذا الوصف لا تشترط اللاتينية واليونانية إحداهما أو كليهما على أنهما شرط أساسي لبعض الدراسات ، وللدراسات الأدبية والفقهية بنوع خاص .

فإذا لم يكن لنا بد من أن نسلك إلى الرقي العلمي سبيل غيرنا من الأمم فليس لنا بد من أن نعلم هاتين اللغتين القديمتين لبعض الشباب المصريين الذين يهيئون أنفسهم لبعض فروع التعليم العالي . وإذا قصر التعليم العام في ذات هاتين اللغتين فقد عجز عن أداء مهمته ولم يحقق الغاية التي أنشئ من أجلها والغرض الذي طلب إليه .

قد يقال إن هاتين اللغتين تدرسان في كلية الآداب وهذا يكفي ، فنقول : كلا إنهما تدرسان في كلية الآداب وهذا لا يكفي ، بل هو بعيد كل البعد عن الكفاية

فاللغات الحية الأوروبية تدرس في كلية الآداب ، واللغة العربية تدرس في كلية الآداب ، ولم يقل أحد إن هذا يعنى التعليم العام من درس هذه اللغات وإعداد الطلاب لدرسها في التعليم العالى . والتاريخ والجغرافيا يدرسان في كلية الآداب ولم يقل أحد إن درسهما في هذه الكلية يعنى من إعداد الطلاب لها في التعليم العام . ولابد من أن نطعن لهذه البديهة التي لا نقف عندها عادة وهي أن العلوم التي يتخصص فيها الطلاب حين يختلفون إلى الجامعة والتعليم العالى تنقسم قسمين أحدهما ما يستأنف درسه استئنافاً في الجامعة والمدارس العليا دون أن يسبق درسه مبسطاً سهلاً في المدارس العامة كالحقوق ، وكثير من العلوم التي تدرس في كلية الطب ، ومنها ما تدرس أولياته ومقدماته في المدارس العامة ثم يترقى الطلاب المتخصصون في درسه حين يختلفون إلى الجامعة والمعاهد العليا كالتاريخ والجغرافيا واللغات . فدرس اللاتينية واليونانية في الجامعة لا يعنى عن درسهما في المدارس العامة بل هو يستلزمه استلزاماً ، ذلك أن الجامعة ليس من شأنها ولا من مهمها أن تعلم أوليات هذه العلوم ومبادئ هذه اللغات ، وإنما شأنها ومهمها شيء آخر يعرفه المثقفون حق المعرفة وهو تخصيص الطلاب في العلم وتمكينهم من التعمق والإنتاج فيه .

وما تشك الجامعة في أن المقدار الذي تعلمه للطلاب من اللاتينية واليونانية ضئيل لا يكاد يعنى عنهم شيئاً ، ولكنها مضطرة إلى أن تنهض بما لا ينهض به التعليم الثانوى تحقيقاً للمنفعة الوطنية العلمية ومضطرة في الوقت نفسه إلى أن تطالب التعليم العام بأن ينهض بواجبه ويهيئ الطلاب للدرس الجامعى الصحيح .

والنتيجة لهذا كله ، النتيجة العملية التي لا بد من الانتهاء إليها هي أولاً أن في كلية الآداب فرعاً للدراسات اليونانية واللاتينية ودرجات لهذه الدراسات ، هي الليسانس والماجستير والدكتوراه وأساتذة يعملون هذه الدراسات فلا بد من إعداد الطلاب في المدارس العامة لهذا الفرع . وثانياً أن التخصص في أى فرع من فروع الدراسات الأدبية ، التخصص الصحيح لا سبيل إليه إلا إذا استعد الطلاب له بمعرفة اللاتينية دائماً واليونانية أحياناً . فلا بد من أن يهيأ الطلاب في المدارس العامة لهذا التخصص . وثالثاً أن هناك مرافق مصرية أساسية يقوم عليها الأجانب منذ بدأت نهضتنا الحديثة ونريد وتريد كرامتنا واستقلالنا أن نهىء شباناً للقيام على هذه المرافق في يوم من الأيام .

فمصلحة الآثار المصرية يقوم عليها الأجانب إلى الآن ، ولابد من أن ينهض المصريون وحدهم بأعبائها في يوم من الأيام . ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا وجد المصريون الذين يحسنون هاتين اللغتين القديمتين قبل أن يبدؤوا تخصصهم في علوم الآثار . وإنه لمن المؤلم أن نضطر الطلاب المصريين في معهد الآثار إلى تعلم اليونانية واللاتينية مع ما يدرسونه من اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية والتاريخ المصري على اختلاف فروعها والآثار المصرية على اختلاف فنونها . وتاريخ مصر نفسه قد نهض بكتابته الأجانب إلى الآن ، ولم يشارك المصريون مشاركة خصبة متجة إلا في تاريخها الحديث ، فأما تاريخها القديم وتاريخها أيام اليونان والرومان وتاريخها في العصور الإسلامية فمازال المصريون فيه مبتدئين . والذين ابتدأوا منهم درس هذه الأقسام من تاريخنا الوطني إنما ابتدأوه في كلية الآداب وبعد أن تعلموا اللاتينية واليونانية .

وإذا فالذين يدعون إلى إحياء التاريخ المصري والقومية المصرية يجب أن يدعوا إلى هذا جادين وأن يدعوا إليه عن بصيرة وفهم ، وأن يدعوا في الوقت نفسه إلى اتخاذ الوسائل إلى تحقيقه ومن أهم الوسائل إلى تحقيقه إتقان هاتين اللغتين . وإنه لمن المخرج أن نضطر إلى تقرير الأوليات وأن نعيد القول ونبدأه في أن العلاقة بين مصر واليونان قديمة جدًا وأن اليونان قد صوروا هذه العلاقة فيما كتبوا وما أنشأوا . ومن أن مصر قد خضعت للسلطان اليوناني والروماني وما نشأ عنهما من النظم عشرة قرون لا نستطيع أن نلغيها من تاريخنا الوطني ، ومصادر تاريخها يونانية ولاتينية . ومن أن مصر قد اتصلت في عصورها الإسلامية بالبيزنطيين من جهة وبأوروبا الغربية من جهة أخرى . ومصادر التاريخ لهذا الاتصال يونانية ولاتينية .

فالذين يمانعون في تعليم اليونانية واللاتينية عندنا يجب أن يرووا ويفكروا ويراجعوا أنفسهم ، لأن معنى هذه المقاومة إنما هو القضاء على المصريين ، بأن يجهلوا تاريخهم وألا يعرفوه إلا من طريق الأجانب .

وما أظن أن بين دعاة الوطنية المصرية والقومية المصرية من يطمئن إلى هذا الخزي المبين .

كل هذا ولم أتحدث ولن أتحدث عن أثر هاتين اللغتين في تكوين العقل وتقويمه وتشقيقه وإعداداته للتفكير المستقيم، فإن هذا الحديث إن ذهبت إليه لم يفهم عني، لأن

فهو يقتضى معرفة هاتين اللغتين وممارستهما وإتلاء آثار المعرفة والممارسة والذين يعرفون هاتين اللغتين فى مصر يمكن إحصاؤهم على أصابع اليد الواحدة أو على أصابع اليدين . وقد خضعت فرنسا كما خضع غيرها من الأمم الأوربية فى هذا العصر الحديث للخصومة بين أصدقاء هاتين اللغتين وأعدائهما ، ولكن النظام المقرر فى فرنسا والذي لا يفرط فيه أحد من الأصدقاء والأعداء لهاتين اللغتين هو أن من أراد أن يهوى نفسه للنهوض بأعباء التعليم فى المدارس العامة وفى الجامعات فلا بد له من إتقان اللاتينية مهما تكن المادة التى يريد أن يتخصص فيها ، ولابد من إتقان اليونانية مع اللاتينية بالقياس إلى بعض المواد . وليس فى فرنسا اليوم ولن يكون فيها غداً ولا بعد غد معلم فى المدارس العامة ، أو أستاذ فى الجامعة لا يحسن اللاتينية وكثير منهم يحسن اليونانية أيضاً . والمشفرون على التعليم فى فرنسا الآن وهم من الديمقراطيين الذين حاربوا هاتين اللغتين يميلون أشد الميل إلى فرض اليونانية على كل من يريد إجازة التعليم فى الدراسات الأدبية على اختلافها . وما أظن الأمر يختلف فى إنجلترا وألمانيا وإيطاليا عنه فى فرنسا ، بل قد شهدت أكثر من هذا فى مؤتمر التعليم الذى عقد فى باريس فى أثناء الصيف الماضى ، شهدت ناظر مدرسة الهندسة فى زوريخ يدعو إلى أن تفرض اللاتينية واليونانية إحداهما أو كليهما على الذين يريدون أن يتخصصوا فى الهندسة ، قال طريق أمام مصر واضحة ، وهى حرة فى أن تسلكها إن أرادت الاستقلال العلمى - وفى أن تتجنبها إن رغبت لنفسها ما هى

سَبِيلُ تَعْلِيمِ هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ فِي التَّعْلِيمِ الْعَامِّ

٣٥

تسألنى - ومن حَقِّكَ أن تسألنى - كيف السبيل إلى تعليم هاتين اللغتين فى المدارس العامة ونحن نشكو من ثقل المناهج والبرامج ونلح فى الترفيع على التلاميذ ؟ وهذا صحيح . ولكنى لا أريد أن أزيد المناهج ثقلا إلى ثقل ، ولا أريد أن أشتى على التلاميذ وإنما أريد أن أرفق بهم وأرفه عليهم .

ذلك بأتى لا أريد أن أفرض اللاتينية واليونانية على التلاميذ كافة ، وإنما أريد أن أتيح لهما لمن أرادهما ليس غير . وأن أشجع بعض التلاميذ على اختيارهما بما يتاح لى من ألوان التشجيع . وأريد فى الوقت نفسه أن أعفى الذى يختارهما من إحدى اللغتين الحيتين فى أثناء اختلافه إلى المدارس العامة .

ومعنى ذلك أتى أريد أن أنواع التعليم الثانوى من أوله ، وأن أُنحى شيئا من المرونة والسهولة واليسر ، وأُمنح التلاميذ وأُسَرهم شيئا من الحرية والاختيار . فإذا بدأ التلميذ دراسته الثانوية فأنا أخبره بين ثلاثة أنواع من التعليم . أحدهما التعليم الذى يعتمد على اللغات الحية والذى يتجه بعد الثقافة العامة اتجاها رياضيا أو علميا . والثانى التعليم الذى يعتمد على اللاتينية واليونانية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسات الأدبية على اختلافها . والثالث التعليم الذى يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسة الأدبية العربية الخالصة . وأنا أسمع فى أثناء إملاتى هذه الكلمات صياح الصائحين وأُحس هياج المهتاجين وأشعر بما سيثور من سخط ، ولكنى مع ذلك مقتنع بما أقول ، مؤمن بصواب ما أدعو إليه ، ملح فى هذه الدعوة ، غير حافل بالرضا ولا بالسخط ، ولا معنى إلا بما أعتقد أنه يحقق المنفعة الثقافية للمصريين .

هذا التنوع الذى أدعو إليه سيعتمد على هذا النظام السهل اليسير الذى أعرضه عليك الآن والذى ستكره وزارة المعارف فى أكبر الظن ، ولكنها ستتهى إليه فى وقت من

الأوقات بعد أن تضيع كثيرا من الجهد والوقت والمال ، وبعد أن تضطرها إليه ظروف الحياة المصرية اضطرارا .

أنا أقسم المواد التي تدرس في المدارس العامة قسمين : أحدهما فرض على التلاميذ جميعاً لأنه قوام الثقافة العامة لكل مثقف مستير . من هذا القسم التاريخ والجغرافيا واللغة الوطنية والرياضة والعلوم التجريبية كالطبيعة والكيمياء وعلم الحياة . والآخر ما يجوز أن يختلف فيه التلاميذ وهو اللغات الأجنبية وآدابها . فكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الرياضية أو للدراسات الفنية في المدارس الخاصة فرضت عليه مع هذا المقدار المشترك لغتين حيتين يختارهما بين الانجليزية والفرنسية والألمانية والايطالية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للتخصص في اللغة العربية وآدابها فرضت عليه التعمق في درس اللغة العربية والثقافة الاسلامية وإتقان لغة أوربية حية وخيرته بين إحدى هاتين اللغتين الشرقيتين العربية والفارسية . وكل من أراد أن يهيئ نفسه بعد الثقافة العامة للدراسات الأدبية المختلفة كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة والآداب الخالصة لأحدى اللغات فرضت عليه اللغة اللاتينية ولغة أجنبية حية ، وخيرته بين اللغة اليونانية ولغة أوربية أخرى . وينشأ من هذا النظام أولاً أن يتنوع التعليم العام وألا يخرج لنا شبابا يشبه بعضهم بعضاً قد صبوا في قالب واحد وصيغوا صبغة واحدة . ثانياً : أن يخرج لنا التعليم العام شباباً تجد الجامعة بينهم كل من تريد . وقد أعدوا لها إعداداً حسناً . تجد بينهم كلية العلوم والطب والهندسة والزراعة طلاباً يحسنون لغتهم الوطنية ويحسنون معها لغتين أجنبيتين . وتجد كلية الحقوق والآداب والتجارة طلاباً مختلفين : منهم من يتهيأ للحياة العملية التجارية والاقتصادية فهو يحسن لغتين أجنبيتين إلى لغته الوطنية وقد هيئته تهيئة ثقافية صالحة . ومنهم من يريد التعمق في العلوم الأدبية أو الفقهية وقد أعد لهذا إعداداً حسناً بما تعلم من اللغات القديمة والحديثة . ومنهم من يريد التعمق في درس اللغة العربية وآدابها وقد أعد لذلك إعداداً حسناً بما تعلم من لغة أوربية وما تعلم من العبرية إن أراد التخصص في فقه اللغة ، ومن الفارسية إن أراد التخصص في آداب اللغة . ثالثاً : أن يخرج لنا التعليم العام شباباً قد مكثوا من وسائل التعليم العالي تمكيناً حسناً فلا تحتاج الكليات إلى أن تعلمهم هذه الوسائل ولا أن تنفق ما تنفق من الجهود والمال لتعليم هذه اللغات التي لا يجب أن تعنى من تعليمها إلا بناحية التخصص في فقهها وآدابها .

وأخيراً ينشأ عن هذا النظام تجديد خطير للتعليم العام يخرج من جموده السقيم
العقيم ، ويشيع فيه النشاط والقوة والحياة ، وحسبك أنه يدخل في التعليم الثانوي لغتين
حينئذ جديدتين ويدخل فيه اللاتينية واليونانية ، ويدخل فيه لغتين شرقيتين هما الفارسية
والعبرية ، ويجعله قادراً حقاً على أن يعد الطلاب للتعليم الجامعي .

تَعْلِيمُ اللِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَاللِّغَاتِ الشَّرْقِيَّةِ

٣٦

وأنا أعلم أن هذا النظام الذى أقترحه سيثير اعتراضا شديدا من ناحيتين فأما إحداها فقد فرغت منها فيما أظن وهى تعليم اليونانية واللاتينية ، وما أرى أنى فى حاجة إلى أن أعيد الكلام فيها .

وأما الثانية فلانى أتعجل الوصول إليها والوقوف عندها وهى هذه التى تتصل باللغة العربية وإعداد فريق من الطلاب للتخصص فيها ، والتى تستتبع هذا البدع الغريب وهو ادخال بعض اللغات الشرقية فى مناهج التعليم العام . ولنسلك إلى حل هذه المشكلة ، مشكلة اللغة العربية وتعليمها ، طريقنا التى تعودنا أن نسلكها ، فنتبين الغرض الذى نقصد إليه من تعليم اللغة العربية بوجه عام ، ومن إعداد المعلمين بوجه خاص ونتبين الاتجاه الذى ينبى أن نتججه فى هذين الأمرين جميعا ، فإن هذا سينتهى بنا آخر الأمر إلى النظام الذى نقتحه معقول لا غرابة فيه ، بل إلى أنه النظام الذى نحن متتهون إليه فى وقت قريب أو بعيد ، سواء أردنا ذلك أم لم نرده ، لأن ظروف الحياة نفسها ستضطرننا إليه اضطرارا .

وأول سؤال يجب أن نلقيه ونحاول الجواب عليه هو هذا السؤال : لماذا نعلم اللغة العربية فى المدارس العامة وفى غيرها من المدارس ؟ وما أظن أننا نستطيع أن نجيب على هذا السؤال إلا بجواب واحد وهو أن اللغة العربية هى لغتنا الوطنية ، فنحن نتعلمها ونعلمها لأنها جزء مقوم لوطنيتنا ولشخصيتنا القومية لأنها تنقل إلينا تراث آبائنا وتلقى عنا التراث الذى ستقله إلى الأجيال المقبلة ، ثم لأنها الأداة الطبيعية التى نصطنعها فى كل يوم بل فى كل لحظة ليفهم بعضنا بعضا ، وليعاون بعضنا بعضا على تحقيق حاجاتنا العاجلة والآجلة ، وعلى تحقيق منافعنا الخاصة والعامة ، وعلى تحقيق مهمتنا الفردية والاجتماعية فى الحياة إن كانت لنا مهمة فى الحياة . ونحن نصطنع هذه الأداة ليفهم بعضنا بعضا كما قلنا ولنفهم أنفسنا أيضا . فنحن إنما نشعر بوجودنا وبحاجياتنا المختلفة وعواطفنا المتباينة وميولنا المتناقضة حين نفكر . ومعنى ذلك أننا لا نفهم أنفسنا إلا بالتفكير ،

ونحن لا نفكر فى الهواء ولا نستطيع أن نعرض الأشياء على أنفسنا إلا بصورة فى هذه الألفاظ التى نقدرها ، ونديرها فى رؤوسنا ونظهر منها للناس ما نريد ، ونحتفظ منها لأنفسنا بما نريد .

فنحن إذا نفكر بهذه اللغة ، ونحن إذا لا نفلو إن قلنا إنها ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب ، وإنما هى أداة للتفكير والحس والشعور بالقياس إلى الأفراد من حيث هم أفراد أيضا . وإذا كان هذا حقا فنحن نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها ضرورة من ضرورات حياتنا الفردية والاجتماعية ، ووسيلة أساسية إلى منافعتنا مهما تختلف قربا وبعدا ويسرا وعسرا ، وسهولة وتعقيدا . وإذا نحن لا نتعلم اللغة العربية ولا نعلمها لأنها لغة الدين فحسب ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها أوسع من ذلك وأشمل وأعم . ونحن لا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة القدماء من العرب والمستعربين ، وإنما نتعلمها ونعلمها لأنها لغتنا ولأنها لغة الأجيال المقبلة أيضا أو لأننا نريد أن تغل لغة هذه الأجيال .

وفى الأرض أم متدينة كما يقولون ، وليست أقل منا إثارا لدينها ولا احتفاظا به ولا حرصا عليه ولكنها تقبل فى غير مشقة ولا جهد أن تكون لها لغتها الطبيعية المألوفة التى تفكر بها ، وتصطنعها لتأدية أغراضها ، ولها فى الوقت نفسه لغتها الدينية الخاصة التى تقرأ فيها كتبها المقدسة وتؤدى فيها صلاتها . فاللاتينية مثلا هى اللغة الدينية لفريق من النصارى ، واليونانية هى اللغة الدينية لفريق آخر ، والقبطية هى اللغة الدينية لفريق ثالث ، والسريانية هى اللغة الدينية لفريق رابع . وهذه الأجيال من الناس نصرانية تؤمن بدياناتها كما تؤمن نحن بالإسلام ، لا بمنعها من ذلك أنها تتكلم فى حياتها العادية والعقلية لغات أخرى غير هذه اللغات المقدسة ، وبين المسلمين أنفسهم أم لا تتكلم العربية ولا تفهمها ولا تتخذها أداة للفهم والتفاهم ، ولغتها الدينية هى اللغة العربية . ومن المحقق أنها ليست أقل منا إيمانا بالإسلام وإكبارا له ، وذيادة عنه وحرصا عليه .

فالذين يزعمون لنا أننا نتعلم اللغة العربية ونعلمها لأنها لغة الدين فحسب ثم يرتبون على ذلك ما يرتبون من النتائج العلمية والعملية إنما يخدعون الناس ، وليس ينبغى أن تقوم حياة الأمم على الخداع .

اللغة العربية لغة الدين . هذا حق ، وهذا خير للذين يتكلمون هذه اللغة ، ولكنه يجب أن يكون خيرا خالصا بريئا من كل شيء ، بريئا من كل حرج ، بريئا من كل

تقييد للحرية المعقولة ، يريثا من كل ما يدعو إلى الجمود أو يورط فيه ، لأن الدين نفسه يرى من هذا كله .

وإذا كان هذا كله حقا - وهو حق لا شك فيه - فإن اللغة العربية ليست ملكا لرجال الدين يؤمنون وحدهم عليها . ويقومون وحدهم من دونها ، ويتصرفون وحدهم فيها . ولكنها ملك للذين يتكلمونها جميعا من الأمم والأجيال . وكل فرد من هؤلاء الناس حر في أن يتصرف في هذه اللغة تصرف المالك متى استوفى الشروط التي تبيح له هذا التصرف .

وإذا فمن السخف أن يظن أن تعليم اللغة العربية وقف على الأزهر الشريف والأزهريين ، وعلى المدارس والمعاهد التي تتصل بينهما وبين الأزهر والأزهريين أسباب طوال أو قصار . هذا سخف لأن الأزهر لا يستطيع أن يفرض نفسه على الذين يتكلمون اللغة العربية جميعا وفيهم المسلم وغير المسلم ، وهذا سخف لأن يثبات أخرى غير الأزهر قد تعلمت اللغة العربية وعلمتها ، وبعض هذه البيئات إسلامي وبعضها غير إسلامي . وهذا سخف لأن علوم اللغة العربية قد نشأت وتمت نشأتها ، ونضجت وتم نضجها وآت ثمرها حلوا شها قبل أن يوجد الأزهر وقبل أن يفكر فيه منشئه . وما كان الذين وضعوا علوم اللغة العربية أزهريين . وما كان الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ، وما كان الكسائي والفراء وثعلب ، وما كان الجاحظ وقدامة ، وما كان الأزهري والجوهري - أزهريين من قرب ولا من بعد ، بل ما كان الذين وضعوا هذه الكتب التي يدرس فيها الأزهر علوم اللغة العربية في كرتهم أزهريين من قرب ولا من بعد .

فالذين يزعمون أن الأزهر وخده هو الأمين أو هو الذي يجب أن يكون أمينا على اللغة العربية إنما يرون سخفا من الرأي ، ويقولون سخفا من القول . لا يعتمدون في ذلك على الدين ، لأن الدين لا يقصر حماية اللغة العربية على فريق من الناس دون فريق ، ولأن كثرة الذين وضعوا علوم اللغة العربية وأنضجوها لم يكونوا من رجال الدين . ولا يعتمدون على التاريخ ، لأن الأزهر طرأ على علوم اللغة العربية بعد أن أزهرت وأثمرت ولم تطرأ علوم اللغة العربية على الأزهر ، ولأن الأزهر حفظ من هذه العلوم ولكنه لم ينمها ولم يضيف إليها شيئا ذا خطر. فله الشكر على ما حفظ من هذه العلوم ، وله الحق في أن يشارك في حفظها وتبويبها وإضافة إليها ، ولكنه لن يمكن من اختكارها والاستئثار بها دون غيره من المعاهد والبيئات .

وإذا فما دامت اللغة العربية لغة الحياة كلها بالقياس إلى أصحابها لا لغة الدين وحده فيجب أن يكون شأنها شأن مرافق الحياة جميعا ، ويجب أن ترد إلى الدولة والأفراد الحرية التامة في أن يمنحوها من العناية ما يجب أن يمنحوه للمرافق العامة والتي تمس منها حياتنا العقلية بوجه خاص .

وإذا فليس على الدولة بأس أن تتولى هي تعليم اللغة العربية والاعداد لهذا التعليم ، وليس عليها جناح أن تجدد هذا التعليم وتجعله ملائما لحاجات الحياة العقلية والعملية في العصر الحديث .

ومن الواضح أننا نقول هنا أشياء أولية يسيرة لا معنى لتقريرها ولا لاقامة الأدلة عليها ، ولكن الغريب أن هذه الحقائق اليسيرة الأولية لم تتضح بعد للمشرفين على الأمور في مصر ، أو هي قد اتضحت في عقولهم وقلوبهم ولكنهم لا يجدون الشجاعة على مواجهتها والاقبال عليها في جد وقوة وحزم . فهم يخافون من الأزهر كلما ذكر تعليم اللغة العربية ، وهم يخشون من الأزهر كلما ذكر إصلاح علوم اللغة العربية ، بل هم يخافون من الأزهر كل ما ذكرت اللغة العربية ، كأن الأزهر سبع من هذه السباع الضاربة قد قام دون اللغة العربية فاغرا فاه مهبثا أظفاره لا يسمح لأحد أن يدنو منها أو يمسها بالإصلاح إلا إذا رضى عن ذلك وأذن فيه .

وأغرب من ذلك وأشد منه خطرا أن المشرفين على الأمور في مصر والمشرفين على التعليم خاصة يؤمنون فيما بينهم وبين خاصتهم إذا خلوا إليهم بأن احتكار الأزهر للإشراف على اللغة والقيام دونها بضر أكثر مما ينفع ، ويفسد أكثر مما يصلح ، لأن الأزهر لم يتهيأ بعد للنهوض بهذه المهمة الخطيرة حسب ما تقتضيه الحياة الحديثة ، فلا هو كسب من حرية الرأي ولا هو حصل من العلم الحديث ، ولا هو عرف من اللغات السامية ، ولا هو أتقن من علوم اللغة العربية نفسها ولا آدابها ما يؤهله لهذا الإشراف فضلا عن أن يجعل إشرافه نافعا مفيدا . فالأزهر لا يعرف من تطور اللغات الأجنبية حديثها وقديمتها شيئا ، بل هو لا يكاد يعرف من هذه اللغات نفسها شيئا ، والأزهر يجهل اللغات السامية جهلا تاما ، والأزهر لا يكاد يتجاوز كفيه المعروفة العقيمة إلى كتب القدماء في اللغة العربية وآدابها وعلومها إلا قليلا ، وهو مع ذلك يريد أن يشرف على علوم اللغة العربية ويقوم دونها ويحول دون إصلاحها ، ويمتكر لنفسه تعليمها ، ويجد من المشرفين على الأمر في مصر من يظاهرونه على ذلك ، لا لأنهم يؤمنون بأن فيه نفعاً للغة العربية وأصحابها ،

ولا لأنهم يؤمنون بأن في الخلاف عن ذلك تعرضاً للدين أو مساساً به ، بل لأنهم يرهبون أو يرغبون . يرهبون أن يتهموا بالخروج على الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب أن تكسده فيه سوق التجارة باتهام الناس بالخروج على الدين ، وي يرغبون في تأييد الأزهر لهم باسم الدين ، مع أننا قد انتهينا إلى عصر يجب ألا يصطنع الدين فيه أداة للترهيب والترهيب .

ليس إذا من الضروري ولا من النافع أن يتولى الأزهر وحده أو مع المدارس التي تتصل به من قرب أو من بعد تعليم اللغة العربية وإعداد المعلمين لها ، وإنما يجب أن يؤول ذلك إلى الدولة ، ويجب أن تتخذ الدولة العدة له كما هي الحال في غير مصر من البلاد ، فليس رجال الدين هم الذين يعلمون اللاتينية واليونانية في أوروبا بحجة أن هذه أو تلك لغة الدين في هذا الشعب أو ذاك ، وإنما تعلم اللاتينية واليونانية في المدارس المدنية ، وبهياً لهما المعلمون المدنيون ، ومع ذلك فليست اللاتينية واليونانية القديمة لغة الحياة . فكيف باللغة العربية التي هي لغتنا في حياتنا العادية والعقلية ؟ يجب إذا أن نعرض عن هذه الأسطورة التي بعد عليها العهد وأخنى عليها الذي أخنى على لبد ، وأن ننظر إلى اللغة العربية نظرة مدنية صريحة ، وأن نعالج أمورها كلها على هذا النحو في غير تردد ولا اضطراب ، وفي غير خوف ولا إشفاق .

وإذا كان من حق الدولة ومن الحق عليها أن تعد المعلمين للغة العربية كما تعد المعلمين للتاريخ والجغرافيا والطبيعة والكيمياء فقد يجب عليها أن تسلك إلى هذا الإعداد سبيلها المعتقولة ، وهي أن تبدأ بهذا الإعداد لا في الجامعة ، ولا في دار العلوم ، ولا في معهد التربية ، بل في مدارس التعليم العام وفي التعليم الثانوي خاصة . ومن أجل هذا اقترحنا على الدولة هذا النظام الذي عرضناه آنفاً ، والذي يقتضى أن تبدأ العناية باللغة العربية لمن يريد التخصص فيها منذ أول التعليم الثانوي ، فيكون التعمق فيها وفيما يتصل بها من الثقافات . ثم يكون إعداد التلاميذ لتوعين من هذا التخصص : أحدهما التخصص في فقه اللغة ، ونريد به هنا العلوم اللغوية على اختلافها ، ويكون الاستعداد له بالبداية في درس بعض اللغات السامية منذ التعليم الثانوي ، ويمكن التوسع والتعمق في ذلك في أثناء التعليم العالي ، والآخر التخصص في آداب اللغة ، ويكون الاستعداد له بالبداية في درس اللغة الآيرانية منذ التعليم الثانوي ليكون التوسع في هذا الدرس والاضافة إليه في أثناء التعليم العالي أيضاً . وقد لاحظت

أنا نفرض على المتخصص فى اللغة العربية لغة أوروية حية ، لا نكتفى منه بأن يلم بها إلاما بل نريده على أن يتقنها. إتقاننا لسبب يسير ، وهو أنا لا نستطيع أن نتصور معلماً لأى مادة من مواد الدرس فى التعليم العام يجهل الحياة الأوروية ويعجز عن أن يتصل بها اتصالاً مباشراً من طريق لغة من لغاتها الكبرى .

وقد نعود إلى هذا الموضوع فى أثناء هذا الحديث فى فرصة أخرى . ولكن هناك مسألة تمس تعليم اللغة العربية ولا بد من الوقوف عندها والإلمام بها وإن كان ذلك قد يغيظ فريقاً من الناس .

مَا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ الَّتِي تَتَوَلَّى الدَّوْلَةُ تَعْلِيمَهَا

٣٧

ما هذه اللغة العربية التي نريد أن نعلمها في المدارس العامة والخاصة ، والتي نطالب الدولة بأن تتولى بنفسها إعداد المعلمين لها منذ التعليم العام ؟ وعلى أى نحو نريد أن نعلمها ؟

أريد هنا أن بطمئن المحافظون عامة والأزهريون خاصة أشد الاطمئنان وأقواه . فاللغة العربية التي أريد أن تعلم في المدارس على أحسن وجه وأكمل هي اللغة الفصحى لا غيرها هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهي لغة ما أورثنا القدماء من شعر ونثر ، ومن علم وأدب وفلسفة . نعم وأحب أن يعلم المحافظون عامة والأزهريون خاصة - إن كانوا لم يعلموا بعد ، أنى من أشد الناس لزورا عن الذين يفكرون في اللغة العامية على أنها تصلح أداة للفهم والتفاهم ، ووسيلة إلى تحقيق الأغراض المختلفة لحياتنا العقلية . قاومت ذلك منذ الصبا ما وسعتنى المقاومة ، ولعل أن أكون قد وفقت في هذه المقاومة إلى حد بعيد ، وسأقاوم ذلك فيمابقى لي من الحياة ما وسعتنى المقاومة ، لأننى لا أستطيع أن أتصور التفریط ، ولو كان يسيرا ، في هذا التراث العظيم الذى حفظته لنا اللغة العربية الفصحى ولأننى لم أؤمن قط ولن أستطيع أن أؤمن بأن اللغة العامية من الخصائص والمميزات ما يجعلها خليفة بأن تسمى لغة ، وإنما رأيتها وسأراها دائما لهجة من اللهجات قد أدركها الفساد فى كثير من أوضاعها وأشكالها ، وهي خليفة أن تنفى في اللغة العربية الفصحى إذا نحن منحناها ما يجب لها من العناية فارتفعنا بالشعب من طريق التعليم والتنقيف . ومبطننا بها هي من طريق التيسير والاصلاح إلى حيث يلتقيان في غير مشقة ولا جهد ولا فساد .

وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة إعداد المعلمين لها على النحو الذى قدمته ، وأنا من أجل هذا أدعو إلى أن تتولى الدولة بواسطة العلماء القادرين إصلاح علومها وتيسيرها والملاءمة بينها وبين الحياة الحديثة والعقل الحديث . وأنا نذير للذين يقاومون هذا الاصلاح بخطر منكر ما أرى أنهم يحبونه أو يطبقونه أو يسمعون إليه أو يرضون فيه ،

وهو أن اللغة العربية الفصحى إذا لم تنل علومها بالاصلاح صائرة - سواء أردنا أم لم نرد - إلى أن تصبح لغة دينية ليس غير ، يحسنها أو لا يحسنها رجال الدين وحدهم ويعجز عن فهمها وذوقها فضلا عن اصطناعها واستعمالها غير هؤلاء السادة من الناس . بل إن هذا النذير إن لم يمكن قد تحقق بالفعل فإن نحققه قريب أقرب مما يظن هؤلاء السادة . فلغة العربية في مصر لغة إن لم تكن أجنبية فهي قريبة من الأجنبية ، لا يتكلمها الناس في البيوت ، ولا يتكلمها الناس في الشوارع ، ولا يتكلمها الناس في الأندية ، ولا يتكلمها الناس في المدارس ، ولا يتكلمونها في الأزهر نفسه أيضا . ولعل الأزهر أقل المعاهد والبيئات اصطناعاً لها وسيطرة عليها . إنما يتكلم الناس في هذه البيئات كلها لغة تقرب منها قليلا أو كثيرا ، ولكنها ليست إياها على كل حال . وفي الشرق العربي جماعة من المثقفين تحسن هذه اللغة العربية الفصحى فهما وقراءة وكتابة . وكثرة هذه الجماعة من غير الأزهرين ، وهي لم تتعلم هذه اللغة في الأزهر ، وليست مدينة له باتقانها وكثرة هذه الجماعة إن أحسنت هذه اللغة فهما وقراءة وكتابة فهي لا تحسنها أداء وإلقاء ، ثم هي إذا كتبت لجمهور القارئ اضطرت إلى كثير جدا من التبسيط والتيسير ليفهم الناس عنها . ثم لم تظفر من فهم الناس عنها إلا بالشيء اليسير . ولقد يكون من الظريف والمخزن معا أن نمتحن جماعة من الطلاب والتلاميذ أزهرين وغير أزهرين وجماعة من القارئ والكاتبين من أولئك هؤلاء لتبين إلى أي حد فهموا هذا الفصل الذي أنشأه هذا الكاتب أو ذاك من الكتاب المعاصرين . وأؤكد لك أن نتيجة هذا الامتحان ستكون مؤلمة مضحكة ، وسنسوء الكاتب الذي اتخذنا فضله موضوعا للامتحان على كل حال .

فالخطر الذي أئذر به إذا لم نتدارك اللغة وعلومها بالاصلاح والتيسير إن لم يكن واقعا بالفعل فهو قريب الوقوع . وتبعه هذا كله إنما تقع على الذين يمانعون في الاصلاح والتيسير ، يحتجون بالدين مرة ، ويحتجون بحق الشعوب العربية كلها في أن تشارك في هذا الاصلاح والتيسير مرة أخرى ، وينسون أو يتناسون أن الله عز وجل قد أنزل القرآن وشرع الدين قبل أن تنشأ علوم اللغة ، وأن الذين أنشأوا هذه العلوم إنما أنشأوها لأسباب ، منها حماية هذه اللغة من أن تفسد أو تضيع كما أننا نحن نريد أن نصلحها ونيسرها لنحميها من أن تفسد أو تضيع . ويجهلون أو يتجاهلون أن الذين أنشأوا علوم اللغة العربية ودونوها والذين نموها وأنضجوها من علماء العراق لم يشارروا في ذلك أهل مصر

والشام وإفريقية والأندلس من العرب قبل أن يقوموا على إنشاء ما أنشأوا من العلم وتأليف ما ألفوا من الكتب ، ليسمح لنا هؤلاء السادة بالضحك فإن حججهم مضحكة حقا .
أى خلفاء الأمويين ، وأى خلفاء العباسيين ، وأى أمراء العراق فى عهد أولئك دعا إلى مؤتمر علم ليقر ما ابتكر الخليل من علم ، وما ألف سيوريه من كتاب ؟
وأين اجتمع هذا المؤتمر فى أى مدينة من مدن الدولة الإسلامية ؟ وفى أى قطر من أقطار البلاد الإسلامية ؟ وأى خلفاء المسلمين أو أمرائهم أو شيوخهم رأس هذا المؤتمر وألقى فيه خطبة الافتتاح . ما هذا الكلام الذى يقال عن غير بصيرة ، وبذاع فى غير تفكير ، وبقبله الناس فى غير حذر ولا احتياط ، وبحسب له الساسة حسابا فى غير روية ولا أناة ؟ وماذا قرر المؤتمر فيما كان بين علماء اللغة من اختلاف فى أصول النحو وفروعه ؟ أترأه أعرب الأسماء الخمسة بالحروف أم أعربها بالحركات ؟ أترأه أعربها بالحركات قبل الحروف أم أعربها بالحركات مقدرة على الحروف ؟

إن هذا الكلام الذى يقال ويخذ به الضعفاء من الناس خليق أن يضحك لولا أن الأمر لا يعمل ضحكا ولا عشا . لأنه أمر اللغة العربية ، أنحيا أم تموت ! إذا كان الأمويون والعباسيون لم يعرضوا للبصريين ولا للكوفيين بالحظر ولا بالعقوبة حين وضعوا ما وضعوا من علوم اللغة وسجن دعا الخلاف بعضهم إلى أن يأتى بالأعاجيب . وإذا كان الخلفاء الأمويون والعباسيون لم يعقدوا مؤتمرا للنشاور فى وضع النحو أو إصلاحه ، فما بال قوم يدعون إلى أن تعقد المؤتمرات والاجتماعات بين المصريين وغير المصريين لما لم تعقد له مؤتمرات . ولا اجتماعات فى البصرة ولا فى الكوفة ولا فى دمشق ولا فى بغداد . أما إن يجمع الناس من تلقاء أنفسهم ليعثوا ويدرسوا وليجادلوا ويناضلوا فهذا شيء لا ضرر منه ولا غبار عليه ، بل فيه النفع كل النفع ، والخير كل الخير . ولكن هذا شيء ودعوة الحكومة إليه شيء آخر .

ولكن هذا شيء ومنع مصر من أن تقدم على إصلاح علوم اللغة شيء آخر . وهبنى قلقت على شيء . رأيت إصلاحا للغة العربية وعلومها فألفت فيه كتابا وأذعته فى الناس ودعوت إلى الأخذ به . قان القوة التى تستطيع أن تمنعنى من ذلك أو تردنى عنه أو تحاسبنى عليه باسم الدين أو باسم القانون أو باسم الأزهر أو باسم أى بيعة من البيئات ؟ وهل يعرف هؤلاء السادة أن قوة الخلافة أو قوة الملك فى أى عهد من عهود الإسلام قامت دون عذهب من مذاهب النحويين لئلا تمنعه أو ترد الناس عنه أو تعاقب صاحبه عليه ؟

وإذا كان من حق الأفراد أن يحاولوا إصلاح اللغة العربية وعلومها فمن حق الدولة بل من الواجب عليها أن تحاول هذا الإصلاح حين تلمس الحاجة إليه . وأؤكد للمحافظين من الأزهرين وغير الأزهرين أن الحاجة ماسة إلى هذا الإصلاح حقا . وأتينا حين ندعو إليه ندعو إليه لأنه أصبح ضرورة من ضرورات الحياة بل من ضرورات الدين نفسه .

ولولا أنني أكره تأثيم المسلمين ولا أستحل لنفسي ما يستحله قوم لأنفسهم من الحكم على المسلم بالكفر والفسوق ، لقد كنت أستطيع أن آخذهم بحجتهم وأورطهم فيما يورطون الناس فيه . أى شيء أيسر من أن يقال لهم إن من المحقق أن الشباب يجهلون اللغة العربية ولا يفهمونها على وجهها ، وإن من المحقق أن ذلك بمنعهم من أن يفهموا الكتاب والسنة على وجهها ، وإن من المحقق أن تبسّر اللغة العربية وعلومها يمكن شباب المسلمين من أن يقرأوا كتاب الله يفهموه ، ومن أن يقرأوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيفقهوه ، وإن من المحقق أن الذين يصدون عن هذا الإصلاح إنما يصدون عن نتائجه ، فهم إذا يصدون عن فهم كتاب الله وسنة رسوله ، والذين يصدون عن كتاب الله وسنة رسوله ما حكم الله فيهم ؟ وما قضاء الأمر في أمرهم ؟ أمسلمون هم أم ملحدون ؟ أمصلحون هم أم مفسدون ؟

كلا . لندع هذا المزاج الذى لا يغنى ، ولنقدم على تبسّر علوم اللغة جادين غير لاعبين ، ولنقدم إلى صبيتنا وشبابنا من اللغة وعلومها وأدبها ما يفهمون ويسيقون ويذوقون وأؤكد هؤلاء السادة أن الشباب لا يفهم النحو القديم ولا يسيغه ، ولا يذوقه ولا يتفهم به ، بل يغضه أشد الغض ، ويضيق به أقبح الضيق . وينشأ عن ذلك ما قرره الدكتور حافظ عفيفى باشا من أنه يحسن اللغة الأجنبية ويفهمها ويستمتع بها على حين لا يجد فى لغته العربية لذة ولا متاعا . فنحن بين اثنين إما أن نيسر علوم اللغة العربية لتجيا ، وإما أن نحفظ بها كما هى لنموت .

قد يقال إن ما يقترحه هذا الفرد أو ذاك وهذه اللجنة أو تلك من وجوه الإصلاح لا يصح ولا يستقيم . ولسنا نرى فى ذلك بأسا فلتناقش الاقتراحات ، فإن انتهت المناقشة إلى صلاحها قبلت ، وإن انتهت إلى فسادها رفضت واتمس غيرها من الاقتراحات .

وسواء أراد الأزهريون أم لم يريدوا ، وسواء سمعت لهم وزلة المعارف أم أعرضت عنهم ، وسواء مضت وزارة المعارف فى السيل التى نهجها بهى الدين باشا بركات أم

تكتبت هذه السبيل ، فإن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية وتيسيرها وقد وضعت ولا بد من الجواب عليها ، وإن باب هذا الإصلاح والتيسير قد فتح ولا بد من ولوجه ، والخير كل الخير أن نقبل على هذا الإصلاح عن رغبة ورضا ، لا أن نعرض عنه حتى تفرضه علينا الظروف إن انتصر أو تموت اللغة العربية إن كتبت لها المزيمة لا قدر الله .

وقد اقترح على وزارة المعارف لون من ألوان الإصلاح لعلوم اللغة العربية ، ونصح أصحاب هذا الإصلاح للوزارة وللأئمة العربية كلها فطلبوا في صراحة أن تحتاط الوزارة في قبول اقتراحاتهم وألا تقرها حتى تذيبها في الناس وتعرضها للدرس والمناقشة ، لا في مصر وحدها ، ولا في الشرق وحده ، بل في الشرق والغرب جميعا . فإن ثبت هذا الإصلاح للبحث والدرس والمناقشة لم تقره الوزارة حتى تؤلف الكتب على المنهج الذي رسمه وحتى تذاع هذه الكتب بين المثقفين والمعلمين ليسيغوها ويعودوها ويتحقق بينهم وبينها الالف ، ويومئذ ويومئذ فحسب يمكن أن تقر الوزارة هذا الإصلاح وأن تلائم بينه وبين برامج التعليم ومناهجه ، وأن تكلف من يضع فيه الكتب للتلاميذ . فما الذي يطلب من هؤلاء المقترحين أكثر من هذا ، إلا أن تكون هناك أغراض خفية ، ونيات مكتومة ، وإشفاق من أن يسهل العلم فيتاح للناس جميعا ولا يصبح شيئا محتكرا تستأثر به فئة خاصة كما كان الكهان في مصر القديمة يستأثرون من دون الناس بضروب العلم والدين .

أظن أن مسألة إصلاح علوم اللغة العربية قد أصبحت من الواضوح والجلاء بحيث لا يجادل فيها إلا الذين يحبون الجدل والمراء .

وأعتقد أن هذا الإصلاح شرط أساسي لإصلاح التعليم كله ، فإنك حين تعلم في لغة من اللغات لن تبلغ من التعليم شيئا إذا لم تكن لغة هذا التعليم واضحة سهلة قريبة إلى العقول والقلوب . وأنا أريد كما يريد كثير من الناس أن يشدد على المعلمين في أن يصطنعوا اللغة الفصحى فيما يلقون على تلاميذهم من الدروس مهما تكن مادتها . ولكني أشفق أولا من أن يعجز المعلمون عن تحقيق هذه الأمنية لأنهم لا يحسنون اللغة العربية ، وأشفق ثانيا من أن يحاول المعلمون تحقيق هذه الأمنية فلا يلغون شيئا ، وتصرفهم هذه المحاولة عن إتقان التعليم نفسه فيضيع على التلاميذ حظهم من المادة العلمية دون أن يلغوا باللغة العربية ما يريد لها من الإتقان .

وأحب قبل أن أدع موضوع هذا الإصلاح أن ألفت أنصاره وخصومه جميعاً إلى أنه لم يكن في يوم من الأيام لازماً محتوماً كما هو الآن . فقد كان التعليم في بلادنا إلى أوائل هذا القرن ضيقاً محدوداً متاحاً للقادرين عليه والراغبين فيه . ولكنه منذ صدر الدستور قد أصبح واسعاً بعيد المدى لا يحد إلا بالحدود الجغرافية للمملكة المصرية ، لأن الدستور حين أقر التعليم الأولي قد فرض مقدارا يسيراً من العلم والمعرفة على الناس جميعاً ، لم يستثن من ذلك أحداً ، ولم ينف منه إنساناً .

واللغة العربية أهم ما في هذا المقدار من العلم الذي فرض على الناس وكلفت الدولة أن تدفعه فيهم وأن تعاقبهم إن أعرضوا عنه أو زهدوا فيه .

ومعنى ذلك أن التعليم ، وتعليم اللغة العربية بنوع خاص ، قد فرض على الطبقات كلها وعلى جماعات الناس كلها . فرض على الأغنياء والفقراء ، وعلى القادرين والعاجزين ، وعلى الأذكياء والأغبياء ، قد أصبح شيئاً شعبياً ، لا يتفاوت الناس فيه ولا يتمايزون .

ومعنى ذلك أن تيسيره قد أصبح فرضاً لا محيد عنه ، وضرورة لا خلاص منها . فليس كل الناس قادراً على أن يتعلم اللغة العربية قراءة وكتابة وفهماً مع ما تمتاز به قراءتها وكتابتها وعلومها من الصعوبة والتعقيد .

وليس كل الناس مستعداً لأن ينفق من حياته الأعوام الطوال ليدرس أبواب النحو والصرف كما يريد هؤلاء السادة أن يحتفظوا بها ، حتى إذا أنفق من وقته ما أنفق ، وبذل من جهده ما بذل ، أراد القراءة فلم يحسنها ، وأراد الكتابة فلم يتقنها وأراد الفهم فلم يقدر عليه .

إن التعليم الأولي محدود قصير الأمد ، ونحن نريد أن يخرج الصبي منه قادراً على أن يقرأ فيحسن القراءة ، ويكتب فيتقن الكتابة ، ويفهم فيصيب الفهم ، وإلا كان التعليم الأولي لغواً ، وأضاعت الدولة ما تنفق في سبيله من جهد ومال .

وأنا أسأل المحافظين عامة والأزهريين خاصة ، وأرجو منهم أن يجيبوا مخلصين ، أقسم عليهم في ذلك باللغة التي يؤثرونها ، والدين الذي يحبونه ، والوطن الذي يريدون أن ينصحوها له . أحق أننا نستطيع أن نذيع اللغة العربية قراءة وكتابة وفهماً في مدارس التعليم الأولي التي تتلقى الناس جميعاً ثم نطعن إلى أن الصبية سيخرجون من هذه المدارس قارئين كاتبين فاهمين على خير وجه وأكمله دون أن نيسرها للكتابة والقراءة

وقواعد النحو وأصول التصريف . أم هم يريدون أن يكون التعليم الأولي للغة العربية صورة من الصور وشكلاً من الأشكال يكتفى منه بأن يقدر الصبي على أن يرسم الحروف وتهجئها ويفك الخط كما يقولون ، حتى إذا خرج من المدرسة وبعد بينه وبينها العهد شيئاً نسي رسم الحروف وتهجئها ، وعاد الخط مستغلقاً عليه أشد الاستغلاق .

فأنت ترى أنني لا أكتفى بإصلاح النحو والصرف والبلاغة كما اقترحت اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف ، وإنما أريد كما أراد بهي الدين باشا بركات أن نعمل إلى إصلاح أصح من هذا الإصلاح يتناول الكتابة والقراءة ويعصم الناس إلى حد بعيد من الخطأ حين يكتبون ويقرأون . أريد كما يقول بهي الدين باشا بركات في هذه الأيام ، وكما قال غيره من قبله ، أن يقرأ الناس ليفهموا لا أن يفهموا ليقرأوا . وأريد أن يكون الغرض من الكتابة الإبانة والتجلية لا الألغاز والتعمية . أريد أن تكون الكتابة تصويراً صادقاً دقيقاً للنطق ، لا أن تصور بعضه وتلغى بعضه ، لا أن تصور نصف اللفظ وتلغى نصفه الآخر . أريد أن تصور الكتابة ما نسميه الحروف وما نسميه الحركات تصويراً لا إهمال فيه من جهة ، وتصويراً قوامه اليسر والسهولة والسرعة والاقتصاد في الوقت والجهد والمال من جهة أخرى .

ولست أقترح في هذا شيئاً بل أنا قد نصحت لبهى الدين باشا بركات أن يتأني بذلك ولا يتمجل الأمر فيه ، وألا يكله إلى لجنة يؤلفها . أو جماعة يندبها ، وإنما يذيع الدعوة إليه في الشرق والغرب ، ويجعله موضوع مسابقة عالمية بين الذين يحسنون القول فيه ، ثم يؤلف بعد ذلك ما أحب من اللجان الفنية لتدرس وتحكم وتختار . وأنا قد أشرت عليه بذلك إيثارة للعافية ، وتوخياً للمصلحة ، واتقاء لثورة الثائرين وغضب الغاضبين . ولكن هذا كله لم يمعنى من أن أقرر أن إصلاح الكتابة حاجة ماسة وضرورة ملحة ، وشرط أساسي لنشر التعليم الأولي على وجه نافع مفيد .

هذا النحو من الإصلاح إذا تم أغنى كثيراً ، وأراح من عناء ثقیل فهو يعنى عامة الناس عن تعمق النحو وإضاعة الوقت في درسه . وما حاجة العامة إلى النحو إذا ضمنت لهم الإصابة ، وعصموا من الخطأ حين يقرأون ويكتبون . وهذا النحو من الإصلاح إذا تم - ولا بد من أن يتم - حال بيننا وبين الالتجاء إلى ما التجأ إليه الترك ، وما يدعو إليه كثير من الناس من إلغاء الصعوبة إلغاء ، والإعراض عن كتابتنا العربية إلى الكتابة اللاتينية . وهنا أحب أن يعلم المحافظون أنني قارمت وسأقاوم أشد المقاومة دعوة الداعين إلى اصطناع

الحروف اللاتينية ، لأسباب لا أطيل بتفصيلها الآن . ولكن هذه المقاومة لن تغني شيئا ، ولن يشاركنى فيها الناس جميعا إذا نحن لم نسرع إلى إصلاح الكتابة ، لنبطل هذه الدعوة من أساسها ، ونلغى حجة الذين يجهررون بها ويلحون فيها . أرايتك لو حظرت على المصريين أن يصطنعوا السيارات والقطارات والترام وسفن البخار ، وأخذتهم بأن ينقلوا فى البر على الإبل والخيول ، وعلى البغال والحمير ، وفى البحار والأنهار على السفن الشراعية ، أترامهم يسمعون لك ويخفون بك وهم يرون غيرهم يصطنع هذه الأدوات المتقنة الآمنة السريعة ؟ أم ترامهم يمرضون عنك ويزدرون حظرك ازدراء . انظر إلى أهل القرى إلى أى حد بلغوا من اصطناع هذه الأدوات الحديثة ، وإلى أى حد أعرضوا عما كانوا يالفون من وسائل الانتقال والمواصلات .

سيكون هذا شأنهم بالقياس إلى القراءة والكتابة . فإما أن تبسرهما لهم ، وإما أن يمرضوا عنك وعن قراءتك وكتابتك إلى قراءة وكتابة أصح وأدنى إلى الصواب ، وهم لن يؤثروا الجهل على العلم ، ولن يخلوا بينك وبين احتكار القراءة والكتابة كما كانوا يفعلون من قبل . فقد تغيرت الدنيا ودار الفلك ، وأصبحت الشعوب لا تقنع بما كانت تقنع به فى سالف الأزمان .

فالخير كل الخير إذا فى ألا نخدع أنفسنا بالأضاليل ، وألا نمنىها الأمانى ، وأن نقدم على ما لا بد من الإقدام عليه ، فلا نصلح النحو والصرف والبلاغة لحسب ، بل نصلح قبلها القراءة والكتابة أيضا .

قَصْرُ تَعَلُّمِ النَّحْوِ عَلَى الْقَدْرِ الضَّرُورِيِّ

٣٨

وإصلاح علوم اللغة العربية ليس كل شيء ليكون تعليمها مثمرًا مفيدًا ، بل لابد من العناية بالمادة التي تعلم فيها هذه اللغة . ومع أني أحب النحو أشد الحب وأكلف به أعظم الكلف ، لا أقول ذلك عابثًا ولا مازحًا ، وإنما هو حق يعرفه عنى كثير من الأصدقاء . مع أني أحب النحو أشد الحب ، وأريد أن يتعمقه الذين يتخصصون في اللغة وآدابها ، فإنني لا أحب أن أشق به على كثرة المعلمين في المدارس العامة ، ولو استطعت لأعفيتهم منه إعفاءً ، ولكن السبيل إلى ذلك غير ميسرة الآن ، فلا بد مما ليس منه يد ، ولنجتهد في أن نخفف عبء النحو على المعلمين ما وسعنا ذلك ، وألا نفرض عليهم منه إلا اليسير المين الذي لا يمكن الاستغناء عنه . وأن تقدم إليهم ذلك لا في صورة علمية يسيرة فحسب ، بل في صورة أدبية رائعة عجية إلى النفس . ومن أقبح الخطأ وأشنع أن نظن أن إتقان النحو يمكن من إتقان اللغة ، أو أن تعمق مسائله يمكن من فهم أسرارها ، إنما النحو فلسفة والكثير منه ترف للمثقفين ليس غير . وهو من حيث هو علم مستقل ، شيء مقصور على أصحابه المشغوفين به المتخصصين فيه . وقد رأيت الأزهر في أيام الصبا والشباب يؤمن بأن النحو والصرف وهذا السخف اللفظي الذي يسمونه البلاغة هي لب اللغة وجوهرها وأن غيرها أعراض وقشور . وكان الأدب بالطبع من الأعراض والقشور ، وكنت من الذين يختلفون إلى دروس الأستاذ سيد المرصفي رحمه الله ، وكنا جميعًا موضع النقد والسخرية والاستهزاء ، لأننا كنا نهمل اللب والجوهر ونحفل بالأعراض والقشور . ومن المحقق أن شيوخنا كانوا يحتقرون ديوان الحماسة ، وكامل المبرد ويحتقرون الأستاذ الذي كان يدرسهما والطلاب الذين كانوا يستمعون له ، ويمنحونهم شيئًا من العطف والاشفاق بمازجه البغض والخوف والازدراء ، لأنهم يؤثرون آثار أبي تمام والمبرد على آثار البنان والصبان .

ولما غضب الشيخ حسونة رحمه الله على أستاذ الأدب وطلابه لأنهم اتهموا عنده بالابتداع ألغى درس الكامل للمبرد وكلف الأستاذ أن يقرأ لطلابه كتاب المعنى لابن

هشام . والأزهريون جميعاً يذكرون أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده لقي كثيراً من الجهد ، واحتمل كثيراً من المشقة وأوذى في نفسه ودينه لأنه أدخل العلوم الحديثة في الأزهر . وكان الأدب العربي من هذه العلوم الحديثة في ذلك الوقت . فأعجب لقوم كانوا يرون جرس الأدب بدعة في الدين ، ويهتمون الذين يدرسونه بالفسوق والإلحاد ولم يكن ذلك بعيد العهد ، وإنما كان في أول هذا القرن أدركناه واصطليها ناره ، وهم الآن يريدون أن يكونوا قوامين على اللغة العربية ، حماة لها يردون عنها كيد المصلحين .

وكان الذين يشاركوننا في درس الأدب يتحدثون ويفكهنون بأن شيخاً من كبار الشيوخ كتب إلى محافظة القاهرة في بعض الأمر فلم تفهم المحافظة من كتابه شيئاً ، وردته إلى مشيخة الأزهر لتوضيحه وتجليه ، ودعت المشيخة ذلك الأستاذ رحمه الله وسأله عما أراد إليه في كتابه ، فوضحه الشيخ باللغة العامية وكتبه مطربش إلى المحافظة بلغة الدواوين ، وخرج الشيخ يمدح في درسه بأنه يكتب ما لا يفهمه المطربشون ، وبأن إنشاءه صعب معقد كأنشاء الحواشي والتقارير . ونوشك إن أسرفنا في أخذ التلاميذ بتعمق النحو والإيغال فيه أن نجعلهم كلهم كذلك الشيخ الأزهرى العظيم يكتبون فلا يبينون ولا يفهم منهم أحد .

وقد أتيج لى هذا العام أن أقرأ بعض إجابات التلاميذ في امتحان القسم الخاص من الشهادة الثانوية فرأيت عجباً ولكنه عجب يملأ القلوب حقاً وغيظاً . رأيت الفساد الذى يدخله درس النحو والبلاغة على أذواق الشباب فى التعبير والتصوير وفى صوغ اللفظ والملاءمة بينه وبين المعنى ، وفى إرسال الكلام عن غير فهم ، وإرسال الجمل التى حفظت عن المعلم والتى لم يفهمها المعلم حين ألقاها ، ولم يفهمها التلميذ حين تلقاها ، ولم يفهمها نحن حين صححناها .

فلنقتصد إذن فى درس النحو والصرف والبلاغة ، ولنجعل هذه العلوم حين ندرسها فصولاً من الأدب أو شيئاً قريباً من ذلك . وليس هذا كل شيء . فلابد من التفكير فى درس الأدب نفسه وفى هذه الكتب التى يقرؤها التلاميذ ، والتى نسميها كتب المطالعة . وقد كان النظام التعليمى القديم يقضى بأن يبدأ الصبية فى المدارس الثانوية دروس الأدب بالأدب الجاهلى ، وأن يطالعوا كتباً قديمة يذكرون منها مع الفيظ والحق إذا خرجوا من المدارس كتاب كليله ودمنة وكتاب أدب الدنيا والدين . وأنت

تعلم أن الأدب الجاهلي بعيد كل البعد عن أن يتصل بنفوس الرجال من المعاصرين فكيف بنفوس الصبية الناشئين ؟ وليس كل الناس يستحب كلفة ودمنة وليس كل الناس يستعذب أدب الدنيا والدين .

وقد وفقت وزارة المعارف بعض التوفيق حين كان الأستاذ نجيب الطلال باشا مشرفاً على أمورهما ، فبدأت درس الأدب من آخره أى من هذا العصر الحديث ، وأزالت عن التلاميذ هذا الجهد العنيف الذى كانوا يضطرون إليه حين يتحدث إليهم معلمهم عن النابغة وزهير والأعشى وامرئ القيس . كما أن وزارة المعارف وفقت إلى تنويع المطالعة بعض الشيء ، وكلفت لجنة أن تؤلف للتلاميذ كتباً تلائم هذا العصر الحديث ، ولكننا برغم هذا كله ما زلنا بعيدين أشد البعد من تحقيق الغرض الذى تدرس من أجله اللغة وآدابها فى مدارس التعليم العام ، فدرس اللغة وآدابها من أهم مصادر الثقافة العامة ، ولعله أن يكون أهمها وأعظمها خطراً ، فهو بحكم مادته ومعانيه يتصل بالعقول والقلوب والأذواق جميعاً . وهو من أجل هذا مثقف للعقول مذك للقلوب ، مهذب للأذواق ، على حين تكاد المواد الأخرى من مواد التعليم العام تتصل بالعقول وملكانتها ليس غير .

فلابد إذاً من أن نطلب إلى درس اللغة وآدابها تثقيف العقل بما يقدم إلى التلاميذ من علم ، وتذكية القلب بما يقدم إليهم من تصوير رائع للمثل العليا ، وتقويم الطبع وتصفية الذوق بما يقدم إليهم من صور رائعة للبيان .

ومن المحقق أن فى الأدب العربى القديم ما يعين على تحقيق هذه الأغراض ، ولكن من المحقق أيضاً أنه وحده على جماله وروعته وعلى عمقه وتنوعه ، لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض ، وفى حياة الإنسان أشياء كثيرة متنوعة لم يعرفها الأدب العربى ولم يتصل بها . وفى الحياة الحديثة نفسها أشياء كثيرة لم يبلغها الأدب القديم بالطبع ، ولم يبلغها الأدب العربى الحديث بعد . ولابد من أن يتصل بها التلاميذ ومن أن تثقف بها عقولهم وتذكى بها قلوبهم ، وتصفى بها أذواقهم . ومن أن يكون ذلك من طريق اللغة العربية نفسها لا من طريق لغة أجنبية ، لأن اللغة العربية أقرب ويجب أن تكون أقرب إلى نفوس التلاميذ ، ولأنها أبلغ أثراً ، ويجب أن تكون أبلغ أثراً فى نفوس التلاميذ . ولأن من الحق علينا أن نجهد ما استطعنا فى حمل التلميذ على أن يحب لغته ويقدرها ويكبرها فى نفسه ، ولا يراها أقل خطراً وأحق منافعاً وأضيق ألقاً من اللغات الأجنبية .

وقد قدرت الأمم الراقية هذا كله ، واحتفلت له وحنيت به فجعلت من مواد الدرس الأتى فى المدارس العالمة مادة الآداب الأجنبية على أن تدرس للتلاميذ فى لغتهم الوطنية . فلا ينبغي أن يتتظر التلميذ الفرنسى خروجه من المدرسة العامة ليعرف شيئاً عن أدب اليونان والرومان والإنجليز والألمان والإيطاليين والأسبانيين بل يجب أن يعرف هذا كله فى أثناء الدرس ، وأن يستقبل الحياة بعد أن يفرغ من الدرس وقد أخذ من هذا كله بطرف كما يقال . ولا ينبغي أن يفرض على التلميذ تعلم اللغات الأجنبية ليلم بآدابها ، فإن ذلك شيء لا سبيل إليه ، وإنما يجب أن تقدم إليه لغته الوطنية هذه الآداب سهلة سائغة قريبة المنال . ومن أجل هذا تجد الفرق عظيماً شبيهاً بين الطالب الأجنبى حين يتقدم إلى الجامعة والطالب المصرى حين يتقدم لها أيضاً . ذلك واسع العلم ، بعيد الأفق ، عميق المعرفة ، يتحدث عن كل شيء حديث الأليف له الملم به . وهذا ضيق العلم ، ومحدود الأفق ، سطحى المعرفة لا يكاد يتحدث إليك إلا عما سمع فى المدرسة ، وما قاله وهو إذا تحدث إليك فيه كان إلى الخطأ أقرب منه إلى الصواب . لا تسأل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن هوميروس ، ولا عن بندار ، ولا عن هوراس ، ولا عن فيرجيل ، ولا عن دانت ولا سرفتيس ، ولا عن جوت ، ولا عن فكتور هوجو ، ولم أذكر شكسبير لأن التلاميذ يسمعون عنه شيئاً فى مدارسهم .

لا تسأل حامل الشهادة الثانوية المصرية عن واحد من هؤلاء لأنك لن تجد عنده شيئاً . ومع ذلك فلم أذكر إلا جماعاً من أعلام الشعر . لم أذكر الخطباء والكتاب والفلاسفة والمؤرخين ، لأننى لا أريد أن أطيل ولأننى بائس من أن تجد عند شباب مدارسنا شيئاً إن سألتهم عن واحد من هؤلاء . وسأل حامل الشهادة الثانوية فى أى بلد من بلاد أوربا الراقية عمن شئت من هؤلاء ومن غيرهم ، فاستجد عنده ما يرضيك . ومهما أنسى فلن أنسى أنى حين ذهبت إلى فرنسا لإتمام الدرس كما كان يقال . وكنت قد ظفرت بالدكتوراه من الجامعة المصرية القديمة لم أجد بداً من أن أستأنف الدرس الثانوى فيما بينى وبين نفسى ، وأن أقرأ الكتب التى يقرؤها النخبة والشباب المتدرون . ولولا ذلك لما انتظمت بالاختلاف إلى السوربون ، ولا أقدت من استلذتها شيئاً . فإذا كان من الخير ومن الواجب أن يدرس التلاميذ أدبنا العربى القديم والحديث فمن الخير ومن الواجب أيضاً أن يدرس التلاميذ أطرافاً من الأدب الأجنبية المختلفة قديمها وحديثها ، وأن يدرسوا ذلك فى لغتهم العربية لا فى غيرها من اللغات . وأن يقدم إليهم ذلك فى

لفظ رائع رائع ، وفي أسلوب ممتاز جميل . ستسألني وكيف السبيل إلى ذلك وقد ترجمت هذه الآداب إلى اللغات الأوربية ولم يكدر يترجم منها شيء إلى لغتنا العربية ، والجواب سهل يسير وهو أن وزارة المعارف لم تنشأ عبثاً ، وإنما أنشئت لتحقيق هذا وأمثاله من الأغراض . وهذا موضوع سأعود إلى الحديث فيه بعد حين .

التوفيقُ بينَ هذه البرامجِ وطاقة التلميذ

٣٩

وكأننى بك . وقد قرأت هذه الفصول التى تحدثت فيها عن التعليم العام وما ينبغي أن يدرس فيه للتلاميذ فأشفقت من كثرتة وهالكك هذه الكثرة ، ورحمت التلاميذ واتهمتنى بالإسراف واعتقدت فيما بينك وبين نفسك أن هذا المنهاج الذى أعرضه للتعليم خيال ليس إلى تحقيقه من سبيل . ولكننى ألاحظ أولاً أن هذا الذى تراه خيالاً يتحقق بالفعل فى جميع البلاد الأوربية الراقية .

وأن عقل الفنى المصرى ليس أضيّق ولا أضعف ولا أقل استعداداً من عقل الفنى الأوربى . والناس جميعاً يعترفون بأن التعليم العام قد أصبح شاقاً عسيراً وهو صائر إلى الإلحاح فى المشقة والعسر ، لأن المعرفة الإنسانية لم تبلغ قط من الكثرة والتنوع ومن الشعب والتفرغ والاختلاف ما بلغته الآن ، ولأنها ستبلغ من هذا كله غداً وبعد غد أكثر مما بلغته اليوم . لكن الناس كلهم يعترفون بأن لابد مما ليس منه بد ، وبأن مهمة التعليم العام إنما هى إعداد التلميذ لمستقبل هذه الحياة الحديثة ، المعقدة المنوعة المختلفة استقبال القادر على احتمال أعبائها ، والنفوذ من مشكلاتها . وهو من أجل ذلك كلف أن يعود التلميذ ممارسة المقدمات لهذه المعرفة المختلفة التى لا تحصى . والمشكلة التى تعرض للذين يديرون أمور التعليم هى هذه ، معرفة مسرفة فى التنوع والشعب والاشتباك . وتلميذ محدود الطاقة مهما يكن حظه من القوة والذكاء . فكيف تكون الملاءمة بينهما ؟ وكيف يهيا تانيهما لاستقبال أولاهما قوياً جليداً قادراً على التصرف والاحتمال ؟

وليس حل هذه المشكلة مستحيلاً ، ولعله أن يكون أيسر مما نظن ، بشرط أن نتخذ له عدته ، وألا نتأثر بظروف غير ظروف التعليم وساحجاته وضروراته . وأنا أرى أن هناك شرطين أساسيين ، يجب أن نحققهما لنحل هذه المشكلة حلاً مقارباً . الأول : ألا نسرف فى انعام البرامج بهذا العلم المفصل ، الذى ينقل على المعلم والتلميذ جميعاً ، فيضطر الأول إلى كتابة المذكرات ويضطر الثانى إلى الحفظ والاستظهار . وإذا كان من الواجب أن يثقف التلميذ أثناء التعليم الثانوى فى التاريخ العام ، فليس من الضرورى أن يؤخذ بمعرفة الحوادث الكثيرة

المفصلة ، وإنما يمكن فيما أظن بل يجب فيما أعتقد ، أن يصر بالتاريخ وتطوره في غير إصراف ولا غلو في عرض الحوادث وتفصيلها ، وأنا مطمئن إلى أن تحقيق ذلك يسير إذا لم يحرص المؤرخون حين يضعون برنامج التاريخ على أن يستأثروا بالتلميذ للمعلم الذي يحبونه ويؤثرونه ويقدمونه على غيره من العلوم وإذا اقتصد أصحاب كل فن وعلم في برنامج فنههم وعلمهم ، فقد ينشأ من هذا الاقتصاد المشترك توازن معقول في البرامج والمناهج ييسر الأمر على التلميذ وحل المعلم ويمكن التعليم العام من أن يهين الشباب لاستقبال الحياة في غير جهل بها ولا استقبال الدرس العالي في استعداد حسن له .

والشرط الثاني أن يمنع التعليم العام ما ينبغي له من الوقت . وأنا أعتقد أننا نبخل على التعليم العام بعض الشيء . فخمسة أعوام للتعليم الثانوي لا تكفي ، إذ لاحظنا مقدار ما نريد أن نهين له الطالب من العلم ونحن مشفقون من إطالة التعليم الثانوي نخاف أن يغضب الآباء والأبناء جميعاً ، وما أشد خوفنا من غضب الآباء والأبناء . أولئك قد يخذلونا في الانتخابات وهؤلاء قد يضايقونا بالاضراب والمظاهرات ولكن مصلحة التعليم يجب أن تكون فوق هذا كله .

وإذا لاحظنا أن مدة التعليم الثانوي في بلد كفرنسا سبع سنين وأن الفتى إذا ظفر بالشهادة الثانوية فقد لا يتاح له أن يتصل ببعض المعاهد العليا الخاصة حتى يستعد لها استعداداً خاصاً ، قد يحتاج إلى العام أو العامين لم نستكثر على التعليم الثانوي في مصر ست سنين . فإذا أضفنا إليها أعوام التعليم الابتدائي الذي سيكون معه التعليم العام ، كانت مدة هذا التعليم عشر سنين . وأنا واثق كل الثقة بأننا إذا عالجتنا المناهج والبرامج في أناة ورفق وفي نصيح للعلم والمعلمين والمعلمين جميعاً لم نعجز عن تحقيق هذا التوازن الذي يمكننا من تثقيف الشباب تثقيفاً ملائماً . وليس عندي بأس إذا تم هذا الإصلاح من أن تقصر مدة الاستعداد للسانس والبيكالوريوس في بعض الكليات ، في كلية الآداب والحقوق والتجارة والزراعة والهندسة والعلوم . فإن هذه الكليات جميعاً تنفق العام الأول من أعوام الدراسة في تكميل التعليم الثانوي الذي لم تكمله وزارة المعارف . وبهذا النحو من التخفيف نصلح التعليم نفسه ونثقي ما نخافه من غضب الآباء والأبناء .

وواضح جداً أنني لا أريد أن أشق عليك ولا على نفسي بتفصيل ما ينبغي من توزيع البرامج كما أتصورها على أعوام الدراسة كما أقترحها ، فإن ذلك لا يفصل في الكتب وإنما يفصل في اللجان .

التربية البدنية . وفائدتها

٤٠

وقد تلومونى أشد اللوم لأنى عنت بالناحية العقلية الخالصة من شؤون التعليم العام ، ولم أقف إلى الآن عند ما يهتم له رجال التربية والتعليم فى هذا العصر الحديث أشد الاهتمام ، وهو ما يتصل بالتربية البدنية من أنواع الرياضة على اختلافها ومن العناية الدقيقة المتصلة بصحة التلاميذ والمعلمين . فأحب أن تعلم أنى لم أعرض عن ذلك تفرطاً فيه أو تقصيراً فى ذاته ، ولأنى أشك فى قيمته وبعد أثره فى تكوين الشباب وإعدادهم النافع للحياة ، وإنما أعرضت عنه لأنى لا أحسن العلم به ولا القول فيه .

وقد كتب فيه من هو أعلم به وأقدر عليه منى وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا ، وحسبى أن أسجل هنا أنى أشاركه فيما يرى كل المشاركة وأدعو كما يدعو إلى أن تعنى الوزارة عناية جد وصدق بأبدان الشباب كما تعنى ، أو كما نريد أن تعنى بعبولهم . ولكنى أتمنى فى الوقت نفسه ألا تتخذ العناية بالرياضة وسيلة إلى إهمال التعليم أو إلى إغراء التلاميذ باللعب الفارغ وإضاعة الوقت فيما لا يننى . وأظن أنى لست فى حاجة إلى تفصيل هذا قد فهمت عنى وزارة المعارف كما فهم عنى نظار المدارس ومراقبو الألعاب الرياضية ما أريد أن أقول .

إنما المسألة الخطيرة التى أستطيع أن أقف عندها . والتى يجب أن أقف عندها . والتى لا يتم هذا البحث إلا بحلها هى هذه : كيف السبيل إلى تحقيق هذا التعليم العام الذى نقرحه إذا لم نهىء له المعلمين القادرين على النهوض بأعبائه . فى غير تفصيل ولا قصور ؟ والجواب على هذه المسألة ألا سبيل إلى تحقيق هذا التعليم قبل أن نهىء المعلم الصالح تهيئة صالحة وأن التعليم سيظل عندنا مضطرباً فاسداً أشد الاضطراب وأقبح الفساد حتى ننظم إعداد المعلمين تنظيمًا حسنًا . وأنا أعلم أن هذا مؤلم ولكن الشجاعة فى أن نحتمل الألم عالمين به . وفى ألا نسير سيرة النعامة التى تخفى رأسها حتى لا ترى الشر الذى يقبل عليها به الصائد . فالحقيقة المرة المؤلمة ، هى أن تعليمنا السيئ سيظل شيئاً أعواناً تطول أو تقصر بمقدار ما نبذل من جهد فى سبيل إعداد المعلمين الصالحين . فكيف السبيل إلى إعداد هؤلاء المعلمين الصالحين ؟ هذه هى المسألة التى يجب أن نفرغ لها ونطيل الوقوف عندها شيئاً والتى نبتلىء بها البحث عن شؤون التعليم العالى .

إعداد المعلم للقيام بالتعليم العام

٤١

وأمرنا بالقياس إلى هذه المسألة كأمرونا بالقياس إلى غيرها من مسائل التعليم. مضطرب أشد الاضطراب ، قد قام على الاختلاط من جهة وعلى التذبذب بين المذاهب والآراء المتناقضة من جهة أخرى ، وأقل ما يمكن أن يوصف به أنه قد مضى كما استطاع أن يمضي ، لا كما يجب أن يمضي .

فنحن قد أنشأنا مدرسة المعلمين على النظام الفرنسي ثم ألغيناها وعشنا أعوامًا بدونها ، وجعلنا نأخذ المعلمين من الذين يخرجون من المدارس الابتدائية أو من المدارس الثانوية على أن تلقى إليهم وقتًا ما ، أثناء نهوضهم بالتعليم دروس يسيرة في علوم التربة . ثم شعرنا بالحاجة إلى مدرسة المعلمين فلم ننشئ مدرسة واحدة ، وإنما أنشأنا مدرستين ، سمينا إحداها مدرسة المعلمين الثانوية ، وسمينا الأخرى مدرسة المعلمين العليا . ثم ألغينا المدرسة الأولى واكتفينا بالمدرسة الثانية ، ثم فتحنا باب الانتساب إلى هذه المدرسة أو أنشأنا فيها قسمًا ليليًا لا أدرى ولكننا أبحنا على كل حال لجماعة من المثقفين الموظفين أن يتقدموا لأداء امتحان النقل في هذه المدرسة ثم لأداء الامتحان الأخير والظفر بالإجازة التي تبيح لهم النهوض بأعباء التعليم ، سواء أنهضوا بهذه الأعباء بعد الظفر بالإجازة أم لم ينهضوا .

ولم يقف اضطرابنا في هذه المسألة عند هذا الحد ، بل فتح لنا باب جديد من أبواب الاضطراب ، فلم نتردد في ولوجه ، وفي ولوجه مضطربين كدأبنا في كل شيء . فتح لنا باب البعثات إلى أوروبا فأسرعنا إليه في حماسة وصفقت لنا الجماهير تشجيعًا وابتهاجًا .

ولكننا اضطربنا في أمر البعثات كما قلت ، فجعلنا نرسل الشبان بعد خروجهم من مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم أثناء دروسهم في مدرسة المعلمين ، وجعلنا نرسلهم قبل دخول مدرسة المعلمين متى ظفروا بالشهادة الثانوية . وجعل هؤلاء الشبان يذهبون إلى إنجلترا ويعودون منها ومعهم الإجازات الهينة والإجازات القيمة والإجازات التي تتوسط بين ذلك ، وجعلنا نحن ، بل جعلت وزارة المعارف تهلل هؤلاء الشبان لقاءً

حسناً أحياناً ولقاء سيئاً أحياناً أخرى وتكلف أكثرهم النهوض بأمور التعليم على كل حال . ونشأ عن هذا الاضطراب أن اختلطت أمور التعليم أشد الاختلاط . اختلطت في المدارس واختلطت في الوزارة واختلطت في رؤوس المعلمين والمعلمين أنفسهم . وما بالها لا تختلط وقد اختلفت أنواع المعلمين الذين يعملون في المدارس ، والمفتشين الذين يشيرون على الوزارة ، فمنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين الثانوية ، ومنهم من ظفر بالإجازة من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يذهب إلى إنجلترا ، ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بهذه الإجازة ، ولكنه اختلف إلى المدرسة عامياً أو عامين ومنهم من ذهب إلى إنجلترا ولم يظفر بالإجازة ولا اختلف إلى المدرسة قليلاً حوياً كثيراً . بل منهم من ظفر بالإجازة دون اختلاف المدرسة ، ثم أقام في مصر ولم يذهب إلى إنجلترا ، أو ذهب إلى إنجلترا وعاد منها بهذه الإجازة أو تلك .

أنهت هذا التنويع كله ؟ ألم يدركك الدوار لمجرد قراءته في هذه الأسطر القليلة ؟ فكيف لا يلمح الدوار على وزارة المعارف ومدارسها حين نخضع له ونسعى فيه ؟ ومن المحقق أن الشباب المثقفين الذين لم يدركوا ذلك العصر ولم يدرسوا شؤونهم سيدهشون حين يقرأون هذا الكلام وسيقدرون أنني أعبت وأمزح كما تعودت أن أفعل بين حين وحين . ولكنني أؤكد لهم أنني أعبت ولم أمزح ولم أتجاوز الحق الذي وقع بالفعل والذي ما تزال نخضع لآثاره إلى الآن .

على أن هذه القصة لم تنته بعد ، فقد أنشئت الجامعة المصرية الحكومية ولم تكد تبلغ من عمرها عامين حتى طمعت في النهوض بشؤون التعليم وجعلت تزعم - وكنت أنا لسانها في ذلك - أن كلية العلوم وكلية الآداب يجب أن تنهضا وحدهما بإعداد الشباب الذين يتهيأون للتعليم ، وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من المواد العلمية على أن يتلقوا بعد تخرجهم ما يجب أن يتلقوه من علوم التربية في معهد ينشأ لذلك ويكون جزءاً من الجامعة . وكانت حاجتنا فيما كنا ندعو إليه ، الاقتصاد في المال من جهة . فقد كان من السخف أن توجد كلية الآداب وكلية العلوم وأن تنفق الدولة عليهما ما تنفق من المال ، وأن توجد معهما مدرسة المعلمين ، وفيها القسم الأدبي والقسم العلمي ، والعناية بإعداد المعلمين وتثقيفهم وتخصيصهم في المواد التي يتهيأون لتعليمها من جهة أخرى ، وكنا نؤكد أن من الخطأ أن يتلقى الطالب مواد العلم ومواد التربية في طور من أطوار حياته وفي مدرسة واحدة ، فلا يتقن هذه ولا تلك .

ومن الحق أن نجل أن وزارة المعارف أعرضت عن دعوتنا تلك ، ووضعت أصابعها في آذانها ، إن كانت لها أصابع وآذان ، ولكنها لم تستطع أن تمضي في هذا الاعراض فقد أراد صاحب السعادة على الشمسي باشا أن يتبين جلية الأمر في هذا الموضوع فألف لجنة مشتركة من الجامعة والوزارة ثم لم تقنعه آراء هذه اللجنة فلما خبيرين في شؤون التعليم أحدهما عالم سويسري ممتاز في أمور التربية وهو الأستاذ كلا هاريد ، والآخر عالم إنجليزي خبير بشؤون التعليم في بلده وهو الأستاذ مان . وقد جاء هذان الخبيران قد رسا وحققا واستقصيا وانتهيا من هذا كله إلى تأييد رأي الجامعة .

ثم كان أن أنشئ معهد التربية وفيت مدرسة المعلمين العليا قليلاً قليلاً في كلية الآداب وكلية العلوم . ونشأ عن هذا كسب للتعليم من غير شك وكسب للجامعة من غير شك أيضاً لم تظهر نتائجه بعد ولكنها واضحة للباحث المستقصي منذ الآن ، . ومستظهر جليلة للناس جميعاً بعد قليل من الزمان . انتفع التعليم بهذا الإصلاح لأن المعلمين الذين يهيأون الآن يخصصون إلى حد بعيد في المواد التي سيعلمونها فهم يدرسونها في الجامعة أربعة أعوام ، وهم يدرسونها دراسة تخصص وتعمق ، فهم إذا خرجوا من الكليتين لا يحملون الإجازة في العلوم ، وإنما يحملونها في هذا القسم أو ذاك من العلوم ، ولا يحملون الإجازة في الآداب ، وإنما يحملونها في هذا القسم أو ذاك من أقسام الآداب . ولكن مدرسة المعلمين كانت قد أخرجت عدداً ضخماً من الذين ظفروا بإجازاتها ، على ذلك الاختلاف الذي فصلته لك آنفاً وكان هذا العدد الضخم ينتظر المناصب في المدارس . وكانت الجامعة لا تخرج في أعوامها الأولى إلا عدداً ضئيلاً من الذين يظفرون بإجازاتها ، ومع ذلك فقد قاومت وزارة المعارف هذا العدد الضئيل من الجامعيين ما وجهت إلى مقاومته سبيلاً لسبيين يسيرين أشد اليسر . ويجب أن نلاحظ هنا في صراحة وإخلاص . أولهما أن المسيطرين على أمور التعليم في الوزارة قد خرجوا من مدرسة المعلمين فهم يوثرون زملائهم وأبناء مدرستهم بالطبع .

والثاني أن وزارة المعارف لم تكن تسيخ الجامعة أو تعرف لها طبعاً... وما أظن أنها قد عودت فيها وساحتها وسعتها إلى الآن فوق الجامعيين وإياهم ومعضهم.. فقد كتبت وزارة المعارف تنظر.. وما زالت تنظر.. فيما أظن إلى الجامعيين وإلى الذين يخرجون من كلية الآداب خاصة نظرات فيها كثير من الخوف والاشفاق ومن الشك والريبة

أيضاً . وقد ضاق الجامعون بهذا أشد الضيق ، وكانت بينهم وبين الوزارة فيه خصومات متصلة . وكنت ألق من هذه الخصومات موقفين متناقضين . أظن أن من حقى أن أسجلهما هنا بعد أن أصبح تسجيلهما فى صراحة لا يضر ولا يؤذى وإنما هو حق للتاريخ .

كنت إذا خلوت إلى الجامعين الساخطين هدأتهم أحياناً ولو منهم أحياناً أخرى وبينت لهم أن الذين يحملون إجازة مدرسة المعلمين مصريون مثلهم وقد سبقوهم إلى التخرج فمن الحق أن يسبقوهم إلى شغل المناصب .

وكنت إذا لاقيت المشرفين على الأمر فى وزارة المعارف خاصتهم أشد الخصام وجادلتهم أعنف الجدل وربما انتهى الأمر بينهم وبينى إلى شيء من الشر .

وعلى هذا النحو مضت هذه الأعوام وشغلت وزارة المعارف من كان متطلا من خريجي مدرسة المعلمين . وخلا الجو للجامعين منذ الآن ، وأصبحت الوزارة مضطرة إلى أن تختار منهم ، كلما احتاجت إلى المعلمين . ولكن معهد التربية الذى أنشئ فى عام ١٩٢٩ لم يجد الطريق أمامه سهلة ولا مبصرة ولم يبرأ من الاضطراب الذى تورطت فيه مدرسة المعلمين . ومصدر هذا الاضطراب ما قلته فى فصل مضى وهو أنك لا تجنى من الشوك العنب . والشوك هنا هو وزارة المعارف بالطبع .

فقد أثبت وزارة المعارف أن تكف يدها عن معهد التربية وتترك أمره للجامعة ، وأصرت على أن تحتفظ به لنفسها بحجة أنه يخرج لها المعلمين الذين تحتاج إليهم فى مدارسها فلا بد من أن يكون لها الإشراف التام عليه . ولو أن وزارة المعارف أثرت للنطق بالصواب فى التفكير ، لفرضت إشرافها التام على كلية الآداب وكلية العلوم لأنها تعدان لها المعلمين أيضاً . تعدائهم فى العلم كما يعدهم معهد التربية من الناحية الفنية . ولكن وزارة المعارف لم تؤثر منطقاً ولا صواباً وإنما فكرت على هذا النحو . وهذا يكفى . والغريب أنها مازالت تفكر على هذا النحو إلى الآن .

وقد نشأت عن استئثار وزارة المعارف بشؤون معهد التربية ألوان من الشر ، منها أنها جعلت هذا المعهد قسمين ، الأول يعد الطلاب للتعليم فى المدارس الابتدائية ولا يجب أن يكون طلابه جامعين ، وإنما يكفى أن يظفروا بالشهادة الثانوية . وعلى هذا النحو احتفظت وزارة المعارف بمدرسة المعلمين القديمة بعد أن مسخها وشوهها . وتقصت أمد المدرسة فيها وتقصت ما كان يلبس فيها من العلم ..

والثاني يهيئ الطلاب للتعليم في المدارس الثانوية ، وهو القسم العالي الذي يجب أن يكون طلابه من الجامعيين . وقد جعلت وزارة المعارف أمد الدراسة في القسم الأول ثلاثة أعوام وفي القسم الثاني عامين . والظريف أنها أسخطت طلاب القسمين جميعاً وأسخطت نفسها على القسمين جميعاً . فأما طلاب القسم الابتدائي فقد سخطوا لأن المستقبل أغلق في وجوههم وقضى عليهم أن ينفقوا حياتهم في التعليم الابتدائي ، وأما طلاب القسم العالي فقد سخطوا لأنهم وجدوا أنفسهم في بيئة أقل ما توصف به أن الفرق بعيد جدًا بينها وبين البيئة الجامعية التي خرجوا منها . ووجدوا أنهم يضيعون وقتهم في جهود أكثرها سخيـف عقيم وأقلها لا يحتاج إلى هذا الوقت الطويل الذي ينفقونه في المعهد ويضيعونه من أعمارهم . ووجدوا أنهم بعد هذا كله لا يجدون العمل في المدارس الثانوية . فمنهم من يعمل في المدارس الابتدائية بعد أن أعد للعمل في التعليم الثانوي ، ومنهم من يعمل في المدارس الحرة ، ومنهم من يعمل في الدواوين وقد كانوا جميعاً يأملون غير هذا . وقد نشأ عن هذا السخط أن أقبل الشبان على أعمالهم كارهين لها ضيقين بها ، فلم يرضوا أنفسهم ولم يرضوا وزارة المعارف نفسها . فهذا لون من ألوان الشر الذي نشأ عن إبعاد المعهد عن الجامعة .

وهناك لون آخر لا يخلو من فكاهة فقد شمرت وزارة المعارف بأنها محتاجة إلى المعلومات كما هي محتاجة إلى المعلمين ، وكان الطبيعي أن يقبل الفتيات الجامعيات مع زملائهن في المعهد أثناء الدرس على أن تكون لهن دارهن الخاصة التي يأوين إليها بالطبع . ولكن صاحب المعالي حلمي عيسى باشا رأى أن من الخطر على الأخلاق ، فيما يظهر ، أن يختلف الفتيات والفتيان معاً إلى الدروس في المعهد فأنشأت الوزارة لهن معهداً خاصاً ونسبت الوزارة ، أو جهلت ، أن هؤلاء الفتيات والفتيان قد اختلفوا معاً إلى الدروس في الجامعة أربعة أعوام كاملة على الأقل قبل أن يدخلوا المعهد . وقد ترك حلمي باشا عيسى وزارة المعارف وضعف بعده سلطان التقاليد ، ولكن هذا المعهد الخاص بالفتيات مازال قائماً وسيظل قائماً فيما يظهر حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

ولون آخر من ألوان الشر الذي نشأ عن استئثار الوزارة بأمر المعهد وهو أشد خطراً من كل ما قدمنا وهو أن وزارة المعارف التي قبلت أن يكون طلاب القسم العالي من حملة الليسانس في الآداب والكالوريوس في العلوم لم تفكر في أن هؤلاء الطلاب يحتاجون إلى أساتذة من نفس الطبقة الجامعية التي كانوا يختلفون إلى دروسها في الجامعة وإنما

فرضت عليهم معلمين أقل ما توصف به كثرتهم أنها لم تهباً بعد للنهوض بأعمال التعليم العالي ، وأنها لا تستطيع أن تشيع في نفوس الطلاب ما ينبغي للأساتذة من الثقة والحب والاحترام . وقد نشأ عن هذا أن أصبح المعهد سجنًا للذين يقبلون عليه من الطلاب . والطلاب مع ذلك يقبلون عليه كارهين ، لأنه وسيلة من الوسائل إلى كسب القوت . وبعض هذا الذي عرضته عليك الآن يكفى لإقامة الحجة القاطعة على أن التجربة قد أخفقت أشد الإخفاق ، وعلى أن أسير التفكير يقضى بأن يحول معهد التربية عن الوزارة إلى الجامعة وقد رغب البرلمان في ذلك ، ولكن وزارة المعارف مازالت حريصة على أن تحتفظ بالمعهد خاضعاً لسلطانها .

وقد شعرت وزارة المعارف أثناء هذه التجربة المؤلمة بأن المعهد في حاجة إلى إصلاح ، ففكرت في هذا الإصلاح وفكرت واستشارت فيه كلية الآداب وكلية العلوم وألفت له لجنة مشتركة منها ومن الجامعة وقد عملت هذه اللجنة وانتهت إلى نتائج رفعتها إلى وزارة المعارف في صيف سنة ١٩٣٧ وكان المنتظر أن تنفذ الوزارة ما تم الاتفاق عليه بينها وبين الجامعة ، ولكنها في ذات يوم عدلت فجاءه ولأسباب لا أعرفها عن هذا كله وألفت لجنة جديدة ، وعرضت على هذه اللجنة طائفة من الاقتراحات الجديدة التي لم تكد تعلن في الصحف حتى ثار لها طلاب كلية الآداب ثورة عنيفة في وقت كانوا محتاجين فيه إلى الهدوء والفراغ للدرس . هنالك رفعت إلى وزير المعارف صاحب السعادة بهي الدين باشا بركات هذا التقرير الذي أثبت نصه هنا لأنه يصور رأيي فيما ينبغي أن يكون لمعهد التربية من نظام ، ولكنني أحب أن أقول إني آثرت المرونة في هذا التقرير وعرضت على الوزير ألواناً من النظم بعضها يلائم المصلحة حقاً وبعضها فيه شيء من التسامح إن صح هذا التعبير ، ولكنها كلها على كل حال تصلح من أمر المعهد ونهون من الشر الذي انتهى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

الفكرة التي دعت إلى إنشاء معهد التربية ، وهي وجوب الفصل بين الدراسة العلمية والفنية من جهة والاقتصاد في المال والجهد من جهة أخرى . فقد كانت مدرسة المعلمين العليا تجمع بين هاتين الدراستين فتحول بين الطالب وبين اتقان كل منهما . وكانت منذ أنشئت الجامعة تكررًا لا حاجة إليه فيما يتصل بدراسة العلوم والآداب . فكانت تكلف

القول: أموالاً لا حاجة إلى إنفاقها، وتضيق على الأساتذة والطلاب جهوداً لو أنفقت في كلين الآداب والعلوم، لكانت أنفع وأجدى .

ولكن فكرة إنشاء المعهد لم تخلص من بعض الشوائب التي حالت بينها وبين الإنتاج الصحيح، ووضعت في سبيل المعهد نفسه عقبات لا بد من تذليلها بل لا بد من إزالتها لأن المنفعة العامة يجب أن تكون فوق الاعتبار الخاصة التي تحيط بحياة الأفراد والبيئات مهما تكن .

والمواقع أن فكرة إنشاء المعهد لم تصادف استعداداً حسناً من جميع الجهات التي كان يجبها مثل هذا الأمر . فقد كانت وزارة المعارف سيئة الظن بالجامعة إلى حد ما قليلة الثقة بنجاحها فيما رجحت لنفسها من خطة وما احتملت من تبعه ، وكانت وزارة المعارف معذورة في موقفها هذا لأن نظام الدراسة الجامعية كان يخالف كل ما ألفته من النظم الدراسية فكان يقع منها موقع الغرابة وربما وقع منها موقع الإنكار . وكانت تتردد في أن تعهد إلى الجامعة بتخريج المعلمين على هذا النظام الجديد ، مع أن عندها مدرسة لها نظم مألوفة وقد قامت بواجبها قياماً حسناً . على أن الصواب انتصر آخر الأمر وقبلت وزارة المعارف في عهد حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا وحين كان حضرة صاحب المعالي الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا وزيراً لها تحويل مدرسة المعلمين إلى مدرسة فنية صرفة ، والاعتماد على الجامعة في الدرس العلمي الخالص . ولكن نشأت فكرة أخرى جعلت قبول وزارة المعارف لهذا الإصلاح عقيباً أو كالعقيم . وهذه الفكرة هي أن التعليم الفني الذي يخرج المعلمين يجب أن يكون لوزارة المعارف نفسها وأن يخضع لما هو مألوف في الوزارة من النظم والتقاليد ومع أن مدارس المعلمين في أوروبا قد أصبحت منذ أواخر القرن الماضي أجزاء من الجامعات ومع أن الخبيرين اللذين استشارتهما وزارة المعارف في العلاقة بين مدرسة المعلمين والجامعة قد أشارا بأن يكون المعهد جزءاً من الجامعة فقد أثبتت وزارة المعارف عند إنشاء المعهد إلا أن تحفظه ولا تقبل بينه وبين الجامعة إلا أضعف الضلالت وأقلها نفعاً .

فتشأ المعهد بعيداً عن الجامعة ولم يكده يقضى العام الأول من حياته حتى ظهر ظهوراً جلياً أنه لا يستطيع البقاء على هذه الحال التي أنشأته عليها الوزارة .

فطلاب هذا المعهد الذين يستعدون للتعليم في المدارس الثانوية قد تخرجوا في الجامعة وتعودوا فيها نوعاً من النظام الدراسي الخاص لم يجدوه في المعهد . ثم هم أخذوا يحفظ

من العلم مهما يكن حسناً فهو قليل لا يصح الاكتفاء به لتكوين المعلم الصالح في المدارس الثانوية . فلا بد من أن يستمروا في الدرس العلمي إلى حد ما ليقبوا حفظهم من العلم ويستطيع كل منهم أن يتخصص في الفرع الذي يريد أن يفرغ له . وهذه الدراسة العلمية لا يمكن أن تكون في غير الجامعة . والنظم التي فرضت على المعهد لا تمكن هؤلاء الطلاب من أن يتصلوا بالجامعة ويختلفوا إلى دروسها . وظهر ظهوراً واضحاً جداً أن المعهد يسير في طريق مدرسة أنشئت لتخريج علماء في التربة وفروعها وما يتصل بها من العلوم . مع أنه إنما أنشئ ليعلم الطلاب مهنة التعليم قبل كل شيء . وواضح أن الطالب إذا أتفق من حياته ستين كاملتين في درس التربة وما يتصل بها ، بعد العهد بينه وبين ما درس في الجامعة من العلم . حتى إذا أراد أن يعلم في المدارس الثانوية وجد نفسه مستعداً للتعليم مزوئاً بوسائله الفنية . ولكنه قليل الحظ من المادة التي يجب أن يعلمها ، كالرجل الذي يحسن السباحة ويتقنها ولكنه لا يجد الماء الذي يسمح فيه ، أو لا يجد منه إلا قليلاً لا يسمح بالسباحة . ذلك أن المعهد نفسه أحس طائفة من الصعوبات حالت بينه وبين تحقيق أغراضه على الوجه الأكمل . فهو مقيد بالنظم الإدارية الدقيقة العتيقة التي تصل بين وزارة المعارف والمدارس التي تتبعها والتي تحول بين هذه المدارس وبين النمو ، والتي تشكو منها هذه المدارس ، وتلج في الشكوى . وقد أظهرت التجربة أن مجالس الإدارة للمدارس العليا ضيقة السلطة إلى حد لا يسمح لها بالإشراف المتبع على هذه المدارس ، وقد رأينا مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة تشكو من هذا النظام وتلج في التخلص منه وتظهر رغبة شديدة في الاتصال بالجامعة أو في أن يكون لها نظام يشبه النظام الجامعي .

وقد تحقق لها ما كانت تمنى فضمت إلى الجامعة سنة ١٩٣٥ فلا بد إذا من السعي لإخراج معهد التربة من هذا المألوس الذي لا يسمح للطلبة بالاستفادة ولا يسمح للأساتذة بالافادة وتحقيق ما يطمحون إلى تحقيقه من الآمال . وإنما سبيل ذلك أن تنسج مصر كما تنسج البلاد الأخرى . فتجعل معهد التربة جزءاً من الجامعة كما أن مدرسة المعلمين العليا الفرنسية جزء من الجامعة وهذه المدرسة هي فيما يظهر النموذج الصالح لمدارس المعلمين العليا . وقد طالب المعهد نفسه بذلك خير مرة ورغب فيه البرلمان السابق إلى الحكومة في دورته الأولى ، وألحت فيه الجامعة نفسها وما زالت تلح .

هناك اعتراض على هذه الفكرة وهو أن مدرسة المعلمين أو معهد التربية بخرجان المعلمين للمدارس الثانوية فلا بد من أن يخضعا خضوعاً تامة لسلطان الحكومة التي يحق لها ويجب عليها أن تشرف على التعليم العام . وهذا الاعتراض لا يثبت أمام التفكير اليسير . فالتصال بمعهد التربية عندنا بالجامعة لا يخرجها عن سلطان الحكومة . وذلك لأن الجامعة في مصر حكومية ، أنشئت بقانون وتنظمها قوانين وهي خاضعة للرقابة البرلمانية خضوع غيرها من مصالح الحكومة . فقوانينها تعرض على البرلمان ومناهج الدراسة في كلياتها تعرض على البرلمان وميزانياتها تعرض على البرلمان ووزير المعارف مسؤول عنها أمام البرلمان كما هو مسؤول عن المصالح الأخرى التي تتألف منها وزارته فرقابة الحكومة على الجامعة متوفرة بأكمل معانيها وأوسعها وكل ما في الأمر أن الجامعة تخضع لرقابة وزير المعارف الذي هو رئيسها الأعلى وتفلت من رقابة مكاتب هذه الوزارة .

فليس هناك خوف إذن من أن يفلت معهد التربية من رقابة الحكومة إذا انضم إلى الجامعة . على أننا نفهم أن تكون هناك صلة قوية بين المعهد وبين وزارة المعارف من حيث إنه يخرج المعلمين الذين يعملون في مدارسها . ولذلك لا نريد أن يكون نظام معهد التربية مطابقاً كل المطابقة لنظام الكليات الجامعية الأخرى . وإنما نرى أن تمثل وزارة المعارف في مجلسه تمثيلاً قوياً يشبه تمثيلها الآن ، فإذا تفضلتم بقبول هذه الفكرة فإنني اقترح ما يأتي :

١ - يضم معهد التربية إلى الجامعة المصرية على أن يكون وحدة من وحداتها المستقلة شأنه في الاستقلال شأن كلياتها السبع .

٢ - يكون للمعهد مجلس يتألف من أساتذته وأساتذته المساعدين وتمثل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قوياً كما تمثل فيه كلية الآداب وكلية العلوم أما تمثيل الوزارة في هذا المجلس فكما سقت الإشارة إليه . وأما تمثيل الكليتين فلتحقيق الصلة بين المعهد وبين المدرستين اللتين تمدانه بالطلاب وقد تمدانه بالأساتذة أحياناً .

٣ - يعين وزير المعارف لهذا المعهد ناظرًا لمدة خمس سنوات يجوز أن تتجدد . ويعين له وكيلًا على أن يكونا جامعيين وأن يكون أحدهما علمياً والآخر أدبياً .

فإذا قبلت هذه الاقتراحات . ضمن لمعهد التربية النظام الجامعي وما يستتبعه من سعة الأفق والحرية التعليمية وحرية التصرف في ميزانيته في حدود القوانين الجامعية وضمن للطلاب الاتصال المتين بكلياتهم وأساتذتهم ، والقدرة على المضى في الاستعداد ليل

الدرجات الجامعية ، مع الأخذ بمحظهم من الدراسة الفنية وضمن لوزارة المعارف الاشراف المعقول على هذا المعهد ما دامت ممثلة فى مجلسه وما دام وزير المعارف يعين ناظره ووكيله على خلاف ما هو متبع فى الكليات فعميد الكلية يعينه الوزير بعد انتخاب الكلية له ويتجدد انتخابه كل ثلاث سنين ووكيل الكلية يتخيه زملاؤه ولا يعينه الوزير .

وواضح جدا أن المعهد سيمثل فى مجلس الجامعة كما تمثل الكليات وسيعد لنفسه اللوائح التى لابد له منها ويعرضها على مجلس الجامعة لاقرارها قبل رفعها إلى الحكومة .

وبعبارة موجزة سيصبح كلية من الكليات لوزارة المعارف به صلة أقوى من صلتها بالكليات الأخرى . ويومئذ يكون الخير فى أن يضع المعهد لنفسه لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما تفعل الكليات . وفى هاتين اللائحتين تنظم خطط الدراسة وتبسط مناهجها وبرامجها وتعرض هاتان اللائحتان بالطبع على مجلس قنى هو مجلس الجامعة . فإذا أقرهما رفعتا إلى معالى الوزير فعرض الأولى على مجلس الوزراء ثم على البرلمان ليصدر بها القانون وعرض الثانية على مجلس الوزراء ليصدر بها المرسوم .

وهذه الخطة تسمح بالأناة والروية والتثبت فى تنظيم المعهد ووضع ما يلائم حاجة التعليم فى مصر من النظام .

وقد لا تنفع هذه الاقتراحات من نفس معاليكم موقع القبول وقد تؤثرون إبقاء المعهد منفصلا عن الجامعة وفى هذه الحال أقترح أن يستمتع المعهد باستقلال يشبه استقلال الجامعة ، لأن هذا الاستقلال شرط أساسى لكل تعليم حر منتج وأن ينشأ له مجلسان أحدهما مجلس الأساتذة وهو يتألف من أساتذة المعهد وأساتذته المساعدين ، وتكون له اختصاصات مجالس الكليات ، والآخر مجلسه الأعلى وتكون له اختصاصات مجلس الجامعة ، ويكون متصلا بالوزير وخاضعا لرقبته غير متأثر برقابة المكاتب فى وزارة المعارف لأن هذه الرقبة لن تنفعه وقد تضره ولاسيما بعد أن لم تبق فى وزارة المعارف إدارة للتعليم العالى .

ولابد من أن تمثل فى هذا المجلس الأعلى جهات ثلاث : الأولى المعهد نفسه ، والثانية وزارة المعارف التى تستمد من المعهد ما تحتاج إليهم من المعلمين والثالثة الجامعة ولا سيما كلية العلوم وكلية الآداب لأنهما تمدانه بالطلاب . ولابد من تحقيق التعاون الدقيق بينهما وبين المعهد .

والخير حيث في أن يضع المعهد لنفسه لائحته الأساسية ولائحته الداخلية على نحو ما اقترحت لو ضم المعهد إلى الجامعة .

وقد لا يصادف هذا الاقتراح الثاني من معاليكم قبولاً حسناً وقد تفضلون أن يعقل المعهد كما هو تلبعا لوزارة المعارف لا للوزير ، وخاضعا كغيره من المدارس لسلطان الوزارة لاحظه من الاستقلال . ومع أنى استبعد كل الاستبعاد أن تؤثر هذا الرأي أو تتجهوا هذا الاتجاه لما أعرفه من آرائكم الخاصة في حرية التعليم ، ولما ينبغي للهيئات التعليمية العليا من الاستقلال فإني أعرض على معاليكم أمورا أرجو أن تفضلوا بالنظر فيها والعناية بها :

الأول - أن وزارة المعارف ، إلى الآن ، لم تفرق بين فكرتين لابد من التفريق بينهما :

الأولى : تخريج أساتذة إحصائيين في التربية وما يتصل بها من العلوم .

والثانية : تخريج أساتذة يدرسون في المدارس الثانوية فروع العلم المختلفة وقد نشأ عن اختلاط هاتين الفكرتين أن فرض التعمق في التربية وعلومها وفنونها على قوم سيعلمون التاريخ أو الجغرافيا أو اللغات الأجنبية مع أنهم لا يحتاجون إلى هذا التعمق ، وإنما يحتاجون إلى ما يعلمهم مهنة التدريس ، ولعلمهم أشد حاجة إلى أن يتعمقوا في الفروع التي سيعلمونها في المدارس ونحن نشكو الآن من أن المعلمين في المدارس الثانوية ضعاف الحظ من التخصص في المواد التي يدرسونها ، فلا بد من تقوية حظهم من هذا التخصص ولابد من ألا نزهقهم بما لا يحتاجون إليه ليفرغوا ما يحتاجون إليه .

وإذا ففرض ستين على الطلاب بعد تخرجهم من الجامعة دون تفريق بين من يتخصص في التربية ومن يتخصص في أى فرع آخر من فروع العلم إشراف لابد من إصلاحه . وأنا أعتقد أن الطريقة التي اقترحتها اللجنة المشتركة بين الوزارة والجامعة لتخرج المعلمين هي الطريقة المثلى فهي تقتضى أن يختار الطلاب للمعهد من كليتى العلوم والآداب بعد أن ينتقوا فيهما ستين ، وأن يكون اختيارهم بنحو من المسابقة . ثم يقبل هؤلاء الطلاب على النظام الداخلى فى المعهد فيخضعون فيه للرقابة الدقيقة التي يحتاج إليها المعلم ليعمود النظام والدقة فى التفكير وفى القول وفى السيرة أيضا . ويسمعون فى المعهد بعض المحاضرات والدروس التي تحصل بالتربية وفنونها ، على أن تكون قليلة ولكن متقنة ويكلفون أثناء ذلك الاختلاف إلى دروس الجامعة حتى يظفروا بدرجة الليسانس أو البكالوريوس . ويجوز بعد ذلك أن يكلفوا التعليم فى المدارس على سبيل التمرين ، وأن يستمر استملعهم

لبعض المحاضرات والمدرسين . في المعهد على أن يمنحوا مرتبات متواضعة في السنة الأولى فإذا أتموها . وظفروا بإجازة المعهد ثبتوا . في مناصبهم . ومنحوا . مرتباتهم كاملة .

أما الذين يراد تخصيصهم في علوم التربية فهؤلاء يقفون في المعهد ستين كاملتين بعد التخرج من الجامعة وقد يحسن أن يكلفوا الحصول على درجة جامعية في علوم التربية . . ومن هؤلاء يكون نظام مدارس للمعلمين . وأساتذة التربية فيها . وبعض المفتشين في الوزارة . . والذين يمكن أن تعهد الوزارة عليهم في كل ما يحصل بشؤون الطفولة . وشؤون التعليم الأولى بوجه عام .

الأمر الثاني أنه لا يكفي أن يظفر الشاب بدرجة جامعية وإجازة من معهد التربية ليكون معلماً مرضياً من جميع الوجوه بل لابد من أن يتاح لهؤلاء الشبان الاتصال الوثيق بالجامعة والظفر بدرجاتها العلمية العليا . ذلك يمكنهم من إتقان علومهم وقد يكون من بعضهم الاختصاصيون الأفذاذ الذين يتجهون في العلم إنتاجاً حسناً ويرتقون إلى التعليم في الجامعة نفسها .

ومن أجل هذا يجب ألا تقطع الصلة بينهم وبين الجامعة وألا يكتفى من هذه الصلة بأيسرها وأهونها وإنما يمكن الطلاب من الاختلاف إلى دروس الجامعة ويجعل حصولهم على درجة الماجستير شرطاً لتكليفهم التعليم الثانوي كما أن الحصول على درجة الدكتوراه شرط للتعليم في الجامعة .

الأمر الثالث أن الشاب الذي يجهز للتعليم يحتاج إلى شيئين يظهران متناقضين . ولكنهما في حقيقة الأمر يكمل كل منهما صاحبه ، محتاج إلى هذه المراقبة الدقيقة الشديدة التي تعود ما أشرت إليه من النظام في التفكير . والقول والعمل ، ومحتاج في الوقت نفسه إلى هذه الحرية العلمية الواسعة التي لا تكاد نعد . والتي هي الشرط الأول . والأخير لخصب العقل . والإنتاج العلمي الصحيح .

وما أظن أن تحقيق هذين الأمرين ممكن إلا بأن يعيش طلاب معهد التربية في الجو الجامعي الحر ، وأن يعيش طلاب الجامعة في جو معهد التربية المنظم الدقيق .

وأرى أنني آخِر الأمر قد رجعت إلى اقتراحى الأول . : وهو أن يصبح معهد التربية جزءاً من الجامعة . . ولست أدري ما الذي يمنعنا من ذلك . ومصر هي البلد الوحيد الذي يفصل بين معهد التربية وبين الجامعة .

لذلك أرجو أن يكون الله عز وجل قد أتاح لهذه الفكرة الإصلاحية الكبرى فرصة النفاذ فتفتح بها معاليكم ويجعل تحقيقها على يديكم فذلك خير ما نتمنى لمصلحة التعليم والمعلمين .

ولكن بهي الدين باشا بركات لم يطل إشرافه على وزارة المعارف ، ولم يتح له أن يقضى فى أمر معهد التربية . على أنى أسجل له مع الشكر والثناء أنه لم يكذب يتحدث إلى فى أمر المعهد ويسمع منى ويتلقى هذا التقرير حتى وقف كل إجراء كان قد اتخذ ، ووعده بأن يدرس الأمر على مهل ، وألا يقضى فيه حتى تكون بينه وبين الجامعة مناقشة عميقة تنهى إلى الاقتناع بما يحقق مصلحة التعليم .

ثم أعجل الرجل عن ذلك فترك الوزارة . وعرضت قضية المعهد مرة أخرى على صاحب المعالي هيكل باشا . وقد عنى هيكل باشا بهذه القضية عناية خاصة ، فألف لها ولغيرها من شؤون إعداد المعلمين لجنة تولى رياستها ومثلت فيها الجامعة والوزارة . ودرست اللجنة هذا الموضوع درساً عميقاً وانتهت من هذا الدرس إلى نتائج إن لم تحقق أمل الجامعة كله فقد حققت مقداراً لا بأس به ، حققت جوهره وهو أن يتخير الطلاب لمعهد التربية بين زملائهم من طلاب كليتى الآداب والعلوم إذا بلغوا السنة الثالثة ، وأن تشرق عليها لجنة من المعهد والجامعة إشرافاً متصلاً دقيقاً يمس دروسهم ويمس حياتهم اليومية ، ويهيئهم للحياة المنظمة والبحث المنظم . فإذا ظفروا بالدرجة الجامعية أقاموا فى المعهد سنة يحسنون فى أثنائها ما يحتاجون إليه من مواد التربية وفن التعليم .

ولست أدري ولما أملى هذا الحديث إلام صارت هذه النتائج التى انتهت إليها اللجنة ، ولكنى أعلم أنها أقل ما يمكن لإعداد المعلم الصالح .

وقد كنت أنسى نتيجة عظيمة الخطر انتهت إليها اللجنة : وهى إلغاء القسم الابتدائى من معهد التربية ، والرجوع إلى رأى الجامعة الذى يريد ألا ينهض بشؤون التعليم العام إلا الجامعيون ، لأن التعليم الابتدائى فى حقيقة الأمر ليس إلا أول التعليم الثانوى .

وبعد فلما وثق كل الثقة بأن إصلاح معهد التربية رهين بضمه إلى الجامعة لأسباب سأعرض لها فى غير هذا الموضع ، ولكن ما انتهى إليه المعهد من هذا الاستقلال الذى أرجو أن يكون صحيحاً مجدداً خير من لا شيء .

إعداد مُعَلِّم اللغة العَرَبِيَّة

٤٢

ولون آخر من ألوان الاضطراب اضطرتنا إليه ظروف حياتنا العقلية في القرن الماضي ، ولكننا لم نستطع أن نخلص منه إلى الآن ، ويظهر أننا قد نحتاج إلى زمن طويل لنخلص منه لأنه معقد في نفسه بعض الشيء ولأن السياسة وشهواتها تزيد في كل يوم تعقيداً إلى تعقيد : وهو هذا الذي يتصل بإعداد المعلمين للغة العربية .

فقد أحس المشرفون على شؤون التعليم منذ أكثر من نصف قرن أن تعليم اللغة العربية يحتاج إلى كثير من العناية ليصبح ملائماً للتقدم الذي ظفرنا به في التعليم المدني . وأحسوا أن الأزهر لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة لمكانه حيث من الإسراف في المحافظة ، والامتناع على التجديد ، والعجز عن أن يسبق العلم الحديث ، بل عن أن يقبل التفكير فيه . وأحسوا أن تكوين المعلم للغة العربية يجب أن يجارى إلى حد بعيد تكوين المعلم لأي مادة من مواد العلم .

ولكنهم نظروا فرأوا من جهة أن الذين يتعلمون في المدارس المدنية لم يهيأوا تهيئة صالحة للنهوض بهذه المهمة لأنهم لم يأخذوا بحظ معقول من الثقافة العربية الإسلامية التي هي الأصل لكل تخصص في اللغة وآدابها . ورأوا من جهة أخرى أن بين اللغة العربية وبين الدين صلة قوية لا تجحد وأن اتزاعها في عنف من الأزهر قد يثير الخواطر كما يقال وقد يحدث من الاضطراب ما لا حاجة إليه ففكروا في إنشاء مدرسة خاصة تكون شيئاً وسطاً بين التعليم القديم والتعليم الحديث وتكون صلة بين الأزهر وبين الحياة يؤخذ فيها طلاب أزهريون قد تشقروا إلى حد حسن بالثقافة العربية الإسلامية ثم يتقنون من أصول العلوم المدنية وفروعها بمقدار ثم يكلفون تعليم اللغة العربية في المدارس العامة . ومن أجل هذا كله أنشأوا مدرسة دار العلوم .

وما من شك في أن إنشاء دار العلوم قد كان في أواخر القرن الماضي خطوة موفقة تدل على شعور صادق بحاجة التعليم الحديث وتدل على تقدير حسن لظروف الحياة

السياسية والاجتماعية وتدل على الرغبة في أن يكون التطور في مصر معتدلاً بريئاً من الغلو والعنف .

وما من شك أيضاً في أن دار العلوم قد حققت ما كان ينتظر منها فأنشأت أجيالاً من المعلمين أدنى إلى التجديد من أجيال الأزهر وأحرص على المحافظة من أجيال التعليم المنفى .

وقد نهضت هذه الأجيال بتعليم اللغة العربية على وجه لعله لازم ما كانت تربته وزارة المعارف ، وما كانت تربته يثبات المدارس المنفية . ولكي مخلص كل الاخلاص ، صادق كل الصديق ، حين أقرر أن هذه الأجيال من خريجي دار العلوم لم تحقق من إحياء اللغة العربية وأدائها ما كان خليقاً أن يظن بها ، وحرراً أن ينتظر منها .

ودار العلوم قد أخرجت من غير شك أساتذة نابهن لهم فضل كثير على هذه الأجيال التي تعاقبت على مصر من المعلمين في الخمسين سنة الأخيرة . ولكني لست مقتنعاً ، وقد لا يكون من السهل أن أقنع ، بأنهم قد أحدثوا في حياة اللغة العربية شيئاً ذا خطر ، أو أضلوا إلى تراثها شيئاً خليقاً بالبقاء .

وقد تطور الأدب العربي في موضوعه ومادته ، كما تطور في أشكاله وصوره أثناء هذا العصر الحديث . فنشأت فيه فنون لم تكن معروفة كما ارتقت أساليبه ارتقاء يوشك أن يكون طفرة . ولكن من المحقق أن دار العلوم لم تكد تشارك في شيء من هذا إلا بمقتدر ضئيل جداً لا يلائم ما كانت خليفة أن تحملت من النتائج والآثار .

فكبار الشعراء الذين امتاز بهم أدبنا المصري في هذا العصر لم يخرجوا من دار العلوم ، ولم يطلقوا العلم عن أسانئتها . وما أعرف أن حافظاً أو شوقي أو صبري أو البارودي أو غيرهم من شعرائنا الأفاضل قد اختلفوا إلى دروس العلم في هذه المدرسة الموقرة . وكبار الكتاب الذين قالوا الرأي المصري منذ أواخر القرن الماضي لم تخرج كثرتهم من هذه المدرسة ، ولم يتلق فيها العلم . وما أعرف أن لطفى السيد وهيكلا ومصطفى عبد الرازق وعلمس العقاد وإبراهيم المازني وأمثالهم من الكتاب الذين تشأوا العقل المصري في هذه الأجيال الحديثة قد كلوا من تلاميذ دار العلوم . وكبار المصلحين والمفكرين في الدين والسياسة وشؤون الاجتماع لم يخرجوا من هذه المدرسة أيضاً وما أعرف أن محمد عبده وسعد زغلولي وقاسم أمين قد خرجوا من هذه المدرسة أو اختلفوا إليها .

فالإنشاج الأجنبي الذي تعتمد عليه نهضتنا المصرية الحديثة قليل التأثير جدا بهذه المدرسة ،
وليس من شك في أن من يؤرخ الآداب المصرية في هذا العصر مضطر إلى أن يرد هذا
الإنشاج إلى مصدرين عظيمين : أحدهما الأزهر نفسه ، والآخر التعليم المدني الحديث .

فما الأزهر فقد كون جماعة من المفكرين والكتاب تكويناً أزهرياً خالصاً ، ثم أتيح
لهذه الجماعة أن تتصل بالحياة العلمية ، وأن تتقف بالثقافة المدنية ، فنبغت نبوغاً ظاهراً ،
وتركت في حيلة مصر آثاراً باقية . وحسبك بما تركه محمد عبده وسعد زغلول .

وأما التعليم الحديث فقد صادف عقولاً ماثرة ، وقلوباً ذكية قاومت ضعف التعليم
المصري وفساده واضطراب أموره ، فخرجت منه سيرة متفوقة ، وأمنت ما كان ينقصها ،
وسيطرت على الحياة العقلية وعملت في تكوين الأجيال الحديثة ، وما زالت تعمل في
قوة ونشاط . فقد خرج المائتين من مدرسة المعلمين العليا ، ولم يتم التقاعد دوسه
في المدارس العامة ، وخرج هيكل من مدرسة الحقوق ، وقل مثل هذا في أمثالهم ،
واعجب لفرق منهم لم يذهب إلى أوروبا ولم يختلف إلى جامعاتها ، ولكنه على ذلك قد
أبلى في إصلاح الحياة العقلية المصرية بلاءً مجيداً لم يبلغ بعضه كثير من الذين ذهبوا إلى
أوروبا ، وعادوا منها بالإجازات والدرجات . فإذا أردنا أن نذكر بعض الذين أخرجتهم
دار العلوم لم نستطع أن نجد بينهم من نقيسه إلى هؤلاء وأمثال هؤلاء من الذين أخرجهم
الأزهر والتعليم المدني الحديث .

بل إن إخفاق دار العلوم قد كان أبعد مدى مما ذكرنا . وعزيز علي أن أقول هذا
وأن أذكره ؛ ولكنه حق ليس إلى إخفائه من سبيل فإذ دار العلوم لم تنجح فيما كان
ينبغي أن تنجح فيه من تجديد علوم اللغة العربية وإصلاحها والملازمة بينها وبين
حاجات الحياة الحديثة ، وإنما نجحت في الاختصار والاختزال فما زال النحو والصرف
وعلوم البلاغة كما كانت قبل أن تنشأ دار العلوم ، ولكن الذين خرجوا من دار العلوم
قد اختصروا واحزلوا وألفوا لطلاب المدارس متوناً كمتون الأزهر عليها مسحة من
الجله ولكنها في جوهرها متون لا أكثر ولا أقل . بل لم توفى دار العلوم إلى ما كان
ينبغي أن توفى إليه من تحييب اللغة العربية إلى نفوس التلاميذ وتربيتها في قلوبهم ،
فضلاً عن تقويتهم فيها ، وتنقيتهم الصحيح بها ، وتمكينهم من أن يتجروا ما كان
ينبغي من الآثار الأدبية القيمة .

ومن المحقق أن العقاد والملازمي وهيكلا وأمثالهم قد أمتجوا من هذه الناحية أكثر جدًا مما أمتجت دار العلوم . فهم قد كونوا لأنفسهم آراء في الأدب ، وهم قد ألقوا هذه الآراء في نفوس الشباب ، وهم قد جمعوا حولهم من هؤلاء الشباب تلاميذ تأثروهم وساروا سيرتهم ، ولم تستطع دار العلوم أن تبلغ من هذا شيئًا . ومصدر هذا الاخفاق الذي اضطرت إليه دار العلوم اضطرارًا أنها لم تكن طليعة ، وأن التعليم فيها لم يكن ملائمًا لمنطق الأشياء . فهي قد أعرضت عن تعميق العلوم الإسلامية كما يفعل الأزهريون وهي لم تستطع أن تعمق العلوم المدنية كما تفعل المدارس العامة وهي إذن تخرج أجيالًا من المعلمين المضطربين بين القديم والجديد لا يستقرون في ناحية ولا في أخرى لأنهم لم يهيأوا للاستقرار في هذه الناحية أو تلك . ولست أخفى عليك ولا على نفسي أنني أرحم الذين أخرجتهم دار العلوم وأشفق عليهم . أشد الإشفاق فهم ضحايا هذا التطور الحديث . إذا تحدثوا إلى الأزهرين في علومهم الأزهرية لم يستطيعوا أن يثبتوا لهم لأنهم لم يدرسوا ما درسوا ، وإذا تحدثوا إلى اللغويين في علومهم اللغوية لم يستطيعوا أن يثبتوا لهم لأنهم لم يأخذوا بمثل حفظهم من الثقافة فهم ضائعون بين أولئك وهؤلاء . وأغرب الأمر أنهم ليسوا ضائعين بالقياس إلى الحياة الثقافية وحدها بل هم ضائعون بالقياس إلى الحياة المادية أيضًا . فقد أصححت الشؤون المادية للأزهر حتى ظفر كثير من علمائه بحياة راضية تلائم ما ينبغي لهم من الكرامة وراحة البال . وأصلحت شؤون المعلمين المدنيين وفتحت لهم أبواب من الرقي وحسنت حالهم بعض الشيء وإن كانوا بعيدين كل البعد عن أن يبلغوا ما ينبغي لهم من الأمن والراحة والإطمئنان ولكن الذين خرجوا من دار العلوم ما يزالون يلقون من الجهد والضيق ما لا يلقاه أولئك ولا هؤلاء . ولست أتردد في أن أوثم الدولة إذا لم تنصف^(١) هؤلاء الناس الذين ينهضون بواجباتهم كما ينهض غيرهم بواجباتهم ولعلمهم أن ينهضوا بها خيرًا مما ينهض بها بعض الناس وما ينبغي أن يلاموا ولا أن تحمل عليهم التبعات إذا لم يحققوا آمال الناس فيهم وأي المعلمين يحقق آمال الناس فيه ! وما ذنب المعلم إذا لم تعدده إعدادًا حسنًا ولم تهيئه تهيئة صالحة ثم حملته الأعباء الثقيلة فلم يحتملها وطلبت منه القمر فلم يستطع أن يبلغك إياه لا لأنك لم

(١) خطأ صاحب المال ميكل بلثا في هذه السيل خطوات ليس بها بلثا وكانت خطوة صاحب المال نجيب اللال بلثا في العلم للأنى أوسع وأبعد مدى .

تعمد لذلك كما ينبغي فحسب، بل لأنك تقصر جناحه وتضطره إلى حياة بهيضة تقتل في نفسه الطموح وتغلق في وجهه أبواب الأمل وتضطره إلى الخمول والخمود وإلى اليأس والقنوط .

ولكن هذه قصة أخرى لست الآن بإزاء الحديث عنها . ولست بحاجة إلى أن أقف عندما كان من وزارة المعارف في أمر دار العلوم وما حاولت أن تمسها به من ألوان الإصلاح . فليس لي شيء من هذا كله خير ما دامت النتيجة المحققة التي لا يمارى فيها أحد هي أننا نشكو من تعليم اللغة العربية في هذه الأيام ، كما كان يشكو منه المشرفون على التعليم حين أنشأوا دار العلوم .

على أن اضطرابنا في أمر تعليم اللغة العربية لم يقف عند هذا الحد ، وإنما أضيف إليه ما زاده تعقيداً إلى تعقيد . فقد أنشئت الجامعة المصرية ، وأنشئت فيها كلية الآداب ، وأنشئ في هذه الكلية قسم اللغة العربية واللغات الشرقية . وجعلت كلية الآداب تطمح في أن تزاحم دار العلوم على تعليم اللغة العربية في المدارس العامة ، وتنافسها فيه ، وتزعم أنها أملك لهذا التعليم ، وأقدر على النهوض به ، لأن طلابها يدرسون من العلم ما لا يدرس في دار العلوم ، ويحصلون من الثقافة ما لا يحصل في دار العلوم . وفي أثناء هذا تطور الأزهر ، وشرعت له قوانين جديدة ، وأراد أن تكون له كليات كما أن للجامعة كليات ، فظفر بما أراد وأنشئت فيه كلية اللغة العربية . وكان الأزهر أمهر من الجامعة ومن دار العلوم حين هيأ قاتونه الجديد ، فلم يقنع بما كان ينبغي أن يقنع به من تكليف كلية اللغة العربية فيه تخريج المعلمين للغة العربية في كلياته ومعاهده ، ولكنه أراد ، وقبلت منه الدولة وأثبتت له في القانون ، أن يكون من حقه تخريج المعلمين للغة العربية في مدارس الدولة على اختلافها .

ونشأ عن هذا الاضطراب العظيم اختلاط عظيم مثله . ففي مصر الآن معاهد ثلاثة تخرج المعلمين للغة العربية : هي دار العلوم ، وكلية الآداب في الجامعة ، وكلية اللغة العربية في الأزهر . والدولة حائرة بين هذه المعاهد الثلاثة ، لا تدري كيف تصنع ، ولا تعرف كيف تقول . لا تستطيع أن ترد دار العلوم عن تعليم اللغة العربية ، وهي قد أنشأتها لهذا الغرض ، ولا تستطيع أن ترد كلية الآداب عن تعليم اللغة العربية ، وهي قد أنشأتها بقانون ، وهي تنفق عليها الأموال الطائلة ، وهي تأخذ منها المعلمين للمواد الأخرى ، وهي تجرب أبنائها في تعليم اللغة العربية ، فمحمد التجربة ويشهد بذلك

المفتشون من أبناء دار العلوم أنفسهم ، ولا تستطيع أن ترد الأزهر عن تعليم اللغة العربية ، لأنها قد اعتوقت له بهذا الحق في قانون أقره البرلمان .. ومع ذلك فلا ينبغي أن تلوم الدولة إلا نفسها ، فقد رفعت إليها المشورة ، وأهدت إليها النصيحة ، ولكنها لم تسمع لناصح ، ولم تحفل بشير نصيح لما بالآثار الثقيلة من الأزهر ما طمع فيه ، لأن الأزهر معهد للتعليم المدني الخالص لا لتخريج المعلمين في المدارس المدنية ، ولأن التعليم في المدارس المدنية يقتضى أن تشرف وزارة المعارف على تكوين المعلم إشرافاً ما ، وأن تمنحه هي إجازة التعليم ، ولأن المعلم الذى سيخرجه الأزهر سيكون خاضعاً لسلطتين : أحدهما مدنى فى الوزارة ، والآخر دهنى فى الأزهر ، فلم تحفل بذلك لأنها كانت خائفة من الأزهر ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

ونصح لها بأن تضم دار العلوم إلى الجامعة على أن تكون فيها مدرسة اللغة العربية واللغات الشرقية ، وعلى أن يذهب الذين يريدون من طلابها التخصص فى تعليم اللغة العربية إلى معهد التربية كغيرهم من طلاب الآداب والعلوم ، فلم تحفل بذلك ، ولم تسمع له لأنها كانت خائفة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة كانت تفرض عليها هذا الخوف .

والمضحك المولم من أمر وزارة المعارف أنها تشكو دائماً من إخفاق دار العلوم ، وأن حتى هذه الشكوى تلم بها فى كل عام حين تظهر نتائج الامتحانات . ، وأنها مع ذلك لا تستطيع أن تواجه الإصلاح ، ولا أن تقدم عليه . وقد أذكر أنى رفعت إلى مدير الجامعة حين كان الأستاذ نجيب الهلالي باشا وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٥ تقريراً أطلب فيه ضم دار العلوم إلى الجامعة بعد أن ضمت إليها مدارس التجارة ، والزراعة ، والهندسة ، والطب البيطرى ، وأبين فيه رأى فيما ينبغي لإعداد معلم اللغة العربية ، وطلبت إليه أن يرفع هذا التقرير إلى وزير المعارف من جهة ، وإلى مجلس الجامعة من جهة أخرى . وقد رفع مدير الجامعة هذا التقرير إلى وزير المعارف ، ثم حاولت أن أتكلم فيه مع الوزير ، فطلب إلى باسمي ألا أعيد الحديث فى هذا الموضوع .. ذلك لأنه استشار واستخار ، وجس النبض هنا وهناك كما يقال ، فأجس مقاومة تريد أن تكون عنيقة من دار العلوم والأزهر جميعاً .

وعرض مدير الجامعة هذا التقرير على مجلس الجامعة ، فألف المجلس لدرسه لجنة جامعية المشتركة فيها - إن رصفتى الذاكرة - صاحب السعادة مصطفى عبد الرازق باشا ، وصاحب السعادة يدوى باشا ، وصاحب العزة عشاوى بك وكيل وزارة المعارف ،

وصاحب العزة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم بك أستاذ الشريعة فى كلية الحقوق ، وكنيتنا من أعضائها ، وكانت رياستها إلى مدير الجامعة . وقد درست اللجنة هذا التقرير ، ودرست مناهج التعليم فى هذه المعاهد الثلاثة ، واقترحت على مجلس الجامعة قبوله هذا التقرير ، والتحدث فيه إلى وزارة المعارف بشرط أن يوسع منهج الدراسة العربية فى كلية الآداب بعض الشيء .

وأقر المجلس اقتراح اللجنة ، وطلب إلى المدير أن يتصل فى شأنه بوزارة المعارف ، وأكبر الظن أنه فعل ، وأن وزير المعارف طلب إليه باسمنا أن يؤجل الحديث فى هذا الموضوع .

وأنا أثبت هنا نص ذلك التقرير ، لأنه يصور رأى الذى لم يتطير فى النظام الذى يبنى أن يتخذ لإعداد المعلم للغة العربية ، ولست مكلفاً أن يتخذ ما أطلب من الإصلاح ، ولكنى مكلف إذا رأيت رأى أن أعلمه وأناضل عنه ، وعلى غيرى أن يحتفل ما قد يتعرض له من تبعات الإعراض عن الخير حين يدعى إليه .

وهذا هو نص التقرير :

حضرة صاحب المعالي الأستاذ الجليل مدير الجامعة المصرية .

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم طائفة من الملاحظات دعا إليها التفكير فى تعليم اللغة العربية وآدابها ، لا فى كلية الآداب وحدها ، بل فى غيرها من المعاهد والمدارس أيضاً .

وقد حملنى هذا التفكير ما وقفتم إليه من إقناع الحكومة بضم المدارس العليا إلى الجامعة المصرية . وقد كنت ، وما زلت ، أعتقد أن مدرسة دار العلوم يجب أن تكون أسرع المدارس العليا إلى الدخول فى الأسرة الجامعية . وليس من شك عندى ولا عند أحد فيما أظن أن مدرسة دار العلوم أحق من مدرسة الزراعة والطب البيطرى بالانضمام إلى الجامعة . ولكنى لم أسمع لهذه المدرسة ذكراً فى هذه الحركة الجامعية الجديدة . وقد يكون من الخير إذاً أن أرفع إلى معاليكم هذه الملاحظات لعلها تظفر من الجامعة ووزارة المعارف بما أظن أنها تستحقه من العناية .

١ - الناس مجمعون على أن تعليم اللغة العربية وآدابها فى حليمة شديدة إلى الإصلاح ، وعلى أن تلاميذنا وطلابنا لا يستفيدون من الجهود المبذولة التى تبذل لتعليمهم لغتهم كما كان ينبغي أن يستفيدوا . إنما هم يثيرون بشيء غير قليل من الوحشة إذا أخذوا

فى درس اللغة العربية وآدابها لا يشعرون بمثله حين يأخذون فى درس اللغات والآداب الأوربية وليس لهذا كله فى حقيقة الأمر إلا سببان أساسيان :

الأول : أن تعليم اللغة العربية وما يتصل بها من العلوم والفنون ما زال قديمًا فى جوهره بأدق معانى هذه الكلمة . فالنحو والصرف والأدب تعلم الآن كما كانت تعلم منذ ألف سنة ، مهما تكن المظاهر المادية التى يتكلفتها المعلمون والطلاب من اختلاف إلى المدارس المنفية لا إلى المساجد ، ومن جلوس على المقاعد لا على الحصير ، ومن استخدام هذه الأدوات المادية التى لم يكن يستخدمها المتقدمون .

فكل هذه المظاهر لا تدل على شىء ولا تنتهى إلى شىء جوهرى ، ما دام المذهب فى تعليم الإعراب والتصريف وغيرهما من أنواع العلم هو بعينه المذهب الذى كان يسلكه البصريون والكوفيون وأهل بغداد فى العصر القديم ، ولن ينتج تعليم اللغة العربية وآدابها نتائج المعقولة فى هذا العصر الحديث إلا إذا تطورت علوم اللغة العربية ، وصيغت فى صيغ حديثة لا تمس جوهرها وإنما تقرّبها إلى النفوس ، وتلائم بينها وبين مقتضيات الحياة فى هذا العصر . فالأمر فى اللغة والأدب كالأمر فى الطبيعة والرياضة . فماذا تكون الحال لو مضينا فى تعليم الطبيعة والرياضة الآن على نحو ما كان يمضى عليه القدماء ، وتجنبنا - لا أقول تنمية العلم بل تغير صيغه وأشكاله التى يلقى فيها إلى الطلاب . فلا جرم يعرض الطلاب عن الطبيعة والرياضة إعراضًا ، لأن العقل الإنسانى يرقى ويتطور ، فلا بد من أن يقدم له الغذاء الذى يلائم رقيه وتطوره .

ولست أزعّم أن الأمر يقضى بإحداث ثورة عنيفة على القديم وتغيير العلوم اللغوية والأدبية فجأة وفى شىء يشبه الطفرة ، وإنما أزعّم أن قد آن الوقت الذى يجب فيه أن نؤمن بأن العلوم اللسانية ، كغيرها من العلوم ، يجب أن تتطور وتنمو وتلائم عقول المعلمين والمتعلمين ويتغير ما يدرسون فيها ، وحاجاتهم التى يدفعون إليها . ومتى آما بذلك فإن هذا التطور سيأتى من غير شك وسيحقق شيئًا فشيئًا . ولكن لابد من أن تمهد له الطريق . وهنا يظهر السبب الثانى الذى أشرت إليه آنفًا : وهو أن معلم اللغة العربية الذى يستطيع أن ينهض بتعليمها كما ينبغى لم يوجد بعد . فإن القديم لا ينتج إلا قديمًا مثله ما دام التطور لم يمسه . وقد أنشئت دار العلوم منذ أكثر من نصف قرن ، فكان إنشاؤها فى نفسه نهضة حسنة ، وفتحًا لباب التطور . وآتت هذه المدرسة آثارًا ملائمة للعصر الذى أنشئت فيه ، ولكن أسباب الرقى لم تمتد لها قلم : تخط

إلا خطوات ثم وقتت عند حد لم تتجاوزته ، ومضى كل شيء من حولها قلماً حتى أصبحت هي الآن معهداً قديماً بين المعاهد القديمة .

ولابد من ملاحظة أمرين :

أولهما : أن معلم اللغة العربية محتاج أشد الحاجة إلى أن يكون قادراً على أن يفهم الصلة بين مادة اللغة العربية وأصولها السامية الأولى .

الثاني : أن هذا المعلم محتاج إلى أن يكون واسع العقل ، مهياً لفهم الصلات الكثيرة المتصلة بين الأدب العربي القديمة وجديدة وبين الآداب الأجنبية قديمها وجديدها أيضاً . وهو لهذا كله في حاجة إلى أن يتغير تكوينه عما هو عليه الآن تغييراً تاماً . فيجب أن يدرس اللغات السامية درساً حسناً ، ويجب أن يتقن بعض اللغات الشرقية الإسلامية الحية ، في شيء من التنوع والتخير بين هذه المواد . بحيث يكون بين المعلمين من يحسن اللغات السامية ومن يحسن اللغات الشرقية ، ومن يحسن هذه اللغة الغربية أو تلك . وبحيث يوجد هذا الجيل المثقف ثقافة راقية ، والذي يتكون من جماعة يتقسمون فيما بينهم أنواع العلم والآداب ، ويتجولون في نواحيها المختلفة إنتاجاً يظهر أثره في تكوين العقلية الجديدة للمعلمين ثم للمتعلمين .

٢ - هذا الجيل الجديد من المعلمين وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية وآدابها ، وعلى أن يلائم بينها وبين عقول الشباب في هذا العصر الحديث ، وعلى أن يلقيها إليهم إلقاء قريباً سهلاً يمكنهم من إيسائها ومن إمدادها بما يلائمهم من حياة . ومهما تبذل الدولة من جهد ، ومهما تنفق من مال فلن تبلغ من إصلاح التعليم اللغوي والأدبي شيئاً حتى يظفر بإنشاء هذا الجيل من المعلمين .

٣ - والوسيلة إلى إنشاء هذا الجيل بينة . فيجب أن تنهض الجامعة بتهيئة معلم اللغة العربية كما تنهض بتهيئة معلم الجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء ، وعلى النحو الذي تهين به هذين المعلمين ، أي على النحو الحديث الذي يهيأ به الشباب لدرس العلوم الحية المعاصرة .

والجامعة وحدها فيما أعتقد قادرة على النهوض بهذه المهمة الخطيرة لأنها :

أولاً : تمثل العقل العلمي ومناهج البحث الحديثة ، وتتصل اتصالاً مستمراً مباشراً بالحياة العلمية الأوروبية ، وتسعى إلى إقرار مناهج التفكير الحديث شيئاً فشيئاً في هذا البلد .

ثانيًا : لأنها تملك من الوسائل المعنوية والمادية ما لا يملكه غيرها من معاهد العلم في مصر .

ثالثًا : لأنها حديثة العهد بالوجود ، فهي وليدة الحضارة الحديثة لا تشغلها ولا ترهقها هذه التقاليد العتيقة التي تثقل غيرها من المعاهد في مصر .

فهي حرة بطبيعتها وهي تعمل عن إرادة وتفكير واختيار للأصلح ، لا عن مراعاة في العلم والتعليم لهذه الظروف أو تلك ، ولهذه اليئات أو تلك . وسنة الجامعة فيما أعلم هي المحافظة على تراثنا القديم دون الوقوف عنده أو اضطرابه إلى الجمود بل مع تغذيته من الجديد المستحدث بما يمكنه من الحياة والنمو والنشاط .

هذا العقل الجامعي أو هذا الروح الجامعي وحده قادر على أن يفهم حاجات اللغة العربية والأدب العربي ويحققها كما فهم حاجات العلم وجد في تحقيقها . وإذا كان ضم للدارس العليا إلى الجامعة يصلح من أمرها ويزيد حظها من النمو والخصب ، ويمنحها الحرية العلمية والفنية التي لا بد منها لكل إنتاج نافع . فإن ضم دار العلوم إلى الجامعة يمنحها الحياة ويعصمها من الموت .

فدار العلوم إن تركت كما هي منتهية إلى إحدى اثنتين : إما أن تبقى متصلة بالوزارة ، متأثرة بقيود البيروقراطية فتشقى ويشقى بها المصريون جميعًا ، لأنها تخرج معلمين مهما يحسنوا قديمهم ، فلن يستطيعوا الملاءمة بينه وبين حاجات العصر الحديث . وإما أن تفتى في الأزهر الشريف ، وحسبك بهذا الفناء مثيرًا للحزن والأسى .

فللأزهر الشريف مستقبل ، قد يكون مزهرًا سعيدًا خصبًا ، ولكنه على كل حال مشكوك فيه ، لأن الطريق أمام الأزهر ما زالت غامضة مبهمه ، شديدة الغموض والابهام ، ولأن الظروف الخاصة والعامة التي تحيط بالأزهر ما زالت غامضة مبهمه شديدة الغموض والابهام أيضًا . ونحن نرجو أن يوفق الأزهر إلى النهوض بمهمته الدينية الخطيرة ، ولن يتردد مسلم بل لن يتردد مصري يحب مصر في إعانة الأزهر على النهوض بهذه المهمة . ولكن هذه المهمة تكفيه ولعلها أن تتجاوز طاقته فليس من حسن الرأي ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الإخلاص للشباب المتعلمين أن تشغل الأزهر فتكلفه مهمة جديدة هي تخريج المعلمين لمدارس الدولة في الوقت الذي لا يستطيع فيه أن ينهض بمهمته الأولى .

٤ - واتصال التعليم الأزهرى . والشهادات بوزارة المعارف غير واضح بل غير موجود .
والأصل فى بلاد الأرض كلها أن الذين يعلمون فى مدارس الدولة يجب أن يسيطروا وزير
المعارف نوعاً ما على تعليمهم وعلى تهيتهم لفن التعليم . ويجب أن يتلقوا إجازاتهم
العلمية والتعليمية من وزير المعارف ويجب ألا يخضعوا حين ينهضون بالتعليم لغير
السلطات التعليمية المدنية سواء أكانت هذه السلطات ، سلطات الجامعة . ورئيسها الأعلى ،
أم سلطات وزارة المعارف ووزيها .

وواضح جداً أن هذه الأصول المقررة فى جميع البلاد المتحضرة من غير استثناء
لا تلائم مطلقاً ما ينتهى إليه الأمر إذ ترك للأزهر تخريج معلم اللغة العربية وآدابها للمدارس
الدولة .

وقد أشرت غير مرة إلى أن نظام هيئة كبار العلماء يمسح أو يقيد على نقل تقدير
سلطان الدولة تقييداً خطيراً إذا تخرج المعلمون من الأزهر ، فيكفى أن تخرج الهيئة أحد
هؤلاء المعلمين من زمرة العلماء الدينيين ليكون وزير المعارف ملزماً بفصله من منصبه .
وفى هذا محور هذه الحرية العقلية التى هى أول ما يجب للمعلم من الحق ، وفيه كما يظهر
إلحاق المدارس الدولة كلها ولوزير المعارف معها بسلطان الأزهر الشريف .

فهب هذا النظام غير ، وهب هذا الحرج قد أزيل ، فسيبقى شيء آخر خطور ، وهو
أن مدارس الدولة ستكون تلمذة تبعية عقلية للأزهر ، والأزهر كما تعلم مضطر إلى المحافظة
ورعاية التقاليد ، ولا ينبغى له أن يجدد إلا فى شيء كثير من المقصد والاحتياط .

٥ - ومن أجل هذا كله أقترح على معاليكم أن تفضلوا فتمضوا هذا الأمر على
مجلس الجامعة ، وتعطوه حقه من العناية ، وتسعوا فى ضم دار العلوم إلى الجامعة على
أن تحتفظ باسمها التاريخى المجيد ، وعلى أن تكون فى الجامعة المصرية مدرسة اللغة العربية
واللغات الشرقية ، بمكان يشبه مكان مدرسة اللغات الشرقية من جامعة لندن ، وعلى
أن تخضع للنظام الجامعى شيئاً فشيئاً ، حتى لا يضر هذا التطور أحدًا من طلابها
وأساتذتها الحاليين .

فإذا لم توفق الجامعة إلى تحقيق هذه الفكرة فإن هناك شيئاً لابد منه ، وهو تقوية قسم
اللغة العربية فى كلية الآداب ، ومنحه ما ينبغى له من المعونة المادية والمعنوية لينهض
بواجبه ، وليراحم معاهد التعليم الأخرى .

فلست أشك في أن معاليكم والجامعيين كافة ترون أنه لا ينبغي للجامعة المصرية أن تسبق في تعليم اللغة العربية ، أو أن يستأثر معهد آخر مهما يكن بهذا التعليم من دونها .

٦ - واضح جدا أن ضم دار العلوم إلى الجامعة أو تقوية قسم اللغة العربية يستلزم إنشاء مدرسة ثانوية خاصة ، تهيب الطلاب للدراسة العليا للغات الشرقية واللغة العربية خاصة ، على نحو تجهيزية دار العلوم التي ألفت بشرط أن تشتد العناية في هذه المدرسة باللغات الأجنبية . ولست أريد أن أدخل في تفصيل المنهاج الدراسي لهذه المدرسة قبل أن يستقر الرأي في الجامعة والوزارة على شيء .

ولما أتمنى مخلصاً أن توفق الجامعة ووزارة المعارف إلى تحقيق هذه الفكرة التي هي وحدها السبيل إلى إصلاح التعليم اللغوي الأدبي في مصر وفي الشرق العربي كله .

ولما أرجو أن تفضلوا فتقبلوا تحيتي الخالصة واحترامى العظيم .

على أن الحديث قد استوفى في هذا الموضوع بين الجامعة ووزارة المعارف في أول العام الدراسي سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ حين كان صاحب السعادة على زكي العرابي باشا وزيراً للمعارف وتم الاتفاق بينهما على ألا يكون تعليم اللغة العربية وفقاً على معهد من هذه المعاهد الثلاثة من جهة وعلى ألا ينهض بتعليم اللغة العربية إلا من ظفر بإجازة التعليم من معهد التربية من جهة أخرى . وكان قوام هذا الاتفاق أن التنافس بين المعاهد في إعداد طلاب اللغة العربية فيه خير كثير وأن الواجب أن تمنح الدولة نفسها لكل من يعلم فيها إجازة التعليم . وكانت السبيل إلى تنفيذ هذا الاتفاق أن يستبق طلاب المعاهد الثلاثة إذا بلغوا طوراً معيناً من أطوار الدرس - كان هو السنة الثالثة في كلية الآداب - لدخول المعهد ، فمن نجح في هذه المسابقة قبل في معهد التربية على أن يقيم فيه عامين يتم أثناءهما درسه في معهده الخاص يبقى بعد ذلك سنة في معهد التربية ليظفر بإجازة التعليم . وقيل لي إن الأزهر لا يرى بأساً بهذا الاتفاق ولا يتردد في قبوله والمشاركة فيه ولكنه مع ذلك لم ينفذ لأسباب لا أعرفها ولعلها ترجع إلى كثرة تغيير الوزارات في هذا العهد الأخير . ثم رأينا فجأة لجنة تولى في وزارة المعارف لإصلاح دار العلوم ، معرضة عن الجامعة والأزهر جميعاً . وقد انتهت هذه اللجنة إلى اقتراحات عرفها الناس . على أن صاحب المعالي الدكتور هيكمل باشا لما تولى وزارة المعارف أراد أن يدرس أمر إعداد المدرسين جميعاً فألف اللجنة التي أشرت إليها في الفصل الماضي والتي درست شؤون معهد التربية وعرض عليها أمر دار العلوم . وقد كان درس مفصل ومناقشة مطولة أدارها

هيكّل باشا على أحسن وجه وأكمله ، وكان الانتهاء أن يستبق طلاب دار العلوم فيما بينهم كما يستبق طلاب كليتي العلوم والآداب فيما بينهم أيضًا لدخول معهد التربية حين يلغون السنة الثالثة ، وأن تشرف عليهم لجنة مشتركة هي التي أشرت إليها في الفصل الماضي حتى ينمو دروسهم في المدرسة ، ثم يمكنون بعد ذلك سنة في معهد التربية للظفر بإجازة التعليم . وقررت اللجنة أن تلقى دروس التربية في دار العلوم وأن يطل أمد الدرس فيها ، وأن تفرض على طلابها لغة أجنبية وأن يزداد حظهم من الثقافة الحديثة العامة .

وسافرت إلى أوروبا وأنا مطمئن إلى أن هذا النظام المؤقت سيجرب حتى يوتى ثمره ثم ترى وزارة المعارف بعد ذلك رأيها في الاحتفاظ به أو تناوله بالتغيير والتبديل . ولكني أقرأ فيما يصل إلى من الصحف أن وزارة المعارف قد عدلت عن بعض هذا النظام واضطرت إلى الاحتفاظ بدروس التربية في دار العلوم ، وإلى ألاّ تصل بينها وبين معهد التربية على أي نحو من الأنحاء ، وبهذا ذهب ما كنا قد وصلنا إليه من توحيد النظام لإعداد معلم اللغة العربية على نحو ما ، وظل نظام إعداد معلم هذه اللغة العربية كما كان ثنائيًا أو ثلاثيًا لا أحدى . والظريف أن وزارة المعارف تبغض أشد البغض أن يقرن الإعداد الثقافي والإعداد الفني للمعلم في مدرسة واحدة . تعلن ذلك ولا تخفيه ، وقد أخذت به إعداد المعلمين لجميع المواد ، ولكنها لم تستطع أن تأخذ به في شأن دار العلوم ، ولأنها مشفقة من دار العلوم ، ولأن ظروف السياسة تفرض عليها هذا الإشفاق وواضح جدا أن أمور التعليم إذا تأثرت بالسياسة وظروفها إلى هذا الحد لم يرج منها ولا من المشرفين عليها خير .

اضطراب وزارة المعارف في سياسة إعداد المعلمين

٤٣

والحمد لله على أن السياسة وظروفها لا تخيفني ولا ترهبنى وعلى أنها لم تستطع قط أن تمنعني من قول الحق حين يجب أن يقال . وفي ذلك الخير دائماً ، وقد يكون فيه الشر أحياناً . ولكن الله عز وجل يحمد على الخير والشر جميعاً .

فلنقل الحق إذا في أمر إعداد المعلمين للغة العربية وغيرها من المواد كما قلناه في كثير من الأشياء سواء رضيت السياسة أم سخطت ، فإن هناك طائفة من الحقائق يجب أن يقال في هذا البلد وألا يحجم المؤمنون بها عن إعلانها والذود عنها والدعوة إليها مهما يكلفهم ذلك من الجهد ومهما يحملهم ذلك من المكروه .

والحق الذي يجب أن يقال في هذا الموضوع هو أن اضطراب وزارة المعارف في سياسة إعداد المعلمين قد بلغ أقصاه وانتهى إلى غايته وأصبح المضي فيه والاستمرار عليه إثماً في ذات التعليم لا ينبغي أن تقر وزارة المعارف عليه .

وقد آن الوقت الذي يجب أن ترتفع فيه وزارة المعارف عن ظروف الحياة العارضة وما يكون فيها من مد السياسة وجزرها وانحرافها يوماً ذات اليمين ويوماً ذات الشمال . آن الوقت الذي يجب فيه أن ترتفع وزارة المعارف عن هذا كله ، وأن تأخذ أمور التعليم بالجد ، وأن تنظر إليها على أنها فوق الأهواء السياسية وفوق خصومات الأحزاب وشبهات السلة . شأنها في ذلك شأن أمور الدفاع التي لا تحمل التأثير بالخصومات السياسية والشبهات الحزبية ، وإنما ينبغي أن تتخذ طريقها نقية بريئة من هذا كله ، لأن تأثرها به يفسدها ولأن فسادها يمرض الوطن لأشنع الأخطار . وإذا كانت استقامة أمور الدفاع الوطني موفقة على استقامة أمور التعليم لأن الشعب الجاهل لا يحسن الدفاع عن نفسه . كما قلنا ذلك ألف مرة ومرة ، فكل تقصير في أمور التعليم ككل تقصير في أمور الدفاع . إثم في ذلك الوطن لا ينبغي أن يقبل من أي إنسان .

ولذا فيجب أن توفق وزارة المعارف بين ما تؤمن به إذا خلست إليها نفسها وبين ما تقول وتفعل بمشهد من الناس . ووزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن

الأزهر لا يستطيع أن ينهض بتعليم اللغة العربية في مدارس الدولة ، ولا ينبغي أن ينهض بهذا التعليم ، لأن ظروفه الحاضرة لا تتيح له ذلك ولأنه يحتاج إلى وقت طويل وجهد متصل عنيف قبل أن يصح له التفكير في إعداد المعلمين لمدارس الدولة .

وزارة المعارف مؤمنة بهذا فيما بينها وبين نفسها ، يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم . قالخير في أن يعرف الناس عنها ذلك وفي أن يعرفه الأزهر نفسه حتى لا يطمع طلابه والمديرون لأمره فيما لا مطمع فيه ، وحتى لا يتعرضوا لخيبة الأمل وكذب الرجاء . وليس يكفي أن تعلل الناس بأن الأزهر لم يقدم إليها بعد معلمين للغة العربية في مدارسها ، فهي تستطيع أن تهمل هذا الموضوع حتى يقدم لها الأزهر هؤلاء المعلمين^(١) . فالأزهر يعد طلابه لهذه المهمة ، وسيأتي اليوم الذي يطالب فيه بمناصب التعليم في المدارس والقانون بؤمه ويناصره ، فتضطّر وزارة المعارف إما إلى الإذعان بكارهية فتضيع المصلحة ، وإما إلى المقاومة والامتناع فيحطل القاتون . ويخيب ويكذب الرجاء . وكل هذا الشر يمكن اتقاؤه إذا شرعت وزارة المعارف من القوانين ما يقرر أن للمعلمين في مدارس الدولة يجب أن يتخرجوا من مدارس الدولة ومعاهدها المدنية ، وأن يظفروا بأجازة التعليم من وزارة المعارف مهما تكن المادة التي ينتهيون لتعليمها .

والحق الذي يجب أن يقال أيضا إن وزارة المعارف مؤمنة فيما بينها وبين نفسها بأن دار العلوم كما هي الآن لا تلائم حاجة التعليم الحديث . يتحدث به رجالها إذا خلوا إلى أنفسهم وإلى أصدقائهم ، وهي تعلم حق العلم أن ما اقترح من الإصلاح لدار العلوم لا يمكن إلا أن يتج نفعا مؤقتا . فليكن أمد الدراسة في المدرسة خمسة أعوام أو ستة ، - فوزارة المعارف تعلم حق العلم أن هذا الأمد لا يكفي بحال من الأحوال لإتقان لغة أجنبية ، وللأخذ بما ينبغي للمعلم من الثقافة العالية العامة . ولتخصص المعلم في مادته التي رغباً لتعليمها ، ثم لأخذه بما ينبغي من علوم التربية ، وفن التعليم .

وزارة المعارف بين اثنين : فهي : إن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد لا يمكن تحقيق هذه الأغراض كانت مقصورة على ذلك التعليم إذا لم يتخذ لإعداد المعلمين اللغة العربية وسيلة أخرى أنفع وأجربى أن تحقق أغراضه على وجهها ، وإن كانت مؤمنة بأن هذا الأمد يمكن تحقيق هذه الأغراض ، وبأن الطالب الذي يتخذ من الأزهر ليقضى في دار العلوم

(١) وقد نُعِدَّ خَبِيرٌ .

خمسة أعوام أو ستة يستطيع أن يتقن لغة أجنبية ، ويتخصص في اللغة العربية وعلومها وآدابها ، ويتعلم بعض اللغات السامية أو الشرقية ، ويشقف الثقافة العالية العامة ، ويتسلح بما ينبغي له من علوم التربية وفن التعليم ، إن كانت مؤمنة بهذا فهي غير خليقة بأن تشرف على شؤون التعليم أو تؤتمن عليها .

والواقع الذى لا شك فيه أنها غير مؤمنة بهذا ، وأنها تقبل على هذا الإصلاح لأنه خير من لا شيء ، ولأنها لا تستطيع أن تقبل على غيره من وجوه الإصلاح ، لأن ظروف السياسة تحول بينها وبين ما تريد . وهذا هو الخطأ الشنيع والشر المستطير . فإن ظروف السياسة لا ينبغي أن تكف وزارة المعارف عما هي مؤمنة به من الإصلاح ، ولا أن تقنعها بما لا يمكن أن تقنع به ، ولا أن تكرهها على أن ترى حسنا ما ليس بالحسن .

ومن المحقق أن دار العلوم حتى بعد هذا الإصلاح لن تؤدي ما يجب أن تؤديه من تخريج المعلمين للغة العربية على وجه ملائم للحاجة والمنفعة ، وأن السبيل الصحيحة إنما هي التى أشرنا بها فيما مضى من الفصول . فيجب أن يعد الطلاب على النحو الذى قدمناه ، فإذا ظفروا بالشهادة الثانوية تخصصوا فى مادتهم ثم التحقوا بمعهد التربية كغيرهم من المعلمين .

ولست أرى بأساً من أن يتخصصوا فى دار العلوم ، ولكن بشرط أن تصبح دار العلوم معهداً للتخصص فى اللغة العربية وعلومها وآدابها ، وأن تصبح معهداً عالياً بالمعنى الصحيح الدقيق لهذا اللفظ ، وهى لن تبلغ هذه الدرجة ولن تنتهى إلى هذه المنزلة إلا إذا ضمت إلى الجامعة وأصبحت وحدة من وحداتها . فقد أثبتت التجربة أن وزارة المعارف لا تستطيع أن تنهض بأمر التعليم العالى الصحيح ، لأنها مع الأسف الشديد لا تسيغه ولا تتصوره على وجهه ، ولا تحتمل ما يقتضيه من الحرية والاستقلال .

والحق الذى يجب أن يقرر أيضاً دون أن نسأم تقريره أو نشفق من تكراره هو أن أمور معهد التربية نفسه لن تستقيم إلا إذا ضم إلى الجامعة وأصبح وحدة من وحداتها لنفس الأسباب التى قدمناها . ولا ينبغي أن نخدع أنفسنا ولا أن نخدع الناس بما يقال من أن دار العلوم ومعهد التربية سيظفران بالاستقلال الجامعى وإن لم يتصلا بالجامعة .

فلما أحرف مقدماً إن صح هذا التمييز أن هذا الاستقلال الذى سيظفران به سيكون استقلالاً فى الشكل والصورة واللفظ ، ولكنه لن يكون استقلالاً صحيحاً ، وإذا كانت الجامعة على قوتها وشدة شكيتها وحرصها العظيم على أن يكون استقلالها حقيقة لا خيلاً

لم نصل بعد إلى أن نحقق من هذا الاستقلال ما ينبغي لما فكيف بمعهد التربية ودار العلوم .
والشيء الذى لا أفهمه ولا أستطيع أن أسيغه هو أن تنزل وزارة المعارف للجامعة عن
مدارس الزراعة والتجارة والهندسة والطب البيطرى وتلقى إدارة التعليم العالى ثم تستمسك
بعد هذا بهاتين المدرستين ، كما أتى لا أستطيع أن أفهم ولا أن أسيغ أن تنزل وزارة المعارف
لهاتين المدرستين فيما تقول عن استقلال يشبه الاستقلال الجامعى ، ثم تحتفظ بهما
ولا تضمهما إلى الجامعة . هذا غريب إلا أن يكون وراء الأكمة ما وراءها ، وأن يكون
هذا الاستقلال الذى تلوح به وزارة المعارف لهاتين المدرستين ظلاً لا جسماً وخيالاً
لا حقيقة . ولنا أرباباً بوزارة المعارف عن أن تخدع نفسها أو تخدع الناس .

فلنعتمد وزارة المعارف على الله إذا ، ولتسرى سيرة الوزارات الأخرى فى أقطار الأرض ،
ولتضم هاتين المدرستين إلى الجامعة فإن إعداد المعلمين قد أصبح من خصائص الجامعات
إلا على ضفاف النيل .

تَخَصُّصُ الْمُعَلِّمِ فِي الْمَادَّةِ

٤٤

وليس هذا كل شيء يجب أن يقال في إعداد المعلمين بل هناك شيء آخر قد آن لنا أن نفكر فيه ، وأن نفكر فيه تفكيراً قوامه الجِدُّ والعزم الصادق . وهو أننا نتحدث كثيراً عن تخصص المعلم في المادة التي يريد أن يتهياً لتعليمها ، ولكننا لا نحقق معنى هذا التخصص ولا نبين مداه . والذي نفهمه عادة إذا ذكر التخصص في مادة من مواد العلم هو أن يظفر الطالب بالدرجة الجامعية العادية أو الممتازة .

وقد يكون هذا حسناً ولكن هناك ما هو أحسن منه وأوفى : وهو أن تنشأ درجة جامعية معينة للتخصص الذي يراد من المعلم ومن المعلم في التعليم العام بوجه خاص . فليس يكفي أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس في الآداب أو البكالوريوس في العلوم ثم الدبلوم من معهد التربية ليكون معلماً متخصصاً في مادته متقناً لها . ذلك أن الليسانس والبكالوريوس لا تخصصان الطالب وإنما تبدآن به التخصص ، وتشيعان فيه النوق الذي يحجب إليه تعمق العلم والفراغ له . ومن زعم لك أن حامل الليسانس في التاريخ أو في الكيمياء قد تخصص في هذه المادة أو تلك فاعلم أنه يخدعك أو يخدع نفسه . ولعل أصدق تعريف لليسانس والبكالوريوس أن كل واحدة منهما في حقيقة الأمر إنما هي شهادة ثانوية راقية لا أكثر . ذلك أن دراسة الليسانس والبكالوريوس عامة في حقيقة الأمر . هي أخص من دراسة الشهادة الثانوية ولكنها أعم جداً مما يحتاج إليه التخصص الصحيح .

وقد خطر لي ولكثير من الجامعيين ومن رجال التعليم في وزارة المعارف أن نجعل درجة الماجستير الجامعية شرطاً للتعليم في المدارس الثانوية ، كما جعلت درجة الدكتوراه شرطاً للتعليم في الجامعة . وقد أشرت إلى هذا فيما مضى ، ولكن التفكير العميق فيما يحتاج إليه المعلم في إتقان مادته قد صرفني عن هذا النحو من النظام ، لأن دراسة الطالب حين يتهياً لدرجة الماجستير لا تكفي لما ينبغي أن نفهمه من تخصص المعلم .

فطالب الماجستير يختار موضوعًا بعينه ويجرب نفسه في درس هذا الموضوع وبعد فيه بإشراف أستاذه رسالة يجب أن تثبت جده واجتهاده ، ثم يمتحن امتحانًا سريًا فيما يتصل بموضوع الرسالة من العلم ، وهذا شيء مخالف كل المخالفة لما ينبغي من تخصص المعلم . فتخصص المعلم يقتضى أن يتعمق المادة التي تخصص فيها إلى أبعد حدود التعمق الممكنة . وهذا يقتضى أن يفرغ الطالب لعلمه وقتًا طويلا ، لعلمه كله لا لمسألة من مسائله ولا موضوع من موضوعاته .

ودرجة الماجستير عندنا تشبه شهادة الدراسة العليا في فرنسا ، وهي شهادة يظفر بها الطالب بعد درجة الليسانس ، ولكنها لا تكفى مطلقًا لينهض صاحبها بأعباء التعليم ، مع أنه يقدم إلى الجامعة رسالة يجب أن تثبت قدرته على البحث ، ويؤدي مع هذه الرسالة امتحانًا فيما يتصل بها من العلم .

وإذا كانت درجة الليسانس والبكالوريوس أعم مما ينبغي للمعلم من تعمق مادته فإن درجة ماجستير أخص ما ينبغي له من هذا التعمق . ومن أجل هذا أعتقد أن الخير كل الخير إنما هو أن يظفر الطالب بدرجة الليسانس أو البكالوريوس ثم بدبلوم معهد التربية ، ثم يعين في منصب من مناصب التعليم الابتدائي ، ثم لا يقبل للتعليم الثانوي إلا إذا نجح في مسابقة تقام في كل عام على نحو مسابقة الأجريجاسيون في فرنسا .

ويجب أن تنظم في الجامعة دروس متصلة يختلف إليها الطلاب الذين يريدون التقدم لهذه المسابقة على أن تكون هذه الدروس مسائية أول الأمر حتى يستطيع المعلمون أن يختلفوا إليها .

وأقول : أول الأمر ، لأننى أرجو أن نصل مع الزمن إلى أن تصبح هذه المسابقة شرطًا للتعليم في المدارس العامة سواء أكانت ابتدائية أم ثانوية ، ولكن هذا شيء لم يأت وقته بعد . وقد فكرت في إنشاء هذه الاجازة وتنظيم دروسها ومسبقتها بالقياس إلى كلية الآداب أثناء هذا العام الجامعى وتحدثت في ذلك إلى الزملاء من أساتذة الكلية وإلى بعض المشرفين على شؤون التعليم في وزارة المعارف فأقرروه وأظهروا الرضا عنه والترحيب به ولكن ظروف الحياة المصرية المضطربة قد أعجلتنا عن المضى في هذا التفكير حتى ننتهى به إلى غايته ، وأرجو أن يحتاج لنا ذلك في العام الجامعى المقبل ، وأرجو بنوع خاص ألا نجد من وزارة المعارف مقاومة ولا اعتراضًا .

إِعْدَادُ دُرُوسٍ بِالْجَامِعَةِ لِلْمُعَلِّمِينَ

٤٥

كل هذه الاقتراحات نافع فيما أعتقد ، ولكن الأخذ به لن يوتى ثمره إلا بعد وقت طويل ، ولابد مع ذلك من أن نفكر فى التعليم القائم الآن ، ومن أن نفكر فى المعلمين الذين ينهضون بأعبائه ، ومن أن نصلح ما يمكن إصلاحه من شؤونه وشؤونهم . وقد حاولت الجامعة هذا الإصلاح وقبلت منها وزارة المعارف ما حاولت ، ولكنهما لم تنهيا إلى ما كنا نتظران . اقترحت الجامعة وقبلت وزارة المعارف أن يختلف فريق من المعلمين إلى دروس خاصة تنظم لهم فى كليتى العلوم والآداب ليتصلوا بالحياة العلمية ، وليتعمقوا علومهم التى يعلمونها ، ولتحقق الصلة بين التعليم الثانوى والتعليم الجامعى على وجه ما . وقد نظمت هذه الدروس بالفعل واختلف إليها المعلمون ، ولكنهم اختلفوا إليها كارهين . لأن أعمالهم فى المدارس أكثر وأثقل من أن تتيح لهم الوقت وفراغ البال لشهود هذه الدروس والاستعداد لها .

ولأن كثيراً منهم كانوا يجدون غصاصة ومضضا فى أن يكونوا معلمين وجه النهار ومتعلمين فى آخره ، وفى أن يعودوا طلابا على نحو ما ، بعد أن فرغوا من الطلب . ثم لأن اختلافهم إلى هذه الدروس ، واحتمال المشقة المادية والمعنوية فى سبيله ، وتضييع ما يحتاجون إليه من الراحة ، بعد جهدهم الدراسى الثقيل ، كل ذلك لم يكن شأنه أن يتج لهم نفعاً مادياً ما . ومن الإسراف والظلم أن تطلب إلى رجال لهم أسرهم وعليهم ما عليهم من الواجبات لهذه الأسر أن يضيفوا إلى جهدهم الرسمى الثقيل جهداً آخر ثقيلاً لا لشيء إلا ليتفقوا ويتعمقوا العلم . فهم أحرار فى أن يشفقوا كما يشاءون ، وهم قادرون على أن يتزبدوا من الثقافة إن أرادوا ، وهم كانوا من أجل هذا يقبلون على هذه الدروس كارهين لها زاهدين فيها ، ولولا إشفاتهم من غضب الوزارة لما أقبلوا عليها ولا اختلفوا إليها .

ومع ذلك فالفكرة فى نفسها قيمة والخير كل الخير أن تستمر التجربة وأن تتعاون عليها الجامعة والوزارة ولكن بشرطين : الأول أن تنتهى هذه الدراسة إلى امتحان أو مسابقة

يظفر الناجحون فيها بإجازة علمية خاصة وإن تكون لهذه الإجازة قيمة مادية بحيث تكفل للظافر بها أن يرقى من درجة إلى درجة أو أن ينال علاوة مالية قيمة في مرتبه . والثاني أن تخفف الوزارة عن المختلفين إلى هذه الدروس أعباء العمل المدرسي أو أن تعفيهم منه كله أثناء هذه الدراسة . وأنا واثق بأن هذه التجربة إذا لم تنته إلى إصلاح عميق لشؤون التعليم فإنها سترتفع به عن منزلته التي هو فيها ارتفاعاً حسناً .

وقد فرغت الآن من شؤون التعليم العام وما يتصل به من المسائل والمشكلات ، ومن مشكلة إعداد المعلمين خاصة ، وأن لي أن أقف وقفات قصاراً عند مسائل تهم التعليم العالي من جهة ثم الثقافة العامة من جهة أخرى .

التعليمُ العالى : ما هو ؟

٤٦

وأحق هذه المسائل بالعناية هي مسألة التعليم العالى نفسه ما هو ؟ وما الأغراض الذى ترجى منه وتطلب إليه ؟ فقد يخيّل إلى أن فى رؤوسنا من هذا كله صورا قد تختلف فيما بينها ولكنها بعيدة عن أن تكون مطابقة للحق أو ملائمة لما ينبغى أن يكون فى نفوسنا من المثل العليا هذا النوع من التعليم . وأيسر هذه الصور وأهونها ما هو واقع فى نفس رجل الشارع حين يرسل ابنه إلى الجامعة أو إلى أى معهد من معاهد التعليم العالى ، فهو لا يرى إلا أن هذا التعليم أرقى من التعليم الذى كان يختلف إليه الفتى فى المدرسة الثانوية بدليل أنه لم يصل إليه إلا بعد أن فرغ من التعليم الثانوى ، كما أن التعليم الثانوى نفسه أرقى من التعليم الابتدائى لأن الصبى لا يدخل المدرسة الثانوية إلا بعد أن يتم الدرس ويظهر بالشهادة الابتدائية . وواضح أنك لا تستطيع أن تخطئ رجل الشارع حين يتصور التعليم العالى على هذا النحو لأن تصوره صحيح لا غبار عليه ، وهو قد استبط هذا التصور من الحقيقة الواقعة التى بلاها ومارسها واحتمل أثقالها حين أرسل ابنه إلى تلك المدرسة ثم إلى هذه ثم هو يرسله الآن إلى هذه الكلية من كليات الجامعة ، أو هذا المعهد من معاهد التعليم الفنى الخاص . ولولا أن التعليم العالى أرقى من التعليم الثانوى لما اضطر إلى أن ينفق ما أنفق من المال ويتنظر ما انتظر من الزمن قبل أن يرسل ابنه إلى هذا التعليم . فهو يتصور طبقات البيت لا يستطيع أن يبلغ الطبقة الثالثة منها حتى يتجاوز الطبقة الأولى ثم الطبقة الثانية . ولا تسله عن مصدر هذا التفاوت بين طبقات التعليم علوا وانخفاضاً فقد تعجزه وتثقل عليه . فإذا سأله عن الغرض الذى يرجوه من هذا التعليم ويطلبه إليه فأكبر الظن أن سيجيب بأنه يتنظر من هذا التعليم غرضين : أحدهما وهو أيسرهما عليه وأهونهما عنده أن التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل وهو يريد أن يكون ابنه مثقفاً ممتازاً لأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح فى الحياة من الخاملين للجاهلين .

والثانى وهو أثرهما عنده وأوقعهما فى نفسه أن التعليم العالى يؤهل طلابه إذا نجحوا فيه لشغل المناصب العامة الممتازة وهو أجدر أن يمكنهم من حياة خير من التى يحياها

الجاهلون وأصحاب التعليم المتوسط والثقافة المتواضعة . ومن الواضح أيضا أنك لا تستطيع أن تنكر عليه تصوره هذه للغاية التي ترجى من التعليم العالي ، فهو استمد من الحقيقة الواقعة التي لا جلال فيها . وآية ذلك أن الناس جميعا يرون أن صاحب الليسانس أو البكالوريوس أرقى من صاحب الشهادة الثانوية . وآية ذلك أيضا أن الدولة نفسها تشترط لشغل بعض المناصب في وزاراتها ودوائنها أن يكون الشاب الذين يرشحون أنفسهم لهذه المناصب قد ظفروا بدرجات الليسانس أو البكالوريوس . ولا تسله عما وراء ذلك فقد تشق عليه وقد تعجزه عن الجواب .

ولست أدري أمخطيء أن أم مصيب ؟ ولكنى أرى أن هذه الصورة التي تقع في نفس رجل الشارع من التعليم العالي وأغراضه أصح وأصدق من صور أخرى تمثل بها رؤوس جماعة من المثقفين وتنطلق بها ألسنتهم في الأحاديث والمحاضرات وتجري بها أقلامهم في الكتب والمقالات ، فإذا حققناها لم نجد فيها غناء .

فمن المثقفين عندنا ، بل من المثقفين الممتازين كل الامتياز ، من يعتقدون مخلصين ويريدون إقناع الناس بما يعتقدون ، أن التعليم العالي شيء مقدس قد أسبغت عليه صفات هائلة مماثلة لأنه البحث عن العلم للعلم ، وإعداد الشباب لهذا البحث الخالص الطاهر المقلس الذي لا تعرض له ضرورات الحياة العملية ، ولا تفسده الرغبة في تحقيق المنافع المادية عاجلة كانت أو آجلة ، بل لا يفسده حتى الطموح إلى حسن الذكر ونباعة الشأن وبعد الصوت ، إنما هو إقبال على العلم مجرد من كل الشهوات ومن كل الحاجات ، ومن كل الضرورات ، ومن كل المنافع . هو شيء يشبه الحب الأفلاطوني ولكن موضوعه العلم والمعرفة .

والمثقفون الذين يتصورون التعليم العالي على هذا النحو يعرضون أنفسهم ويعرضون الذين يتبعونهم ويصدقونهم لكثير من الألم الممض الذي ينشأ عن خيبة الأمل وكذب الرجاء . فليس من الحق أن هذه الألوف التي تطلب التعليم العالي في مصر وتعكف عليه مخصصة له مفتونة به إنما تقبل عليه لهذا الغرض الأفلاطوني الممتاز . وأكبر الظن ، بل الحق الذي لا شك فيه ، أنك إذا سألت هذه الألوف لماذا تطلب هذا النحو من التعليم فستجيب كما أجبتك رجل الشارع لأنها ترى فيه درجة راقية في الثقافة ترتفع بها إلى منزلة راقية في الحياة ، وبأنها تراه ضرورة من ضرورات كسب القوت والوصول إلى منصب من مناصب الدولة أو عمل من الأعمال الحرة .

وهذه الألو ف تعلن إلينا ذلك فى كل يوم حين تظهر بالدرجات الجامعية فتطلب المناصب ، وحين تنهى هذه الدرجات الجامعية فلا تنتظر الظفر بها لتعرف قيمتها المالية فى رأى الدولة ، وإنما تتعجل ذلك وتلج فيه ، وحين تضيق بعسر الامتحانات لأن هذا العسر قد يضطرها إلى الرسوب وقد يؤخر وصولها إلى المناصب عاما أو عامين ، وحين تلج على الحكومة والبرلمان فى تغيير نتائج الامتحان واستنفاذ الراسين بنص من نصوص القانون ينكر ابتكارا ويوتجل ارتجالا ، وحين تعتمد إلى هذه الوسائل التى يعمد إليها الشباب عادة حين يريد ما لا تسهل إجابته إليه ، وسائل الاضراب والمظاهرات والكتابة فى الصحف والاجتماع فى الأندية واقتحام الدواوين .

كل هذا يقع بمشهد من هؤلاء السادة المثقفين ثقافة ممتازة فيشكون منه ويبرمون به ويظنون بالشباب الفطنون وينمون عليهم هذه المادية المنكرة ، وربما انتهى بهم هذا كله إلى الشكوى من فساد الزمان أو من انحطاط الحياة العقلية فى مصر .

ولكن الغريب أن الشباب فى البلاد الأخرى الراقية التى نتأثرها ونعجب بها لا ينظرون إلى العلم العالى نظرة خيرا من نظرة شبابنا إليه ، وإنما هو عندهم فى جملتهم وسيلة لا غاية ، ووسيلة إلى الحياة العملية لا إلى هذه السعادة الأفلاطونية العليا . ومن الحق أن الشباب الأوروبيين قد لا يسلكون بعض السبل التى يسلكها شبابنا المصريون ، فهم لا يطالبون بتغيير نتائج الامتحان ، وهم يستحون إذا رسبوا من أن يلحوا فى أن تستنقذهم الحكومة والبرلمان بنص من نصوص القانون ، لأن أخلاقهم لا تسمح لهم بذلك ولأن حكوماتهم وبرلماناتهم لا تستطيع أن تسمع لهم ولا أن تستجيب لدعائهم إن حاولوا شيئا من ذلك أو طلبوه ، ولكنهم على كل حال لا ينظرون إلى التعليم العالى إلا على أنه وسيلة من وسائل الحياة .

وهناك فريق آخر من المثقفين للمنازين عندنا يضيقون بالتعليم النظرى الخالص ويخلقون لأنفسهم صورا غريبة غامضة ولكنها مناقضة كل المناقضة للصورة التى عرضناها آنفا ، فهم يريدون من التعليم العالى أن يكون وسيلة سريعة مضمونة لإنتاج الملموس فى الحياة العملية . وهم من أجل ذلك يضيقون بالتعليم العالى فى الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق ، ويعجبون إلى غير حد بالكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وما يشبهها من هذه العلوم التى تتصل بالحياة المادية القريبة اتصالا ظاهرا . وقد يختلط الأمر على بعضهم فينتهى بهم إلى الأعاجيب . ولقد أذكر أنى رأيت رجلا مثقفا ممتازا فى مركزه وألقاه

و ثروته وعلمه أيضا وكان عضوا في مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ، ولم يكن يخفى ضيقه بتعليم الآداب في تلك الجامعة ، ولم يكن يتردد في أن يعلن إلى من يتحدث إليه أنه يرى الخير في أن تعدل الجامعة عن هذه الأنواع من العلم إلى أنواع من الصناعة المنتجة التي لم تأخذ مصر منها بحظ . وكان يود بنوع خاص لو صرف شباب الجامعة القديمة عن دراسة الآداب إلى صناعة الساعات . ورأيت له زميلا لم يكن أقل منه امتيازاً باللقب والثروة والمنزلة والعلم أيضا ، وكان يرى رأيه ولكنه كان يؤثر صناعة النسيج على صناعة الساعات . كان أحدهما ينظر إلى سويسرا وكان الآخر ينظر إلى إنجلترا .

وهناك مثقفون آخرون ربما ارتقوا عن هؤلاء الذين ذكرتهم فلم يروا في العلم وسيلة مادية خالصة ، وربما نزلوا عن أولئك المثقفين الذين ذكرتهم في أول هذا الفصل فلم يروا في العلم غاية تطلب لنفسها وتحب حبا عندها أفلاطونيا ، وإنما توسطوا بين أولئك وهؤلاء فأثروا العلوم التي تتصل من قرب بالحياة للمادة ورأوها ضرورة من ضرورات الحياة ، ولم يغضوا مع ذلك العلوم الأدبية وإنما يرونها لونا من ألوان الترف والزينة ويسمحون لها بالحياة في البيئة المصرية لأن الترف شيء لمباحه الله للناس بشرط ألا يصرفهم عما ليس منه بد . وهم من أجل ذلك إذا تحدثوا عن العلوم التجريبية تحدثوا عنها في شيء من الاكبار والإجلال . فإذا تحدثوا عن العلوم الأدبية سبقت حديثهم إلى شفاهم ابتسامة حلوة فيها شيء من العطف وفيها شيء كثير من التسامح والاشفاق . ومن المحقق أن كل هذه الصور التي تمثل بها رؤوس جماعات من المثقفين عندنا بعيدة كل البعد عن ملاءمة الحق ، وأن الصورة التي تقع في رأس رجل الشارع أصبح منها وأدق وأقرب إلى المثل الأعلى الذي يجب أن تصوره للتعليم العالي . فليس من الحق ولا من الخير في شيء أن يكون الغرض الأول والأخير في التعليم العالي هو البحث العلمي الخالص المبرأ من كل منفعة قريبة أو بعيدة .

ليس هذا حقا ولا خيرا لأن الأمم لا بد من أن تحيا حياتها وليست حياة الأمم والأفراد عقلا خالصا ولا معرفة خالصة وإنما هذه حياة الملائكة والقديسين والصلبيين والذين يتأثرونهم من الفلاسفة . إنما حياة الأمم والأفراد علم ينتج العمل ومعرفة تمكن من الاضطراب في الأرض والسيطرة على عناصر الطبيعة والتغلب على ما يعترضنا من العقبات . وليس من الحق ولا من الخير أن يكون التعليم العالي مادة كله أو وسيلة إلى المادة . لأن

المثل للمادى المخلص خلاق أن ينحط إلى أسير مظاهر الحياة ، وهو على كل حال لا يستطيع أن يرقى . والإنسان لا إلى غصور مثل أعلى . فى أى ناحية من أنحاء الحياة ولا إلى هذا الابتكار المخصص الذى يتج الحضارة . ويسط سلطان الإنسان على عناصر الطبيعة كلها . وإنما الحق . والخير أن يكون للتعليم للمالى مزاجا من هذين الأمرين جميعا فيه البحث المخلص حين للمعلم المخلص ، وفيه البحث العملى عن الفنون التطبيقية التى تستبطن من هذا العلم المخلص نفسه . ولتبقى . لا يمكن أن توجد ولا أن . تتج . ولا أن تعيش ولا أن . تتج للناس ما يعمون به من الحضارة وما يتقبلون فيه من الترف بدون هذا العلم المخلص نفسه .

وإذا فلا ينبغي أن نقف عندما يراه هؤلاء المثقفون الذين أشرت إليهم منذ حين . ولا أن نحمد عندما يراه رجل الشارع . فى التعليم للمالى ، وإنما يجب أن نكون أبعد من هؤلاء جميعا بثلاثة ، وأصدق منهم تصورا ، وأقرب منهم إلى الحياة الواقعة التى نشهدها فى كل يوم . فنحن نقصد التعليم للمالى ومعاذه إن زعمنا قصرها على البحث المخلص البرىء . من كل منفعة عملية ، ونحن نقصد التعليم للمالى ومعاذه إن زعمنا قصرها على البحث العملى الذى يحقق المنافع للعاجلة والآجلة .

وإنما للمعلم للمالى مزاج . من هذين الأمرين جميعا فيه البحث المخلص المرتفع عن المنفعة . وفيه البحث العملى الملتزم بالمنفعة . . وللناس يسرون لهذا النحو من البحث أو ذلك حسب استعدادهم . وميولهم وطموحهم . وما ركب فيهم من الملكات . وما أشربوا فى قلوبهم من حب التجرد من المنفعة أو حب الاقبال عليها . . والواجب على الذين يشرفون على أمور التعليم للمالى أن يشعروا أنفسهم هذه الحقيقة دائما وأن يضعوها أمامهم كلما فكروا فى أمر من أمور هذا التعليم أو قبلوا عليه . . ويجب أن ننحو من نفوسنا هذه الفكرة المخطئة . وهى أنه من كليات الجامعة ما هو مخصص أو يجب أن يكون مخصصا للتعليم للمادى المخلص . فليس من كليات الجامعة على اختلافها إلا ما هو صالح . ويجب أن يكون صالحا لهذين النوعين من التعليم .

ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يطمثون إلى مثل هذا التقسيم فيتحدثون بأن كلية الآداب . وكلية العلوم تعنيان أو يجب أن تعنيا بالمعرفة المخلصة التى تقصد لنفسها وتبقى لتلحق . للمثل . من لذة عليا .

فإن الكليتين تعنيان بهذا اللون . من ألوان المعرفة المخلصة . ويجب أن تبدا فيه أعظم ما تستطيعان من جهد ، ويجب أن تعيدكما عليه الدولة والمقادرون على المعونة . من أفراد

الناس ، ولكنهما تغيان بالمعرفة الخالصة التي تمكن أصحابها من أن يتفكروا ويتفهموا ومن أن يضرخوا الأرض ليمشوا ويهيئوا غيرهم للعيش أو يمكنوا غيرهم من العيش أو يسروا لغيرهم سبل العيش .

هما تهيئان المعلمين وما أظن أحدا يشك في أن التعليم فن من الفنون التطبيقية ووسيلة من وسائل الحياة المادية يستعين بها المعلم نفسه على أن يعيش ويهيئ بها للمعلم غيره ليعيش أيضا . وهما تهيئان جماعات من الشباب الذين يعملون في مرافق الحياة المختلفة ، سواء في ذلك منهم من يعمل في الدواوين ومن يحصل بالأعمال الحرة ومن يشتغل في المرافق الفنية على اختلافها . فمن غير المعقول إذن أن يظن بهاتين الكليتين أنهما مقصورتان على المعرفة الخالصة وأنهما تتجاوزان حدما إذا فكرتا في المنفعة المادية العاجلة أو الآجلة لطلابهما ، وأسألتهما جميعا .

بل هناك ما هو أبعد من هذا وهو أن ليس هناك علم مهما يكن موضوعه إلا وله هاتان النسبتان : ناحية المعرفة الخالصة التي تجدد جزاءها في نفسها ، وناحية المنفعة العملية التي تتج عن كل بحث يمزو العقل وينمي وبممكنه من استكشاف الحق على أي نحو من الأنحاء . فكل شيء يضاف إلى المعرفة الإنسانية يزيد في ثروة العقل ، وكل زيادة في ثروة العقل تقويه وتشد أزره وتفتح له أبوابا من أبواب التفكير وتخلق له فنونا من فنون النشاط وكل ذلك يعينه على استقبال الحياة في قوة ، والانتصار على ما يعترض فيها من العقبات . . . ولست أعرف خطأ أشنع من خطأ الذين يملأون أفواههم إذا تحدثوا إلى الناس بأن كلية الحقوق وكلية الطب وكلية الزراعة والهندسة والتجارة كليات عملية لأنها تخرج المهنيين ورجال القضاء وتخرج الأطباء والهندسين والذين يشرفون على أعمال الزراعة والتجارة . فهذا كله حق ولكنه حق ناقص . لم ينشأ عن تفكير ناضج ولا عن تصق للأشياء .

ذلك أن هذه الكليات إذا كانت تهين الشباب لهذه الألوان المختلفة من الحياة العملية فهي تهين بعض الشباب أيضا للتخصص فيما يدرس فيها من العلم . بعضهم يتخصص فيه لينهض بعملية في هذه الكليات نفسها وبعضهم يتخصص فيه . لأنه يجد في هذا لذة خاصة : ممتازة لا يعادل بها لذة أخرى ولا يصرفه عنها صارف مهما يكن .

فكليات الجامعة ومعاهد التعليم العالي إذن تقصر أشنع التقصير في ذات نفسها . وفي ذلك الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا رهبا يتكفون في مكاتبهم ومعلمهم على البحث

الخالص كما أنها تقصر في ذات نفسها وفي ذات العلم والمعرفة وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع والمضطرين في كسب القوت والعاملين في ألوان النشاط العمل على اختلافه . وهي لا تؤدي واجبها على وجهه إلا إذا أخرجت للأمة من تحتاج إليهم من أولئك وهؤلاء . ولا ينبغي أن يطلب إليها أن تخرج العلماء فحسب والعاملين فحسب وإنما ينبغي أن تطلب إليها أن تخرج العلماء على أن يكونوا علماء حقا يفقهون العلم ويحبونه ويقدرّون على تعمقه والإنتاج فيه والإضافة إليه ، وأن تخرج العاملين على أن يكونوا قادرين على العمل حقا ، وقد هيئت عقولهم للإقبال عليه والتصرف فيه والقدرة على النهوض بأعبائه واحتمال أثقاله مع ثقة بالنفس وارتفاع عن اليأس والقنوط .

ويستج من هذا كله أن من الخطأ أن تعاب الجامعة إذا فكرت في مستقبل طلابها أو جاهدت في أن يكون المستقبل باسماء هؤلاء الطلاب . من الخطأ أن تعاب الجامعة بذلك وأن يقال إنها تفكر في أعراض الدنيا ، فالجامعة جزء من الدنيا لا جزء من الآخرة ، وهي حريصة كل الحرص لا على أن تتصل بالحياة بل على أن تكون ضرورة من ضروراتها ومقوماً من مقوماتها الأولى والأساسية .

ويستج عن هذا أيضاً أن من الخطأ أن تقصر الدولة أو يقصر الأفراد في تشجيع الجامعة على البحث العلمي الخالص ومنحها كل ما تحتاج إليه من المونة على هذا البحث والاستزادة منه ، لأن حياة الأمم المتحضرة لا تستقيم كما رأيت إلا إذا استقام لها هذان النوعان من أنواع النشاط في معاهد التعليم العالي .

وأذكر أن الأستاذ نجيب الهلالي باشا حين تولى وزارة المعارف للمرة الثانية ورغب في أن ينقص آمار الدراسة في كليات الجامعة ، تحدث إلى في هذا الأمر بالقياس إلى كلية الآداب فلم أجد ميلاً إلى مجارته في هذا الاتجاه وإنما انتهزت هذه الفرصة ورفعت إليه تقريراً عرضت فيه ما رأينا أن كلية الآداب تحتاج إليه من الإصلاح والمونة . وأنا أثبت هنا نص هذا التقرير دون أن أغير منه شيئاً لأنه يصور رأيي فيما ينبغي أن تسلك كلية الآداب من سبل ، ويبين في وضوح أن كل معهد من معاهد الجامعة يجب أن يتجه هذين النوعين من الاتجاه وهما الاتجاه إلى تهيئة الشباب للحياة العاملة الناجحة ، والاتجاه إلى تهيئة الشباب للحياة العلمية الخالصة . وما أشك في أن أساتذة الكليات الأخرى لو سئلوا عن رأيهم ومكنوا من أن يعرضوا هذا الرأي فيما ينبغي لكلياتهم من اتجاه سيذهبون هذا المذهب الذي ذهبت إليه أو مذهبا قريباً منه أشد القرب .

وهذا هو نص التقرير :

الأغراض الأساسية التي أنشئت كلية الآداب لتحقيقها هي فيما نعتقد :

أولاً : تهيئة فريق من الشباب لإتقان فروع من العلم بحيث يستطيعون أن ينهضوا بتعليم هذه الفروع في المدارس الثانوية .

ثانياً : تثقيف فريق آخر من الشباب في فروع من العلم على وجه يمكنهم بعد الظفر بالدرجات الجامعية من أن ينهضوا ببعض التبعات في أنحاء مختلفة من الحياة نهوض الرجل المستنير المهذب الذي يحسن فهم الأمور وتقديرها ويحسن التعبير عما فهم والتصوير لما قدر ويتصرف بعد هذا كله فيما يعرض له من الأمر تصرف الرجل ناضج العقل نافذ البصيرة عالم بما يأتي وما يدع .

وأثناء الحياة هذه التي يهيأ لها هذا الفريق من الشباب كثيرة مختلفة فمنها ما يكون في دواوين الحكومة ومصالحها ومنها ما يكون في الصحف السيارة على اختلاف أغراضها ومذاهبها ، ومنها ما يكون في الأعمال الحرة المختلفة .

ثالثاً : تهيئة فريق من الشباب لإتقان فروع من العلم والتخصص فيها والفراغ لها ، والانقطاع لما تحتاج إليه من بحث متصل ودرس واسع عميق معاً . وهؤلاء هم شباب العلماء الذين تعتمد عليهم الأمة في حماية العلم الخالص وحياطته وفي النهوض بما ينبغي أن تنهض الأمة به من المشاركة في تنمية الحضارة وترقية المعرفة .

وهذه الأغراض كلها جليلة الخطر عظيمة الشأن خليقة أن تمنحها الدولة أشد العناية وأدقها وأقواها ، وألا تصرف الدولة في أمرها إلا عن روية وثبات وتفكير دقيق طويل ، فالشباب الذي يهيأ لتعليم النشء إنما يهيأ للنهوض بحمل أمانة ثقيلة هي نقل تراث الأجيال الماضية إلى الأجيال المقبلة ، وتمكين النشء من أن يستقبل الحياة قادراً على التصرف فيها واحتمال أثقالها من شجاعة وجلد ومرونة وثقة بالنفس واعتماد عليها وفهم لما يحيط به من الظروف . ومن يطلب إليه النهوض بهذا العبء الثقيل خليق أن تمنحه الدولة أدق ما تستطيع من العناية وأعظم ما تملك من المعونة ، فتتيح له أصلح ما يظن من الحياة المادية والعقلية جميعاً .

والذين يهيأون للعمل في المصالح والدواوين والصحافة والأعمال الحرة يحتاجون إلى العناية التي تمكنهم من النهوض بهذا كله على أحسن وجه وأكمله . فالشباب الذي

يعمل في ديوان من الدواوين أو مصلحة من المصالح يضر أكثر مما ينفع ، ويسىء أكثر مما يحسن إذا لم يزود بما يجعله أهلاً للنهوض بالعمل الذي وكل إليه أهلاً له من الناحية الخلقية وأهلاً له من الناحية الثقافية . وحاجة الشاب الصحفي إلى الخلق المتين والثقافة العميقة الراقية أظهر من أن نحتاج إلى دليل . والذين يهيأون للعلم الخالص والانقطاع له ووقف الحياة والجهود عليه أشد الناس حاجة إلى العناية والرعاية وإلى التشجيع والتأييد . فهم بحكم تفرغهم للدرس واتجاههم إلى ترقية المعرفة وتنمية الثروة العلمية مصروفون عن تدبير أمورهم المادية وكسب ما يحتاجون إليه ليعيشوا عيشة راضية تيسر لهم عملهم الشاق وتخفف عليهم جهدهم العنيف ، فإذا أريد التفكير في التيسير على طلاب كلية الآداب وتشجيعهم على العمل لتحقيق ما يطلب إليهم من هذه الأغراض الجسماء ، وتمكينهم من أن يقبلوا على الدرس باسمين له راغبين فيه فليس ينبغي أن تخفف عنهم عباء الدرس ولا أن تقصر لهم آماده .

فإن الأغراض التي أنشئت كليتهم من أجلها لا تسمح بالإقلال من الدرس ولا بإدراك الدرجات الجامعية في الآماد القصار ، بل هي تحتاج إلى الجهد المتصل الثقيل ، وهم في حاجة قبل كل شيء إلى أن يعودوا الصبر والأناة واحتمال المشقة ومصارعة المصاعب والتغلب عليها .

وأستاذتهم يعرفون منهم حسن استعدادهم لذلك كله . ويتظنون منهم أن يكونوا رجالاً أولى عزم ، لا يعرفون السأم ولا يشفقون من الجهد ، ولا يستطيعون أوقات الدرس . وإنما يكون التيسير عليهم والإحسان إليهم . بتمكينهم من الفراغ لما يطلبون من العلم . وتهيئة المستقبل الصالح الذي يكافئ ما يبذلون من الجهد وتشجيعهم على الاستزادة من النجد والتحصيل .

فطلاب كلية الآداب لا يطلبون . ولا تطلب لهم كليتهم . أن تسهل عليهم الدراسة لأنهم لا يشفقون من صعوبة الدراسة . ولا يطلبون ولا تطلب لهم كليتهم . أن تقصر لهم آماد الدرس لأنهم لا يضيقون بكليتهم . ولا يتعجلون فراقها وفراق أصدقائهم الأساتذة . وهم لا يحبون العجلة ، بل يؤثرون الريث والأناة . ، وإنما يطلبون إذا تعلموا أن يمكنوا من خدمة أمتهم ووطنهم بهذا الجهد الذي ينفقون .

يطلبون . وتطلب لهم كليتهم أن يكونوا بعد الانتهاء من الدرس قادرين على النشاط الذي هيئوا له لا مضطرين إلى البطالة ولا مكرهين على إضاعة الوقت . ولا مضطرين إلى

العمل في غير ما هموا له ليكنسوا القوت ، ولا معرضين لأنواع الحرمان وألوان البؤس التي تثبط الهمة وتقل العزيمة وتخيب الأمل وتكسر من حمة الشباب .

وهم يطلبون وتطلب لهم كليتهم ألا تضع أوقاتهم ولا تهدر جهودهم ولا تفرغ كرامتهم لما يؤذيها أو يشينها .

منهم فريق يتهيأ للتعليم فلا ينبغي أن يضع من عمره عامين أو علما في معهد التربية بحجة الفراغ لعلوم التربية ، لأن حاجتهم من هذه العلوم أيسر من أن يضع فيها العلم والعلمان ، ولأنهم يأنسون من أنفسهم وتأنس منهم كليتهم القدرة على تحصيل حاجتهم من علوم التربية أثناء دروسهم لما يتخصصون فيه من فروع العلم ، فلا بد إذن من أن تكون دراستهم لعلوم التربية مقارنة بدراساتهم الجامعية . فإذا قضوا في الكلية ستين بفرغون فيها للعلم كان من اليسير أن يجمعوا في الستين الآخرين بين التخصص في العلم والأخذ بما يحتاجون إليه من علوم التربية^(١) .

ثم هم يريدون وتريد لهم كليتهم إذا أتموا دراستهم وظفروا بدرجة الليسانس وإجازة التعليم ألا ينتظروا وألا يضطروا إلى البطالة ، بل تفتح لهم أبواب العمل الكريم الذي يؤجرون عليه أجرا يلائم حاجتهم وجهودهم وتبيح لهم أن يعيشوا كراما ، وأن يشوا الكرامة في نفس النشء الذي يتولونه بالتربية والتعليم . وعلى هذا فإن هناك أصلا من الأصول قد حرصت عليه كلية الآداب منذ عهد بعيد ، وما اطلق إلا أن كلية العلوم قد تحرص عليه أيضا ، وهو أن تكون الصلة بين معهد التربية وبين كلتي الكليتين قوية معظمة بحيث يستطيع الطلاب منذ السنة الثالثة أن يخطفوا إلى دروس المعهد دون أن يؤثر هذا في دراستهم العلمية وبحيث لا يضيعون وقتا بحجة التخصص في التربية . فليس من الضروري أن يكون المعلم مختصا في علوم التربية ، وإنما الضروري أن يكون عسنا هذه العلوم متقنا لمناهجها ..

(١) لا ينبغي أن يحرض على الرأي بأن وزارة المعارف قد ألغت مدرسة المعلمين اجعلها للجمع بين الدراسة الثقافية والفنية فإن هذا الجمع إنما يكون خطرا إذا أسرفنا في تعليم فروع التربية كما هو المأخذ في مصر مع أن حاجة العلم إليها في حقيقة الأمر محزنة جدا والجلسات الأربعة ليل إلى هذا للتعبد الذي تلعبه والذي لم تأخذ به وزارة المعارف . على أي لا أرى بلما بالنظام للوقت لمعهد التربية . وهو كما رأيت لا يجمع بين الدرسين لأن خرج الجلسة لا يقطع عن الدراسة الجامعية حين يحصل بمعهد التربية به نيل الليسانس أو البكالوريوس إنما هو يضي في هذه الدراسة ليل الدرجات الأخرى ..

٢ - والطلاب الذين يتهيأون للعمل فى المصالح والدواوين والجماعات الحرة يحتاجون إلى أن يزودوا بما يحتاج إليه هذا العمل من الثقافة الخاصة والتدريب العملى بشرط ألا يضيع عليهم ذلك وقتا ولا يعطل لهم درسا .

وقد فكرت الكلية فى أن تنشئ لهم مدرسة عملية للترجمة والتحرير والصحافة يختلفون إليها متى بلغوا السنة الثالثة ويدرسون فيها ستين بحيث إذا ظفروا بإجازتها مع الليسانس كانوا أهلا للنهوض بأعمال الترجمة والتحرير والمشاركة فى أعمال الصحافة . وستكون هذه المدرسة منظمة تنظيمًا يسمح للطلاب بأن يختلفوا إليها دون أن يجدوا فى ذلك مشقة تصرفهم عن الدرس العملى وتتألف من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يتدرن الطلاب فيه على التحرير العربى الذى يحتاج إليه فى المصالح والدواوين . وفيه يدرسون اللغة العربية درسا عمليا ويدرسون اللغتين الإنجليزية والفرنسية درسا عمليا أيضا يمكنهم من التخاطب والقراءة والإنشاء . ويدرسون ما لا بد من درسه من نظم الإدارة وإجراءاتها المختلفة ثم يتقنون ثقافة حسنة فى تاريخ النظم الإدارية والدستورية وفى تاريخ العلاقات السياسية الخارجية .

والقسم الثانى : يتدرن الطلاب فيه على الترجمة من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية ومن العربية إلى هاتين اللغتين ويتقنون فيه الثقافة التى أشرنا إليها فى القسم الأول .

وأما القسم الثالث : فيتدرن الطلاب فيه على أعمال الصحافة المختلفة من تحرير وإدارة واستخبار وتوزيع . وذلك إلى تفقهم فى المواد التى أشرنا إليها آنفا وتمرنهم على اللغتين الأجنبية إحداهما أو كليهما .

وواضح جدا أن الطلاب سيكونون أحرارا فى أن يختاروا أحد هذين الوجهين من وجوه التدريب العملى . فمن أراد منهم التعليم ذهب إلى معهد التربية ، ومن أراد منهم التحرير أو الترجمة أو الصحافة ذهب إلى المدرسة التى تنشأ لذلك ، وسيجدون عند أساتذتهم ما يحتاجون إليه من التوجيه والإرشاد .

وواضح كذلك أن الطلاب سيكونون أحرارا فى أن يجمعوا بين الدراسة العملية والدراسة العلمية وفى أن يؤجلوا^(١) الدراسة العملية إن شاءوا إلى أن يتم تخرجهم من الكلية .

(١) والخبر عندنا ألا يكون الاتصال بهذه المدرسة إلا بعد التخرج من الكلية ولكننا اقترحنا تأخير الطلاب فى ذلك لأن منهم من يصعب العمل ويمتطيل أمد التعليم ومع ذلك فإن مثل هذا الجمع بين الثقافة والتدريب قد أعلنت به فرنسا بالتمسك إلى مدرسة العلوم السياسية .

لا يراد بهذا التيسير كله إلا أن يشعر الطلاب بأنهم أحرار في تدبير أمورهم من جهة وبأنهم رجال يجب أن يعتمدوا على أنفسهم في تدبير هذه الأمور من جهة أخرى .

٣ - أما الطلاب المتفوقون الذين يؤثرون العلم الخالص والتفرغ له فسينقطعون للدرس العلمي في الكلية حتى يظفروا بدرجاتهم الجامعية المختلفة . وعلى هؤلاء الطلاب تعتمد الكلية ويجب أن تعتمد مصر في تكوين الاختصاصيين من العلماء الذين يحملون اللواء العلمي لمصر ويتهضون بنصيبها في تنمية المعرفة الإنسانية وترقية الحضارة . وبين هؤلاء الطلاب ستختار الكلية الجيل الذي ينهض بالتعليم فيها ويخلف أساتذتها القائمين الآن شيئا فشيئا . ومهمة هؤلاء الطلاب من أجل المهمات خطرا وأعظمها شأننا وهم من أجل ذلك أحق الناس بعناية الجامعة ورعايتها وحماية الدولة ومعونتها . فلا بد من أن يشجعوا على البحث وتيسر لهم طرق الدرس وتخفف عنهم أثقال الحياة . فتخصص لهم المكافآت الدراسية في مصر ، وتنظم لهم البعثات العملية للخارج ، وتخططهم الجامعة والدولة بكل ما من شأنه أن يشعرهم بالكرامة ويؤثر في قلوبهم حب العلم ويمصمهم من اليأس ، ومن كل ما من شأنه أن يصددهم عن هذا المثل الأعلى الذي وقفوا حياتهم وجهودهم على السعى إليه .

وإذن فكلية الآداب لا تطلب إلا أن يباح لطلابها العمل على تحقيق آمالهم في الحياة دون أن تبث أمامهم العقاب ، أو تقام لهم الصعاب ، أو تخلق لهم المشكلات . لا تطلب إلا أن يهبأ العمل في التعليم لمن أراد منهم التعليم ، والعمل في المصالح والدواوين والصحف لمن أراد منهم هذا العمل والفراغ للعلم الخالص لمن أراد منهم هذا الفراغ . وهي لا تريد الآن أن تمس نظامها بتغيير أو تبديل لأنها لا تجد مصلحة في ذلك ، بل تجد فيه ضررا وخطرا على التعليم .

وهي ترى أنه لا يجوز التعرض لنظامها قبل أن تستقر أمور التعليم الثانوي ويتم إصلاحه ، وبثبت للجامعة أنه أصبح قادرا على أن يهيء لها طلابا قادرين على استقبال الدراسات الجامعية العليا . وليس معنى ذلك أن الكلية قانعة بنظامها راضية عنه كل الرضى ، بل معناه أنها تؤثر الأناة والتريث ، وتكره العجلة وكثرة الاضطراب في التجارب ، وتريد أن تترك لنظامها القائم فرصة كافية فيها اختبارها ، وتبين ما قد تحتاج إليه من الإصلاح حين ترى الوقت ملائما والظروف مواتية .

٤ - وهناك قسم من أقسام الكلية لم نشر إليه إلى الآن لأنه يحتاج إلى عناية خاصة ، وإلى أفراد بالذکر ، وهو معهد الآثار . وهذا المعهد ينقسم إلى قسمين : أحدهما تدرس فيه الآثار المصرية القديمة وما يتصل بها من العلوم . والثاني تدرس فيه الآثار الإسلامية وما يتصل بها من العلوم ، ولا يستطيع الطلاب أن يلتحقوا بهذا المعهد إلا بعد حصولهم على درجة الليسانس الممتازة أو ما يرى مجلس الكلية أنه معادل لهذه الدرجة . وذلك أن الدراسة في هذا المعهد أرقى وأعمق وأدق من أن يستطيع الطلاب أن يجمعوا بينها وبين دراساتهم العلمية الأخرى . وقد قسمت الكلية الدراسة في هذا المعهد بقسميه إلى نوعين : أحدهما فني خالص يفرغ له الطلاب حتى إذا تخرجوا كان منهم الأمناء والفتيون الذين يعملون في مصلحة الآثار المصرية والعربية . والثاني ثقافي مسائي يقصد به إلى تنمية حظ الطلاب من هذه الثقافة الخاصة إما لمجرد الاستتارة والتفقه ، أو الاستعانة بما يعلّمون من ذلك على إتقان العلم بالتاريخ وإتقان درسه للطلاب في المدارس الثانوية . والكلية حريصة أشد الحرص على أن تطلب عناية خاصة للمتخرجين من هذا المعهد . فيجب أن تكون المراتب التي تخصص لهم بعد التخرج ممتازة تلائم ما بذلوا من الجهد ، وما أنفقوا من الوقت في الدرس . فهم ينفقون ثلاثة أعوام في التخصص بعد الليسانس ، ولا بد من تشجيعهم على الإقبال على المعهد بمنحهم المكافآت الدراسية التي تعينهم على الفراغ للعلم في الوقت الذي يشغل فيه زملاؤهم في المدارس والمصالح والدواوين .

- ونوع آخر من العناية بالطلاب يحتاج إليه كلية الآداب أشد الحاجة وتحرص عليه أشد الحرص وترى أنه ليس أقل خطرا ولا أهدأ شأنا من العناية بالتعليم والتثقيف وتهيئة للمستقبل ، وهو الذي يتصل بحياة الطلاب الصحية والاجتماعية .

فكما يؤدي حقا أن نرى الطلاب كما هم الآن قد غلب على بينهم وبين الحياة المادية يشقون بالأمها ويعرضون لما فيها من أخطار لا تخصي على الصحة والعقل والخلق جميعا .

فكثير جدا من طلاب الكلية فقراء لا يجدون ما يقيم أودهم على الوجه الذي يحتاج إليه الشاب الذي يجد في الدرس والتحصيل . غذائهم رديء ومسكنهم رديء والبيئة التي يعيشون فيها بعيدة عن أن تلائم صحتهم وحاجتهم إلى الهواء النقي وإلى النظافة التي لا أمل في الصحة بدونها . والطلاب جميعا مهملون في ما يكون بينهم من العلاقات وفيما ما يكون بينهم وبين غيرهم من العلاقات أيضا . تجري أمورهم كما تستطيع لا كما ينبغي . فيعرضهم ذلك لألوان من الخطر على حياة العقل والخلق والجسم ، ولا بد من

العناية بتنظيم حياتهم الاجتماعية وأخذهم بما يحسبهم من هذه الأخطار . ويبلغهم إلى النشاط باسمين آملين لا عابثين ولا يائسين . ويرقى أذواقهم وينقى أخلاقهم ويطالبهم ويهيئهم ليكونوا رجالا صالحين لمستقبل صالح .

وكان للأمر أن ينهض اتحاد الجامعة ببعض هذا ولكنه بذل كثيرا من الجهد وأنفق كثيرا من المال ، ولم يصنع في هذا السبيل شيئا فلابد من تمكينه من ذلك وإعانتة عليه ، ولابد من الجهد في أن يهيأ للطلاب طعام صالح لا يكلفهم ثمنا غاليا ولو مرة واحدة في اليوم . ولابد من تشجيعهم على الرياضة وأخذهم بها إن لم يكن التشجيع . ولابد من تنشيطهم للرحلة والأسفار في أوقات الراحة والفراغ . ولابد من أن تنظم لهم الاجتماعات التي يتناولون فيها بالبحث والمناظرة مسائل مختلفة تمس حياتهم العلمية والعملية والمخلقية وتمس بعض المشكلات الاجتماعية التي لا ينبغي أن يجهلها الشاب .

فإذا وجدت الكلية من الجامعة والدولة معونة صادقة على تحقيق هذه الأغراض كلها كانت خليقة أن تنهض بما عليها من الواجبات على أحسن وجه واكمله ، وأن تؤدي أمانتها للأمة على خير ما تنتظر منها الأمة ، وأن تلام إن قصرت في ذلك أو نكلت عنه . وأما إذا لم تظهر بما هي أهل له من المعونة الصادقة فهي باذلة على كل حال ما تملك من الجهد لتحقيق أغراضها وإرضاء آمال الأمة ، والله يتولاها بمعونته ورعايته وهو خير الحافظين .

مَعَاهِدُ الْعِلْمِ لَيْسَتْ مَدَارِسَ فَحَسَبَ

٤٧

والتسم الأخير من هذا التقرير خليق أن نطيل التفكير فيه والعناية به أكثر مما تعودنا أن نفعل إلى الآن . فقد تعودنا أن ننظر إلى الجامعة وإلى معاهد التعليم عامة ، على أنها مدارس يدرس فيها العلم ، ويصاغ فيها العقل صيغة حسنة أو سيئة على هذا النحو أو ذاك ، ولكنها على كل حال مدارس يعنى فيها بالعقل وملكانه قبل كل شيء .

فأما الأشياء الأخرى التى تمس الخلق والجسم والسيرة الشخصية الوطنية والإنسانية . فأمور لا تعنى بها المعاهد إلا عناية إضافية عارضة ، ومع ذلك فقد فرغ الناس من إثبات أن المعرفة وحدها ليست كل شيء ، وأن الذكاء الممتاز خطر إذا لم يقومه خلق كريم وسيرة فردية واجتماعية صالحة وجسم سليم مبرأ من العلل والأدواء وقد آن لنا أن نعتقد بل أن نستيقن أن معاهد العلم ليست مدارس فحسب ولكنها قبل كل شيء وبعد كل شيء بيئات للثقافة بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها أيضاً . فالطالب الذى يتصل بالجامعة لا ينبغي أن يفهم ولا أن تفهم أسرته ولا أن تفهم الأمة أو الدولة أنه إنما يتصل بها ليحصل مقداراً من العلم ويبلغ بعقله طوراً من الرقى ، ثم ينصرف عنها ليستغل ما حصل من العلم وما بلغ من الرقى فيما يضطرب فيه من فروع الحياة . شأنه شأن الرجل يلم بالمطعم ليقيم أوده إن كان مقلاً وليستمتع بلذات الطعام والشراب إن كان غنياً موسراً . فإذا أَرْضَى حاجته من ذلك انصرف عن المطعم ليفنى فى ألوان النشاط المختلفة ما تزود به من طعام وشراب ولذة .

كلا ، لا ينبغي أن نفهم هذا أو ما يقرب منه حين نتصل بالجامعة أو نرسل أبناءنا إليها وإنما ينبغي أن نفهم أننا إنما نتصل بأسرة جديدة ونرسل أبناءنا إلى أسرة جديدة ليست أقل تأثيراً فى حياتنا وحياتهم ولا أقل سيطرة عليها من أسرتنا القديمة التى نشأنا فيها . وهذه الأسرة الجديدة هى البيئة الجامعية التى تقوم على الحب والمودة وعلى التعاون والتضامن بين أعضائها جميعاً سواء منهم الطلاب والأساتذة الذين يعملون فيها بالفعل والذين بعدت عنهم أشخاصاً فى الزمان أو فى المكان لأن عروة هذه الأسرة أمتن وأبقى من أن يفصمها بعد الزمان والمكان .

وقد قلت إن قوام هذه الأسرة إنما هو الحب والمودة والتعاون والتضامن ، فأحب أن يفهم الأساتذة والطلاب أن هذه الأسرة يجب أن تكون صورة مصغرة محققة للمثل الأعلى الذى ينبغى أن يطمح إليه الأفراد فى الجماعة الواحدة ، وأن تسمو إليه الجماعات فى الوطن الواحد ، وأن تتعاون على بلوغه الأوطان المختلفة فى أقطار الأرض كلها .

ومن هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكون فيها العالم وحده ، وإنما يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر الذى لا يكفيه أن يكون مثقفا بل يعنيه أن يكون مصدرا للثقافة ، ولا يكفيه أن يكون متحضرا بل يعنيه أن يكون منبها للحضارة . فإذا قصرت الجامعة فى تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين فليست خليقة أن تكون جامعة ، وإنما هى مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة وما أكثرها . وليست خليقة أن تكون مشرق النور للوطن الذى تقوم فيه والإنسانية التى تعمل لها ، وإنما هى مصنع من المصانع يعد للإنسانية طائفة من العلماء ومن رجال العمل ، محدودة آمالهم محدودة قدرتهم على الخير والإصلاح .

ويستج عن هذا أمران خطيران : أحدهما أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الثقافة العميقة العامة لا بالقياس إلى نفسها فحسب ، بل بالقياس إلى غيرها من البيئات أيضا . ولست أخفى عليك أنى أعترف فى صراحة وألم بأن جامعتنا بعيدة كل البعد عن بلوغ هذه المنزلة فهى ليست مستقر الثقافة العميقة العامة بالقياس إلى نفسها أولا ، وآية ذلك أنك تستطيع أن تتحدث إلى من شئت من الشباب الجامعيين فترى ثقافته سطحية ضيقة أشد الضيق . تحدث إلى المتخرج فى كلية الآداب أو الحقوق فتراه حسن الحديث إلى حد متواضع فى فنه الذى تخصص فيه ، فإذا تجاوزت به هذا الفن فستره بكفيرة من رجال الشارع . وتحدث إلى المتخرج فى كلية الطب أو الهندسة على شىء من الشك فى ذلك ولكنك إذا تجاوزت به فنه الخاص فستره رجلا من عامة الناس .

وما ينبغى أن تكون هذه حال الرجل الجامعى وإنما أخص ما يمتاز به الرجل الجامعى سعة العقل والتفنن فى ألوان المعرفة . ومصدر هذا الجهل الذى نسجله محزونين على الشباب الجامعيين أمران : الأول فساد التعليم الثانوى . والثانى أن الحياة الجامعية نفسها ضيقة محدودة مقسمة أقساما متمايزة ، فكل فرع من فروع الجامعة منحاز إلى نفسه منقطع عن غيره متوفر على جهوده الخاصة ، ولو قد نظمت الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيما حسنا لأمكن أن يلتقى طلاب الطب والحقوق والعلوم والآداب والهندسة من وقت إلى وقت ، بل لأمكن أن يعايش بعضهم بعضا وأن تتصل بينهم المودة والألف

فحدث بعضهم إلى بعض ويشتق بعضهم على بعض ، ويعرف أولئك أطرافاً مما عند هؤلاء وتتحقق هذه الثقافة الواسعة المتنوعة في غير جهد ولا مشقة ولا عناء .

الأمر الثاني أن الجامعة يجب أن تكون مستقر الحضارة الراقية الممتازة التي لا تظهر آثارها في الإنتاج العلمي والعمل وحدهما وإنما تظهر قبل كل شيء في هذه السيرة النقية الصافية التي تقوم فيها الصلات بين الناس على المودة الشائعة والاحترام المشترك والإيمان بالواجب قبل الإيمان بالحق وتقدير ما لغيرك عليك قبل أن تقدر مالك على غيرك ، ثم في إكبار النفس والارتفاع بها عن الصغائر وتنزيهاها عن الدنياه ، ثم في هذا الذوق الملهب المصفى الذي يحس الجمال ويسمو إليه ويحس القبح فينأى عنه . وكل هذا لا يتحقق إلا حين تنظم الحياة الاجتماعية للشباب الجامعيين تنظيمًا حسنًا يمكنهم من أن يعيش بعضهم بعضًا ويصلح بعضهم من شأن بعض ومن أن يشتركوا في الاستماع معًا بلذات العلم والفن . مرة بالاستماع للمحاضرات ، وأخرى بالاستماع للموسيقى ومرة ثالثة بشهود التمثيل ثم بالاشتراك في الألعاب الرياضية قبل كل شيء وبعد كل شيء .

وليس يكفي أن ينشأ للجامعة اتحاد وأن توكل إليه هذه الشؤون فاتحاد الجامعة مؤلف من طلابها أو هم كثرته وعلم الطلاب بهذا كله محدود أو قل إنه لا وجود له والطاقة المالية لهذا الاتحاد لا تكاد تذكر فلا بد من أن تقوم الجامعة نفسها على هذا كله قيامًا حسنًا ومن أن تعنى به عنايتها بالتعليم نفسه . فإن لم تفعل فقد قصرت في مهمتها الجامعية تقصيرًا قبيحًا .

مَا تَحْتَاجُهُ الْجَامِعَةُ لِتَنْهَضَ بِهَذَا الْقِسْطِ مِنَ التَّعْلِيمِ

٤٨

ولكن الجامعة لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء ولا أن تنهض بعبء التعليم نفسه إلا إذا ظفرت بشيئين . أحدهما أن تبلغه الآن وقد كان يجب أن تبلغه منذ نُشِئت وهو الاستقلال الصحيح . والثاني تستطيع أن تبلغه شيئا فشيئا وتصل إليه قليلا قليلا وهو الثروة وسعة ذات اليد .

فأما استقلال الجامعة فقد قرره قوانينها وتسجله الحكومات المختلفة في فرص مختلفة وظروف متباينة . ولكن الحياة الواقعة للجامعة تدل على أن هذا الاستقلال لا يزال متواضعا أو أكثر من المتواضع . ونحن حين نذكر استقلال الجامعة نفهم منه أمرين أساسيين : أحدهما أن تستقل الجامعة بشؤونها المالية في حدود القوانين العامة بعد أن يقر البرلمان ميزانيتها في كل عام . والثاني وهو أخطرهما وأهمهما أن تستقل الجامعة بشؤون العلم والتعليم استقلالاً تاماً لا تحده إلا سيادة الدولة هذه التي تجعل من حق البرلمان إقرار القوانين التي تنظم كل ما يجرى في أرض الوطن متصلاً بحياة الناس وأعمالهم ، ومعنى هذا أن تكون الجامعة مستقلة بشؤون العلم والتعليم بعد أن تصدر القوانين التي تنظم هذه الشؤون .

فأما الاستقلال المالي فليس للجامعة منه حظ قليل أو كثير . ومن الحق أن ميزانية الجامعة منفصلة يصدر بها قانون خاص ولكن هذا شكل من أشكال الاستقلال لا حقيقة من حقائقه . ويكفى أن تعلم أن الجامعة التي يشرف لها القانون بتسيير أمورها المالية لا تستطيع أن تتصرف في أيسر الأمر إلا إذا أذنت لها وزارة المالية . ووزارة المالية هنا ليست الوزير ولا الوكيل وإنما هي المكاتب التي يشرف عليها في أكثر الأحيان موظفون لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئا . فالجامعة - مفيدة بأسخف للقيود ، وأقلها حين تريد أن تشتري الكتب أو تباع ما تطلب منها وحين تريد أن تشتري حتى أهون الأبواب .. وحين تريد أن تعين كبار الموظفين ، وصغارهم ، في هيئة التدريس ، وفي مكاتب الإدارة ، والوكليات ، وواضح جدا أن هذا التضيق الشنيع لا يمكن أن يستقيم معه أمور التعليم إلا جدياً ، فغضلاً عن التعليم الجامعي .

وأما النوع الثانى من الاستقلال الذى هو قوام الحياة الجامعية والذى لا وجود للجامعة بدونه فحفظ الجامعة المصرية منه ضئيل جدا ولعله إلى الشكل والصورة أدنى منه إلى الحقيقة الواقعية . ولم ينس الناس بعد تلك المحنة الجامعية التى أثبتت منذ أعوام حين أرادت إحدى الحكومات أن تكره الجامعة على أن تمنح ألقاب الشرف لجماعة من الساسة فظنت الجامعة أو ظن بعض الجامعيين أنها مستقلة . وهمت الجامعة أو هم بعض الجامعيين بمقاومة ما كان يراد من اقحامها فى السياسة فكانت النتيجة ما يعرفه الناس . ومن الحق أن الشباب الجامعيين قد غضبوا لعدوان السلطان حينئذ على الجامعة غضبة شريفة تحدثت الناس عنها فى أقطار الأرض كلها . ومن الحق كذلك أن رأى العام فى مصر قد قاوم السلطان يومئذ مقاومة شديدة كريهة . ولكن من الحق أيضا أن هذا الدرس لم يؤت ثمرة ولم ينتج للجامعة ما كان ينبغى أن ينتج لها من حماية استقلالها من كل عدوان . فليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصورا على ظلم السلطان لهذا العميد أو ذاك أو حمل الجامعة بالعنف على ما لا تحب فهذا العدوان يسير أمره لأن الناس جميعا يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائما ويقاومونه أحيانا . إنما العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذى يظهر للناس على أنه شئ مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه . هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه ولا قدرة لأحد عليه وهو مع ذلك مصدر فساد عظيم وشر مستطير .

هذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى نتائج الامتحان ، وهذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى إلغاء الأحكام التى تصدرها مجالس التأديب الجامعية هو كل الشر وهو الذى يلغى استقلال الجامعة وإلغاء وما أظن سلطة الدولة تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذى لا غبار عليه من الوجهة القانونية ولا من وجهة سيادة الدولة وسيلة إلى إلغاء استقلال الجامعة ، وإضاعة حقها فى الإشراف وحدها على شؤون العلم والتعليم . ولو أن سلطة الدولة اكتفت بتغيير بعض النظم التى تمس التعليم والامتحان لكان الأمر ولأمكن احتمال الشر ولكن سلطة الدولة تجاوزت هذا فألغت نتائج الامتحان الجامعى وأنجحت بالقانون من لم تر الجامعة لهم حقاً فى النجاح ووضعت الدرجات الجامعية بالقانون لمن لم تر الجامعة لهم حقاً فى الدرجات . ولو أن سلطة الدولة شملت بالعفو من عاقبتهم مجالس التأديب الجامعية فى ظروف سياسية بعينها لكان الأمر وأمكن احتمال الشر ، ولقيل إن للاضطرابات السياسية نتائجها السيئة التى لا بد منها أحيانا والتى يجب أن تتحمل . ولكن سلطة الدولة ألغت الأحكام التأديبية

على بعض الطلاب الذين عبثوا بالامتحان وغشوا فيه وهذا هو الفساد الذى ليس به
فساد .

وما أحب أن أطيل فى هذا الحديث البغيض ولا أن أتعنى الآثار المنكرة التى يتتبعها
هذا العدوان على استقلال الجامعة فى حياة العلم والتعليم وفى أخلاق الطلاب وفى الصلة
بينهم وبين أساتذتهم ، وفيما ينبغى للسلطان الجامعى من الكرامة فى نفوس الجامعيين
أساتذة وطلاباً ، وفيما ينبغى لسلطان الدولة نفسه من الكرامة التى يجب أن ترتفع به
عن مثل هذا الضعف والتهاون وتشجيع الشباب على الكسل والخمود وعلى العبث
بالامتحان أحياناً وفيما ينبغى لسمعة التعليم المصرى فى البلاد الأجنبية من احترام الجامعات
وتقديرها . لا أريد أن أطيل فى هذا كله ولا أن أتعنى ، لأنى أجد فى نفسى اشتزازاً
من هذا الحديث ولأنى أكره الإطالة فى شئ أقل ما يوصف به أنه وصمة لتعليمنا
الجامعى فى وقت يجب أن يراعى تعليمنا الجامعى من الوصمات .

ولما أسجل هنا أن حياة الجامعة ستصبح عبثاً كلها إذا لم تعرف الدولة للجامعة
استقلالها العلمى الصحيح وإذا لم تحترم هذا الاستقلال كما تحترم استقلال القضاء بالضبط .
ولست أدري متى يفهم المشرفون على الأمر فى مصر أن سيادة الدولة حق وخير ولكن
بشرط ألا تتجاوز حدودها ولا تخرج عن أطوارها . إن الدولة لا تستطيع أن تغير أحكام
القضاء باسم هذه السيادة ثم تزعم لنفسها أنها منحصرة فهى كذلك لا تملك أن تغير
أحكام الامتحان باسم هذه السيادة ثم تزعم أنها حفيظة على التعليم .

وليس يعينى ولا يقع من نفسى أى موقع ما أقرأه وأسمعه بين حين وحين من تصريح
الوزراء ورؤساء الوزارات على اختلافهم أمام البرلمان وفى الصحف بأنهم يحترمون استقلال
الجامعة ويؤيدونه .. فهذا كلام قد يكون له أثر فى نفوس العامة من الناس فأما الجامعيون
فإنهم يوثرون أن تحترم الدولة استقلال الجامعة بالفعل لا بالألفاظ . وأهون عليهم بل
أحب إليهم أن تنسى الدولة استقلال الجامعة إذا تحدثت وألا تعرض له بخير ولا بشر .
ذلك أحرى أن يضمن للجامعة حياة خالصة للعلم وخالصة من شوائب السيادة أيضاً .
وأما منع الجامعة ما تحتاج إليه من مال لتتمكن من تحقيق أغراضها العلمية الخطيرة
فواجب لا معنى لإطالة القول فيه . ومن الحق أن نسجل هنا أن الدولة المصرية ليست
شديدة البخل على الجامعة وأنها تمنحها ما تستطيع أن تمنحها من المعونة . وما أظن

أنها تبخل إلا حين تضطرها الظروف إلى الاقتصاد أو حين تخطيء في تقدير ما يحسن وما لا يحسن الاقتصاد فيه .

ولما اللوم كل اللوم على الأفراد القادرين الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الوطن والذين لا يكتزون الذهب والفضة، وإنما ينفقونها فيما لا خطر له بل فيما يخزى من تحقيق اللذات والشهوات . إن مما يخزى أصحاب الثروة والغنى في مصر أن أول هبة قدمت للجامعة المصرية بعد أن تولت الدولة أمورها إنما قدمها كريم يوناني لتشجيع درس الحضارة اليونانية في كلية الآداب وهو المسيو أرستوفرون .

ومازلنا إلى الآن نتظر الغنى المصرى الذى ينشئ في الجامعة الجوائز لتشجيع الطلاب على الجهد والتفوق والذى ينشئ في الجامعة الكراسى لتمكينها من درس هذا العلم أو ذاك . ولكن أغنياءنا في شغل عن هذه الصفائر بما يملأ حياتهم من جلائل الأعمال هذه التى تجلب الفقر إلى الفقراء لأنه يعصمهم من أمثالها ، بل هذه التى تملأ قلوب الفقراء بغضا وغيظا وتدفعهم إلى التفكير في توزيع الثروة وفيما يقوم عليه النظام الاجتماعى في مصر من العدل والانصاف .

وأظرف ما في أمر أغنيائنا أنهم يقرأون ما تنشره الصحف أحيانا من أنباء الأغنياء الأوربيين الذين ينزلون عن المقادير الضخمة من أموالهم لتحقيق المنافع العامة فيعجبون وتنطلق ألسنتهم بالاعجاب والثناء ، ولكنهم لا يفكرون في أنفسهم ولا في ثروتهم ولا في أن للوطن حقا في هذه الثروة أكثر من هذه الضرائب اليسيرة التى يؤدونها إلى الدولة في كل عام . وأظرف من هذا كله أن ألسنتهم ربما انطلقت بالنقد اللاذع للدولة لأنها لا تنفق على التعليم كما ينبغي ، ولا يفكرون في أن الدولة لا تستطيع أن تنفق على كل شيء ، وفي أن الجامعة قد تحسن العناية بالتعليم إن أمدوها هم ببعض ما يكتزون أو يبدون من المال . وأشد من هذا كله إيذاء للنفس وإثارة للسخط في القلوب ما يبذله الأغنياء من الجهود العنيفة ليحملوا الجامعة والمدارس بفضل ما لهم من جاه على أن يقبلوا أنباء الفقراء وأنباءهم هم أحيانا بغير أجر . وكان أسوأ من ذلك أن ينزلوا للجامعة أو للمدارس عن بعض أموالهم لتستطيع إياحة التعليم لأبناء الفقراء . ولكن هذه مسألة تتصل بأخلاقنا الاجتماعية وما أظنها تصلح حتى تصلح الثقافة وتشيع ويكثر فيها الأغنياء المثقفون تثقيفا صحيحا .

مُشْكِلَاتُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي : مَصَادِيرُهَا

٤٩

مشكلات التعليم العالي في مصر سواء أكرت أم قلت بسيرة جدا لسبب يسير أيضا وهو أن التعليم العالي قد تحرر من سلطان وزارة المعارف منذ أنشئت الجامعة وأصبح طليقا سمحا لا تقوم أمامه هذه العقبات التي تقيمها هذه العقبة الخاصة في وزارة المعارف راضية أو كارهة أمام ألوان التعليم المختلفة . والمشفون على أمور التعليم العالي في الجامعة فيون يعرفون صناعتهم حق المعرفة فيقدمون عن علم وبصيرة إذا أقلموا ويحجمون عن روية وأناة إذا أحجموا وقد يخطئون في بعض الأمر ، ولكن نظمهم قوانينهم الجامعية مرنة سمحة وعقولهم أيضا مرنة سمحة ، فأيسر شيء عليهم وأحب شيء إليهم أن يرجعوا عن الخطأ إذا تبينوه ويعودوا إلى الصواب إن ظهر لهم أنهم قد جاروا عنه أو تنكبوا طريقه .

وأكبر الظن أنك إذا وقفت عند مشكلة من مشكلات التعليم الجامعي ثم حللتها ورددتها إلى أصولها ومصادرها فستنتهي دائما إلى أن أصل هذه المشكلة ومصدرها إنما هي الدولة في أي مظهر من مظاهر سلطانها . فحينما يكون أصل المشكلة ومصدرها في وزارة المعارف لأنها لم تهيب الطلاب في التعليم الثانوي تهيبه تلائم حاجة التعليم الجامعي أو لأنها أشارت على وزير المعارف أن يحجم حين تطلب إليه الجامعة أن يقدم وأن يقدم حين تطلب إليه الجامعة أن يحجم . وحينما يكون أصل المشكلة ومصدرها وزارة المالية لأنها لم تمنح الجامعة ما هي في حاجة إليه من المال سواء أكان ذلك عن عناد وبخل أم كان ذلك عن عجز واضطرار . أو لأنها منحت الجامعة ما تطلب من المال ولكنها قامت دون ما للجامعة من حق في إتفاق هذا المال كما ترى في أمور التعليم الجامعي الذي لا تفهمه وزارة المالية ولا تسيفه في كثير من الأحيان . ومرة أخرى يكون البرلمان نفسه أصل المشكلة ومصدرها ، وذلك حين يدخل فيما لا ينبغي أن يدخل فيه من شؤون الامتحان مثلا كما قلنا . ولو قد استتمت الجامعة باستقلالها الصحيح المعقول بالقياس إلى السلطين التشريعية ، التنفيذية لاستطاعت أن تحل أكثر مشكلاتها في غير جهد

ولا مشقة . ذلك أن فى الجامعة أصلا من الأصول الفنية الخصبة التى تمكن من معالجة المشكلات فى لبن ورفق والتغلب عليها فى أناة ومهل ، وهو أن أمور التعليم موكولة إلى مجالس الكليات التى تتألف من رجال التعليم أنفسهم ثم إلى مجلس الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة . وإن أمور المال موكولة إلى مجلس إدارة الجامعة الذى يتألف من رجال التعليم الجامعى ومن ممثلى سلطان الدولة والذين يمثلون سلطان الدولة أنفسهم يشترط فيهم أن يكونوا قد مارسوا التعليم العالى مراسًا فعليًا فى بعض معاهده .

فالمشكلات التى تعرض للتعليم الجامعى سواء أكانت مشكلات فنية أو مالية أو إدارية لا تكاد تظهر حتى تجد أمامها رجالا خبيرين بها وبأمثالها يستطيعون أن يفرغوا لها ويترفروا على حلها ويأخذوا ذلك بالحزم إن احتاج إلى الحزم وبالأناة واللين إن احتاج إلى الأناة واللين . ومما يزيد فى قيمة هذا الأصل وفى تيسير المشكلات الجامعة أن مجالسها لا تتألف من الجامعيين المصريين وحدهم وإنما تتألف منهم ومن أساتذة أجناب ممتازين قد أحسن اختيارهم ، وهم لا يمثلون بلدًا بعينه أو ثقافة بعينها ، وإنما يمثلون بلادًا مختلفة وثقافات مختلفة ونظمًا مختلفة للتعليم ، فإذا عرضت مشكلة من المشكلات عرفت الجامعة كيف تعالجها الأمم الأجنبية إن عرضت لها ثم اختارت مما يعرض من ألوان الحل ما يلائم البيئة المصرية ومصلحتها .

وما أحب أن يظن بى الغلو فى تهوين أمر المشكلات الجامعة تعصبًا للجامعة وإثارة لها بالحمد والثناء ، وإنما أريد أن أضرب الأمثال لطائفة من مشكلات التعليم الجامعى كانت الجامعة تستطيع أن تحلها لو خلى بينها وبين ذلك وأتيح لها ما ينبغى من الاستقلال والمال . وأظهر هذه المشكلات هذه التى تنشأ عن إقبال الشباب على كليات الجامعة وما تضطر إليه الكليات من رد بعضهم كارهة وقبول بعضهم كارهة أيضًا . فليست الجامعة هى التى تنشئ هذه المشكلة وإنما تنشئها الدولة نفسها وقد تحاول الجامعة حلها وقد تظهر بهذا الحل ولكنها لا توفق إلى تحقيقه لأن الدولة تحول بينها وبين ذلك .

الدولة هى التى أنشأت المشكلة لأنها فتحت أبواب التعليم أمام الناس بغير حساب ولم تفكر فى الملاءمة بين هذا التعليم وطاقة المعاهد العالية القائمة فى مصر . وأنت تعرف أنى من أشد الناس بغضًا لتضييق التعليم العام أو التعليم العالى ، ولكن هذا شىء والمطالبة بالأى يضيع الشباب بين التعليم العام الواسع والتعليم العالى الضيق شىء

آخر . وإذا كثر المقبلون على الجامعة كثرة لا طاقة للجامعة بها فهناك أمران لا ثالث لهما . فإما أن تمنح الجامعة من المال والاستقلال ما يمكنها من إنشاء فروع لها في الإسكندرية والأقاليم لتتيح العلم للراغبين فيه . وإما أن تترك لها الحرية الطبيعية في أن تختار من هؤلاء الشباب أحقهم بالتعليم العالي وأحسنهم له استعداداً وأن ترد غير هؤلاء من الطلاب . ولكن الدولة قد أثبتت إلى الآن أن تأخذ بأحد هذين الحلين . لم تسمح لها ماليتها أو لم يسمح لها تصورها^(١) لشؤون المال بإنشاء الفروع الجامعية ولم تجد الشجاعة التي تمكنها من رد الشباب عن التعليم الجامعي . فإذا كان أول العام الدراسي اشتد ضغط الطلاب على وزارة المعارف واشتد ضغط وزارة المعارف ورياسة الوزراء نفسها على الجامعة ، واشتد ضغط الشعب أيضاً على الجامعة واضطرب الجامعة إلى أن تقبل من الطلاب فوق ما تطيق . وينشأ عن هذا ازدحام الكليات بالطلاب مع قلة في الأساتذة والمدرسين وضيق في الأمكنة ، وتكون النتيجة الطبيعية فساد التعليم الجامعي أو قصوره عن تحقيق ما ينتظر منه . ثم تكون النتيجة أيضاً أن الطلاب لا يتفهمون بهذا التعليم كما ينبغي ، فإذا كان الامتحان كثر الراسبون وعاد الطلاب إلى الحكومة والبرلمان يستظهرون ويستنصرون ، فيجدون في أكثر الأحيان ما يطلبون من المناصرة والمظاهرة فلا يفسد التعليم وحده ولكن تفسد معه الأخلاق والنظام أيضاً . ومع ذلك فأبسر ما يجب على الجامعة أن تكون أمانة مخصصة على التعليم العالي تؤديه إلى الطلاب على أحسن وجه ممكن وتحقق من انتفاع الطلاب به على أحسن وجه ممكن أيضاً . تعلم تعليماً حسناً صحيحاً ، وتمتحن امتحاناً حسناً دقيقاً . فإذا قصرت في هذين الأمرين أحدهما أو كليهما كان وجودها مصدراً للشر والفساد . وواضح أن ازدحام الطلاب يحول دون حسن التعليم وأن تدخل الدولة في الامتحان يلغى قيمته إلغاءً .

ولا يمكن أن تتهم الجامعة بالتقصير في النصيح للدولة والشعب جميعاً فهي تلح في تمكينها من إنشاء فروع لها إن سمحت بذلك ظروف المال وفي تمكينها من ألا تقبل من الطلاب فوق ما تطيق إذا لم تنشأ هذه الفروع . وهي تنكر التدخل في شؤون الامتحان أشد الإنكار وتبلغ إنكارها هذا للدولة ولكنها لا تظفر بشيء . وأظرف من هذا كله

(١) يجب أن نسجل للدولة إنشاء الفروع الجامعية هذا العام ولكنه لم يمد إلاء هذا الكتاب . وقد أصبحت هذه الفروع منذ عامين جامعة كاملة هي جامعة فاروق الأولى فاحتلت كرامة التعليم العالي إلى حين .

ألا يجد رجال السلطة التشريعية والتنفيذية حرجا في لوم الجامعة. لأنها لا تنهض بأمور التعليم كما ينبغي .

وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت قبول المئات والألوف من الطلاب واضطرتهم إلى البطالة ؟ وما عسى أن يكون رأيهم لو أن الجامعة رفضت تنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان بانجاح الراسين ؟ أما أنا فأعرف هذا الرأي فهم سيتهمون الجامعة بالثورة على السلطان والخروج على النظام .

أرأيت أن الجامعة ليست هي المسؤولة عن هذه المشكلة وأن الدولة هي المسؤولة عنها في أول الأمر وآخره ؟ وهناك مشكلة أخرى قريبة من هذه وهي أن قبول الطلاب يستتبع بطبيعة الحال تعيين من يحتاجون إليه من الأساتذة والمدرسين . ولكن الدولة التي تلح في قبول الطلاب تبخل بالمال أو تعجز عن المال الذي يستتبعه قبول هؤلاء الطلاب كما أنها تبخل بالأماكن أو تعجز عن الأماكن التي يستتبعها قبول هؤلاء الطلاب ، وينشأ عن ذلك أن تزدحم المدرجات في كلية الحقوق خاصة بمئات الطلاب وأن يخرج هؤلاء الطلاب بعد ساعة من الدرس ولم يسمعوا منه شيئا ولم يتفهموا منه شيء .

ومن المشكلات التي تسأل عنها الدولة ولا تسأل عنها الجامعة أن هناك ألوانا من الثقافة العليا يجب أن تعنى بها مصر عناية خاصة لأن طبيعة الحياة المصرية تقتضى هذه العناية . وتشعر الكليات المختلفة بوجوب هذه العناية فتودى واجبها وتضع النظم ومشروعات المراسيم ويقرها مجلس الجامعة على ذلك ، ولكن الدولة تقوم دون ما أقرته الجامعة إما لأنها لا تجد المال أو لا تريد أن تمنحه ، وإما لأن السياسة تضطرها إلى للمناعة فيما تريد الجامعة ، وليس هذا مقصورا على كلية بعينها وإنما هو شائع بين الكليات جميعا . والذين يعرفون أمور الجامعة من قرب لا يجهلون ما تلقاه الجامعة من الجهد والمشقة حين تريد إنشاء كرسي من الكراسي لهذه المادة أو تلك من مواد التعليم . وأنا المضروب لهذا مثلين في كلية الآداب نفسها ، فما من شك في أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن تعنى مصر عناية خاصة بدرس اللغات السامية بحيث تصبح اللغة المصرية مركزا من أهم المراكز إن لم تكن أهم المراكز لدرس هذه اللغات . وقد اشعرت كلية الآداب بهذا منذ نشأتها وجدت فيه . وكادت تظهر بشيء منه . ولكن صاحب المال على حليى عيسى بالمشا حين مسح النظم الجامعية لكلية الآداب لم يعف اللغات اللطيفية . من

هذا المسخ فردها إلى شيء من الضعف القبيح . ونحن نحاول أن نصلح هذا الشر ولكننا لا نبلغ بما نريد شيئاً لأننا لا نجد من المال ما يمكننا من هذا الإصلاح . وقد كان فيما حدث من تنكر ألمانيا لبعض المنازين في اللغات السامية فرصة سانحة لنا ، لو عرفنا كيف ننتهز الفرص ، لنجعل مصر ملجأ هذه الدراسات السامية المضطهدة . ولكننا لم نفعل لأن الدولة لم تفهم خطر هذه الفرصة أو لم نرد أن تفهمها .

وليس من شك في أن طبيعة الحياة المصرية تقتضى أن نعى كلية الآداب عناية خاصة بالدراسات الإسلامية على نحو علمي صحيح لأن كلية الآداب متصلة بالحياة العلمية الأوربية وهى تعرف جهود المستشرقين في الدراسات الإسلامية ومن الحق عليها أن تأخذ بنصيبها من هذه الدراسات لتلائم بين جهود مصر التى ترى لنفسها رعاية البلاد الإسلامية وبين جهود الأمم الأوربية الأخرى . ولعلها تستطيع أن تبذل من الجهد في هذه الدراسات ما يعجز الأجانب عن بذله وأن توفق إلى نتائج لا يستطيع الأجانب أن يوفقوا إليها ولعلها تستطيع أن ترد كثيراً من الأمر إلى نصلبه وأن تصلح كثيراً من خطأ الأجانب في ذات الإسلام ولعلها تستطيع أن تبين وتبين للناس ما كان للحضارة الإسلامية من صلة بالحضارة الأوربية الحديثة ومن تأثير فيها ، ولعلها تستطيع آخر الأمر أن تحيى من الآثار الإسلامية في العلوم والآداب مالا يزال في حاجة إلى الحياة .

وقد شعرت الكلية بوجوب هذه العناية فأدت واجبها واقترحت إنشاء معهد للدراسات الإسلامية بفرغ فيه حملة الليسانس في اللغة العربية واللغات الشرقية وفي الفلسفة الإسلامية وفي التاريخ الإسلامى للبحث العلمى الخالص عن الحياة الإسلامية وما يتصل بها من العلوم . وأقر مجلس الجامعة هذا الاقتراح ورفع إلى وزير المعارف منذ عام ونصف عام . ولكن مشروع هذا المرسوم نائم في مكتب الوزير منذ ذلك العهد لأن رجال الوزارة أشاروا على الوزراء المختلفين بالألا يوقفوه إشفافاً من أن يغضب الأزهر . كأن درس الإسلام والبحث عن علومه أمران مقصوران على الأزهر وعلى الأزهر وحده .

والظريف أن الأزهر نفسه يطالب أشد المطالبة بإحياء الثقافة الدينية في الشباب الجامعيين ، فإذا همت الجامعة بإحياء هذه الثقافة غضب الأزهر وأشفقت وزارة المعارف من غضبه وكانت النتيجة أن تصد الجامعة صدى عن إحياء الثقافة الدينية الإسلامية . وحسبك بهذا شراً .

ومثل آخر لما نقرره من أن الدولة هي المسؤولة عما يكون من مشكلات للتعليم الجامعي ، وهو هذا الذي كان منذ أعوام حين اقترحت كلية الآداب إنشاء معهد للأصوات وكانت كلية الآداب مقتنعة بأن هذا المعهد عظيم الخطر من جهتين : الأولى أن الحاجة إليه شديدة جدا في تعليم اللغات الأجنبية على اختلافها . والثانية أن إنشاءه ضرورة من الضرورات إذا أردنا درس اللهجات العربية قديمها وحديثها . وقد جاهدت كلية الآداب في إنشاء هذا المعهد ثلاثة أعوام كاملة ولكنها لم تظهر به لأن أحمد عبد الوهاب باشا رحمه الله لم يستطع أن يفهم قيمة هذا المعهد وحاجة التعليم إليه . وكان وكيلا للمالية ويمثلا للدولة في مجلس الجامعة . وتستطيع أن تسأل أي كلية من الكليات فسترى أن أمرها كأمر كلية الآداب وستقتنع بأن ما يعترض التعليم العالي في مصر من المصاعب سوله أكثر أم قل ، حين جدا إذا ظفرت الجامعة بالاستقلال والمال .

وربما كان من أشد الأشياء تأثيرا في تحقيق استقلال الجامعة أن تقوم الدولة في حزم وعزم ، وفي غير تناقل ولا إبطاء على تحقيق أمر كثر التفكير فيه منذ أعوام وأخذت به البلاد الراقية منذ زمن طويل جدا حتى أصبح أساسا من أسس الحياة فيها ، وهو أن تكون درجات الجامعة ، وإجازات المدارس العليا شرطا أساسيا للتقدم لشغل مناصب الدولة لا للظفر بها . ومعنى ذلك ألا تكون هذه الدرجات الجامعية ، والإجازات العلمية كافية ليتولى أصحابها المناصب على اختلافها . وإنما تنال المناصب بالمسابقات الخاصة التي تعقد لها في كل عام ، أو كلما احتاجت الدولة إلى الموظفين في فرع من فروعها . ذلك أنفع للدولة نفسها ، لأنه يمكنها من اختيار الموظفين ومن التشدد في هذا الاختيار . وذلك أنفع للشباب أنفسهم ، لأنه يدفعهم إلى النشاط والجد . ويشعرهم بأن الحياة ليست من السهولة واليسر بحيث يظنون ، وإنما هي جهاد متصل وصراع مستمر ، ثم هو بعد هذا كله مصلح للأخلاق مقوم للنفوس ، ونريد أخلاق المسيطرين على الأمر ونفوسهم ، كما نريد أخلاق الشباب ونفوسهم أيضا . لأنه يمحو المحاباة محو فيعصم الوزارات والمصالح من التورط فيها ، ويعصمها من أن تتهم بها ، ويعصم الشباب أنفسهم من أن يعتمدوا على غيرهم ، ويتخذوا جاء السادة والقادة والأغنياء وسيلة إلى المنصب ، ثم هو يعصم الشباب مما يستتبعه هذا من ضعف الخلق ، والشعور بالذلة ، والتورط في الالتحاح ، وبذل ماء الوجه لهذا الغنى أو ذاك القوى ، وهو آخر الأمر يحقق في نفوس الناس جميعا صورة كريمة نقية للدولة ومناصبها والوسائل التي تبتغى إليها ، وهو فوق

هذا كله يروج الجامعة من عناء ثقيل ، لأنه يرد الامتحانات فيها إلى الطور الذى لا ينبغي أن تعدوه ، وهو أنها مقياس لانتفاع الطالب بما درس من العلم واستحقاقه للدرجة الجامعية .

والفرق عظيم جدا بين الامتحان الجامعى إذا كان سبيلا إلى المنصب وكسب القوت ، الذى لا يكاد الشاب يفرغ منه حتى يطالب الدولة بالعمل فى دولوبنها ، ملحقا فى ذلك متوسلا إليه بالوسائل المعروفة المخزية ، والامتحان الذى هو سبيل إلى الدرجة الجامعية ليس غير ، والذى لا يكاد الطالب يفرغ منه وينجح فيه ، حتى يتهيا لمسابقة أشد منه خطرا ، وأبعد منه أثرا فى حياته ، لأنها هل التى ستقر به من المنصب وتوصله إليه .

إذا أخذت الدولة بهذا رأى ، وإذا أصلح التعليم العام على النحو الذى قدمناه أو على نحو قريب منه ، أمكن أن تفكر الجامعة فى إصلاح نظم الامتحان فيها . وما أشد حاجة هذه النظم إلى التبسيط والتخفيف ، لأنها معقدة حقا ، ولأنها ترهق الأساتذة والطلاب من أمرهم عسرا ، ولأنها تفسد التعليم الجامعى نفسه وتجعله وسيلة إلى الفوز فى الامتحان ، وتشغل الطالب عن لذة الدرس ومتعة البحث . ولكن ماذا تصنع الجامعة وهى مؤمنة بفساد التعليم العام من جهة ، وبوجوب النصيح للدولة والاحتياط فى منع الدرجات الجامعية من جهة أخرى .

أضف إلى هذا كله أن الأخذ بهذا رأى سيفتح للجامعة أبوابا من النشاط جديدة ، وسبيلها للثقافة نفسها ألوانا من الرقى والامتياز . فالجامعة هى التى ستعد الشباب لهذه المسابقات بإنشاء المعاهد المختلفة التى تلائم بين العلم والعمل ، وبين البحث النظرى والتمرين الفنى . وقد أشرت إلى بعض هذه المعاهد آنفا حين ذكرت مدرسة التحرير والترجمة التى تطمع كلية الآداب فى إنشائها ، وبعض هذه المعاهد موجود بالفعل كمعهد الآثار فى كلية الآداب ، ومعاهد الدراسات الجنائية والمالية والإدارية فى كلية الحقوق . وواضح جدا أن الكليات جميعا ستجد الوسائل إلى إنشاء هذه المعاهد المختلفة التى يفرغ بعضها للتمرين العملى ، ويفرغ بعضها الآخر للبحث العلمى الخالص . ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمناصب تشغل بغير حساب والدولة تكفى مرة بترتيب الناجحين فتأخذ لمناصبها الأول فالأول ، وتهمل مرة أخرى هذا الترتيب فتؤثر المتأخر على المتقدم . ولست أنسى أنى اتفقت مرة مع مصلحة الآثار الإسلامية على أن تتخير لما يخلو من المناصب فيها بين الذين يخرجون من معهد الآثار فى الجامعة ، وأن يكون تخيرها بطريق المسابقة ،

ولكن وزارة المعارف رفضت الأخذ بهذا الاتفاق ، وزعمت أن امتحان المعهد يغنى عن المسابقة ، فكانت ملكية أكثر من الملك كما يقال .

فالعلة الصحيحة لكل مشكلة من مشكلات التعليم العالى راجعة دائما إلى الحكومة ، والحل الصحيح لكل هذه المشكلات يدور دائما مع ظفر الجامعة بما تحتاج إليه من الاستقلال والمال . قلنا ذلك وكررناه ولن نسأم من قوله وتكراره ، حتى تظفر الجامعة بما تستمتع به الجامعات الأخرى من هذه الحياة الكريمة المستقلة التى قد يشوبها العسر أحيانا ، ولكنها بريئة دائما من الذلة ، ومعصومة دائما من أن يتعرض لها السلطان بما ينافى حقها المقدس فى الاستقلال .

التعليم الدينى فى الأزهر

٥٠

فى مصر لون من ألوان التعليم العالى لاند من أن نقف عنده وقفة قصيرة لتكون دورتنا حول الثقافة فى مصر محيطة بها من جميع أقطارها . وهو التعليم الدينى فى الأزهر الشريف . وقد عرضنا للأزهر أثناء هذا الحديث غير مرة وأطلقنا الوقوف عنده أحياناً ولكننا نحب أن نسجل هنا أننا مؤمنون بأن مهمة الأزهر فى تكوين الثقافة أعظم خطراً وأبعد أثراً فى حياة مصر خاصة وفى حياة العالم الإسلامى عامة مما يظن الأزهريون أنفسهم لأسباب مختلفة . منها أن الأزهر أكثر معاهد التعليم فى مصر وفى الشرق الإسلامى حظاً من الطلاب ، فيجب أن تظهر فيه هذه الكثرة الضخمة من الشباب المصري والمسلمين بثقافة ليست أقل من الثقافة التى يظهر بها الشباب فى الجامعة وفى مدارس التعليم العام لا من جهة الكم ولا من جهة الكيف كما يقال . ومنها أن الأزهر معهد الدراسات الدينية الإسلامية وهو من هذه الجهة شديد الاتصال ويجب أن يكون شديد الاتصال بطبقات الشعب على اختلافها وتباينها . فهو إذاً من أهم المصادر للثقافة فى مصر والشرق ، ويجب أن تكون الثقافة التى تصدر عنه وتتغلغل فى طبقات الشعب كلها ثقافة راقية بمتازة ملائمة لحياة الشعب وحاجاته لا مناقضة لهذه الحاجات وتلك الحياة . ومنها أن الأزهر مظهر من مظاهر المجد المصرى القديم حمل لواء المعرفة فى مصر وفى الشرق الإسلامى قروناً متصلة فيجب أن يكون حاضره ومستقبله ملائمين لماضيه المجيد ويجب أن يكون عنواناً للمجد المصرى الحديث كما كان عنواناً للمجد المصرى القديم . وسبيل ذلك أن تكون الثقافة التى تصدر عنه والمعرفة التى تطلب فيه ملائمتين أشد الملاءمة لحاجات الناس وآمالهم فى هذا العصر الحديث .

ومنها أن الأزهر مصدر الحياة الروحية للمسلمين وهو من هذه الجهة مطالب بما لا تطالب به المعاهد الأخرى . مطالب بأن يثبى فى نفوس الناس الأمن والرضى والأمل والرجاء ويعصمهم من الخوف والسمخطة ومن اليأس والقنوط وهو لن يبلغ منهم ذلك إلا إذا لاءم بين الثقافة التى تصدر عنه فتتشر فى أقطار الأرض الإسلامية وبين نفوس المسلمين وقلوبهم كما يكونها العصر الحديث وكما يصوغها التعليم الحديث .

وليس من الخير أن يكون الأزهر حربا على الحياة الحديثة فإن هذه الحرب لا تجدى ولا تفيد وإنما الخير والواجب أن يكون الأزهر ملطفا للحياة الحديثة مخففا لأثقالها ملائما بينها وبين ما يأمر الله به من الخير والمعروف مباعدا بينها وبين ما ينهى الله عنه من الشر والمنكر . وذلك لا يكون إلا إذا عرف رجال الدين حياة الناس كما يجيئونها وأتقنوا العلم بأسرارها ومشكلاتها وما تجر على الناس من شر وما تدفعهم إليه من إثم . وسبيل ذلك أن يشتقف الأزهر بالثقافة الحديثة كما يشتقف بها غيره من المعاهد ، وأن يحتاز بعد هذا بما لا تمتاز به المعاهد الأخرى من هذه الثقافة الدينية الخالصة بحيث إذا اتصل رجاله بطبقات الناس لم يناقضوهم ولم يباينوهم ولم يجدوا مشقة فى الوصول إلى قلوبهم والانتحاء إلى نفوسهم والتأثير فى هذه النفوس وتلك القلوب .

والشر كل الشر أن يتحدث رجل الدين إلى الناس فلا يفهمون عنه لأنه قديم وهم محدثون وأن يتحدث الناس إلى رجل الدين فلا يفهم عنهم لأنهم محدثون وهو قديم . ولا ينبغي أن يغتر الأزهر لأن الناس يسمعون له الآن ويفهمون عنه بعض الشيء . فكمرة المصريين لا تزال متأثرة بعقلية القرون الوسطى . ولكن طبيعة الحياة ستخرجها غدا وبعد غد عن هذا الطور وستصوغ الأجيال الناشئة والأجيال المقبلة صيغة حديثة أوربية . فلا بد من أن يجارى الأزهر هذا التطور ليكون اتصاله بالأجيال الناشئة والأجيال المقبلة أجدى وأقوى من اتصاله بالأجيال الماضية والأجيال الحاضرة ، ومنها أخيرا الأزهر مشرق النور الدينى للبلاد الإسلامية كلها . وأخص ما يمتاز به الإسلام أنه دين الحرية والعلم والمعرفة ، وأنه دين الحرية والعلم والمعرفة كما تفهمها الأجيال على اختلافها لا كما فهمها جيل بعينه وكما تحققها العصور على اختلافها لا كما حققها عصر بعينه .

فالإسلام دين التطور والطموح إلى المثل العليا فى الحياة الروحية والمادية جميعا . ويجب أن يكون رجاله الناشرون له الذائدون عنه الداعون إليه ملائمين كل الملاءمة لطبيعته هذه السمحة التى تشجع التطور ولا تمنعه وتؤيد الطموح ولا تأباه . وسبيل ذلك ألا تكون محافظة الأزهر على القديم مانعة له من الأخذ بأسباب الحديث .

كل هذه الأسباب يحقق ما قدمناه من أن مهمة الأزهر أخطر جدا مما يظن الأزهريون . وإذا فلا بد من أن تكون سيرة الأزهر ونظم التعليم فيه ملائمة لهذه المهمة الخطيرة . وهذا يقتضى أولا أن يعدل الأزهر عدولا تاما عما دأب عليه من الانحياز إلى نفسه والمكوف عليها والانقطاع عن الحياة العامة . وقد يقال إن الأزهر قد أخذ يترك هذه السيرة

ويتصل بالحياة العامة ويأخذ بحفظ حنة من الثقافات الحديثة على اختلافها . وهذا صحيح في ظاهره ولكنه في حقيقة الأمر غير صحيح . فالأزهر مازال منحازاً إلى نفسه مستمسكاً بهذا الانحياز حريصاً عليه . وهو من أجل هذا الانحياز نفسه يريد أن يتصل بالحياة العامة على النحو الذى نراه الآن . يريد أن تكون له نظمه الخاصة وإجازاته الخاصة وطرقه الخاصة فى الحياة والتعليم ويريد مع ذلك أن يفرض نفسه على الحياة العامة فرضاً وأن يفرض نفسه باسم الدين وما هكذا يكون الاتصال الصحيح بالحياة العامة والاشتراك فيها . إن الأزهر حين يسلك طريقه التى يسلكها فى هذه الأيام لا يشارك فى الحياة العلمية والعملية وإنما ينافس فيها ويريد الاستئثار بها أو ببعض فروعها دون غيره من المعاهد . تنشئ الدولة معاهد التعليم فينشئ الأزهر معاهد على نحو ما تنشئ الدولة . وتنشئ الدرجات الجامعية فينشئ الأزهر الدرجات الجامعية ثم يقول للدولة هذه معاهدى تشبه معاهدك ، وهذه درجاتى وإجازاتى تشبه درجاتك وإجازاتك فينبغى إذاً أن يكون الشباب الذين يخرجون من معاهدى ويظفرون بإجازاتى ودرجاتى كالشباب الذين تخرجينهم وتمنحينهم الإجازات والدرجات ويجب أن يشغلوا من المناصب ما يشغله هؤلاء وأن ينهضوا من أعباء الحياة العامة بما ينهض به هؤلاء . فإن لم تفعل فأت ظالة لرجال الدين وظالة للدين نفسه فيهم .

ويتج عن هذا نظام ثنائى غريب فى التعليم أولاً وفى إجازته ودرجاته ثانياً ، وفى شغل مناصب الدولة إن تم للأزهر ما يريد ثالثاً ، وهذا شئ لا يرى فى غير مصر ولا بلائم عقلاً ولا نظاماً . إنما طبيعة الإصلاح أن يمتاز الأزهر أولاً بتعليمه الدينى وأن يمتاز بهذا التعليم الدينى من الناحيتين العملية والعلمية فيبقى شبيه للنهوض بالأعباء الدينية التى تحتاج إليها الحياة العامة من جهة وللتفرغ للبحث العلمى الخالص فى شؤون الدين من جهة أخرى . هذا النحو من الامتياز بالتعليم الدينى والاستئثار بالمناصب الدينية فى الحياة العامة لا غبار عليه ولا جدال فيه . ومن طبيعته أن يمتاز الأزهر بإجازاته ودرجاته الدينية التى تؤهل ، لا نقول لشغل المناصب الدينية العامة ، بل للاستباق إلى هذه المناصب كما قدمنا فى شأن الجامعة .

فأما إذا أراد الأزهر أن يشارك شبابه فى غير هذه المناصب الدينية من الحياة العامة فتحقه فى ذلك واضح لا جدال فيه وثابت لا يمكن إنكاره لأن شبابه مصريون عليهم من الواجبات ولهم من الحقوق مثل ما على غيرهم وما لهم من الحقوق والواجبات . ولكن

ينبغي أن يسلكوا إلى هذه الأعباء طرقها الطبيعية وأن يدخلوها من أبوابها المألوفة أى ينبغي أن يتعلموا فى معاهد الدولة المدنية ويظفروا بإجازاتها ودرجاتها المدنية ويسابقوا غيرهم من إخوانهم المدنيين إلى المناصب العامة . ذلك أحرى أن يلقى هذا النظام الثنائى الغرب وأن يحقق الوحدة العقلية فى مصر وأن يحتفظ لسلطان الدولة بما ينبغي له من السيطرة على الشؤون العامة جميعا وعلى مناصب الدولة بنوع خاص . وهو أحرى أن يصل الأزهر والأزهريين بالحياة المصرية اليومية ويمزج الأزهر والأزهريين بهذه الحياة مزجا .

ولنضرب لذلك أمثالا توضحه . فالأزهر يريد أن يخرج المعلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له لا ينبغي أن ينكره عليه أحد . ولكن بشرط أن يتعلم طلابه كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة وأن يظفروا بما يظفر به غيرهم من الاجازات والدرجات . فإذا أرادوا أن يعلموا اللغة العربية مثلا فطريقهم إلى ذلك الآن دار العلوم وكلية الآداب ومعهد التربية ، لا كلية اللغة العربية الأزهرية . وإن أرادوا أن يعلموا التاريخ أو الجغرافيا أو الطبيعة أو الكيمياء فطريقهم إلى ذلك كلية الآداب وكلية العلوم ومعهد التربية . وإن أرادوا أن ينهضوا بأعباء القضاء أو الطب أو الهندسة فطريقهم إلى ذلك كلية الحقوق والطب والهندسة . فأما أن تنشأ فى الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها ولا سلطان للدولة عليها ثم يفرض المتخرجون فى هذه الكليات على الحياة العامة فرضا فهذا هو الذى لا يفهم ولا يمكن أن يساغ فى بلد متحضر .

وقد يقال إن هذا النحو من النظام لا ينتج إلا الفصل بين الأزهر وبين الحياة العامة لأن الأزهريين لا يستطيعون أن يتخرجوا فى الأزهر وفى الكليات وفى المعاهد الأخرى . وهذا هو الذى نعارض فيه أشد المعارضة وننكره أشد النكار . فرجال الدين فى البلاد الأوربية يتخرجون فى معاهدهم الدينية بعد درس عميق وامتحان دقيق وحيلة أشد ألف مرة ومرة من حياة الأزهريين ، ولا يمنعهم هذا من أن يتخرجوا فى الجامعات والمعاهد المدنية ويظفروا بإجازاتها ودرجاتها ويسابقوا زملاءهم المدنيين إلى المناصب ويظفروا بهذه المناصب أيضا .

وقد كتبت غير مرة فى نشاط رجال الدين الأوربيين ونوهت ببراعتهم وتفوقهم فى العلوم المدنية بل فى الفنون التطبيقية على اختلافها . ولا تكاد ترى علما من العلوم أو فنا من الفنون إلا وقد نبغت فيه طائفة ممتازة من القسيسين والرهبان . فما بال الأمور

تسهل بالقياس إلى رجال الدين في أوروبا وتعسر بالقياس إلى رجال الدين في مصر ؟ وفي مصر نفسها أفراد تخرجوا في الأزهر وتخرجوا في بعض المعاهد والكليات لم تمنعهم أزهريتهم من التخرج في الجامعة ، ولم تمنعهم جامعيتهم من التخرج في الأزهر . وأنا مؤمن بأن من أهر الأشياء أن يلائم الأزهر بين حياته الخاصة وبين حاجات الحياة العامة ، فيمكن طلابه من الاتصال بكليات الجامعة على اختلافها ، كما يمكن طلاب الجامعة أنفسهم من الاتصال بالأزهر لا ليزاحموا أهله على المناصب الدينية بل ليتزودوا بمحفوظ من علوم الدين . وقد قدمت أن إشراف الدولة واجب على التعليم الأول والثاني في الأزهر للأسباب التي بسطتها . وأضيف الآن أن هذا الإشراف نفسه قد يقارب بل سيقارب بين التعليم العام الأزهرى والتعليم العام المدني وسيجعل الشهادة الثانوية للأزهر معادلة للشهادة الثانوية المدنية ، ويومئذ تفتح أبواب الجامعة والمعاهد العالية للأزهريين ، كما تفتح أبواب الأزهر للجامعيين ويومئذ تمتزج الثقافة الدينية بالثقافة المدنية امتزاجا حسنا مفيدا ويومئذ تفتح أبواب الأزهر ونوافذه للهواء الطلق والنور المشرق ويلتقى العلم والدين لقاء حسنا لا يتج لمصر والمسلمين إلا خيرا .

وإذا صدق ما انتهى إلى من الأخبار فقد فكر وزير المعارف هيكلاً باشا في شيء كهذا وكتب إلى الأزهر يطلب إليه البحث في توحيد التعليم الدينى والمدنى في المرحلة الأولية والثانوية . فلم يرد الأزهر أن يسمع له ولا أن يستجيب لدعائه . وقد كان مع ذلك دعاء إلى الحق والخير ومصلحة مصر في الدين والدنيا جميعاً .

وإذا هدى الله الأزهر إلى هذا الصراط المستقيم وتمت المقارنة بين التعليم العام المدني والدينى كانت أمور التعليم العالى في الأزهر هينة بسيرة كأمور التعليم العالى في الجامعة . فللأزهر استقلاله العلمى والمالى والإدارى . وربما كان حظه من هذا الاستقلال أعظم من حظ الجامعة كثيراً . وقد يجد الأزهر من المشقة أكثر مما تجد الجامعة فيما تواجه من المشكلات لأنه ما يزال في حاجة إلى الفنين في شؤون التعليم العالى .

ولكن الفنين المدنيين الذين يمينونه الآن على سلوك الطريق التى يسلكها في هذه الأيام سيجدون لذة ومثمة في إعائته على سلوك الطريق المثلل وستكون معونتهم متتجة مجددة على حين أنها الآن لا تتج شيئاً ولا تجدى نفعا .

التعليم الدينى للأقباط

٥١

وإعداد رجال الدين المسيحي لأخواننا الأقباط محتاج إلى عناية خاصة من الدولة ، ومن الأقباط أنفسهم ، لأسباب طبيعية يسيرة أيضا . فإن الأقباط مصريون يؤدون الواجبات الوطنية كاملة كما يؤديها المسلمون ، ويستمتعون بالحقوق الوطنية كاملة كما يستمتع بها المسلمون . ولهم على الدولة التي يؤدون إليها الضرائب وعلى الوطن الذى يزودون عنه ، ويشاركون فى العناية بمراقبة ما للمسلمين من الحق فى العناية بتعليمهم وتقويمهم وتنقيفهم على أحسن وجه وأكملة .

وما نظن أن أحداً يستطيع أن ينكر ذلك أو يجادل فيه بل ما نظن أن أحداً أنكر ذلك أو جادل فيه . وقد قرر الدستور المصرى الذى نؤمن به جميعاً أن المصريين سواء فى الحقوق والواجبات ، لم يفرق فى هذه المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، وإذا كنا قد لاحظنا فيما مضى من هذا الحديث أن الظروف المصرية الخاصة لا تسمح فى هذه الأيام ولا ينتظر أن تسمح فى المستقبل القريب باعفاء الدولة من العناية بالتعليم الدينى فى بعض مراحل التعليم ، فإننا لم نلاحظ ذلك بالقياس إلى المسلمين وحدهم وإنما لاحظناه بالقياس إليهم وإلى غيرهم من أبناء مصر وما دام القيام بالواجبات الوطنية هو مدار الاستمتاع بالحقوق الوطنية وجوداً وعدمًا كما يقول الفقهاء . وما دام الأقباط يسترون مع غيرهم فى أداء الواجبات الوطنية بغير استثناء ، فلا بد من أن يساووهم فى الاستمتاع بالحقوق الوطنية بغير استثناء أيضا . والتعليم من هذه الحقوق . فلا بد إذا من أن يشترك المصريون جميعا فيما يمكن أن يشتركوا فيه من مقومات الوحدة الوطنية ، ولا بد إذا من أن تنفرد طوائفهم الدينية بما لا بد من أن تنفرد به من التعليم الدينى الخالص .

ولست أرى بأسا بهذا النوع من الانفراد والافتراق . فهو لا يمس الوحدة الوطنية ولا يعرضها لخطر ما ، ولعله يعين على تقويتها وتذكيتها جدوتها .

ولعل الاختلاف بين المسلمين والأقباط فى الدين أن يكون أشبه بهذا الاختلاف الذى يكون بين الأنغام الموسيقية فهو لا يفسد وحدة اللحن . وإنما يقويها ويذكئها ، ويمنحها

بهجة وجمالاً . وما أريد أن أدخل في تفصيل التعليم الدينى للأقباط فى بعض مراحل التعليم كيف يكون وعلى أى نحو ينظم ، فهذا شئ تستطيع الدولة أن تنتهى به إلى غايته مستشيرة فى ذلك القادرين على أن يثيروا عليها فيه من المثقفين المدنيين والدينيين بين الأقباط أنفسهم .

وإنما أريد أن أصل إلى تقرير ما بدأت به هذا الفصل من وجوب العناية بالأعداد الصالح لرجال الدين المسيحيين فهم سيتصلون بالصبية والشباب من الأقباط يعلمونهم دينهم ويفقهونهم فيه . فلا بد من أن تتحقق الملاءمة بينهم وبين المعلمين المدنيين لتحقيق الملاءمة بين الثقافة الدينية التى يحملونها إلى هؤلاء الصبية والثقافة المدنية التى يحملها إليهم المعلمون المدنيون . وحتى يعصم الصبية من التناقض الشنيع الذى يكون بين ما يلقى إليهم المعلم وما يلقى إليهم القسيس إن وكل هذا التعليم إلى القسيسين . والقسيسون بعد هذا سيتصلون بطبقات الطائفة القبطية على اختلاف مراكزها الاجتماعية وعلى اختلاف حظوظها من الثقافة . واتصال القسيسين بالمؤمنين من الأقباط أشد من اتصال رجال الدين بطبقات المسلمين كما هو معروف .

فلا بد إذا من أن يتقف هؤلاء القسيسون تثقيفاً ملائماً للحياة الحديثة وللعصر الحديث ، حتى لا يحملوا إلى الناس باسم الدين ثقافة تضطربهم إلى الخيرة والاضطراب والعجز عن احتمال أعباء الحياة المدنية .

والكنيسة القبطية مجد مصرى قديم ، ومقوم من مقومات الوطن المصرى . فلا بد من أن يكون مجدها الحديث ملائماً لمجدها القديم ، ولا ينبغي أن نخلى بين رجالها وبين هذه المحافظة الخاطئة التى قد تغض من هذا المجد وتضع من قدره . وما ينبغي أن نقارن بين رجال الكنيسة القبطية ورجال الكنائس الأخرى فنرى هذه الفروق التى أقل ما توصف به أنها لا تلائم الكرامة المصرية ولا ينبغي أن يرضى عنها المصريون .

وكما أن الأزهر مصدر الثقافة للعالم الإسلامى فينبغى أن تصدر عنه لهذا العالم ثقافة تلائم حاجاته الحديثة ، فالكنيسة القبطية مصدر الثقافة الدينية لأوطان أخرى غير مصر فيجب أن تصدر لهذه الأوطان ثقافة دينية تلائم حاجاتها الحديثة أيضاً .

ونتيجة هذا كله أن الدولة المصرية والكنيسة القبطية يجب أن تتعاونوا على إصلاح التعليم الدينى المسيحى وتنظيم المعاهد التى تخرج القسيسين والرهبان ، والملاءمة بين هذه المعاهد الدينية الخالصة ومعاهد التعليم المدنى بحيث تفتح لطلاب المعاهد الدينية

للمسيحية أبواب الحياة المدنية إن أرادوا أن ينهضوا بأعبائها كما طلبنا ذلك بالقياس إلى الأزهر والأزهريين .

ولابد من أن أصرح المثقفين من الأقباط بأنهم مقصرون أشد التقصير في ذات تعليمهم الدينى وبأن كل شىء يمكن أن يفهم إلا هذا الفرق الشنيع بينهم وبين قسيسهم ورهبانهم في الثقافة . ولقد دعيت الظروف الحسنة والسيئة كما تدعو غيرى من المصريين إلى مشاركة بعض الأصدقاء من الأقباط فيما يلم بهم من الخير والشر وشهود بعض حفلاتهم الدينية في الكنائس وفي الفنادق وفي الدور . فلست أدرى كيف أصف هذا الألم الذى يثيره في نفسى الاستماع لصلواتهم يتلونها في لغة عربية محطمة أقل ما توصف به أنها لا تلائم كرامة الدين مهما يكن ولا تلائم ما ينبغي للمصريين جميعا من الثقافة اللغوية . ولقد عجزت أحيانا عن مقاومة هذا الضيق فصارحت به بعض كبار الأقباط وألححت عليهم فى وجوب العناية بالترجمة الصحيحة النقية لكتبهم المقدسة إلى اللغة العربية وفى تعويد القسيسين النطق الصحيح النقى بهذه اللغة .

فليست اللغة العربية لغة المسلمين وحدهم ولكنها لغة الذين يتكلمونها مهما تختلف أديانهم . وما دام الأقباط مصريين وما دامت اللغة العربية مقوماً من مقومات الوحدة المصرية والوطن المصرى فلا بد من أن يتشغف بها رجال الدين من الأقباط كما يتشغف بها رجال الدين من المسلمين . وأنا أعلم أن اللغة العربية ليست هي اللغة الأولى للتوراة والانجيل ولكنى أعلم أن الانجليزية والفرنسية والألمانية ليست هي اللغات الأولى للتوراة والانجيل ومع ذلك فالتوراة والانجيل قد ترجما إلى هذه اللغات تراجم لا أقول إنها صحيحة فحسب بل أقول إنها رائعة أيضا . بل أنا أعلم أن النص الأول للتوراة والانجيل لم يكن لاتينيا ولا يونانيا . ومع ذلك فترجمته إلى هاتين اللغتين لا غبار عليها . وجملة القول إن هناك أمرين لابد من أن يستقرا في نفوس المصريين جميعا : أحدهما أن الأقباط مصريون فيجب أن يتقنوا في أمر دينهم ودنياهم كما يتشغف المصريون . والثاني أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية لمصر فيجب أن يكون حفظ الأقباط من إجادتها وإتقان العلم بها والقدرة على استعمالها كحفظ غيرهم من المصريين .

ليست الثقافة محصورة في المدارس والمعاهد

٥٢

وإذا نظمت مصر شؤون التعليم المدني والديني على هذه الأنحاء التي بينها في كل ما قدمنا من الفصول فلا ينبغي أن ترضى ولا أن تطمئن ولا أن تخدع نفسها ولا أن تظن أنها أدت كل ما يجب عليها للثقافة . فإنها إن نهضت بكل ما طلبنا إليها أن تنهض به لم تتجاوز أن تؤدي ما عليها من الواجب لنوع بعينه من أنواع الثقافة الرسمية المنظمة . وهناك واجبات أخرى يجب أن تؤديها مصر دولة وشعباً لأنواع أخرى من الثقافة ليست محصورة في المدارس ولا مقصورة على معاهد التعليم .

وليس يكفي أن تتعاون الدولة والشعب على تعليم أبناء الشعب وتثقيفهم وتخرجهم في المعاهد والمدارس ومنحهم الدرجات والجازات وتهبّتهم لاستقبال الحياة واحتمال أثقالها ، بل لابد من أن تتعاون الدولة والشعب على أشياء أخرى ليست أقل خطراً ولا أهون شأنًا من أمور التعليم . لابد من أن تتعاون الدولة والشعب على تمكين المثقفين من أن يتجوا فيضيفوا إلى الثقافة ويجددوها ويشاركوا في تنمية الثروة الإنسانية من العلم والفلسفة ومن الأدب والفن . وفي تمكين الإنسانية من الانتفاع بما تنتجه المعرفة في الحياة العملية اليومية . ولابد من أن يتعاون الشعب والدولة على نشر أعظم حظ يمكن من الثقافة في طبقات الشعب ، على أن تكون هذه الثقافة التي تنشر في طبقات الشعب واسعة عميقة متنوعة بحيث تتحقق الصلة العقلية والقلبية بين صفوف الشعب المتنازين وبين غيرهم من الطبقات التي تصرفها الحياة اليومية عن الفراغ للمعرفة . ولابد من أن يتعاون الشعب والدولة على أن تتجاوز الثقافة الوطنية حدود الوطن فتغزو أقاليم أخرى قد تحتاج إلى هذا الغذاء المصري وتتصل بأمم أخرى رائية قد لا تكون محتاجة إلى ثقافتنا المصرية ، ولكننا نحن محتاجون إلى أن نعرف لنا هذه الأمم بأننا لسنا خاملين ولا خامدين ولا قاعدين ولا عيالاً عليها .

ولابد من أن يتعاون الشعب والدولة على تحقيق الصلة المنظمة الخصبة المنتجة بين مصر وبين الثقافات الأجنبية على اختلافها وتباين لغاتها ومناهجها . فإذا كان الاستقلال

السياسى لا يقتضى العزلة المطلقة ، ولا يتحقق إلا إذا قام على تبادل المنافع بين الدول ، وإذا كان الاستقلال الاقتصادى لا سبيل إليه إلا إذا تحقق التعاون وتبادل المنافع بين الدول والشعوب فى شؤون المال والاقتصاد . فالاستقلال الثقافى لا معنى له إلا إذا كان أخذاً وإعطاءً : أخذاً لما تنتجه الأمم الأخرى من أنواع المعرفة ، وإعطاءً لما تنتجه نحن من أنواع المعرفة . ومن المحقق أننا قد نستطيع منذ الآن أن نشارك فى ترقية الحضارة ونثبىء السلم بما نتج فى عالم السياسة والاقتصاد ، فأراؤنا فى السياسة قد تسمع فى بعض البلاد وقد يأخذ بها بعض الشعوب . ونحن عنصر ذو خطر فى التوازن السياسى فى البحر الأبيض المتوسط . وسنكون غداً أو بعد غداً أمناً على طريق المواصلات بين الشرق والغرب . ونحن نصدر ونستورد من الفلات ما يجعل مركزنا الاقتصادى فى الحياة العالمية ذا خطر لا بأس به .

أقول إن من المحقق أننا نستطيع منذ الآن أن نشارك مشاركة قيمة فى الحياة السياسية والاقتصادية وأن حظنا من هذه المشاركة سيقوى من يوم إلى يوم ، ولكن مشاركتنا فى الحياة الثقافية لا تكاد تذكر . لأن حظنا من الثقافة لا يكاد يذكر : وستظل مشاركتنا فى الحياة الثقافية ضئيلة وقتاً بخلف قصراً وطولاً باختلاف ما نبذل من جهد وما نأخذ به أمور الثقافة من جد . بل أننا أخشى أشد الخشية أن يكون تقصيرنا فى ذات الثقافة شديداً الخطر على مكلاتنا السياسية والاقتصادية ، لأن الفوز فى السياسة والاقتصاد لا يتأتى للأمم الجاهلة ولا للشعوب الغافلة ولا للدول التى لا تمنح الثقافة من عنايتها إلا حظاً يسيراً . لا بد إذا من أن يتعاون الشعب والدولة على هذه الأشياء التى أشرنا إليها آنفاً . وهذا التعاون يستلزم بعض المسائل ويشير بعض المشكلات . فتعاون الشعب والدولة على تمكين المثقفين من الإنتاج كيف يكون وعلى أى نحو يكون . أما فى مصر فلا بد من الاعتراف أن هذا التعاون أمانة قد تحقق يوماً ما ولكن تحقيقها الآن ليس يسيراً . لأن الشعب لا يقدر شؤون الثقافة كما ينبغى ولأن الأغنياء لم يشعروا بعد بما يجب للوطن فى أموالهم كما ينبغى أيضاً . فسيظل العيب واقعاً على الدولة ولا بد للدولة من أن تنهض به ولا تقصرت فى ذات الوطن وفى ذات الثقافة تقصيراً شديداً .

وأبسر نظرة فيما تهذل الدولة الراقية من الجهد والمال لتشجيع المثقفين على الإنتاج حتى العلم والفلسفة وفى الأدب والفن تكفى لاقناعنا بأن أماننا طريقاً طويلة جداً لا بد من أن نسلكها قبل أن نبلغ ما بلغت الأمم الراقية . وأقل ما يجب أن تنهض به الدولة فى

مصر لمعونة البحث العلمى وتمكين المثقفين من الإنتاج هو أن تنظم الهيئات العلمية والأدبية والفنية تنظيمًا حسنًا وأن تمنحها معونة مالية صالحة ، وأن ترسم لها خطة العمل وأن تتحقق من حين إلى حين أنها تهاضه بما كلفت أداءه من الواجبات .

وفى مصر هيئات علمية مختلفة ولكنها مشتتة لا تستطيع التعاون وهى فى الوقت نفسه فقيرة لا تجد ما تنفقه . فقد أنشئ مجمع فؤاد الأول للغة العربية منذ أعوام . وأنشئ المجمع العلمى المصرى منذ قرن ونصف قرن . وأنشئت الجمعية الجغرافية فى القرن الماضى وأنشئت جمعية فؤاد الأول للتشريع والاقتصاد وجمعية فؤاد الأول للحشرات ومعهد فؤاد الأول للأحياء المائية وجمعية الأطباء وجمعية المهنيين والمجمع المصرى للثقافة العامة العلمية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، وجماعات أخرى لا تحضرنى الآن . والدولة تنفق على بعض هذه الهيئات ولكن فى غير تقع وتعين بعضها الآخر ولكن إعانة بسيرة لا تغنى شيئاً أو لا تكاد تغنى شيئاً . وأنا واثق بأن الدولة تستطيع أن تنظم هذه الهيئات تنظيمًا حسنًا وتمنحها من المعونة ما يمكنها من الإنتاج الصحيح ، وبأنها إن فعلت فلن تمضى أعوام قليلة حتى تشعر مصر بأنها ليست أقل قدرة على الإنتاج العلمى والفنى من كثير من الأمم الحية الراقية . وأنى شئء أيسر من أن تنشئ مصر مجتمعا المصرى على نحو المجمع الفرنسى مثلا . على أن يتألف هذا المجمع من هيئات خاصة لكل طائفة من العلم أو الفن هيئتها المقصورة عليها . فهبة للغة والأدب . وثانية للعلوم ، وثالثة للطب ، ورابعة للعلوم السياسية والفقهية والاقتصادية ، وخامسة للفنون الجميلة .

إذا أنشأت مصر هذا المجمع فلن تجد فى إنشائه مشقة لأن لكل هيئة من هيئاته نواة قائمة عاملة فى مصر . فلما نطلب إلا أن تنظم هذه الهيئات وأن تكون منها الهيئة الثقافية العليا لا أقول فى مصر وحدها بل فى الشرق العربى أيضا .

هنالك تفرغ كل هيئة من هيئات هذا المجمع لعلومها وفنونها الخاصة باحة مستقصية ومنتجة بعد البحث والاستقصاء ، ثم متصلة بأمثالها من الهيئات الأخرى فى أقطار الأرض ، فمحققه بهذا الاتصال ما ينبغي أن يكون بيتا وبين غيرنا من الأخذ والعطاء فى الإنتاج العقلى ومن تنمية الثروة الإنسانية من المعرفة والعلم . ولا بد من أن تمنح الدولة والشعب هذا المجمع من المعونة المالية ما يمكنه من النهوض بهذه الأعباء ذات الخطر ، بحيث تجد كل هيئة ما تحتاج إليه إذا أرادت أن تبحث أو

تستقصى أو تنشر أو تذيع . وبحيث تجد كل هيئة ما تحتاج إليه لتشجيع الباحثين من غير أعضائها على البحث والإنتاج بالمكافآت والجوائز ، ونشر ما يضعون من كتب ، وإذاعة ما يكتبون من فصول تستحق الإذاعة فيما يكون لها من المجلات . والخير أن تؤلف من هذه الهيئات كلها هيئة صغيرة تمثل فيها وزارة المعارف والجامعة ووزارة التجارة والصناعة ، وأهم الشركات التي تستغل المرافق العامة ، لتكون هذه الهيئة صلة بين البحث العلمي الخالص وبين الحياة العملية الخالصة ، ولتحقق ما لا بد من تحقيقه من التعاون بين البحث العلمي والفن التطبيقي . ومن حق الدولة حينئذ أن تنتظر من الشركات وأصحاب الأعمال بل أن تكلفهم المشاركة فيما يحتاج إليه المجمع وهيئة هذه من الاتفاق على البحث سواء كان علمياً أم فنياً . ذلك بأن الدولة لن تستفيد وحدها من نتائج هذا البحث في العلوم الخالصة والفنون التطبيقية ، وإنما تنتفع معها بل تنتفع أكثر منها هذه الشركات وما يشبهها من إدارات الأعمال الحرة . كما تنتفع الإنسانية كلها بما يكون من تقدم في العلم النظري أو الفن التطبيقي . ولا بد من أن يستقر في نفوسنا أن للعلم والفن والحضارة والإنسانية حقوقاً معلومة في أموال الأغنياء ورجال الأعمال ، فإن أدوا هذه الحقوق من تلقاء أنفسهم فذاك وإلا أخذتهم الدولة بأدائها أخذاً وحملتهم عليه حملاً .

ولست أدري أبقدر القارىء ما يكون لهذا النشاط من أثر في الحياة العلمية والعملية والخلقية - أيضاً ، ولكنني مقتنع بأن هذا الأثر سيكون عظيماً بعيداً جداً . سيكون مشبهاً لأمثاله من آثار النشاط العلمي والعمل في البلاد الأوربية الراقية ، فإنني لا أبتكر هذا النحو من النظام الذي اقترحه ابتكاراً ولا اخترعه من عند نفسي ، وإنما أنقله من الحياة الأوربية نقلاً ، وأتوخى فيه ملاءمة البيئة المصرية الخاصة وما يمكن فيها وما لا يمكن . وما أدري أى مشقة نجدتها في تحقيق هذا النظام ونحن ننفق أموالاً مهما تكن قليلة فإن فيها شيئاً من غناء ، ولكننا ننفقها متفرقة موزعة فيضيع كل جزء منها في غير نفع . ولو قد أحصينا ما تبذله الدولة من الإعانة لهذه الهيئات وأشباهها لاجتمع لنا من هذا الإحصاء مقدار ضخم من المال . ولو قد بحثنا بعد ذلك عما يشجبه هذا المال من النفع لحياتنا العقلية أو العملية لما وجدنا شيئاً .

كم أنفقت مصر على المجمع اللغوي منذ إنشائه ؟ وكم أنفقت مصر على هيئة كبار العلماء منذ إنشائها ؟ وأي ثمرة علمية أو أدبية أو دينية جنتها مصر من هاتين الهيئتين منذ

إنشائهما ؟ أما المال فكثير وأما النفع فلا أقول إنه قليل ولكنى أقول فى غير تردد : إنه غير موجود .

وأكبر الظن أننا سرنا فى إنشاء هذه الهيئات وتشجيع أمثالها سيرة الذين يكلفون بالمظاهر ويشعفون بالرياء ، ويريدون أن تكون لهم هيئات وجماعات كما أن لغيرهم هيئات وجماعات . وأظن أن قد آن الوقت لندع هذا الكلف بالمظاهر الكاذبة وننصرف عن هذا الشغف بالتقليد الذى لا يغنى ، ونأخذ أمورنا كلها بالجد فلا نقدم على شيء منها إلا ونحن نعرف ما نريد ولا نقدم على شيء منها إلا ونحن نريد تحقيق الغرض الذى من أجله يكون الأقدام .

الإنتاج العقلي

٥٣

وفي حياتنا العقلية تقصير معيب يصيبنا منه كثير من الخزي كما يصيبنا كثير من الجهل وما يستتبعه الجهل من الشر . ولابد من إصلاحه إن كنا نريد أن ننصح لأنفسنا ونعيش عيشة الأم الراقية ، وإن كنا نريد أن ننصح للعلم نفسه ونشارك في ترقته وتنميته ، وإن كنا نريد أن ننصح للشعب فنخرجه من الجهل إلى المعرفة ، ومن الخمود والجمود إلى النشاط والإنتاج ومظهر هذا التقصير المخزي إهمالنا الشنيع للترجمة والنقل عن اللغات الأوربية الحية . فما أكثر الآثار العلمية والفنية والأدبية التي تنعم بها الإنسانية الراقية ، وما أشد جهلنا لهذه الآثار وغفلتنا عنها ! وما أقل حفظنا من الاستمتاع بلذاتها النقية الممتازة . وما أكثر حديثنا عن مجد العرب الأولين حين أقبلوا في شره رائع على آثار الأمم المتحضرة فنقلوها إلى لغتهم ، ومزجوها بترائهم ، وغدوا بها بعقولهم وقلوبهم ، وكونوا منها حضارتهم .

تحدث بهذا كله فتملاً به أقواها وتنفتح له أوداجنا ونظل بعد ذلك خامدين جامدين لا نسير سيرتهم ولا نسلك طريقهم والآثار العلمية والفنية تزيد وتزيد ، والعقول الأوربية والقلوب الأوربية تستمتع بها وتستمتع ، والحضارة الأوربية ترقى وترقى ونحن مستمتعون بما نحن فيه من العجز والقصور : نعجب بقديمتنا وإن لم نكن له أهلاً ، ونرضى عن حديثنا وإن لم يكن خليقاً بالرضى . وما أكثر ما تحدث عن لغتنا العربية التي نجبها ونكبرها ونقدسها ونريد أن نجعلها لغة حية مرنة خصبة تسع كل ما في الأرض من علم ومن فلسفة وأدب ، وتعبر عن كل ما يعرض من الخواطر والآراء وما ينشأ من الظواهر وما يستكشف في العلم والعمل . نتحدث بذلك في أندية ومجالسنا ونذيعه في صحفنا ومجلاتنا ، ولكننا لا نفعل شيئاً لتلائم بين سيرتنا وبين هذا الحديث . ونحن من غير شك أقل الأمم حفظاً من الترجمة . وأقلها علماً لا أقول بدقائق الحياة العقلية الأوربية بل أقول بأيسر مظاهرها . ومصدر ذلك أننا نجعل كثيراً من اللغات الأوربية . وأن الذين يعرفون قليلاً من هذه اللغات لا يكادون يعرفونها معرفة حسنة وأن الذين يحسنون هذه اللغات

لا يكادون يقرأون ما يذاع فيها من علم وأدب : إما لأنهم مصروفون إلى أعمالهم اليومية الشاقة ، وإما لأنهم لم يثقفوا الثقافة التي تحجب إليهم القراءة وتدفعهم إلى الاطلاع . وينشأ عن هذا أننا لا نترجم وكيف نترجم إذا كنا لا نقرأ ؟ وكيف نقرأ إذا كنا لم نثقف هذه الثقافة التي تجعل القراءة جزءا مقوماً لحياتنا اليومية ؟ وينشأ عن هذا كله خطر عظيم جدا وهو أن القارئ الكاتين منا على قلتهم يجهلون الحضارة الحديثة جهلا تاما ، لأن كثرة هؤلاء القارئ الكاتين تجهل اللغات الأجنبية جهلا تاما ولأننا لا نترجم لها إلى اللغة العربية ما لا يستطيع أن نقرأه في اللغات الأجنبية .

ومن هنا كان المثقفون في مصر فريقين : فئة ضئيلة تعرف بعض اللغات الأوربية ولا تقرأ فيها وهي مع ذلك تصدح وتستطيل وترى نفسها ممتازة ، وكثرة تجهل اللغات الأوربية جهلا تاما ولا تجد من التراجع ما يضع عنها إصر هذا الجهل ، فتزدرى أوربا وتزدرى حضارتها وتزدرى من يعجبون بأوربا وحضارتها .

وقد قلت غير مرة في غير هذا الحديث إن من غير المعقول أن تكلف كثرة القارئ الكاتين في أمة من الأمم إتقان اللغات الأجنبية . فلا بد من أن تنقل لها خلاصة هذه اللغات إلى لغتها العربية . ذلك حق لها على الدولة وهو حق لها على المثقفين القادرين على الترجمة . وقد ذكرت في هذا الحديث نفسه أن التلاميذ والطلاب عندنا لا يقرأون ، لأنهم لا يجدون ما يقرأ ، ولأننا لا نقدم إليهم ما يقرأ . ونحن لا نستطيع أن نقدم إليهم ما يقرأ إلا إذا ترجمنا وألفنا . ومن الحق أننا لن نؤلف التأليف الذي يرضى حاجتنا إلى العلم والأدب إلا إذا ترجمنا وأكثرنا الترجمة . ذلك جرى أن يمنحنا ما نقرأ أولا وأن يدفع كثيرا من الشباب إلى التقليد والمحاكاة . وقد فرغ الناس من إثبات أن التقليد عنصر من أرقى عناصر الحياة العقلية وأقواها . فلتترجم إذا ولنكثر من الترجمة ، ولنبدل في ذلك أقصى ما نملك من الجهد وأكثر ما نستطيع من المال . وعلى الدولة المسكينة يقع هذا العبء كما يقع عليها كثير من الأعباء وقتا طويلا ، لأن ظروف الحياة المصرية تقتضى ذلك وتفرضه فرضا . وإذا كانت وزارة المعارف تمنح الإعانات لكثير من الجماعات والهيئات التي يشك في نفعها ، فلا أقل من أن تنشئ مكتبا للترجمة على أن يكون عمله منوعا بعض الشيء . فينهض بنقل الآثار الأدبية والعلمية والفلسفية الخالدة التي أصبحت تراثا للإنسانية كلها والتي لا يجوز للغة حية أن تخلو منها . يترجم هذه الآثار لاغناء اللغة نفسها ومنحها ما تحتاج إليه من المرونة ، ولارضاء الكرامة القومية . ولا ينبغي أن

نشفق من قلة القارئین ، فإن القارئین سیکثرون وهم یکثرون من یوم إلى یوم . ثم یترجم هذا المکتب الآثار الثقافیة الوسطی التي تتجه إلى عامة المثقفین على اختلافهم وتنوعهم وتباين حظوظهم من الثقافة . وواضح جدا أن هذا المکتب لن یتستطیع وحده أن ینهض بهذه الأعباء الثقالة . فلا بد من تشجیع المترجمین وإغرائهم بالمال . ومهما تبذل وزارة المعارف فی ذلك فلن تندم علیه لأنه سیغنی اللغة ویحییها ، وسیغذی العقل المصری وینمیه ، وسینشر الثقافة ویزیعها ، وسیقرب بین الطبقات المختلفة فی الشعب ، وسیحقق الکرامة القومیة التي نرید أن ترتفع عن الجهالة والغفلة ، وألا تكون صفوتنا دون غیرها من صفوة المثقفین فی الأمم الأخری ، وألا تكون عامتنا دون غیرها من عامة الناس فی الأمم الأخری أيضا .

قِلَّةُ إنتاجِ المثقفين وأسبابها

٥٤

وليس بكفى أن نشكو من أن الإنتاج العقلي في مصر قليل ، قليل في الكم ، وقليل في الكيف أيضاً . فقد كان ينبغي لحياتنا العقلية الحديثة التي لم تنشأ اليوم ولا أمس ، أن تنتج أكثر جداً مما أنتجت وأن ترفعنا إلى منزلة أرقى من المنزلة التي نحن فيها من الثقافة العالمية . وفي الأرض أم اتصلت بالحياة الحديثة في الوقت الذي اتصلنا بها فيه ، أو بعد هذا الوقت بزمان طويل أو قصير ، ولكنها كانت أسرع منا إلى الانتفاع بهذا الاتصال وأقدر منا على أن تفرض نفسها على الحياة الحديثة ، وتضطر الأمم الراقية إلى أن تجتهد في معرفتها ، ثم إلى أن تجد في هذه المعرفة متاعاً ولذة ، ثم إلى أن تترجم عنها إلى لغاتها المختلفة . وما أظن أن هذه الأمم قد خلقت من جوهر أرقى من جوهرنا ، أو امتازت بملكات لم نظفر منها بنصيب ، وإنما أتاحت لها ظروف لم تتح لنا ، وبعض هذه الظروف خارجي لا نسأل عنه إلا بمقدار ، وبعضها داخلي نلام عليه أشد اللوم ، وليس هذا الكتاب إلا صورة لما نستحقه من اللوم ، على ما ورطنا فيه أنفسنا من تقصير .

وقد فهمت أنني أشير إلى بعض الأمم التي خضعت مثلنا لسلطان الترك ثم تخلصت من هذا السلطان شيئاً فشيئاً أثناء القرن الحاضر - كما تخلصنا نحن منه - حتى تم لها استقلالها السياسي الذي لم يكد يتم لنا إلى الآن . فهذه الأمم قد أسرعت إلى الحياة الأوربية الحديثة فاتصلت بها اتصالاً لا تردد فيه ، وما أسرع ما انتفعت بهذا الاتصال وانتهت إلى غايته ، فأصبحت مشاركة بالفعل في الحياة العقلية الأوربية ، تختلف حظوظها من هذه المشاركة ولكنها أرقى منا على كل حال . وأنا أعلم أن هذه الأمم لم تخلص من الترك لتقع في يد الإنجليز وأن استمتاعها بالاستقلال السياسي قد أتاح لها من الحرية في تنظيم أمورها ما لم يتح لنا إلا منذ وقت قصير جداً . بل أنا أعلم أنها قد وجدت من أوروبا حبا لها ، وعطفاً عليها ، ومعونة متنوعة على تحقيق أغراضها . وكان مصدر هذا كله السياسة أحياناً والدين أحياناً أخرى . وأنا نحن لم نظفر من أوروبا بشيء مثل هذا ، ولعلنا ظفرنا بما يناقض هذا كل المناقضة فكنا موضوع الطمع الأوربي والمنافسة الأوربية ،

والظلم الأوربي . وأخرنا هذا كله عما كان ينبغي أن نبليغ من الرقى منذ اتصلنا بالحياة الحديثة ولكن هذا كله لا يعفينا من اللوم ، لأننا لم نحسن مقاومة أوربا ، ولم نحسن انتهاز الفرص التي سنحت لنا ، ولم نأخذ أمورنا بالجد والحزم . وإنما تواكلنا وتلكأنا واكتفينا بالظواهر ، وأرجأنا العمل من يوم إلى يوم . وما نحن أولاء قد ظفرنا بحريتنا ، وكان الحق علينا أن يدفعنا هذا الظفر دفعة قوية إلى أمام . ولكننا ما تزال بعد الاستقلال كما كنا قبل الاستقلال نسمع العالم جمعجة ولا نريه طحنا .

فليس يكفي أن نشكو من هذا وإنما يجب أن نطلب له . وليس يكفي أن نعيب المثقفين المصريين والأدباء بقلة الإنتاج وإنما يجب أن نلتمس الأسباب التي اضطرتهم إلى قلة الإنتاج وأن نطلب لهذه الأسباب إن كان إلى الطب لها سبيل .

والواقع أنني معجب بهؤلاء المثقفين من المصريين ، فهم قد بذلوا من الجهد ، واحتملوا من العناء ، ما لا يشعر به المعاصرون لهم وما سيقدره لهم التاريخ حق قدره . نشأوا في بيئة معادية للثقافة أشد العداء ، ممانعة لها أشنع الممانعة ، وقد بدأوا بأنفسهم فحرروها من كثير من التقاليد الثقيلة الفادحة حتى عدتهم يبتهم شذاذاً ، وقاومتهم ألوان من المقاومة فلم يهنوا ولم يضعفوا وإنما مضوا أمامهم لا يلوون على شيء حتى كتب لهم النصر .

قاومهم الشعب لأنه لم يفهم عنهم ، وقاومهم السلطان الظاهر لأنه أشفق منهم ، وقاومهم السلطان الخفي لأنه رأى فيهم قادة الحرية والهداة إلى الاستقلال . فبشوا لهذا كله ، وانتصروا على هذا كله ، وخرجوا من المعركة ظافرين . وقد أدركنا هذا العهد الذي لم يكد ينتهي بعد ، والذي ما تزال في أعقابه وما تزال تشهد بعض آثاره ، والذي التقى فيه جيلان من المثقفين . أحدهما الجيل القديم الذي كان يتخذ الأدب وسيلة إلى العيش وكسب القوت ، ثم إلى كسب الثروة والحظوة عند الكبراء وأصحاب السلطان وعند الأغنياء والموسرين ، مهذباً في سبيل هذا كله بل في سبيل ما هو أيسر من هذا كله كرامته وحرته ورأيه وشعوره أيضاً ، والجيل الحديث الذي آثر الحرية والكرامة على كل شيء ، فلم يتخذ الأدب إلا سبيلاً إلى لذته العقلية ، ومتعته الفنية ، وإلى إبقاظ الشعور ، وتبنيه الشعب إلى حقه وواجبه ، وترقية الذوق ، وإذاعة هذه الحياة العقلية الجديدة في مصر بوجه عام . أدركنا هذا العهد الذي التقى فيه جيلان من المثقفين الأدباء ، نزل أحدهما حتى عن رجولته ، فأصبح ظلاً للمنعيم عليه بالقليل أو الكثير . ونزل أحدهما الآخر عن كل شيء في سبيل هذه الرجولة ، فاضطر السادة والقادة والأغنياء

والمتفرين لا إلى أن يكبروه ويقدروه ، بل إلى أن يتسلقوه ويترضوه ، ويصبحوا له ظللاً في بعض الأحيان . وكان سبيل الجيل الحديث إلى ذلك أنه لم ير الأدب عرضاً من الأعراض أو سلعة من السلع يمكن أن تعرض للبيع ، وأن يظفر بها أكثر الناس بدلاً وأعظمهم سخاء . وإنما رأى الأدب صورة النفس وميض العقل وخلاصة القلب ، فأثره كما يؤثر نفسه وعقله وقلبه ، والتمس الحياة المادية بوسائلها ، وسلك إليها طرقها المألوفة : فمن هؤلاء المثقفين من التمس الحياة من العمل في الدواوين ، ومنهم من التمسها من العمل في الصحافة ، ومنهم من التمسها فيما شاء الله من الصناعات الحرة والأعمال الكريمة ، التي لا تنفض من صاحبها ولا تعرضه للهوان ، فهذا هو الفتح الأول الذي ظفر به الجيل الحديث من المثقفين . وهناك فتح آخر ليس أقل منه خطراً ، ولا أهون منه شأناً ، وهو الذي انتهى إليه أديابنا المحدثون حين ثبتوا لمقاومة الشعب وتنكر السلطان ، وكبد السياسة ، حتى كتب لهم النصر على هذا كله وانتصرت أراؤهم ومقالاتهم على رغم ما احتملوا من العنف وما اضطروا إليه من الضيق ، وما خضعوا له من الفتنة في أنفسهم وفي أخلاقهم وفي حريتهم وفي صحفهم : فمنهم من اضطروا إلى الجوع ومنهم من عرف الفاقة ، ومنهم من ذاق حياة السجن ، ومنهم من تعرض لألوان من الخطر قد تكون أشد من هذا كله وأسوأ عاقبة .

كل هذا قد احتمله الجيل الحديث من الأدباء والمثقفين فثبتوا له وظهروا عليه . فإذا سألت بعد ذلك عما لقي هؤلاء الأدباء المحدثون من معونة الدولة وتأييد الشعب ، لم تجد شيئاً . ولم تكذ تجدد شيئاً ومع ذلك فقد آن للدولة والشعب أن يعرفا للأدباء المحدثين حقهم عليهما ، لا إثارة لهم بالخير ، ولا ضنا بهم على المكروه ، ولكن تمكيناً لهم من الفراغ للإنتاج الأدبي والفني الذي ذاق الشعب لذته وأصبح لا يطيق استغناء عنه . فإن هؤلاء الأدباء مهما يذلوا من جهد ، ومهما يكلفوا أنفسهم من عناء ، فلن يستطيعوا أن يفرغوا للإنتاج القيم الذي يذكي الثقافة ويرقيها ويهذب الأذواق ويصفيها ، وأن يعملوا مع ذلك وأن يجاهدوا لكسب حياتهم اليومية فإن الله لم يجعل لرجل من قليلين في جوفه ، وما ينبغي أن يتكلف الأدباء في مصر ما يتكلفه أمثالهم في البلاد الراقية الحياة ، لأن ظروف الحياة هنا مخالفة لظروف الحياة هناك .

ويجب أن نقدر أن عدد القارئ الكاتين في مصر لم يكذ يتجاوز العشرة في المائة من السكان ، وأن كثرة هؤلاء القارئ الكاتين مصروفة عن القراءة إلى الكسل ، لأن

التعليم لم يزين في قلبها حب القراءة ، أو إلى العمل لكسب القوت ، فإذا قرأت فهي إنما تقرأ الصحف وهذه المجلات الهينة اليسيرة ، وهي تجد في هذه المجلات وتلك الصحف غذاء هيناً يسيراً ، يلائم ثقافتها وحاجتها إلى السرعة ، وعجزها عن التأمل والتفكير ، وتعمق الخواطر والآراء . فالأدباء إذا ألفوا أو ترجموا فإنما يبلغون عدداً قليلاً جداً من القراء ، ومن القراء الذين يمتنون عليهم بقراءة آثارهم ، وأكثرهم لا يشتري هذه الآثار وإنما يستعيرها من هذا وذاك ، ويتلقتها من هنا أو هناك .

ومن المحقق أن الإنتاج الأدبي صناعة لا تقوت صاحبها ، ولا تقيم أوده في مصر كما يقول الفرنسيون ، فإذا طلبت إلى الأدباء أن يفرغوا لهذا الإنتاج فقد طلبت إليهم أن يفرغوا للبوئس والجوع .

وإذا فنعن بين اثنتين : فأما أن نريد تشجيع الإنتاج الأدبي وتمكين الأدباء من الفراغ له وإذا قلنا من أن نهى لهم الظروف التي تيسر ذلك وترغبهم فيه . وأما أن نريد ترك أمورنا تجري على ما تجري عليه الآن ، وإذا فلنحل بين الأدباء وبين حياتهم بحيونها كما يستطيعون ، يتجرون حين يجدون من الفراغ والقوة وحسن الاستعداد ما يمكنهم من الإنتاج . فلن يكون الإنتاج الأدبي في هذه الحال إلا نافلة وشيئاً إضافياً قد يجيء وقد لا يجيء .

وفي القراء مكر خطر ، وفيهم دهاء شنيع وفيهم استغلال أقل ما يوصف به أنه شديد القسوة ، فهم يعلمون أن الأديب الذي يستحق هذا الوصف لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أنتج ، لأنه لا يستطيع أن يتلقى الحياة وأحداثها حتى يسيغها ويتمثلها ثم يخرجها بعد ذلك أدباً في كتاب يقرأ . وهم من أجل ذلك يفسون على الأديب ولا يحفلون بآلامه لأنهم واثقون بأنه سيقدم إليهم غذاءهم الروحي سواء أسعد أم شقى ، وسواء أشبع أم جاع . ولكن ليأخذ القراء حذرهم من شيء لعلمهم لم يفتنوا إليه ، لأنهم مشغولون بأنفسهم ، مصروفون إلى لذاتهم ومتاعهم ، وهو أن الحياة الحديثة لا تسمح باستغلال الأديب كما يستغل الحيوان ، وكما تستغل الأدوات . ذلك أن للأديب الحق في أن يعيش كما يعيش معاصروه ، ولعل له الحق في أن يعيش خيراً مما يعيش معاصروه .

وما دام يستطيع أن يحتمل الألم ، وينوق ألوان العذاب ليغزو عقول معاصريه وقلوبهم ، فلا أقل من أن يضمن له هؤلاء المعاصرون حياة لا أقول راضية ناعمة وإنما أقول هادئة تمكنه من الفراغ لإعداد هذه المائدة التي يستمتع المعاصرون بما عليها من ألوان ، فإن

لم يفعلوا فلا على الأديب من أن يسير سيرة غيره من الناس ، ومن أن يعيش كما يعيشون ، ويضطرب في طلب الرزق كما يضطربون . وإنى أؤكد هؤلاء القراء وللدولة معهم ، أن هي مصر أدياء قد يكونوا قليلين ولكنهم موجودون نعرهم جميعاً ، ولو قد مكثوا من الفراع لصناعتهم ، وأتيحت لهم الراحة من هذا الجهد السخيف الذى يذلونه فى كل يوم ليعيشوا لكان شأن الأدب العربى الحديث فى مصر الآن أرقى وأعظم خطراً وأبعد أثراً مما نرى .

ولقد شهدت فى العام الماضى مؤتمراً يعقده الأدياء العالميون بين حين وحين ، وكان موضوع بحث المؤتمر فى هذه المرة مستقل الأدب . فرأيت كثرة المؤتمرين والفرنسيين منهم خاصة يشكون أشد الشكوى وأمرها مما يتعرض له الأدياء من الهوس ، ويلحون على الدولة فى أن تشرع من القوانين ، وتتخذ من الإجراء ، ما يحجبهم من هذا الهوس . ولا أستطيع أن أصور ما كان يملأ نفسى من العزة والفخر بأديابنا المحدثين ، حين تحدثت إلى هؤلاء المؤتمرين بالفرق الهائل بين قرائنا وقرائهم فى العدد أولاً وفى الإقبال على القراءة والنشاط لها ثانياً . ثم بهذه الأنفة الكريمة التى صرفت أديابنا المعاصرين إلى الآن عن أن يطالبوا الدولة أو الشعب بالتأييد والتشجيع ، أو أن ينتظروا من الدولة والشعب شيئاً . ومع ذلك فقد كان أديابنا إلى وقت قريب جداً يسرون سيرة أسلافهم ولا يعيشون إلا فى ظل الأعياء والموسرين . نعم ولا أستطيع أن أصور ما كان يملأ نفسى من العزة والفخر بأديابنا المعاصرين حين قصصت على هؤلاء المؤتمرين ما كان من إقدام صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا على تشجيع الإنتاج الأدبى حين كان رئيساً للوزارة ، ومن عرضه ألفين من الجنيهات على أن تكون جوائز للذين يفوزون فى مسابقات أدبية أعلنت موضوعاتها ، ومن إعراض أديابنا كلهم أو أكثرهم عن هذه المسابقات وتركها للطلاب والشباب الناشئين .

نعم كنت عزيزاً فخوراً حين كنت أتحدث بهذا للمؤتمرين ولكنى الآن وأنا أتحدث إلى المواطنين أشعر بشيء آخر هو الألم والخوف . الألم لهذه الجهود الضائعة والخوف على مستقبل حياتنا الأدبية من هذا الإهمال . وما أظن أن أحداً من أديابنا المعاصرين يخالفنى إذا زعمت أن كل أديب فى مصر إذا خلا إلى نفسه ، واستقصى أمره ، ووازن بين حياته وحياة أتريابه من الموظفين وأشباه الموظفين، ومن المترفين وأشباه المترفين ، تمثل - وكان صادقاً - قول العرجى:

أضاعوني وأى فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد ثغر

فلتشر الدولة بواجبها وتنظم للأدباء من الجوائز وألوان التشجيع ما هم فى حاجة إليه . وبكفى أن تلاحظ الدولة وأن يلاحظ الشعب معها أن أنحمل الأدباء فى بلد كفرنسا أو إنجلترا واثق إذا قبل الناشرون كتابه أنه سيجد قراء يحصون بالألوف الكثيرة ، وأن أتبه الأدباء فى مصر واثق بأنه حين ينشر كتابا فلن يظفر إلا بألوف لا تبلغ أصابع اليد الواحدة ، وهذه الألوف لن تقرأ كتابه فى الأشهر ولا فى العام ولكن فى العامين أو فى الأعوام المتصلة . وما أكثر الكتب القيمة التى لا تطبع عندنا إلا مرة واحدة .

وليس هذا كل ما ينبغى أن يظفر به الأدب والأدباء من تشجيع الدولة والشعب بل هناك شيء آخر لعله أعظم خطراً من المال وهو الحرية . فالأدباء عندنا ليسوا أحراراً لا بالقياس إلى الدولة ولا بالقياس إلى القراء . وما أكبر النبوغ الذى يضيع ويذهب هدرًا ، لأنه يكظم نفسه ، ويكرهها على الاعراض عن الإنتاج خوفاً من الدولة ، أو خوفاً من القراء ، فليس كل موضوع يعرض للإديب عندنا تسيغه القوانين ويحتمله النظام ويرضى عنه ذوق الجمهور .

ولعل ما يباح للأدباء أن يتعرضوا له وينتجوا فيه أن يكون أقل جدا مما يحظر عليهم أن يتناولوه ويخوضوا فيه . ما أكثر الذين يعميون أدباءنا بأنهم لا يتصلون بالشعب ولا يصورون حياته كما هى ، ويتهمونه ظلماً ، لأنهم يتكلفون الارستقراطية ، ويتصنعون الامتياز . ولكن دع أدباءنا يتصلوا بطبقات الشعب فيصوروا آلامها وحياتها البشعة ، ثم انتظر بعد ذلك ما سيبسب عليهم من اللوم وما سيهبأ لهم من الكيد ، وما سيوجه إليهم من التهم وما سينالهم من المكروه .

ما أكثر ما يعاب أدباؤنا بأنهم لا يعنون إلا بظواهر النفوس ، ولا يصورون دخالها ، ولا يتعمقون ضمائرهما ، ولا يرسمون شيئاً من ذلك فيما ينتجون ، ولكن دعهم يفعلوا ما يلامون على إهماله ، ودعهم يظهروا النفس الإنسانية عارية كما يفعل زملاؤهم الأوربيون ، وثق بأنهم قادرون على ذلك خليقون أن يرعوا فيه ويبهروا به إن حاولوه . دعهم يفعلوا ذلك ثم انتظر ما يصب عليهم الجمهور ورجال الدين وإدارة الأمن العام والنيابة من المكروه . يجب أن يحمر الأدب والأدباء وأن يتاح لهم القول فى كل ما يشعرون به ويجدون الحاجة إلى القول فيه ، ويجب أن تكون قوانيننا سمحة وأن يكون تطبيقها سمحاً ، وأن يكون ذوق الجمهور عندنا سمحاً كذلك .

ولتق بأن الإنتاج القيم وحده هو الذى سيقى وسينفع ، وبأن الإنتاج السخيف أو
المردول لن يقاوم عواذى الدهر ولن يقوى على النقاء .

والحرية الرأى شرها أحياناً ولكن لها خيرها دائماً ، ونفع الحرية أكثر من ضررها على
كل حال . وما أشك فى أن كثيراً من الآثام الفردية والاجتماعية سيزول أو تخف أضراره
إذا أتيح للأدباء أن يتناولوه بالنقد والتحليل وبالعرض والتصوير . وما أشك فى أن قوائمتنا
حين تنشدد فى مصادرة ما تصادر من حرية الأدب لا تحمى الفضيلة وإنما تحمى الرذيلة
وتخلى بينها وبين النفوس .

الصحافة والسينما والراديو

٥٥

وسيدمش القارئ حين يرانى أطالب بشيء من تقييد الحرية بعد أن طالبت الآن باطلاقها ، وذلك حين أتحدث عن هذه الأدوات الحديثة التى استكشفتها العلم وابتكرتها الحضارة واتخذتها وسيلة إلى الإذاعة والتغلغل فى طبقات الناس إلى أبعد حد ممكن . وأنا إنما أريد الحديث عن الصحافة والسينما والراديو .

ومن السخف أن يظن بى أحد أنى أغض من قدر هذه الأدوات الثلاث أو أريد بها شراً . فأننا من المكبرين لها المؤمنين بنفعها الذين ينتظرون منها الخير كل الخير ، لأننى لا أنظر إليها على أنها أدوات للإذاعة وإنما أنظر إليها على أنها أدوات لتثقيف الشعب وتهذيبه وتنقية ذوقه وتنقية طبعه وتحقيق الصلة بينه وبين غيره من الشعوب . ولست أنظر إليها على أنها مكملة للتعليم الشعبى وإنما أنظر إليها على أنها قد تكون أشمل نفعاً وأبعد أثراً من هذا التعليم ، ولكن بشرط أن تحقق هذه الأغراض وألا تصرف عنها إلى أغراض أخرى ليست من الخير فى شيء . وأنا أعلم أن الأدباء والفلاسفة الأوربيين يشفقون من هذه الأدوات الثلاث على العقل والثقافة أشد الإشفاق .

قد ألفوا فى ذلك الكتب وكتبوا فى ذلك المقالات وسيؤلفون الكتب ويكتبون المقالات . ولكنى أعلم أن ظروف الحياة فى مصر مخالفة لظروف الحياة فى أوربا ، فالشعوب الأوربية قادرة على القراءة لأنها أخذت بالتعليم منذ عهد بعيد . ومن المحقق أن الصحافة والسينما والراديو خليقة أن تصرف الناس عن القراءة الهادئة المطمئنة ، وأن تنافس الكتاب منافسة خطيرة على العقل والثقافة . ولكن كثرة المصريين لا تقرأ فلا أقل من أن تتلى عليها الصحف التى تعلمها وتهذبها بلغتها السهلة وعباراتها العربية وأساليبها اليسيرة ، ولا أقل من أن يبلغ السينما والراديو عقولها وقلوبها وأذواقها بما يعرضان عليها ويحملان إليها من المشاهد والأخبار ، ومن ألوان العلم والأدب والفن الميسرة المقرية إلى طاعتهم . وإلى أن تتعلم هذه الكثرة المصرية وتصبح هذه الأدوات خطراً على القراءة الهادئة المطمئنة ، نستطيع أن نعتمد على هذه الأدوات نفسها على أنها وسائل أساسية إلى تثقيف الشعب وتهذيبه وإرشاده إلى الخير فى سيرته وإلى الصواب فى رأيه .

وإذا طالبت بأن نحدد حرية هذه الأدوات بعض الشيء ، فإني لا أريد أن تكون إدارة الأمن العام أو إدارة المطبوعات هي التي تقيد هذه الحرية ، وإنما أريد أن تنظم هيئات من المثقفين تشرف من بعيد على حياة هذه الأدوات الثلاث ، وواضح أن هذه الهيئات لن تكون غريبة عن هذه الأدوات .

فنقابة الصحافة هي التي تشرف على حياة الصحافة وهي التي ستوجهها وهي التي ستردها إلى القصد إن جارت عنه وإلى الخير إن تنكبت طريقه . وقل مثل ذلك في لجنة الراديو . أما السينما فله قصة أخرى لأنه يأتيها من الخارج ، والطاريء علينا منه أكثر جدا من الذي نستحدثه في بلادنا ، وإذا كانت أوروبا نفسها على حريتها تشكو من خطره على الذوق والخلق ، فأحرى بنا أن نخطأ منه للذوق والخلق ، وأن نراقبه مراقبة دقيقة وألا نبيح عرضه إلا إذا وجدنا منه الخير وأما من شره على أقل تقدير . والمهم أن يكون أمر ذلك إلى هيئة مثقفة ترتفع عن التحكم والجور وتتزه عن الرجعية والجمود .

خَطَرُ السِّينِما عَلَى التَّمثِيلِ

٥٦

والتشديد على السينما فى مصر واجب بنوع خاص لسبب قد يظهر غريباً بعض الشيء ولكنه واضح إذا فكرت فيه تفكيراً بـسيراً ، فليس السينما خطراً على الذوق والخلق والكتاب فحسب ، ولكنه خطر على فن ناشئ فى مصر ونحن حراس على أن نقويه وننميه ، لأن تقويته وتنميته إحياء للأدب من ناحية وترقية صحبحة للذوق من ناحية أخرى ، وهو فن التمثيل .

فهذا الفن الطارىء على لغتنا العربية من أقوم الفنون الأدبية وأرقاها وأبلغها أثراً فى إمتاع النفوس وتصفية الأذواق . وهو لا يتجه إلى النظارة وحدهم وإنما يتجه إليهم وإلى القراء أيضاً وهو لا يكتفى بجمال المنظر وسحره وإنما يضيف إليه الجمال الأدبى فى اللفظ والأسلوب والحوار . فله على السينما فضل الفن الرفيع وله على السينما فضل البقاء والصلاح ، لأنه يراجع ويراجع فى أناة ومهمل وعلى انفراد . وكل هذا خليق أن يدفعنا إلى إثارة على السينما ، لأنه عنصر من عناصر التربية الأدبية والفنية معا . وقد بذلنا فى العناية به جهوداً موفقة ، ولم تبخل عليه الدولة بالمال ، بل هى تشجعه أكثر جداً مما تشجع غيره من فنون الأدب . فلا أقل من أن تحميه بعض الحماية لا أقول بمحاربة السينما ، فلا سبيل إلى ذلك ولا خير فيه ، ولكن أقول بمراقبته والتحرج فى هذه المراقبة .

فأما العناية بالتمثيل نفسه فلست أقول شيئاً لأن لها لجنة تنهض بها على وجه لا بأس به .

وَأَجِبْ مِصْرَ نَحْوِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ

٥٧

قد أشرت منذ حين إلى أن من الحق على الدولة المصرية للثقافة أن تذيبها في طبقات الشعب المصري من جهة ، وأن تتجاوز بها الحدود المصرية إلى الأقطار التي تستطيع أن تسيغها وأن تستفيع بها من جهة أخرى .

ولأمر ما قالت بعض الأقطار الشرقية لمصر إنها زعيمة الشرق العربي ، ولأمر ما صدقت مصر ما قيل لها . فإن كان هذا حقاً فإن له نتائج يجب أن تنشأ عنه وتبعات يجب أن ترتب عليه . وإن لم يكن هذا حقاً فإن من الواجب علينا أن نحققه لأن فيه تحقيقاً لكرامتنا من ناحية ، ولأن فيه ارتفاعاً عن الأثرة التي لا تليق بشعب كريم . والشيء الذي لا شك فيه هو أن الله قد هيا لمصر من أسباب القدرة على إحياء الثقافة ونشرها ما لم يهيء لغيرها بعد من الأمم العربية . فمما لا يليق بالمصريين وقد تسامع الناس بأنهم كرام ، وزعموا هم لأنفسهم أنهم كرام أيضاً ، مما لا يليق بهم أن يوثروا أنفسهم بما أتبع لهم من الخير ويختصروها بما أتبع لها من النعمة ، وإنما الذي يلائم كرمها وكرامتها وما تطمح إليه من المثل الأعلى أن يكون حديثها ملائماً لقديمها وأن تكون مشرق النور لما حولها من الأقطار وأن تكون البلد الذي تهوى إليه أفئدة الطالبين للعلم والراغبين فيه .

وقد يظن المصريون أنهم يملون في سبيل ذلك بلاء حسناً . فأحب أن أصارحهم بأنهم لم يفعلوا في سبيل ذلك شيئاً .

إن الأقطار العربية تقرأ ما ينشر في مصر من الصحف والكتب والمجلات ، ولكن مصر لم تصنع إلى الآن شيئاً لتيسر لهذه الأقطار قراءة كتبها وصحفها ومجلاتها . ولعل من هذه الأقطار ما يلتقي كثيراً من الجهد في الظفر بحاجته من هذه الكتب والصحف والمجلات . ولو قد يسرت مصر للأقطار العربية قراءة آثارها المطبوعة لما بلغت من خدمة الثقافة إلا أيسرها وأهمونها ، على أن ذلك يعود عليها بالمنفعة المادية والمعنوية جميعاً .

نعم إن مصر تيسر لبعض البلاد العربية استدعاء بعض المعلمين ، ولعلها تجد في ذلك شيئا من الجهد ، ولكن هذا من أيسر الأمر أيضا . وتبعات المركز الممتاز الذى أتيح لها بين الأقطار العربية تفرض عليها أكثر من ذلك . ولست أذكر إلا أمرين اثنين : أحدهما قد أخذت مصر بأسبابه ولكن فى ببطء وتردد ، وهو فتح أبواب مدارسنا ومعاهدنا للطلاب الشرقيين والعناية بهم إذا وفدوا على بلادنا ، لا بأن نيسر لهم طلب العلم فحسب ، بل بأن نيسر لهم حياتهم فى مصر أيضا وإننى لأوازن بين ما تصنعه البلاد الأوربية لتحقيق العناية بالطلاب الأجانب وما نصنعه نحن فأوازن بين الوجود والعدم . ومع ذلك فأوربا حين تعنى بالطلاب الأجانب إنما تنشر الدعوة لنفسها وتستقدم الأجانب لينفقوا فيها أموالهم وليعودوا منها وقد تأثروا بها وأصبحوا لها رسلا فى بلادهم . فأما نحن فلسنا فى حاجة إلى نشر الدعوة لأننا لا نطمح فى شيء ، ولأن الدعوة المصرية تنشر نفسها فى الأقطار العربية لما تقوم عليه من الحب والمودة والائخاء . وإنما يجب علينا أن نيسر لطلاب الأقطار العربية الدرس والاقامة فى مصر أداء للحق ونهوضا بالواجب ووفاء للأصدقاء وصرفا لهؤلاء الأصدقاء عن الرحلة إلى أقطار الغرب إن وجدوا فى هذه الرحلة مشقة أو عناء .

والأمر الثانى دعوت إليه سرا منذ أكثر من عشرة أعوام حين تولى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وزارة المعارف للمرة الأولى . فقد شهدت مؤتمرا للآثار عقد فى سوريا ولبنان وفلسطين . فلما عدت رفعت إلى الوزير تقريراً خاصاً طلبت فيه أن تنشئ مصر مدارس مصرية للتعليم الابتدائى والثانوى فى هذه الأقطار . وكان الذى أثار فى نفسى هذا الاقتراح ما رأيته من السلطان العقلى للمدارس الأجنبية على هذه الأقطار . وكنت أرى أن العقل المصرى أقرب إلى العقل السورى والفلسطينى وأحرى أن يتصل به ويؤثر فيه تأثيرا حسنا من العقل الأمريكى أو الفرنسى . ولكن وزير المعارف حيثذ نهى باسمنا إلى أن ذلك ليس ميسورا ، فقد تريد مصر ولكن السياسة الأجنبية ستأباه من غير شك . وكان هذا حقا حيثذ ، فأما الآن وقد عقد بيننا وبين أوربا اتفاق مؤثرو ، وقد ظفرت سوريا ولبنان ببعض الحرية واستقلت العراق ، فما أرى أن مصاعب سياسية تقوم دون هذا النوع من التعاون الثقافى بين الأقطار العربية التى تجمعها وحدة اللغة والدين والمثل الأعلى ، والتى تشترك فى منافع اقتصادية عظيمة الخطر .

ما أظن أن السياسة الوطنية لهذه الأنظار تكره أن تنشأ فيها مدارس مصرية تحمل إلى أبنائها ثقافة عربية شرقية ، ويعملها إليهم معلمون شرقيون مثلهم يتحدثون إليهم بلغتهم ويشاركونهم في الذوق والميل والشعور . وما أظن أن السياسة الأوربية تمنع في ذلك وقد تم الاتفاق بيننا وبين أوروبا على أن تستقر في بلادنا مدارس أوربية وتضمن بكل ما يمكنها من النهوض بمهمتها في حدود القوانين المصرية وعلى أن يكون التبادل أساساً لهذا الاتفاق .

وواضح أننا لا نريد أن تنشأ مدارسنا المصرية في فرنسا أو إنجلترا أو إيطاليا ، ولكن من حقنا أن تنشأ المدارس المصرية في البلاد العربية التي تتأثر بسلطان هذه البلاد ونفوذها تأثيراً قليلاً أو كثيراً .

ومن المحقق لنا إذا أنشأنا المدارس المصرية في الأنظار العربية فستنشئها ومسيرها على النحو الذي نحب أن تنشأ عليه المدارس الأجنبية في بلادنا وأن تسير عليه أيضاً . ستنشئها على أنها معاهد للتعاون الثقافي بيننا وبين أهل هذه البلاد ، لا يستأثر المصريون وحدهم بالعمل فيها ، بل يستعينون بمن يقدرون على معرفتهم من الوطنيين . ولا تفرض فيها الجغرافيا المصرية والتاريخ المصري دون الجغرافيا الوطنية والتاريخ الوطني ، وإنما تكون معاهد ينشأ فيها الوطنيون لأوطانهم لا لمصر ، وحسب مصر أنها تعين على ذلك وتشارك فيه وتؤدي ما عليها من الحق لجيرانها وشركائها في اللغة والدين والاقتصاد ، وحسبها أن تظفر منهم بالحب والمودة والاخاء .

وقد يقال إن أعباء الدولة المصرية أثقل من أن تسمح لها بمثل هذا التوسع في إذاعة الثقافة خارج حدودها على حين أنها في أشد الحاجة إلى إذاعة الثقافة داخل هذه الحدود . وقد يكون هذا حقاً من بعض الوجوه . ولكن من الحق أيضاً أن لحياتنا المستقلة تبعاتها ، وأن التقدير في النهوض بهذه التبعات لا يلائم ما نزعمة لأنفسنا من الكرامة والرعاية . وما لا شك فيه أن هذه المدارس إن أنشأناها ستكون أُنفع لمصر وللبلاذ التي تنشأ فيها من كثير من القنصليات والمفوضيات التي نبشأ فيها ولا نجنى منها نفعا .

وما لا شك فيه أيضاً أن العبء المالي الذي يتبعه إنشاء هذه المدارس لا ينبغي أن يقع كله على الدولة ، وإنما ينبغي أن يشارك فيه القادرون على هذه المشاركة من المصريين أولاً ومن الوطنيين ثانياً . وحسب الدولة أن تعينها معونة قيمة بالمال والرجال .

على هذا النحو تحمل مصر تبعاتها وتنهض بواجباتها الثقافية وتلائم بين حديثها وقديمها ، فقد كانت مصر فيما مضى من العهود الإسلامية مصدر الثقافة والعلم للأقطار العربية في الشرق القريب . لم تقصر في ذلك إلا حين اضطرها السلطان العثماني إلى التقصير فيه . فأما الآن وقد استردت استقلالها فيجب أن تسترد مكانتها الثقافية في الشرق القريب . وهناك بلاد عربية لم ينشأ فيها الأجانب ولا يستطيعون أن ينشئوا فيها المدارس والمعاهد ، ولا يجهد أهلها فضلا من المال ينفقونه في تنمية الثقافة كما ينبغي . فالحق على مصر أن تسرع إلى معونة هذه البلاد وألا تدخر جهداً إلا بذلته في هذه السبيل . وهذه البلاد هي الحجاز وبلاد الدولة العربية السعودية بوجه عام .

وما أشك في أن المصريين يرضون كل الرضى عن إنشاء مدرستين على أقل تقدير ، إحداهما في مكة والأخرى في المدينة ، ما أشك في أنهم يتجاوزون الرضى إلى البذل والاتفاق . وقد علمت أن أهل الحجاز أنفسهم يمتنون ذلك ويلحون فيه .

التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها

٥٨

وليس هذا كل ما ينبغي أن تنهض به مصر لنشر الثقافة في الأقطار العربية . بل هناك شيء آخر قد عم الشعور به واشتدت الحاجة إليه حتى أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد له وهو : التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها بالقياس إلى الأقطار العربية كافة . يدعو إلى ذلك حاجة هذه البلاد إلى توحيد الجهود ما دام مثلها الثقافي الأعلى واحدا ، ويدعو إلى ذلك أن التعليم العالي في مصر قد بلغ من الرقى درجة تدعو إليه طلاب العلم في الأقطار العربية . وللتعليم العالي في مصر نظم دقيقة شاقة قد تحول بين هؤلاء الطلاب وبين الانتفاع به والظفر باجازاته ودرجاته ، فلا بد من أن يهيأ هؤلاء الطلاب لهذا التعليم تهيئة حسنة تلائم تهيئة المصريين له . وقد اجتمع فريق من قادة الرأي الشرقي العربي منذ أكثر من عام في لجنة التأليف والترجمة والنشر وتشاوروا في ذلك كما تشاوروا في غيره من ألوان التعاون الثقافي ورسموا لذلك خطة وشرعوا له نظاما . ثم أخذت وزارة المعارف تفكر فيه وتستعد للدعوة إلى مؤتمر عربي شرقي . والذي أرجوه أن يكون انعقاد هذا المؤتمر دوريا وأن يكون هذا المؤتمر منتقلا في الأقطار العربية على نحو ما يسير عليه المؤتمر الطبي الذي أنشئ منذ حين .

وقد شهدت في العام الماضي - ممثلا لوزارة المعارف - مؤتمر اللجان الوطنية للتعاون الفكري ، فتحدثت فيه إلى المؤتمرين بأن مصر تستطيع أن تكون مركزاً من أهم المراكز لهذا التعاون الفكري ، إذا نهضت ببعثاتها الثقافية نحو الأقطار العربية . ذلك لأنها بحكم مركزها الجغرافي وبحكم نهضتها الحديثة أصدق صورة لما تطمح إليه عصبة الأمم من هذا التعاون الفكري الخالص الذي يقارب بين الأمم ويلقى ما بينها من الفروق ويرتفع بحياتها العقلية عن ألوان الخصومة وضروب النزاع . فالجامعة المصرية مثلاً بيئة تلتقى فيها الثقافات الإنسانية كلها تقريباً ، يحملها إليها أساتذة ممتازون من المصريين ومن الأوربيين على اختلاف أوطانهم ومذاهبهم في السياسة والدين والاقتصاد . وهذه الثقافات كلها تلتقى وتمتزج وتصهر في العتل المصري الذي يسيغها ويتمثلها ويطبعها بعد ذلك

وليس من الخير أن يكون الأزهر حربا على الحياة الحديثة فإن هذه الحرب لا تجدى ولا تفيد وإنما الخير والواجب أن يكون الأزهر ملطفا للحياة الحديثة مخففا لأثقالها ملائما بينها وبين ما يأمر الله به من الخير والمعروف مباعدا بينها وبين ما ينهى الله عنه من الشر والمنكر . وذلك لا يكون إلا إذا عرف رجال الدين حياة الناس كما يحيونها وأتقنوا العلم بأسرارها ومشكلاتها وما تجر على الناس من شر وما تدفعهم إليه من إثم . وسبيل ذلك أن يشتقف الأزهر بالثقافة الحديثة كما يشتقف بها غيره من المعاهد ، وأن يمتاز بعد هذا بما لا تمتاز به المعاهد الأخرى من هذه الثقافة الدينية الخالصة بحيث إذا اتصل رجاله بطبقات الناس لم يناقضوهم ولم يباينوهم ولم يجدوا مشقة فى الوصول إلى قلوبهم والانتحاء إلى نفوسهم والتأثير فى هذه النفوس وتلك القلوب .

والشر كل الشر أن يتحدث رجل الدين إلى الناس فلا يفهمون عنه لأنه قديم وهم محدثون وأن يتحدث الناس إلى رجل الدين فلا يفهم عنهم لأنهم محدثون وهو قديم . ولا ينبغي أن يغتر الأزهر لأن الناس يسمعون له الآن ويفهمون عنه بعض الشيء . ففكرة المصريين لا تزال متأثرة بعقلية القرون الوسطى . ولكن طبيعة الحياة ستخرجها غدا وبعد غد عن هذا الطور وستصوغ الأجيال الناشئة والأجيال المقبلة صيغة حديثة أوربية . فلا بد من أن يجارى الأزهر هذا التطور ليكون اتصاله بالأجيال الناشئة والأجيال المقبلة أجدى وأقوى من اتصاله بالأجيال الماضية والأجيال الحاضرة ، ومنها أخيرا لفتح الأزهر مشرق النور الدينى للبلاد الإسلامية كلها . وأخص ما يمتاز به الإسلام أنه دين الحرية والعلم والمعرفة ، وأنه دين الحرية والعلم والمعرفة كما تفهمها الأجيال على اختلافها لا كما فهمها جيل بعينه وكما تحققها العصور على اختلافها لا كما حققها عصر بعينه .

فالإسلام دين التطور والطموح إلى المثل العليا فى الحياة الروحية والمادية جميعا . ويجب أن يكون رجاله الناشرون له الذائدون عنه الداعون إليه ملائمين كل الملاءمة لطبيعته هذه السمحة التى تشجع التطور ولا تمنعه وتؤيد الطموح ولا تأباه . وسبيل ذلك ألا تكون محافظة الأزهر على القديم مانعة له من الأخذ بأسباب الحديث .

كل هذه الأسباب يحق ما قدمناه من أن مهمة الأزهر أخطر جدا مما يظن الأزهريون . وإذا فلا بد من أن تكون سيرة الأزهر ونظم التعليم فيه ملائمة لهذه المهمة الخطيرة . وهذا يقتضى أولا أن يعدل الأزهر عدولا تاما عما دأب عليه من الانحياز إلى نفسه والعكوف عليها والانقطاع عن الحياة العامة . وقد يقال إن الأزهر قد أخذ يترك هذه السيرة

أَتُوجَدُ ثَقَافَةٌ مِصْرِيَّةٌ ، وَمَا عَسَى أَنْ تَكُونَ ؟

٥٩

وبعد هذا الحديث الذى أراه قد طال أكثر مما قدرت له أن يطول تعرض مسألة لابد من الوقوف عندها والإجابة عليها . أتوجد ثقافة مصرية - وما عسى أن تكون ؟ فأما أنا فأجيب على هذه المسألة بأن الثقافة المصرية مهما تكن ضعيفة ومهما تكن ناقصة ومهما تكن محتاجة إلى التقوية والتنمية والإصلاح ، فهي موجودة ما فى ذلك وما ينبغى أن يكون فى ذلك شك . هي موجودة متميزة بخصالها وأوصافها التى تنفرد بها من غيرها من الثقافات . وأول هذه الصفات المميزة لثقافتنا المصرية أنها تقوم على وحدتنا الوطنية وتتصل اتصالاً قوياً بنفسنا المصرية الحديثة كما تتصل اتصالاً قوياً عميقاً بنفسنا المصرية القديمة أيضاً . تتصل بوجودها المصرى فى حاضره وماضيه . ومن حيث إنها تصور آمالنا ومثلنا العليا فى الحياة فهي تتصل بمستقبلنا أيضاً بل هي تدفعنا إلى هذا المستقبل دفْعاً . ولك أن تنظر فى أى لون من ألوان العلم والأدب والفن التى تدرس فى مصر التى ينتج فيها العلماء والأدباء والفنانون المصريون ، فسرى أنها مطبوعة بالطابع المصرى القوى الذى لم يستطع الزمان أن يمحوه أو يعفى آثاره . سرى فيها هذا الذوق المصرى الذى ليس هو إبتساماً خالصاً ولا عبوساً خالصاً ولكنه شيء بين ذلك فيه كثير من الابتهاج وفيه قليل من الابتأس . وسرى فيه هذه النفس المصرية التى تجمع بين الجدة والقدم والى تثب إلى أمام ولكنها تستأنى وقد تقف من حيث تستأنى وقد تقف من حين إلى حين لتنظر إلى وراء . سرى فيها الاعتدال المصرى الذى يشتق من اعتدال الجو المصرى والذى يأبى على الحياة المصرية أن تسرف فى التجديد . ثم سراها قد اتخذت اللغة العربية المصرية لها أداة مرنة أتيقة رشيقة لا تشب عن الذوق ولا تتجافى عن الطبع ولا تكلف قارئها مشقة وجهداً ولا تقل إن اللغة العربية مشتركة بين مصر وغيرها من البلاد العربية ، فهذا حق ، ولكن لمصر مذهبها الخاص فى التعبير كما أن لها مذهبها الخاص فى التفكير والبلاد الأخرى تتأثر بمصر ولعلها تتنافس فى تأثر مصر فى تفكيرها وتعبيرها .

وإذا أردت أن تحلل الثقافة المصرية إلى عناصرها الأولى فهذه العناصر بينة واضحة :
هى التراث المصرى الفنى القديم ، وهى التراث العربى الإسلامى ، وهى ما كسبته مصر
وتكسبه كل يوم من خير ما أثمرت الحياة الأوربية الحديثة . هى هذه العناصر المختلفة
المتناقضة فيما بينها أشد الاختلاف والتناقض . تلتقى فى مصر فيصنف بعضها بعضا ،
ويهدب بعضها بعضا وينفى بعضها من بعض ما لا بد من نفيه من الشوائب التى لا تلائم
النفس المصرية ، ثم يتكون منها هذا المزاج النقى الرائق الذى يورثه الآباء للأبناء وينقله
المعلمون إلى المتعلمين . وأنا أعلم أن كثيرا من رجال الثقافة الممتازين فى أوروبا يضيفون
بالثقافات الوطنية ويكرهونها ويودون لو لم تعرف الإنسانية إلا ثقافة واحدة . أنا أعلم
هذا ولكنى أعلم أنه مخالف لطبيعة الأشياء . فمن عناصر الثقافة ما هو بطبيعته شائع
عام مشترك بين الناس جميعا ، ترى ذلك فى كثير من ألوان العلم . ومن عناصر الثقافة
ما هو بطبيعته شخصى مقصور على هذه الأمة أو تلك ، يجرى ذلك فى كثير من ألوان
الفن . ولكن طبيعة الحياة الإنسانية قد أتاحت للناس أن يخصصوا العام فيطبعوه بطابعهم ،
وأن يعمموا الخاص فيجعلوه شركة بين الأمم جميعا . فالعلم لا وطن له ، ولكنه إذا
استقر فى وطن من الأوطان تأثر بأقليمه وبيئته ليستطيع أن يتصل بنفوس ساكنيه . والفن
شخصى متأثر بمتجه مصور لنفسه ومزاجه ، ولكنه لا يكاد يظهر حتى يكتسب من
وجود نفسه صفة لا أدرى كيف تحدد ولكنها تصل بينه وبين الناس جميعا وتقربه إلى
نفوس الناس جميعا . هذا التمثال المصرى وطنى خالص يمثل للطبيعة المصرية والذوق
المصرى ، ولكنه لا يكاد يظهر فى ضوء الشمس حتى يعجب المثقفين جميعا ويتصل
بنفوسهم . وهذا اللون من ألوان الموسيقى ألماني أو فرنسي يصور فاجنر كما يصور ألمانيا
ويصور برليوز كما يصور فرنسا ، ولكنه لا يكاد يوقع حتى يهز قلوب المثقفين جميعا
ويتصل بأذواقهم .

فليست الثقافة وطنية خالصة ولا إنسانية خالصة ، ولكنها وطنية إنسانية معا وهى
فى أكثر الأحيان فردية أيضا . فمن ذا الذى يستطيع أن يمحو تهوفن من موسيقى
تهوفن ؟ ومن ذا الذى يستطيع أن يمحو راسين من شعر راسين ؟

وإذن ففى مصر ثقافة مصرية إنسانية فيها شخصية مصر القديمة الهادئة ، وفيها
شخصية مصر الباقية الخالدة ، وهى فى الوقت نفسه إنسانية قادرة على أن تغذو قلوب
الناس وعقولهم وتخرجهم من الظلمة إلى النور ، وقادرة على أن تتيح لهم من اللذة والمتاع

مما يجدونه أو لا يجدونه في ثقافتهم الخاصة . وآية ذلك أن هذه الثقافة تعلم كثيراً من العرب غير المصريين وتلهمهم ، وأن القليل الذي ترجم إلى اللغات الأوربية قد أعجب الأوروبيين وأرضاهم . فلتنعم أنفسنا إن لم تكن مفتتحة بأننا مهما نكن مبطلين فإن لنا شخصية قوية خصبة تنتج للناس ما يفيدهم ويمتعمهم كما تنتج لنا ما يفيدنا ويمتتنا . وكل ما يجب علينا هو ألا نهمل هذه الثقافة فتضعف أو يدركها الجمود ، وأن نمنحها ما نملك من قوة وجهد لتنمو وتذكو ، فإن في نمائها وذكائها نماء لنا وذكاء ، بل نماء لغيرنا من الناس وذكاء أيضاً .

حُلْمٌ وَأَمَلٌ

٦٠ .

وقد يحق لي بعد إملاء هذا الحديث الطويل الشاق ، ويحق للقارئ بعد الفراغ من قراءته أن يفرغ كل منا نفسه في مجلسه الذي يوافق فيه فراغه من الاملاء أو القراءة ، وأن يرسل نفسه لحظات على سجيتها ويخل بينها وبين الأمل الواسع والحلم البعيد . فأنا أنا فإني أطلق نفسي من القيود التي يفرضها عليها الاملاء المنتظم والتفكير المنسق ، أطلقها من هذه القيود وأخل بينها وبين أمل لا يشبهه في السعة والجمال والتنوع إلا هذا الأفق الذي أحسه يمتد أمامي رائعا بهذا الجو المشرق الصافي ، وبهذه الجبال الشاهقة تتوجها الثلوج وتقوم على سفوحها الغابات مختلفا ألوانها ، ويرق بينها ضوء حار يبعث في النفوس والأجسام حياة ، ويضطرب بينها نسيم عذب يبعث في النفوس والأجسام نشاطاً . أخل بين نفسي وبين هذا الأمل الواسع الحلو ، أخل بينها وبين هذا الحل الرائع الجميل ، فأجد لذة قوية تخرجني عن طوري أو تكاد ، عميقة تغلغل إلى أقصى ضميري أو تكاد . وإذا أنا فرح إلى أقصى غايات الفرح ، مبتهج إلى أبعد حدود الابتهاج ، سعيد إلى أرقى درجات السعادة ، لأنني أرى شجرة الثقافة المصرية باسقة ، قد ثبتت أصولها في أرض مصر ، وارتفعت فروعها في سماء مصر ، وامتدت أغصانها في كل وجه ، فأظلت ما حول مصر من البلاد وحملت إلى أهلها ثمرات حلوة ، فيها ذكاء للقلوب وغذاء للعقول وقوة للأرواح . وهم يسعون في هدوء واطمئنان وثقة إلى هذه الغصون النضرة الوارفة ، فيستمتعون بمنظرها ، ويأوون إلى ظلها ويستمتعون بثمراتها المشابهة ، لأنها تصدر عن شجرة واحدة هي ثقافة مصر المختلفة ، ولأنها تحمل إليهم ألوان العلم وضروب المعرفة وصنوف اللذة الفنية على تنوعها ، فيتلون هذه الآية الكريمة التي اقتبس ترجمتها ، أندريه جيد وزين بها كتابا هو أبرع كتبه في تصوير لذات الحبس ، والتي اقتبسها أنا الآن لأن فيها أصدق صورة وأروعها وأبرعها للذة العقل والقلب والروح .

﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون﴾ .

نعم أرسل نفسي على سجيبتها في هذا الحلم الرائع الجميل فأرى مصر وقد بذلت ما دعوتها إلى بذله من جهد في تعهد ثقافتها بالعباية الخالصة والرعاية الصادقة ، وأرى مصر وقد ظفرت بما وعدتها بالظفر به فانجذب عنها الجهل وأظلم العلم والمعرفة وشملت الثقافة أهلها جميعا ، فأخذ يحظه منها الغنى والفقير والقوى والضعيف والناهب والخامل والناشئ ومن تقدمت به السن ، وتغلقت لذتها حتى بلغت أعماق النفوس ، وانتشر نورها حتى أضاء القصور والدور والأكواح ، وشاعت في مصر كلها حياة جديدة وانبعث في مصر كلها نشاط جديد ، وأصبحت مصر حنة الله في أرضه حقا يسكنها قوم سعداء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم بالسعادة وإنما يشركون غيرهم فيها . وأصبحت مصر كنانة الله في أرضه حقا يمتز بها قوم أعزاء ولكنهم لا يؤثرون أنفسهم بالعزة وإنما يفيضون على غيرهم منها .

هذا حلم رائع جميل تمضي فيه نفس هائلة تحب مصر وأهل مصر في هذا الأفق الغريب الجميل من آفاق الألب ، ولكنه حلم يسير التحقيق قريب التعبير . فإن مصر التي انتصرت على الخطوب ، وثبتت للأحداث وظفرت بحققها من أعظم قوة في الأرض في هدوء وأناة وثقة بالنفس وإيمان بالحق ، خليقة أن تنصير على نفسها وتظهر على ما يعترض طريقها من العقاب ، وترد إلى نفسها مجدا قديما عظيما لم تنسه ولن تنساه .

بيروبول يوليو سنة ١٩٧٣

مورزين يوليو سنة ١٩٧٣

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة بقلم الأستاذ الدكتور/ أحمد فحى سرور
١١	مقدمة
١٥	الثقافة والعلم أساس الحضارة والاستقلال . الاستقلال والحرية وسيلة إلى الكمال وسبب من أسباب الرقى . ينبغي الملاءمة بين حياتنا الحديثة ومجملتنا القديم
١٨	مستقبل الثقافة بمصر مرتبط بماضيها البعيد . أمصر من الشرق للثقافى أم من الغرب للثقافى ؟ العقل المصرى متصل منذ العصور الأولى بشعوب بحر الروم
٢١	العقل المصرى ليس شرقيا . العقل المصرى والعقل اليونانى وتأثر كل منهما بالآخر . المنافع العملية قوام سياسة المسلمين فى عصورهم المختلفة . هذا التصور هو قوام الحياة الحديثة فى أوروبا
٢٥	شدة اتصال مصر باليونان فى القديم وتأثرها بالعقلية اليونانية والفلسفة اليونانية . ليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم فرق عقلى قوى
٢٦	مصر والإسلام . تشابه الإسلام والمسيحية فى علاقتهما بالفلسفة وتأثيرهما فيها.
٢٩	مصر بعد تغلب الترك . حمايتها للعقل الإنسانى فى عهد اليونان وحمايتها له بعد غارة الترك . العقل الإسلامى كالعقل الأوروبى يرد إلى عناصر ثلاثة : حضارة اليونان ، حضارة الرومان ، الدين
٣١	مصر والحضارة الحديثة . المثل الأعلى للمصرى فى حياته المادية هو المثل الأعلى للأوروبى . حياتنا المعنوية على اختلاف ألوانها أوروبية خالصة . نظام الحكم فى مصر وتأثره بالنظم الأوروبية . نظم التعليم فى مصر ومسايرتها للنظم الأوروبية . ملامحنا القديمة فى التعليم وأخذ الأوربيين عنها فى القرون الوسطى
٣٧	تفسير مصر فى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . المصرى خلق للعزة والقوة . لا فرق بين المصرى والأوروبى فى العقلية ، المساواة فى الحقوق والواجبات ينبغى أن تكون نظام حياتنا الداخلية والخارجية
٣٩	وجوب الصراحة والجراحة فى الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية فى كل نواحي الحياة . .

- إشفاق بعض الناس من الدعوة إلى هذا الرأي . لا خوف من الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .
- ٤٣ مساهمة الإسلام للحضارة في العصور المختلفة
- ٤٩ لا خطر من الاتصال بالقوى الصريح بأوروبا على شخصيتنا وماضيها
- مادية الحضارة الأوربية . روحية الشرق وحضارته . موقفنا بين روحية الشرق وحضارته وبين
- ٥١ حضارة الغرب
- الدولة وشؤون التعليم . نهوض الدولة وحلها بشؤون التعليم . جهود الأفراد والجماعات
- في سبيل التعليم . التعليم المصري والأجنبي ونوع كل منهما . إشراف الدولة على شؤون
- التعليم من أهم الوسائل لحياطة الاستقلال والذود عنه . وجوب مراقبة التعليم في المعاهد
- الأجنبية . فرض تعليم لغة البلاد وتاريخها . التعليم الديني وضرورة فرضه على المعاهد الأجنبية
- كما هو ضروري في المدارس المصرية . التعليم الحر وحظه من الرقابة . التعليم الديني في
- الأزهر . يجب أن يكون هناك قدر مشترك من مناهج التعليم في جميع المدارس مصرية أو
- أجنبية أو معاهد دينية . الأزهر ومراحل التعليم فيه . وجوب إشراف الدولة على التعليم العام
- في جميع المعاهد . القومية الإسلامية والقومية الوطنية
- ٥٤ الديمقراطية والتعليم الأولى . التعليم الأولى ركن أساسي من أركان الديمقراطية الصحيحة .
- مسؤولية الدولة عن حماية جسم الصبي كما هي مسؤولية عن تكوين عقله وقلبه
- ٦٥ وحبوب العناية بإعداد المعلم الأولى . إصلاح مدارس المعلمين الأولى . مهمة التعليم الأولى
- أخطر من نحو الأمة . شروط إعداد المعلم الأولى وحقوقه وواجباته
- ٧١ المدارس الأولى : سياسة بناء المدارس الأولى وتأثيرها . ضرورة الاقتصاد ومراعاة ظروف
- البيئة
- ٧٥ مرحلة التعليم الأولى لا تكفي لمن تنقطع به السبل عن إتمام التعليم العام . وجوب تزويد
- الصبي بحفظ من الثقافة إلى جانب ما يزاولون من عمل . أثر ذلك في تكوين شعب بشعر
- ٧٧ بالكرامة والعزة ويدرك الواجب
- خطر التعليم الأولى وأهميته : الأمة وقادة الرأي . ضرورة أن يكون المشرفون على التعليم الأولى
- ٨٠ من صفوة الأمة وخلاصة التأهين فيها
- التعليم الثانوي : اختلاط الأمر في مرحلته واضطرابه . متى يبدأ ؟ الفرض من التعليم الثانوي .
- مكان التعليم الابتدائي من التعليمين الأولى والثانوي . وجوب زواله من حيث كونه وحدة
- مستقلة . ضرورة الملاءمة بين التعليم الأولى والثانوي . متى يجب أن ينتهي التعليم الثانوي
- ٨٢

- مشكلات التعليم العام : إلى من يتجه هذا التعليم ؟ إياحه للمستطيعين ومن بقدر من الفقراء على الانتفاع به . خطر قصر التعليم العام على طبقة دون أخرى . الديمقراطية الحديثة وحق الفقراء في التعليم العام ٨٧
- هل هناك خطر من التوسع في التعليم العام ؟ . الديمقراطية تسوى بين الطبقات في حرية التعليم كما سوت بينهم في الحقوق والواجبات . علاج البطالة لا يكون بإشاعة الجهل بين الناس أو الحد من نشر التعليم ، إنما يكون بإصلاح النظام الاجتماعي . لا خطر الآن من أزمة المتعلمين المتعطلين . نحن والأجانب . وجوب المساواة بيننا وبينهم في المعاملة . علاج الأزمة إنما يكون بتحقيق الصلة بين التعليم النظري والحياة العملية ٩٢
- وجوب مراقبة الدولة للأطفال في مرحلة التعليم العام والنصح لذويهم بتوجيههم الوجهة الصالحة . نجاح هذه التجربة في فرنسا ٩٩
- ازدحام المدارس بالتلاميذ يضاعف من العناية بهم ومراقبتهم خطر ذلك على التعليم . حاجة الشعب إلى التعليم الصالح ليست أقل من حاجته إلى الدفاع الوطني المتين . ليست مهمة المعلم التعليم فحسب بل واجبه تربية الطفل وتهيئته تهيئة صالحة ١٠١
- حقوق المعلم : الثقة به . ليس المعلم أداة تنفيذية فقط . الصلة بين المعلم والتلميذ . وزارة المعارف ورجالها الفنيون . السياسة والتعليم . تبعه رجال الوزارة الفنيين في اضطراب التعليم . صلة الديوان بالمدارس . المركزية وخطرها ١٠٧
- ومجوه إصلاح التعليم :
- « أ » إنشاء مجلس التعليم الأعلى .
- « ب » إعادة تنظيم مراقبات التعليم . إنشاء مجالس إدارة صغيرة . تقرير مقدم إلى معالي مراد سيد أحمد باشا وزير المعارف الأسبق بشأن الصلة بين التعليم الثانوي والعالى .
- « ج » إصلاح التفتيش ١١٤
- الامتحانات : المبالغة في قيمتها . اعتبارها غاية بعد أن كانت وسيلة . وجوب إلغاء امتحان النقل إلا إذا دعت إليه ضرورة . الثقة بالمعلم . تيسير الامتحانات العامة ١٢٤
- القراءة السهولة . إغراض التلاميذ والمعلمين عنها ١٣٠
- الكتب التعليمية المقررة : خطر احتكار التأليف . سياسة شراء الكتب وضررها . مكبات للدارس والصلية بها . حرية واختيار الصالح من الكتب ١٣٣

- مشكلات التعليم الخاصة : غاية التعليم العام والمرض من إنشائه . كيف كانت مصر تنصير التعليم قبل الاحتلال . وبعده الغرض الأسمى من التعليم العام . الخصومة بين الجامعة ووزارة المعارف : ضرورة اشتراك التعليم العالي في تنظيم التعليم الثانوي . ليس الغرض من التعليم العام إعداد الطلاب للتعليم العالي بل الغرض الأسمى من التعليم العام . الخصومة بين الجامعة ووزارة المعارف : ضرورة اشتراك التعليم العالي في تنظيم التعليم الثانوي . ليس الغرض من التعليم العام إعداد الطلاب للتعليم العالي بل هناك غايات أخرى ١٣٧
- الإيمان بمهمة التعليم العام والشعور بخطره وقدرته في نفوس المعلمين والمشرفين عليه ١٤٤
- ماذا يعلم في المدارس العامة ؟ وجوب العناية بجغرافية البلاد وتاريخها . ما يشترك فيه التعليم الأولي والتعليم العام . أوجه الاختلاف . العناية باللغة العربية . متى يبدأ بتعليم اللغات الأجنبية ؟ ١٤٩
- كم لغة أجنبية يحب أن يتعلمها التلميذ ؟ حاجتنا إلى التزود من الثقافة الأوروبية على اختلاف أنواعها ومصادرها . العناية باللغات المختلفة يساعد الجامعة على أداء مهمتها ١٥٥
- اليونانية واللاتينية . الجامعة واللغات القديمة . علة ضعف تعليمها . ضرورة فرضها على من يريد العلم الخالص والتخصص فيه . تقريرها في المدارس العامة وأسباب ذلك . الجدل بين أنصار تعليمها وأنصار عدمه ١٦١
- سبل تعليم اللغتين في التعليم العام . فرضه على طائفة خاصة . تنوع التعليم وتقسيم المواد إلى إجباري واختياري . اتفاق هذا وحالة كليات الجامعة ١٧٣
- تعليم اللغة واللغات الشرقية . الغرض من تعليم اللغة العربية في المدارس العامة وغيرها . ليست اللغة العربية وفقاً على فريق معين أو معهد معين . الأزهر واللغة العربية . حق الدولة في إعداد معلم اللغة العربية وسبيلها إلى ذلك ١٧٦
- ما اللغة العربية التي تتولى الدولة تعليمها في المدارس ؟ . إصلاح علوم العربية وتيسيرها . رأى الداعين إلى الإصلاح ورأى معارضتهم . الإصلاح ضرورة في هذا العصر . يجب أن يشمل الإصلاح ما يحصم من الخطأ قراءة وكتابة . إصلاح الكتابة وسيله ١٨٢
- قصر تعلم النحو على القدر الضروري وعرضه في صورة أدبية . دراسة أدب اللغة وتنقيف العقل . دراسة أطراف من الآداب الأجنبية باللغة العربية ١٩٠
- التوفيق بين هذه البرامج وطلاقة التلميذ . العدول عن التفاصيل غير الضرورية . منحهم الزمن الكافي ١٩٥

- ١٩٧ التربية الفنية وفاعليتها
- إعداد المعلم للقيام بالتعليم العام : تنوع ثقافات المعلمين وتعدد إجازاتهم الدراسية . مدارس المعلمين المتوسطة . مدرسة المعلمين العليا . البعثات . الجامعة المصرية . معهد التربية للبنين .
- ١٩٨ معهد التربية للبنات . تقرير عن معهد التربية . الصلة بين المعهد والجامعة
- إعداد معلم اللغة العربية . تعدد المعاهد التي تخرج معلم اللغة العربية : الأزهر ، دار العلوم ، كلية الآداب . اضطراب الأمر بين المعاهد الثلاثة . تقرير بين النظام الذي ينبغي أن يتخذ لإعداد معلم اللغة العربية . لجنة إصلاح دار العلوم وقرار وزارة المعارف
- ٢١١ اضطراب وزارة المعارف في سياسة إعداد المعلمين أمور التعليم فوق السياسة . الوزارة والأزهر . الوزارة ودار العلوم . دار العلوم بعد الإصلاح . الوزارة والتعليم العالي
- ٢٢٤ تخصص المعلم في المادة . الشهادات العليا لا تكفى للتخصص . امتحان مسابقة لنقل المعلم من الابتدائي إلى الثانوي
- ٢٢٨ إعداد دروس بالجامعة للمعلمين تعلم لامتحان المسابقة . مكافأة الناجحين . أثر ذلك في رفع مستوى التعليم
- ٢٣٠ التعليم العالي : ما هو ؟ ما الأغراض التي ترجى منه وتطلب إليه ؟ اختلاف الناس في هذه الأغراض . كيف يفهمها رجل الشارع ؟ كيف يفهمها الرجل المثقف ؟ المثل الأعلى الذي يجب أن تنصوهر للتعليم العالي . كليات الجامعة . تهيئة الشباب للعلم النظري والحياة العملية . تقرير كلية الآداب في إعداد الشباب للحياة العلمية الخالصة والحياة العملية الناجحة...
- ٢٣٢ معاهد العلم ليست مدارس فحسب ، بل هي بيئة للثقافة بأوسع معانيها . التعاون بين الطلبة والأساتذة في سبيل تحقيق المثل الأعلى . الجامعة يجب أن تكون مستقر الحضارة الراقية...
- ٢٤٦ ما تحتاجه الجامعة لتنهض بهذا القسط من التعليم والثقافة . استقلال الجامعة المالي والعلمي . حقها في الإشراف العام على شؤون التعليم وما يتصل بها من الامتحانات . وجوب الاحترام الفعلي لهذا الاستقلال . حاجتها إلى المال وواجب الأغنياء
- ٢٤٩ مشكلات التعليم العالي . مصادرها : فنية ، مالية ، إدارية . تبعية الحكومة . حق الجامعة في حل ما يعرض من مشكلات وقدرتها على ذلك . أمثلة لهذا . جهود كلية الآداب ومحاولاتها : اللغات السامية . الدراسات الإسلامية . معهد أصوات ، الدرجات الجامعية لا تكفى للتهيئة لشغل مناصب الدولة بل لابد من المسابقة . الفرق بين الامتحان الجامعي وامتحان المسابقة...
- ٢٥٣

- التعليم الدينى فى الأزهر . بعد أثر الأهر فى تكوين الثقافة فى مصر والعالم الإسلامى .
 وحوب ملائمة هذه الثقافة لحياة الشعب وحاجاته . الأزهر مصدر الحياة الروحية للمسلمين
 الأزهر والثقافة الحديثة . محاربة الأزهر للتطور . حق الأزهر الاشتراك فى الحياة العملية
 لا الاستئثار بها . امتياز به بالتعليم الدينى . رجال الدين فى مصر وأوروبا . إشراف الدولة على
 التعليم فيه بهى* التقارب بين النوعين : الدينى والدينى ٢٦١
- ... الصلح الدينى للأقطار . العاية بإعداد رجال الدين المسيحيين . اتصال الفسيحين بالأقطار
 أشد من اتصال رجال الدين بطبقات المسلمين . الكنيسة القبطية مصدر ثقافة دينية لغير
 المسلمين تعاون الدولة والكنيسة القبطية على الإصلاح ٢٦٦
- ليست الثقافة محصورة فى المدارس والمعاهد . تعاون الحكومة والشعب على نشر هذه الثقافة .
 وحوب تشجيع الهيئات العلمية والأدبية والفنية وتشجيعها . أثر نشاطها فى حياتنا العلمية
 والعملية والخلقية ٢٦٩
- الإنتاج العقلى . الترجمة والنقل من اللغات الأوربية وأثرها فى توحيه الثقافة . إنشاء مكتب
 للترجمة وتنوع أعماله ٢٧٤
- قلة إنتاج المثقفين وأسبابها . نشأتهم فى بيئة معادية للثقافة وتحريرهم لأنفسهم أولا . ثباتهم
 لمقاومة الشعب وتكرار السياسة أحيانا قلة عدد القارئيين ورعتهم عن القراءة ٢٧٧
- حفظ الأديب فى مصر وغيرها . وجوب تشجيع الأدباء على الإنتاج . حرية للرأى . الصحافة
 والسيما والراديو وخطرها . وجوب إشراف هيئات منظمة عليها ٢٨٤
- خطر السينما على التمثيل . وجوب حمايته والعناية به ٢٨٦
- واجب مصر نحو الأقطار العربية . سبيل نشر الثقافة المصرية فى هذه الأقطار . الكتب
 والمطبوعات . التعاون الثقافى بين مصر والأقطار العربية وأثره . تعليم أبناء هذه الأقطار فى
 مصر . إنشاء مدارس مصرية فى الأقطار العربية ٢٨٧
- التعاون على تنظيم الثقافة وتوحيد برامجها بالقياس إلى الأقطار العربية كافة . مصر مركز من
 أهم مراكز التعاون الفكرى ٢٩١
- أوجد ثقافة مصرية . وما عسى أن تكون ؟ مميزات الثقافة المصرية . الثقافة إنسانية ووطنية
 معا ٢٩٣
- حلم وأمل ٢٩٦

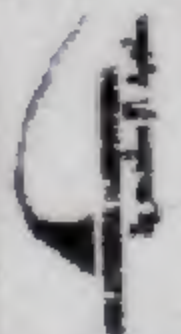
هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التي تفجرت في ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

Bibliotheca Alexandrina



1032611



ودار الكتب إذ تحيى ثورة الشباب فليها تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - ومعرفيا يذكى معارك النهضة والتحرر بنا لنبنى معا مصر جديدة ووطنا للحرية والعدالة كما كانت عبر تاريخها المجيد



دار الكتب والوثائق القومية

مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ وَالْوِثَائِقِ الْقَوْمِيَّةِ بِالْمُهَلَاةِ